





٢٠٠١٢٨٢



٣٤٧١

المملكة العربية السعودية  
وزارة التعليم العالي  
الدراسات العليا  
كلية الدعوة وأصول الدين  
قسم الكتاب والسنة

# طبقات الرواة عن هشام بن عروة في الكتب النسخة

إعداد الطالب  
عبد الله بن محمد بن منصور آل الشيخ الشهري

رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير

إشراف الأستاذ الدكتور  
أحمد بن نافع المورعي الحربي

١٤٢٠هـ / ١٤٢١هـ

# الفصل الثالث

## الطبقة الثالثة

الثقات الذي وصفوا

بتمام الضبط

## ١- أبان بن يزيد العطار

«أبان بن يزيد العطار البصري أبو يزيد، ثقة له أفراد، من السابعة مات في حدود الستين/خ م د ت س»<sup>(١)</sup>.

أقوال النقاد فيه:

وقال يحيى بن معين: «مات يحيى بن سعيد القطان وهو يحدث عن حماد بن سلمة، وقد حدث أيضاً عن أبان بن يزيد العطار»<sup>(٢)</sup>.

وقال أيضاً: «كان يحيى بن سعيد يروي عن أبان بن يزيد العطار، ومات وهو يروي عنه، وكان لا يروي عن همام، وكان همامٌ عندنا أفضل من أبان بن يزيد»<sup>(٣)</sup>.

وقال يحيى بن سعيد القطان: «لا أروي عن أبان العطار»<sup>(٤)</sup>.

وقال يحيى بن معين: «ثقة»<sup>(٥)</sup>.

قال علي بن المديني: «كان عندنا ثقة»<sup>(٦)</sup>.

وقال أحمد: «ثبت في كل المشايخ»<sup>(٧)</sup>.

وقال أيضاً: «أثبت من عمران القطان»<sup>(٨)</sup><sup>(٩)</sup>.

(١) التقريب رقم ١٤٣.

(٢) ت ابن معين رقم ٤٧١٤.

(٣) ت ابن معين رقم ٣٧٦٨.

(٤) الكامل ١/٣٩٠، رقم ٢٠٩. من رواية محمد بن يونس الكندي عن علي بن المديني عن القطان، والكندي متهمٌ بوضع الحديث وسرقته، كما قال ابن عدي وفصل في أمره في الكامل ٦/٢٩٢-٢٩٤، وقال الدارقطني: "متروك" كما في س الحاكم رقم ٥٢٩، وعلى هذا فهذا النقل ليس بمعتمد.

(٥) الجرح ٢/رقم ١٠٩٨، من رواية ابن أبي خيثمة.

(٦) س ابن أبي شيبة رقم ٥٠.

(٧) الجرح ٢/رقم ١٠٩٨، من رواية صالح بن أحمد عن أبيه.

(٨) هو "عمران بن داود يفتح الواو بعدها راء أبو العوام القطان البصري، صدوق يهيم ورمي برأي الخوارج، من السابعة مات بين الستين والسبعين/خت ٤" التقريب رقم ٥١٥٤، وقال أحمد في علله عن عمران القطان: "أرجو أن يكون صالح الحديث"، وفي رواية المروزي قال: "ليس بذلك وضعفه"، انظر بحر الدم وحاشيته

رقم ٧٨٣.

(٩) علل أحمد ٢/رقم ١٦٨٢.

وسأله ابن هانئ: «قال: قلت لأحمد: فأبان العطار؟ قال هو مثل همام»<sup>(١)</sup> وشيبان<sup>(٢)</sup>»<sup>(٣)</sup>.

وقال العجلي: «ثقة، وكان يرى القدر ولا يتكلم فيه»<sup>(٤)</sup>.

وقال أبو حاتم: «صالح الحديث»<sup>(٥)</sup>.

وقال أيضاً: «أبان العطار أحبُّ إلي من شيبان ومن أبي هلال، وفي يحيى بن أبي كثير أحب إلي من همام»<sup>(٦)</sup>.

وقال النسائي: «ثقة»<sup>(٧)</sup>.

وقال ابن حبان: «من ثقات البصريين وحفاظهم»<sup>(٨)</sup>.

وقال ابن عدي: «وهو حسن الحديث، متمسكٌ، يُكتب حديثه، وله أحاديث صالحة عن قتادة وغيره، وعامتها مستقيمة، وأرجو أنه من أهل الصدق»<sup>(٩)</sup>.  
الخلاصة.

اتفق الجمهور على توثيقه، وقد روى عنه القطان على الصحيح، وما روي عنه من أنه قال: «لا أروي عن أبان العطار»، فقد قدّمنا ضعفه؛ لأنه من رواية الكديمي، وهو متهم، وهو أيضاً مخالفٌ لما ثبت عن القطان في رواية ابن معين من أنه كان يروي عنه

(١) هو "همام بن يحيى بن دينار العوذى بفتح المهملة وسكون الواو وكسر المعجمة أبو عبد الله أو أبو بكر البصري، ثقة ربما وهم، من السابعة مات سنة أربع أو خمس وستين/ع" التقريب رقم ٧٣١٩.  
(٢) هو "شيبان بن عبد الرحمن التميمي مولا هم النحوي أبو معاوية البصري نزيل الكوفة، ثقة صاحب كتاب، يقال: إنه منسوب إلى "نحوه" بطنٌ من الأزدي، لا إلى علم النحو، من السابعة مات سنة أربع وستين/ع" التقريب رقم ٢٨٣٣.

(٣) بحر الدم رقم ١٥، ولم أقف عليه في المطبوع من مسائل ابن هانئ.

(٤) ث العجلي رقم ١٨.

(٥) تذكرة الحفاظ ٢٠٢/١، والسير ٤٣٢/٧، ولم أقف عليه في الجرح والتعديل في ترجمة أبان، وأخشى أن يكون وهماً، فإن المزي لم يذكره، وكذا الحفاظ ابن حجر لم يورده في التهذيب.

(٦) الجرح والتعديل ٢/رقم ١٠٩٨.

(٧) ت الكمال ٩٦/١، والتهذيب ٥٧/١.

(٨) المشاهير رقم ١٢٥٠.

(٩) الكامل ٣٩١/١، وقد ذكر ابن عدي بعض غرائب، ومنها ما توبع عليه، وانظر ما ذكره الذهبي في الميزان ١٦/١، من متابعة شعبة له في بعض الأحاديث.

ومات وهو يروي عنه.

وعلى افتراض صحة ما نُقل عن يحيى القطان في قوله: «لا أروي عن أبان العطار». فالجواب عن ذلك كما قال الذهبي: «فإن صح هذا فقد كان لا يروي عنه، ثم روى عنه وتغير اجتهاده...»<sup>(١)</sup>.

أما ما ساقه ابن عدي عن يحيى بن معين في رفعه لحديث موقوف، فمثل هذا يُغتفر لقلته، وما من ثقةٍ سليمٍ من الخطأ، ولكن العبرة بكثرة الخطأ، وأبان ممن لم يُعرف عنه كثرة الخطأ.

أيضاً ظاهرُ عبارات الجمهور أنه ثقة، وحديثه من قبيل الصحيح، أما عبارة ابن عدي فتفيد أنه دون ذلك، وأنه حسن الحديث، حيث قال: «وهو حسن الحديث متماسكٌ، يكتب حديثه، وله أحاديث صالحة عن قتادة وغيره، وعامتها مستقيمة، وأرجو أنه من أهل الصدق»<sup>(٢)</sup>.

وما قاله ابن عدي من اعتباره حسن الحديث، وكونه من أهل الصدق، ووقوفه عند هذه المرتبة فحسب، يتعارض مع وصفٍ من تقدّمه من الأئمة المتشددين والمعتدلين في الجرح والتعديل حيث وثقوه ولم يترلوه عن مرتبة الثقة، ولذلك اعترض عليه الذهبي بقوله: «بل هو ثقةٌ حجة، ناهيك أن أحمد بن حنبل ذكره فقال: كان ثبتاً في كل المشايخ، وقلل ابن معين والنسائي: ثقة»<sup>(٣)</sup>.

النتيجة: ثقة<sup>(٤)</sup>، من الطبقة الثالثة.

(١) السير ٤٣٢/٧، وانظر الميزان ١٦/١ فقد كرر تضعيفه للكديمي، وأنكر على ابن الجوزي ذكره لأبان في كتاب الضعفاء، مع عدم إيراد أقوال من وثقه، ثم قال: "وهذا من عيوب كتابه؛ يسرد الجرح، ويسكت عن التوثيق، ولولا أن ابن عدي وابن الجوزي ذكرا أبان بن يزيد لما أوردته أصلاً"، وانظر ذكر أسماء من تكلم فيه وهو موثق رقم ٣، وانظر هدي الساري ص ٤٠٧.

(٢) وهذه العبارات من ابن عدي توافق أهل المرتبة الخامسة من مراتب التعديل عند السخاوي، وهم من قيل فيهم "صدوق، ولا بأس به" ونحوهما، وأهل هذه المرتبة حسنٌ حديثهم، انظر ابن عدي ومنهجه في الكلل ١٤٧/٢.

(٣) الميزان ١٦/١ رقم ٢٠.

(٤) من المرتبة الرابعة من مراتب التعديل.

## ٢- إبراهيم بن حميد الرؤاسي.

«إبراهيم بن حميد بن عبد الرحمن الرؤاسي، بضم الراء وبعدها همزة، أبو إسحاق الكوفي، ثقة، من الثامنة، مات سنة ثمان وسبعين/خ م مدت س»<sup>(١)</sup>.  
أقوال النقاد فيه:

قال ابن معين: «ثقة، ولم أدركه»<sup>(٢)</sup>.

ووثقه أحمد<sup>(٣)</sup>.

ووثقه العجلي<sup>(٤)</sup>.

وقال أبو داود: «ثقة»<sup>(٥)</sup>.

وقال أبو حاتم: «ثقة»<sup>(٦)</sup>.

ووثقه النسائي<sup>(٧)</sup>.

النتيجة: ثقة<sup>(٨)</sup>، من الطبقة الثالثة.

(١) التقريب رقم ١٩٥.

(٢) ت ابن معين رقم ١٢٦٥، ٢٦٣٠، ونقل ابن شاهين في ثقاته رقم ٥١ توثيق ابن معين له.

(٣) التهذيب ٦٤/١، نسبة لأحمد ولم أقف عليه.

(٤) التهذيب ٦٤/١، ولم أقف عليه في المطبوع من ث العجلي.

(٥) س الآجري رقم ١٩٨.

(٦) الجرح ٢/رقم ٢٤٩.

(٧) ت الكمال ٧٨/٢، والتهذيب ٦٤/١.

(٨) من المرتبة الرابعة من مراتب التعديل على ترتيب السخاوي.

## ٣- جرير بن عبد الحميد

«جرير بن عبد الحميد بن قُرْطُ بضم القاف وسكون الراء بعدها طاء مهملة الضبي الكوفي، نزيل الري وقاضيها، ثقةٌ صحيحُ الكتاب، قيل: كان في آخر عمره يهيم من حفظه، مات سنة ثمان وثمانين وله إحدى وسبعون سنة/ع»<sup>(١)</sup>.

## أقوال النقاد فيه:

وقال جرير: «كان زائدة وأصحابنا يقدمونني إلى منصور»<sup>(٢)</sup>.

وقال أبو الوليد الطيالسي: «شاورني يحيى بن الضريس في الخروج إلى البصرة، قلت: ما تصنع بالبصرة؟ قال: أكتب عن أبي عوانة عن مغيرة<sup>(٣)</sup> فقلت: أقم واكتب عن جرير، فإنه لم أر أحداً أروى عن مغيرة من جرير»<sup>(٤)</sup>.

وقال ابن سعد: «طلب الحديث وسمع فأكثر... وكان ثقةً، كثير العلم، تُرْجِل إليه»<sup>(٥)</sup>.

وقال ابن معين: «طلب الحديث خمس سنين فقط»<sup>(٦)</sup>.

وسأله الدارمي عن أصحاب الأعمش فقال: «جرير أحب إليك أو ابن نمير؟ فقال: كلاهما»<sup>(٧)</sup>.

وقال أبو يعلى الموصلي: «سمعت يحيى بن معين وقيل له: أيما أحب إليك جرير أو

(١) التقريب رقم ٩١٦، وكنيته أبو عبد الله كما في ط ابن سعد ٣/٣٨١، وت الكبير ٦/رقم ٢٢٣٥.

(٢) الجرح ٢/رقم ٢٠٨٠، من رواية الدوري عن ابن معين، وهذا النص يدل على مكانة جرير وتقدمه في عدة شيوخ، منهم منصور بن المعتمر.

(٣) هو "المغيرة بن مقسم بكسر الميم الضبي مولاهم أبو هشام الكوفي الأعمى، ثقة متقن، إلا أنه كان يدلّس ولا سيما عن إبراهيم، من السادسة مات سنة ست وثلاثين على الصحيح/ع" التقريب رقم ٦٨٥١.

(٤) الجرح ٢/رقم ٢٠٨٠، والتعديل ١/٤٦١ رقم ١٩٩.

(٥) ط ابن سعد ٧/٣٨١، وانظرت الكمال ١/٤٤٨، رقم ٩٠١، وفيه "يرحل إليه".

(٦) ت ابن معين رقم ١٤٥٩.

(٧) ت الدارمي رقم ٥٠.



شريك؟ فقال: جريئاً<sup>(١)</sup>.

وقيل ليحيى بن معين: «فإن جريئاً، لم يرو عن الأسود بن قيس؟ قال: الأسود خيرٌ منه ومن أبيه، هو يروي عن الطرارين<sup>(٢)</sup>، لم نره كل شيء، طلب جريئ الحديث خمس سنين، عشرة آلاف حديث، قيل له: كان يدلّس؟ قال: ليته يحسن يحدث ما عنده، لم يكن يحسن يدلّس، ليس يدلّس إلا كل عند شيطان<sup>(٣)</sup>، وجريئٌ صدوقٌ ثقة<sup>(٤)</sup>».

وقال يعقوب بن شيبه: «ذكر لأبي خيثمة يوماً إرسال جريئ الحديث وأنه لم يكن يقول: "حدثنا"، وقيل له: تراه كان يدلّس؟ فقال أبو خيثمة: لم يكن يدلّس؛ لأننا كنا إذا أتينا وهو في حديث الأعمش أو منصور أو مغيرة، ابتداءً فأخذ الكتاب، فقال: "حدثنا فلان"، ثم يحدث عنه مُبهم<sup>(٥)</sup> في حديث واحد، ثم يقول بعد ذلك: منصور منصور، والأعمش الأعمش، لا يقول في كل حديث "حدثنا" حتى يفرغ من المجلس<sup>(٦)</sup>».

وقال عبد الله بن أحمد: «سمعت أبي يقول: لم يكن جريئ الرازي بالذكي في الحديث، قلت له: جريئ روى عن أشعث بن سوار شيئاً؟ قال: نعم. كان اختلط عليه حديث أشعث وعاصم الأحول حتى قدم عليه بهز بن أسد، قال: فقال له: هذا حديث عاصم وهذا حديث أشعث، قال: فعرّفها فحدث بها الناس<sup>(٧)</sup>».

وقال حنبل بن إسحاق: «وسئل أبو عبد الله: من أحب إليك جريئ بن عبد الحميد

(١) ت بغداد ٢٦٧/٧ رقم ٣٧٤٤. ويحتمل أن يكون المراد من أحب إليه في منصور خاصة، كما في رواية الدارمي في تاريخه رقم ٨٨، حيث سأله فقال: "جريئ أحب إليك في منصور أو شريك؟ فقال: جريئ أعلم بهم"، ولا يمنع أن يكون التفضيل هنا عاماً.

(٢) مراده أنه قد روى عن من ليس بأهل.

(٣) قال محقق رواية الدقاق في الحاشية: "هكذا في الأصل، ويريد بذلك أن التدليس يحتاج إلى معرفة طرق التلبس والتعمية في الرواية حتى لا ينكشف صنيع المدلس، وجريئ في نظر يحيى لا يتقن ذلك".

(٤) رواية الدقاق رقم ٦٤.

(٥) هكذا في ت بغداد، و ت الكمال.

(٦) ت بغداد ٢٦٨/٧، و ت الكمال ٤٤٩/١.

(٧) علل أحمد ١/رقم ١٢٨٩، وانظر ض العقيلي ١/رقم ٢٤٤، وفيه تصحيف من "هز" إلى "هن"، وانظر التهذيب ١/٢٩٧.

أو شريك؟ قال: جرير أقل سقطاً من شريك، شريك كان يخطئ. قيل له: فأبو الأحوص أو شريك؟ قال: شريك. قيل له: فمن في أبي إسحاق؟ قال شريك، شريك سمع قديماً<sup>(١)</sup>.

وقال ابن عمار الموصلي: «حجة، كانت كتبه صحاحاً وإن لم يكن كتب، إذا نظرت إليه في بزته ما كنت ترى أنه محدث، ولكنه كان إذا حدث! أي كان شبه العلماء<sup>(٢)</sup>.

وقال العجلي: «ثقة،... وكان رباح<sup>(٣)</sup> إذا أتاه الرجل فقال: أريد أن أكتب حديث الكوفة، قال: عليك بجرير، فإن أخطأك فعليك بمحمد بن فضيل بن غزوان<sup>(٤)</sup>. وقال أبو زرعة: «صدوق من أهل العلم<sup>(٥)</sup>.

وقال ابن أبي حاتم لأبيه: «... جرير يحتج بحديثه؟ فقال: نعم. جرير ثقة، وهو أحب إلي في هشام بن عروة من يونس بن بكير<sup>(٦)</sup>»<sup>(٧)</sup>.

وقال ابن خراش: «صدوق<sup>(٨)</sup>.

وقال النسائي: «ثقة<sup>(٩)</sup>.

وقال البيهقي: «نسب في آخر عمره إلى سوء الحفظ<sup>(١٠)</sup>.

(١) ت بغداد ٢٦٧/٧-٢٦٨.

(٢) ت بغداد ٢٦٧/٧.

(٣) الظاهر أنه "رباح بن زيد القرشي مولاهم الصنعاني، ثقة فاضل، من التاسعة، مات سنة سبع وثمانين ومائة وهو بن إحدى وثمانين/د س" التقريب رقم ١٨٧٣.

(٤) ث العجلي رقم ٢١٥، و ت بغداد ٢٦٨/٧.

(٥) الجرح ٢/رقم ٢٠٨٠، والتعديل ١/٤٦٠، رقم ١٩٩.

(٦) هو "يونس بن بكير بن واصل الشيباني أبو بكر الجمال الكوفي، صدوق يخطئ، من التاسعة مات سنة تسع وتسعين/خت م د ت ق" التقريب رقم ٧٩٠٠.

(٧) الجرح ٢/رقم ٢٠٨٠.

(٨) ت بغداد ٢٦٩/٧.

(٩) ت الكمال ١/٤٤٩، و التهذيب ١/٢٩٧.

(١٠) السنن الكبرى للبيهقي ٦/٨٧، وهذا جزء من كلامه حيث قال: "... فإسناد هذا الحديث لا يقاوم إسناد

٣٤١



وقال اللالكائي: «مجمع على ثقته»<sup>(١)</sup>.

وقال الخليلي: «ثقة متفق عليه»<sup>(٢)</sup>.

في ولادته قولان:

الأول: سنة سبع ومائة<sup>(٣)</sup>.

الثاني: سنة عشر ومائة<sup>(٤)</sup>.

وفي وفاته أقوال:

الأول: سنة ست وثمانين<sup>(٥)</sup>.

الثاني: سنة سبع وثمانين ومائة<sup>(٦)</sup>.

الأول؛ لأن الحديث الأول رواه مشهورون بالحفظ والفقه والأمانة، وعائشة رضي الله تعالى عنها تخبر عن تلك القصة كأنها شهدتها، والحديث الآخر في رواته من نسب في آخر عمره إلى سوء الحفظ، وهو جرير بن عبد الحميد... "، ويلاحظ من النص: أن الجرح جاء في معرض الترجيح بين حديثين، وعادة تكون ألفاظ الجرح والتعديل في غير كتب الرجال المختصة بذلك، غير محررة، من ذلك ما يعرض في بعض كتب الحديث المتعلقة بالرواية، والتي يُعرض فيها للراوي على وجه الاختصار، فيُشار فيها إلى التوثيق أو التحريج على وجه العموم من غير تفصيل في حال الراوي، وأحياناً يتكلم فيها الناقد من حفظه من غير تحرير، وما قاله البيهقي هنا من هذا النوع، وقد يكون ما قاله التيس عليه بحال راوٍ آخر، حيث لم نجد في كلام النقاد ما يدل على ما ذكره، ولأجل ذلك قال الحافظ عقب كلامه هذا: "ولم أر ذلك لغيره، فقد احتج به الجماعة"، انظر هدي الساري ص ٤١٤، والتهذيب ١/٢٩٧.

(١) ت الكمال ١/٤٤٩، و التهذيب ١/٢٩٧.

(٢) التهذيب ١/٢٩٨، لم أجده في المطبوع من الإرشاد، وقد نبه المحقق على مثل ذلك، ولا أدري هل هو ساقط من المخطوط، أم أن ابن حجر رجع لأصل الإرشاد للخليلي، لأن البعض يرى أن المطبوع الآن هو المنتخب من الإرشاد للسلفي، انظر "العنوان الصحيح للكتاب" ص ٧٤.

(٣) قاله ابن سعد في طبقاته ٧/٣٨١، وأحمد بن حنبل كما في ت بغداد ٧/٢٦٣.

(٤) ت الكبير ٢/رقم ٢٢٣، وفيه قال البخاري: "قال جرير: ولدت سنة مات الحسن، سنة عشر ومائة، ويقال: سنة ثمان أصح"، وانظر ت بغداد ٧/٢٦٣.

(٥) قاله ابن زبر كما في وفياته ١/٤٢٠. ولم أره لغيره، والظاهر أن فيه نظر.

(٦) قال به علي بن المديني كما في ت الكبير ٢/رقم ٢٢٣، و ت الأوسط ٢/١٧٢، وفيه زيادة: "ما أرى محفوظاً يخالف فيه" ولعل هذه الزيادة من قول البخاري.

الثالث: سنة ثمان وثمانين (١).

النتيجة: ثقة (٢) من الثالثة.

(١) قال به محمد بن حميد كما في ت الكبير ٢ / رقم ٢٢٣٥، وت الأوسط ٢ / ١٧٢، ويحيى بن معين كما في وفيات بن زبر ١ / ٤٢٦، وانظر رجال البخاري رقم ١٧٩ [وقد نقل من قال بهذا القول، إلا أن المعلومات خاصة في تاريخ الولادة والوفاة، غير محررة، في عدة مواضع من الكتاب، وهناك أخطاء عديدة واضحة في المعلومات المنقولة، إضافة للأخطاء المطبعية]، ومحمد بن عبد الله الحضرمي، ويوسف بن موسى كما في ت بغداد ٧ / ٢٦٩ - ٢٧٠.

(٢) من المرتبة الرابعة من مراتب التعديل.

## ٤- جعفر بن سليمان

«جعفر بن سليمان الضُّبَّعي بضم المعجمة وفتح الموحدة أبو سليمان البصري، صدوقٌ زاهدٌ، لكنه كان يتشيع، من الثامنة مات سنة ثمان وسبعين/بخ م٤»<sup>(١)</sup>.  
أقوال النقاد فيه:

قال سهل بن أبي خدوية<sup>(٢)</sup>: «قلت لجعفر بن سليمان بلغني أنك تشتم أبا بكرٍ وعمر! فقال: أما الشتم فلا، ولكن البغض ما شئت»<sup>(٣)</sup>.  
وقال جرير بن يزيد بن هارون: «قلت له<sup>(٤)</sup> بلغنا أنك تسب أبا بكر وعمر! قال: أما السب فلا، ولكن البغض ما شئت. قال<sup>(٥)</sup>: وإذا هو رافضيٌ مثل الحماني»<sup>(٦)</sup>.  
وقال أبو علي الموصلي<sup>(٧)</sup>: «قلَّ يومٌ جلسنا فيه إلى حماد بن زيد إلا نأنا فيه عن جعفر الضُّبَّعي...»<sup>(٨)</sup>.

وقال محمد بن المقدم العجلي: «كنا في مجلس يزيد بن زريع قال: من أتى جعفر بن سليمان الضُّبَّعي وعبد الوارث التنوري فلا يقربني، وكان التنوري يُنسب إلى الاعتزال، وكان جعفر يُنسب إلى الرفض»<sup>(٩)</sup>.

وقال ابن معين: «كان يحيى بن سعيد لا يكتب حديث جعفر بن سليمان، ولا

(١) التقريب رقم ٩٤٢.

(٢) في العقيلي حدوية بالحاء المهملة، والضبط من الميزان.

(٣) ض العقيلي ١/رقم ٢٣٥، والميزان ١/٤٠٨، رقم ١٥٠٥. وذكرني لمثل هذه النصوص وما سيأتي من أشباهها، لعلاقتها بما نسب إليه من بدعة بغض الشيخين، وورود ما يعارض هذا البغض.

(٤) أي لجعفر بن سليمان.

(٥) أي جرير.

(٦) انظر الثقات ٦/١٤٠، والتهذيب ١/٣٠٧. وقال الذهبي عن هذه الحكاية: "هذا غير صحيح عنه" السير ١٩٨/٨.

(٧) هو الحسن بن موسى.

(٨) س الآجري رقم ١٢٦٨، أي بسبب بدعته لا لأجل ضعفه في روايته، وهذه طريقة السلف ينهون عن مجالسة أهل البدع حتى لا تنتقل البدعة إلى الجليس.

(٩) ض العقيلي ١/رقم ٢٣٥، والتهذيب ١/٣٠٧.

يروى عنه، وكان يستضعفه»<sup>(١)</sup>.

وقال أحمد بن سنان: «رأيت عبد الرحمن بن مهدي لا ينشط»<sup>(٢)</sup> لحديث جعفر بن سليمان، قال ابن سنان: وأنا أستثقل حديثه»<sup>(٣)</sup>.

وقال ابن سعد: «كان ثقة، وبه ضعف، وكان يتشيع»<sup>(٤)</sup>.

وقال يحيى بن معين: «ثقة، كان يحيى بن سعيد القطان لا يكتب حديثه»<sup>(٥)</sup>.

وقال أيضاً: «ثقة، يتشيع، ليس به بأس»<sup>(٦)</sup>.

وقال علي بن المديني: «ثقة عندنا، وقد كان يحيى بن سعيد لا يروى عنه»<sup>(٧)</sup>.

وقال أيضاً: «كان جعفر بن سليمان يقدم أبا بكر وعمر»<sup>(٨)</sup>.

وقال أيضاً: «أكثر عن ثابت، وكتب مراسيل، وكان فيها أحاديث مناكير»<sup>(٩)</sup>.

زاد ابن أبي حاتم عنه: «مناكير عن ثابت عن النبي صلى الله عليه وسلم»<sup>(١٠)</sup>.

- 
- (١) ض العقيلي ١/رقم ٢٣٥، من رواية العباس الدوري، وانظر ت الكمال ١/رقم ٩٢٦.
- (٢) في ت الكمال المطبوع: "لا ينشط".
- (٣) الجرح ٢/رقم ١٩٥٧.
- (٤) ط ابن سعد ٧/٢٨٨.
- (٥) ت ابن معين رقم ٣٥٣٣، ومثله عن ابن معين من رواية عيسى بن شاذان عند العقيلي ١/رقم ٢٣٥، وجاء توثيق ابن معين له أيضاً من رواية ابن أبي خيثمة، وانظر الجرح ٢/رقم ١٩٥٧.
- (٦) رواية الدقاق رقم ١٧٧، و ت ابن شاهين رقم ١٦٦.
- (٧) س ابن أبي شيبة رقم ١٤.
- (٨) س الآجري رقم ١٢٨٧، من رواية أبي داود عن علي بن المديني، ثم قال أبو داود: "وسمعت رجلاً يذكر محمد بن عبد الله الرقاشي، قال: سمعت جعفر بن سليمان يقول: إني لأذكر عمر في جوف الليل فأبكي"، ولم يذكر من هو الرجل فالسند فيه مبهم.
- (٩) العلل لابن المديني ص ٧٧.
- (١٠) الجرح ٢/رقم ١٩٥٧، من رواية محمد بن أحمد بن البراء، وانظر شرح علل الترمذي ٢/٥٠٠. أما ما نقله ابن حجر في التهذيب ١/٣٠٨، عن ابن المديني أنه قال: "أكثر عن ثابت، وبقيّة أحاديثه مناكير" فلم أفهم على مصدره، وهل هو من كلامه مباشرة، أو نقله بعض النقاد المتأخرين عنه بالمعنى، ويلاحظ أن بين هذا القول والذي قبله فرق، فإن الذي قبله أوثق من حيث النقل، وأكثر تحريماً، وهو الموافق لحال جعفر، ويتضح ذلك بالنظر إلى ما قاله ابن عدي في كامله وسياقي بعض ذلك، وعليه فلم أذكره في الأصل لترجح عدم صحته عن ابن المديني.

وقال أحمد بن حنبل: «لم يكن به بأس»<sup>(١)</sup>.

وقال أبو طالب: «قال أحمد: جعفر بن سليمان لا بأس به، فقيل له: إن سليمان بن حرب يقول: لا يكتب حديثه، فقال: حماد بن زيد لم يكن ينهى عنه، إنما كان يتشيع، وكان يحدث بأحاديث -يعنى في فضل علي كرم الله وجهه- وأهل البصرة يغلون في علي رضي الله تعالى عنه، وعامة حديثه رقائق، روى عنه عبد الرحمن بن مهدي وغيره»<sup>(٢)</sup>.

وقال ابن عمار: «ضعيف»<sup>(٣)</sup>.

وقال البخاري: «يخالف في بعض حديثه»<sup>(٤)</sup>.

وقال الجوزجاني: «روى أحاديث منكراً، وهو ثقة، متماسك، كان لا يكتب»<sup>(٥)</sup>.

وقال العجلي: «ثقة وكان يتشيع»<sup>(٦)</sup>.

وقال الدوري: «كان جعفر إذا ذكر معاوية شتمه، وإذا ذكر علياً قعد ييكي»<sup>(٧)</sup>.

وقال يعقوب الفسوي: «كان ثقة متقناً، حسن الأخذ، حسن الأداء، إلا أنه كان

(١) س أبي داود رقم ٥٠٧.

(٢) الجرح ٢/رقم ١٩٥٧، ورواه ابن عدي في الكامل ٢/رقم ٣٤٣، عن أحمد بن حميد أبي طالب أيضاً بسياق مقارب فيه زيادة ولفظه قال أحمد: "جعفر بن سليمان لا بأس به، فقيل له: إن سليمان بن حرب يقول: لا يكتب حديثه، قال حماد بن زيد لم يكن ينهى عنه كان ينهى عن عبد الوارث ولا ينهى عن جعفر إنما كان يتشيع، وكان يحدث بأحاديث في علي، وأهل البصرة يغلون في علي، فقلت: عامة حديثه رقائق؟ قال: نعم كان قد جمعها، وقد روى عنه عبد الرحمن وغيره، إلا أنني لم أسمع من يحيى عنه شيئاً فلا أدري سمع منه أم لا".

(٣) المختلف فيهم لابن شاهين ص ٢٣، رقم ٤، و ت جرجان ص ٥٥٣، وتصحّف فيه إلى "خفيف"، وانظر التهذيب ١/٣٠٨.

(٤) ت الكبير ٢/رقم ٢١٦١، وعزاه في الميزان ١/رقم ١٥٠٥، والتهذيب ١/٣٠٧، لضعفاء البخاري ولم أجده في المطبوع، وقد وقع تصحيف في الكبير في نسبة القول للبخاري فقال: "قال: عبد الله" والصواب "أبو عبد الله".

(٥) أحوال الرجال رقم ١٧٣، ويُحتمل أن مراده بالمنكرة، ما رواه عن ثابت فيكون بذلك موافقاً لما قاله علي بن المديني.

(٦) ت العجلي رقم ٢٢١.

(٧) التهذيب ١/٣٠٨، ولم أقف على مصدره.

قريب الدار من أبي بكر وعمر ابني علي بن المقدمي<sup>(١)</sup>.  
 وقال البزار: «لم نسمع أحداً يطعن عليه في الحديث، ولا في خطأ فيه، إنما ذكرت  
 عنه شيعيته، وأما حديثه فمستقيم»<sup>(٢)</sup>.  
 وقال الساجي: «وأما الحكاية التي رويت عنه<sup>(٣)</sup> ... إنما عني به جارين كانا له وقد  
 تأذى بهما، يكنى أحدهما أبا بكر ويسمى الآخر عمر، فسُئل عنهما، فقال: السب لا  
 ولكن بغضاً بآلك، ولم يعن به الشيخين»<sup>(٤)</sup>.

(١) المعرفة ١/١٦٩.

(٢) التهذيب ١/٣٠٨.

(٣) يعني في بغض الشيخين.

(٤) الكامل ٢/ رقم ٣٤٣، قال الذهبي عقب كلام الساجي: "ما هذا ببعيد، فإن جعفرأ قد روى أحاديث من مناقب الشيخين رضي الله عنهما، وهو صدوق في نفسه ... الميزان ١/٤٠٩-٤١٠.

قلت: يتوجه كلام الذهبي لو كانت هذه الحكاية ضعيفة أو رويت عن شخص واحد فبذلك يدخلها الاحتمال، لكن روى هذه الحكاية عن جعفر اثنان سألاه مشافهةً، وقد تقدم ذكر أقوالهما، ورواها أيضاً اثنان وهما: وهب بن بقية، والخضر بن محمد، كما في الكامل، بلفظ: "قبل لجعفر"، فالقصة بهذا معروفة، إضافة إلى أن تشيع جعفر متفق عليه، لكن قد تتعارض هذه الحكاية، مع ما رواه من مناقب الشيخين، ونحوه مما تنكره الرافضة، إضافة لما روي عن ابن المديني أنه قال: "كان جعفر بن سليمان يقدم أبا بكر وعمر"، وما رواه أبو داود كذلك من "أن جعفر كان يذكر عمر في جوف الليل فيبكي".

والجواب على اعتبار صحة هذه الحكاية كالتالي:

جعفر صدوق لم يتهم بكذب، وكما قال يزيد بن هارون: "كان من الخائفين، وكان يتشيع"، فتقواه وخوفه من الله، وإن كان مائلاً لأهل البيت بمنعه أن يتأخر في رواية ما جاء عن رسول الله مما يخالف هواه وإن كان في مناقب الشيخين، أما بغضه للشيخين إن ثبت، فقد يكون بسبب أثر هذه البدعة عليه، بحيث لم يستطع دفعه، ولذلك لم يكن يسب الشيخين، وهذا دليل على دينه وصلاحه، بل روى أحاديث في مناقبهم. ويحتمل أن يكون بغضه كان أولاً ثم إنه عدل عن ذلك، وروى في مناقبهم، ومن مظاهر عدوله؛ بكائه عند ذكره لعمر رضي الله عنه،

ثم ظهر لي احتمال ثالث وذلك بعد وقوفي على كلام يعقوب الفسوي المتقدم -من أن لجعفر جاران أحدهما: أبو بكر والآخر عمر- وهو يقوي كلام الساجي، مع احتمال أن يكون الساجي -وهو متأخر عن يعقوب- نقل هذا القول عنه.

والاحتمال هو: لا شك في تشيع جعفر واشتهار ذلك عنه، وغاية تشيعه حب آل البيت وبغض بني أمية، لكن مع وجود جاريه أبي بكر وعمر ابني المقدمي، وما حصل بينه وبينهم من عداوة وبغضه لهما وتصريحه



وقال ابن حبان: «كان يبغض الشيخين... وكان جعفر بن سليمان من الثقات المتقنين في الروايات، غير أنه كان ينتحل الميل إلى أهل البيت ولم يكن بداعيةٍ إلى مذهبه...»<sup>(١)</sup>.

وقال أيضاً: «كان يتشيع ويغلو فيه»<sup>(٢)</sup>.

وقال ابن عدي: «ولجعفر حديثٌ صالحٌ، ورواياتٌ كثيرة، وهو حسن الحديث، وهو معروفٌ في التشيع وجمع الرقاق، وجالس زهاد البصرة فحفظ عنهم الكلام الرقيق في الزهد، يرويه ذلك عنه سيار بن حاتم، وأرجو أنه لا بأس به... والذي ذكر فيه من التشيع والروايات التي رواها التي يستدل بها على أنه شيعي<sup>(٣)</sup>، وقد روى في فضائل الشيخين أيضاً، كما ذكرت بعضها، وأحاديثه ليست بالمنكرة، وما كان منها منكراً؛ فلعل البلاء فيه من الراوي عنه، وهو عندي ممن يجب أن يقبل حديثه»<sup>(٤)</sup>.

وقال أبو حفص بن شاهين: «وهذا الخلاف في جعفر من ابن عمار في ضعفه، ومن يحيى بن سعيد في تركه؛ لعلّ المذهب؛ لأنه يُروى عنه أنه قيل له: تشتم أبا بكر وعمراً؟ فقال: شتماً لا، ولكن بغضاً ما شئت... وما رأيت من طعن في حديثه إلا محمد بن عبد الله بن عمار الموصلي [بقوله: جعفر بن سليمان: ضعيف]<sup>(٥)</sup>»<sup>(٦)</sup>.

وقال الأزدي: «كان فيه تحاملٌ على بعض السلف، وكان لا يكذب في الحديث، ويؤخذ عنه الزهد والرقائق، وأما الحديث فعامة حديثه عن ثابت وغيره فيها نظرٌ

بذلك، ظن أنه يقصد الشيخين، وساعد على ذلك اشتهاره بالتشيع، لكن واقع رواياته لمناقب الشيخين وتقديمه لهما، وبكائه عند ذكره لعمر رضي الله عنه، يقضي بأن تشيعه لم يكن يجاوز حبه لآل البيت دون بغض الشيخين والله أعلم بالصواب.

(١) الثقات ١٤٠/٦.

(٢) المشاهير رقم ١٢٦٣.

(٣) وقع في المطبوع: "شاعي"، والصواب "شيعي"، وانظر الميزان ١/ رقم ١٥٠٥.

(٤) الكامل ١٤٩/٢-١٥٠، رقم ٣٤٣.

(٥) هذه زيادة من التهذيب.

(٦) المختلف فيهم لابن شاهين ص ٢٣-٢٤، وت جرجان ص ٥٥٣-٥٥٤، وانظر التهذيب ١/ ٣٠٨.

ومنكر<sup>(١)</sup>.

وفاته:

اتفقوا على أن وفاته كانت سنة ثمان وسبعين ومائة<sup>(٢)</sup>.

الخلاصة: ثقة، بل وصفه يعقوب الفسوي وابن حبان بأنه ثقة متقن، وكذا قول ابن عدي: هو ممن يجب أن يقبل حديثه، أما ما روي من منع بعض السلف من الجلوس إليه كيزيد بن زريع، وحماد بن زيد؛ فإن ذلك لأجل بدعة التشيع، لا لضعف في روايته، كذلك يحيى بن سعيد كان لا يروي عنه ويستضعفه، وهذا لا يضره؛ لأن يحيى كان من المتشددين في الرواية، بل علل ابن شاهين أن سبب ترك يحيى بن سعيد له، وكذا تضعيف ابن عمار إنما هو لعله المذهب [أي التشيع] وليس هذا بعيد.

وأما ما تُسب له من رواية المناكير فالجواب عليه كالتالي:

الأول: ثبوت النكارة فيما رواه عن ثابت، وعليه يُحمل كلام الجوزجاني من أنه روى أحاديث منكورة، حيث أطلق ولم يبين في أي حديثه تكون النكارة، لكن حملنا ذلك على ما رواه عن ثابت ليوافق بذلك كلام علي بن المديني، وكذا قول البخاري ((بخالف في بعض حديثه))، يحمل على هذه المناكير المروية عن ثابت.

الثاني: ما كان من نكارة في غير ما رواه عن ثابت، فيتوجه ما قاله ابن عدي: ((وأحاديثه ليست بالمنكورة، وما كان منها منكراً فلعل البلاء فيه من الراوي عنه، وهو عندي ممن يجب أن يقبل حديثه)).

ومن المعلوم أن من المكثرين عنه بالاتفاق، سيّار بن حاتم، خاصة في الرقائق، وسيار

(١) التهذيب ١/٣٠٨، وعند النظر إلى كلام الأزدي، والمقارنه بينه وبين كلام من تقدمه من الأئمة، يتبين لنا تعنته، فكلامه هنا من الجرح غير المفسر، وقد وُصف بالتعنت والمجازفة في تضعيف الثقات، ولم يقبل العلماء ذلك منه لاسيما إذا خالف، بل قد ضعفه غير واحد، انظر: دراسات في الجرح والتعديل ٣٥٦-٣٥٨.

(٢) قال ذلك عبد الله بن أبي الأسود كما في ت الأوسط ٢/١٥٥، وهو موافق لما قاله الجمهور، ومن قال به أيضاً محمد بن المثني كما في وفيات ابن زبير ١/٤٠٤، وخليفة بن خياط في طبقاته ص ٢٢٣، ويعقوب الفسوي في المعرفة ١/١٦٩، وغيرهم [وجاء في المطبوع من ت الكبير ٢/رقم ٢١٦١، عن عبد الله بن أبي الأسود: "أنه مات سنة سبع وسبعين ومائة"، فلا أدري هل هو خطأ من النساخ أو رأي آخر له].

قد ضُعِفَ ووُصِفَ حديثه بالنكارة<sup>(١)</sup>.

وبهذا نعلم أنه من الثقات، وما كان من نكارة في حديثه، فُتَحْمَلُ على ما رواه عن ثابتٍ خاصة، وما كان عن غير ثابت فالنكارة تكون من قِبَلِ الراوي عنه، لا سيما إن كان هذا الراوي ضعيفاً، وهذا هو الغالب في شأنه<sup>(٢)</sup>.

النتيجة : ثقة، من الطبقة الثالثة<sup>(٣)</sup>.

- 
- (١) قال القواربي: "لم يكن له عقل"، وقال ابن حبان: "كان جماعاً للرقائق"، وقال أبو أحمد الحاكم: "في حديثه بعض المناكير"، وعزى الحافظ للعقيلي أنه قال: "أحاديثه مناكير ضعفه ابن المديني"، ولم أجده في العقيلي، والمقصود مما سبق أن له مناكير وإن كان وثقه ابن معين، انظرت الكمال وحاشيته ٣/ رقم ٢٦٥١، والميزان ٢/ رقم ٣٦٢٨.
- (٢) ولا يعني هذا أن النكارة لا تكون من قبله على الإطلاق، لكن المراد أن حصول النكارة من قبله نادرٌ وقليل، وإلا لما وثقه النقاد وقبلوا حديثه.
- (٣) وهذا الحكم في هشام بن عروة وغيره، ويستثنى من ذلك ما رواه عن ثابت خاصة.

## ٥- حاتم بن إسماعيل

«حاتم بن إسماعيل المدني أبو إسماعيل الحارثي مولاهم، أصله من الكوفة، صحيح الكتاب صدوق يهم، من الثامنة مات سنة ست أو سبع وثمانين/ع»<sup>(١)</sup>.

أقوال النقاد فيه:

قال ابن سعد: «كان ثقةً مأموناً كثير الحديث»<sup>(٢)</sup>.

وقال يحيى بن معين: «ثقة»<sup>(٣)</sup>.

وقال علي ابن المديني: «كان حاتم عندنا ثقةً ثبتاً»<sup>(٤)</sup>.

وقال أيضاً: «روى عن جعفر بن محمد عن أبيه عن جابر أحاديث مراسيل أسندها»<sup>(٥)</sup>.

وقال أحمد بن حنبل: «حاتم أحب إلي من الدراوردي»<sup>(٦)</sup>، زعموا أن حاتم كان رجلاً فيه غفلة؛ إلا أن كتابه صالح»<sup>(٧)</sup>.

وقال العجلي: «ثقة»<sup>(٨)</sup>.

وقال ابن أبي حاتم: «سألت أبي عن حاتم بن إسماعيل وسعيد بن سالم<sup>(١)</sup>؟ فقال:

(١) التقريب رقم ٩٩٤.

(٢) ط ابن سعد ٤٢٥/٥.

(٣) ت الدارمي رقم ٢٥٩، وروى اسحاق بن منصور أيضاً عن ابن معين توثيقه لحاتم كما في الجرح ٣/رقم ١١٥٤.

(٤) س ابن أبي شيبة رقم ١٤٠.

(٥) التعديل ٥٢٤/٢، رقم ٢٨٤، وتتمه كلامه: "... منها حديث جابر الحديث الطويل خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في الحج، وحديث يحيى بن سعيد عن جعفر بإرساله أثبتت"، وانظر التهذيب ٣٢٤/١.

(٦) هو "عبد العزيز بن محمد بن عبيد الدراوردي أبو محمد الجهني مولاهم المدني، صدوق كان يحدث من كتب غيره فيخطئ، قال النسائي: حديثه عن عبيد الله العمري منكر، من الثامنة مات سنة ست أو سبع وثمانين/ع" التقريب رقم ٤١١٩.

(٧) الجرح ٣/رقم ١١٥٤، من رواية الأثرم.

(٨) ت العجلي رقم ٢٣٥.

حاتم أحب إلي منه» (٢).

وقال النسائي : «ليس به بأس» (٣).

وقال أيضاً : «ليس بالقوي» (٤).

وقال الدارقطني : «ثقة، وزيادته مقبولة» (٥).

في وفاته قولان :

الأول : سنة ست وثمانين ومائة (٦).

الثاني : سنة سبع وثمانين ومائة (٧).

النتيجة : ثقة (٨)، من الطبقة الثالثة (٩).

- (١) هو "سعيد بن سالم القداح أبو عثمان المكي أصله من خراسان أو الكوفة، صدوق يهم ورمي بالإرجاء، وكان فقيهاً، من كبار التاسعة/دس" التقريب رقم ٢٣١٥.
- (٢) الجرح ٣/ رقم ١١٥٤.
- (٣) ت الكمال ٦/٢، والتهذيب ٣٢٣/١.
- (٤) الميزان ١/ رقم ١٥٩٥، والتهذيب ٣٢٣/١ نقلاً عن الذهبي، ولم أفد عليه، وفي النفس منه شيء ويحتلج لتأكيد من حيث الصحة، ولوثبت فالنسائي من المصنفين في المتشددين في الجرح، كما مر معنا في أكثر من موضع.
- (٥) العلل للدارقطني ١٦٨/٢.
- (٦) قاله ابن سعد في طبقاته ٤٢٥/٥، و خليفة في طبقاته ص ٢٧٦.
- (٧) قاله أبو ثابت محمد بن عبيد الله كما في ت الأوسط ١٧٣/٢، وحاشيته، وقد وقع اختلاف في النقل في بعض نسخ التاريخ الأوسط، وكذا في المطبوع من التاريخ الكبير وفيه عن أبي ثابت قال: "مات ليلة الجمعة، لسبع ليالٍ مضيّين من جمادى الأولى سنة سبع وثمانين ومائة"، وفي حاشية ت الكبير تحقيق جيد لأصوب ما نقل في يوم وفاته وهو "ليلة الجمعة لتسع ليالٍ" وهو موافق لما ذهب إليه ابن حبان، انظرت الكبير ٢٧٨/٣، وحاشيته، والثقات ٢٧٥/٨.
- (٨) من أعلى أهل المرتبة الرابعة، من مراتب التوثيق، ومجاذبه الثالثة، وهذا في هشام وغيره، يُستثنى روايته عن جعفر بن محمد ففي بعضها كلام.
- (٩) قول الحافظ فيه: "صدوق يهم"، فيه قصور، فقد وثقه ابن معين في أكثر من رواية، ووثقه ابن المديني توثيقاً بليغاً حيث قال : "ثقة ثبت" وكذا الدارقطني وثقة وقيل زيادته، وفي هذا لطيفة، وهي أن الدارقطني لا يقبل زيادة أي ثقة، بل لا بد أن يكون متقناً، أو حافظاً مرزاً في الحفظ، دأبه في ذلك دأب أئمة العلل ومتقدمي النقاد، وقد صرح بذلك فقال: "وما جاء بلفظة زائدة، فتقبل تلك الزيادة من متقن"، وهذا هو صنيعه في

## ٦- حبيب المعلم

«حبيب المعلم أبو محمد البصري مولى معقل بن يسار، اختلف في اسم أبيه فقيـل: زائدة، وقيل: زيد صدوق، من السادسة مات سنة ثلاثين/ع»<sup>(١)</sup>.  
أقوال النقاد فيه:

قال عمرو بن علي: «كان يحيى<sup>(٢)</sup> لا يحدث عن حبيب المعلم، وكان عبد الرحمن يحدث عنه<sup>(٣)</sup>»<sup>(٤)</sup>.

وقال يحيى بن معين: «ثقة»<sup>(٥)</sup>.

وقال أحمد بن حنبل: «ما أصح حديث حبيب المعلم وأقربه، ثقة»<sup>(٦)</sup>.

وقال أبو زرعة: «ثقة»<sup>(٧)</sup>.

وقال النسائي: «ليس بالقوي»<sup>(٨)</sup>.

علله كما أشار لذلك الحافظ ابن رجب، فعلى هذا يكون حاتم بن إسماعيل عنده من الثقات المتقين، وإلا لما قبل زيادته، أما قول الحافظ فيه: "يهم"، فلعله لأجل ما ذكره ابن المديني من إسناده لمراسيل عن جعفر بن محمد، وإطلاق هذه العبارة عليه ليس بجيد؛ لأن ما أخذ عليه نادر في جانب بقية حديثه، وهذه من الأخطاء المعدودة التي يذكرها علماء العلل مما يحصل لكبار الحفاظ والأئمة، ألا ترى قول ابن المديني -وهو الذي ذكر هذه العلة في بعض حديثه- قد وصفه بأنه "ثقة ثبت"، فالأولى بالحافظ عليه رحمة الله أن لا ينعته بالوهم لأنه لا يوصف بذلك إلا من كان يتكرر منه الوهم، وقد يُعذر الحافظ ابن حجر؛ لعدم اطلاعه على قول ابن المديني المتقدم في توثيقه، وكذا قول الدارقطني، وانظر مذهب الدارقطني في قبول زيادة الثقة في شرح علل الترمذي لابن رجب ٤٢٩/١، والنكت على كتاب ابن الصلاح ٦٨٩/٢.

(١) التقريب رقم ١١١٥، ويُعرف بحبيب بن أبي قُرية، انظر ت الكبير ٢/رقم ٢٦٢٨.

(٢) أي القطان .

(٣) فإن من عادة عبد الرحمن بن مهدي -وهو من المعتدلين- أن لا يحدث إلا عن من يعتقد ثقته وعدالته.

(٤) الجرح ٣/رقم ٤٦٩، والكامل ٢/رقم ٥٢٩.

(٥) الجرح ٣/رقم ٤٦٩، من رواية ابن أبي خيثمة، وانظر ت ابن شاهين رقم ٢٢٧.

(٦) علل أحمد ٢/رقم ٢٣٢٣، والجرح ٣/رقم ٤٦٩، وجاء توثيقه عن أحمد أيضاً من رواية الميموني رقم ٣٨٩.

(٧) الجرح ٣/رقم ٤٦٩.

(٨) ت الكمال ١/٥٥، والميزان ١/رقم ١٧١٣.

وذكره ابن حبان في الثقات (١).

وقال ابن عدي: «ولحبيب أحاديثٌ صالحة، وأرجو أنه مستقيمٌ في رواياته» (٢).

وفاته:

سنة ثلاثين ومائة (٣).

النتيجة: ثقة، من الطبقة الثالثة (٤).

- 
- (١) الثقات ١٨٣/٦.
- (٢) الكامل ٤١٠/٢ رقم ٥٢٩.
- (٣) قاله ابن المثنى كما في وفيات بن زبر ٣٠٨/١، وأشار لذلك خليفة خياط ص ٢١٦، وتابع ابن حبان ابن المثنى كما في الثقات ١٨٣/٦.
- (٤) بل بالغ الذهبي في توثيقه في بعض المواضع فقال: "ثقة حجة"، انظر من تكلم فيه وهو موثق رقم ٧٧، وانظر هدي الساري ص ٤١٥. أما قول ابن حجر فيه: "صدوق" فهذا فيه قصور وهو أعلى من ذلك، وكأنه اعتبر كلام النسائي، فإن ثبت ما قاله النسائي فمعلوم أنه متشدد في الجرح، ثم إن النسائي متأخر ولا يقاوم كلامه في حبيب كلام من تقدمه من النقاد، كأحمد وابن معين وأبي زرعة، إضافةً إلى كلام ابن عدي وإن كان متأخراً إلا أن أحكامه دقيقةً تعتمد على سير مرويات الراوي، وعلى كل حال فروايتُه عن هشام خاصةً، قد توبع عليها عند مسلم في صحيحة، وكذا عند الترمذي.

## ٧- عبد العزيز بن المختار

«عبد العزيز بن المختار الدباغ البصري مولى حفصة بنت سيرين، ثقة من السابعة/ع»<sup>(١)</sup>.

## أقوال النقاد فيه:

وقال يحيى بن معين: «ثقة»<sup>(٢)</sup>.

وُنقل عن ابن معين أيضاً قوله: «ليس بشيء»<sup>(٣)</sup>.

(١) التقريب رقم ٤١٢٠.

(٢) ت ابن معين رقم ٣٥٨٩، وجاء توثيق ابن معين له أيضاً في الجرح ٥/رقم ١٨٢٩، من رواية إسحاق بن منصور، ومن رواية ابن الجنيد كما في سؤالاته رقم ٣٨٩.

(٣) الميزان ٢/رقم ٥١٢٧، من رواية أحمد بن زهير في تاريخه، والتهذيب ٢/٥٩٤، قال الذهبي في ميزانه: «ثقة حجة، وما عرفت سبب قول ابن معين فيما سمعه يقول أحمد بن زهير: ليس بشيء»، وقال الحافظ في هدي الساري ٤٨٦: «عبد العزيز بن المختار اختلف قول بن معين فيه ولم يثبت عنه تضعيفه». قلت: يترجح لدي عدم ثبوت هذه الرواية عن ابن معين - وأنه إما وهم من ابن أبي خيثمة في نقله أو في نقل من نقل عن ابن أبي خيثمة - وترجيح رواية من نقل التوثيق عن ابن معين على رواية من نقل التضعيف - وهو ابن أبي خيثمة - وذلك من وجوه:

الأول: الذين نقلوا التوثيق أكثر وهم ثلاثة، ومن نقل التضعيف واحد، واحتمال الخطأ في رواية الواحد وارد، بعكس الثلاثة، فاتفاقهم على نقل واحد يدل على ثبوت وصحة ما نقلوا.

الثاني: اثنان ممن رويا التوثيق بغداديان، ورواية البغداديين خاصة إذا اتفقوا تكونوا أرجح من رواية من خالفهم؛ لوقوفهم على الرأي الأخير في بعض الروايات الذين تختلف أقوال يحيى بن معين فيهم [انظر ت ابن معين "المقدمة" ١/١٥٧]، وأحد هذين الراويين الاثنان الدوري، وهو أعلم أصحابه وأوسعهم رواية ومن آخرهم وفاة فقد توفي سنة ٢٨٠هـ وابن أبي خيثمة مات قبله بسنة، والراوي البغدادي الثاني إبراهيم ابن الجنيد.

الثالث: مما يدل على غلط رواية ابن أبي خيثمة وأن رأي ابن معين في القديم والحديث التوثيق، أن الرواية المتقدمة جداً عن ابن معين وهي رواية إسحاق ابن منصور - وهو من متقدمي أصحاب ابن معين حيث كانت وفاته سنة ٢٥١هـ - والرواية المتأخرة عن رواية ابن أبي خيثمة وهي رواية الدوري تقولان بالتوثيق، فكل هذا مما يدل على غلط رواية ابن أبي خيثمة، ويتوجه تضعيف ابن حجر لها مع أنه لم يأت بحجة تضعيفه إياها، وعلى اعتبار صحة هذه الرواية - وهو احتمال ضعيف - فيكون الرأي الأخير لابن معين هو التوثيق وهو ما نقله عنه الدوري.



- ووثقه ابن البرقي (١).  
 وقال العجلي: «ثقة» (٢).  
 وقال أبو زرعة: «لا بأس بحديثه» (٣).  
 وقال أبو حاتم: «صالح الحديث، مستوي الحديث، ثقة» (٤).  
 وقال النسائي: «ليس به بأس» (٥).  
 وقال ابن حبان: «كان يخطئ» (٦).  
 وقال الدارقطني: «ثقة» (٧).  
 النتيجة: ثقة (٨)، من الطبقة الثالثة.

- 
- (١) التهذيب ٥٩٤/٢.  
 (٢) ث العجلي رقم ١١١٥.  
 (٣) الجرح ٥/رقم ١٨٢٩.  
 (٤) الجرح ٥/رقم ١٨٢٩، وهذا توثيق رفيع من أبي حاتم.  
 (٥) ت الكمال ٥٢٩/٤، رقم ٤٠٥٩، والتهذيب ٥٩٤/٢.  
 (٦) الثقات ١١٥/٧.  
 (٧) س البرقاني رقم ٢٩٨.  
 (٨) من المرتبة الرابعة من مراتب التعديل، وتقدم ما قاله الذهبي في الميزان عن عبد العزيز المختار، وقال في الكاشف رقم ٣٤٠٩: "ثقة مكثر".

## ٨- عثام بن علي

- «عَثَامُ بن علي بن هُجَيْرٍ بَجِيمٍ مصغر العامري الكِلَابِي أبو علي الكوفي، صدوق، من كبار التاسعة مات سنة أربع أو خمس وتسعين/خ ٤»<sup>(١)</sup>.
- وقال ابن سعد: «ثقة»<sup>(٢)</sup>.
- وقال ابن معين: «ثقة»<sup>(٣)</sup>.
- وقال كذلك: «ليس به بأس ثقة»<sup>(٤)</sup>.
- وقال عثمان بن أبي شيبة: «كان صدوقاً»<sup>(٥)</sup>.
- وقال أحمد: «ليس به بأس»<sup>(٦)</sup>.
- وقال أحمد أيضاً: «رجل صالح»<sup>(٧)</sup>.
- وقال أبو زرعة: «ثقة»<sup>(٨)</sup>.
- وقال الآجري: «جعل أبو داود يثني، ويقول فيه قولاً جميلاً»<sup>(٩)</sup>.
- وقال أبو حاتم: «صدوق»، وهو أحب إلي من يحيى بن عيسى بن يونس الرملي<sup>(١٠)</sup>»<sup>(١١)</sup>.

(١) التقريب رقم ٤٤٤٨.

(٢) ط ابن سعد ٦/٣٩٢.

(٣) ت الدارمي رقم ٦٧٧.

(٤) س ابن محرز رقم ٣٨٢، نقلاً عن حاشية ت الكمال ١٠١/٥.

(٥) ث ابن شاهين رقم ١١٠٥.

(٦) ث ابن شاهين رقم ١١٠٥.

(٧) س الآجري رقم ٥٩٤.

(٨) الجرح ٧/رقم ٢٤٧.

(٩) س الآجري رقم ٥٩٤.

(١٠) هو "يحيى بن عيسى التميمي النهشلي الفاخوري بالفاء والحاء المعجمة الجرار بالجيم وراءين الكوفي نزيل الرملة، صدوق يخطئ ورمي بالتشيع، من التاسعة مات سنة إحدى ومائتين/بخ م د ت ق" التقريب رقم ٧٦١٩.

(١١) الجرح ٧/رقم ٢٤٧.

وقال النسائي: «ليس به بأس»<sup>(١)</sup>.

وقال الدارقطني: «ثقة»<sup>(٢)</sup>.

وقال البزار: «ثقة»<sup>(٣)</sup>.

في وفاته قولان:

الأول: سنة أربع وتسعين ومائة<sup>(٤)</sup>.

الثاني: سنة خمس وتسعين ومائة<sup>(٥)</sup>.

النتيجة: ثقة<sup>(٦)</sup>، من الطبقة الثالثة.

(١) ت الكمال ١٠١/٥، رقم ٤٣٨٠، والتهذيب ٥٥/٣.

(٢) س الحاكم رقم ٤٣٦.

(٣) التهذيب ٥٥/٣، قاله البزار عند ذكره لحديث تفرد به.

(٤) قاله محمد بن غير كما في وفيات ابن زبر ٤٣٥/١، وأبو عيسى الترمذي كما في التعديل ٣/رقم ١٢١٤.

(٥) قاله ابن سعد في طبقاته ٣٩٢/٦، وأبو داود كما في رجال البخاري رقم ٩٥٣، وخليفة في طبقاته

ص ١٧٠-١٧١، وابن حبان في ثقافته ٣٠٥/٧-٣٠٦.

(٦) من الرابعة من مراتب التعديل.

## ٩- محمد بن جعفر

«محمد بن جعفر بن أبي كثير الأنصاري مولاهم المدني أخو إسماعيل وهو الأكبر، ثقة، من السابعة/ع»<sup>(١)</sup>.

## أقوال النقاد فيه:

وقال يحيى بن معين: «ثقة»<sup>(٢)</sup>.

وقال علي بن المديني: «معروف»<sup>(٣)</sup>.

وقال مرة: «ثقة»<sup>(٤)</sup>.

وقال العجلي: «ثقة»<sup>(٥)</sup>.

وقال النسائي: «رجل صالح، مستقيم الحديث»<sup>(٦)</sup>.

وذكره ابن حبان في الثقات<sup>(٧)</sup>.

النتيجة: ثقة<sup>(٨)</sup>، من الطبقة الثالثة.

(١) التقريب رقم ٥٧٨٤.

(٢) ت ابن معين رقم ٧٦٠، والجرح ٧/رقم ١٢١٩.

(٣) الجرح ٧/رقم ١٢١٩، من رواية محمد بن البراء.

(٤) س ابن أبي شيبة رقم ١٧٦.

(٥) ت العجلي رقم ١٥٨١.

(٦) التعديل ٢/رقم ٤٦٣، وانظرت الكمال ٦/٢٦٤، وفيه "رجل صالح" فقط، أما في التهذيب ٣/٥٣١، فقد أورد ما قاله النسائي أولاً، ثم قال: "قلت: وقال النسائي أيضاً: مستقيم الحديث"، بينما يدل صنيع الباجي أن العبارتين جاءتا مقرونتين معاً، وعبارة النسائي مع تشدده عالية، وهي تدل على قوة حديث محمد بن جعفر.

(٧) الثقات ٧/٤٠٢.

(٨) من أعلى الرابعة من مراتب التعديل.

## ١٠ - محمد بن مسلم

«محمد بن مسلم بن أبي الوضاح المثني القضاعي الجَزَري نزِيل بغداد أبو سعيد المؤدب مشهور بكنيته، صدوق يهَم، من الثامنة مات بعد الثمانين/حت م ٤»<sup>(١)</sup>.

**أقوال النقاد فيه:**

- قال ابن سعد: «كان ثقة»<sup>(٢)</sup>.
- وقال يحيى بن معين: «ثقة»<sup>(٣)</sup>.
- وقال ابن نمير: «صالح لا بأس به»<sup>(٤)</sup>.
- وقال أحمد بن حنبل: «ثقة»<sup>(٥)</sup>.
- وقال أحمد بن صالح: «ثقة، ثقة قالها مرتين»<sup>(٦)</sup>.
- وُنقل عن البخاري أنه قال: «فيه نظر»<sup>(٧)</sup>.

- (١) التقريب رقم ٦٢٩٨.
- (٢) ط ابن سعد ٣٢٦/٧.
- (٣) الجرح ٨/رقم ٣٢٠، من رواية إسحاق بن منصور، وجاء توثيقه عن ابن معين أيضاً من رواية جعفر بن أبي عثمان الطيالسي في ت بغداد ٤/١٩، رقم ١٦٦٢، ومن رواية الدقاق رقم ٢٧٨.
- (٤) ت بغداد ٤/١٩.
- (٥) س أبي داود رقم ٥٩٢، وت بغداد ٤/١٩.
- (٦) ث ابن شاهين رقم ١١٩٦، والتهديب ٣/٧٠٠.
- (٧) ت الكمال ٦/٥١٦، والتهديب ٣/٧٠٠. لم أقف عليه في شيء من تواريخ البخاري الثلاثة، ولا في الكتب التي نقلت كلامه، ككتابي العلل الصغير والكبير للترمذي، بل ولا غيرهما من كتب التراجم التي ترجمت للراوي قبل المزي، ولم أجد هذا القول إلا في كتاب المزي ومن جاء بعده ممن نقل عنه كالذهبي وابن حجر وغيرهم، ويحتمل -والعلم عند الله- من خلال النظر في هذا النقل عن البخاري أمران:
- الأول: عدم صحة هذا القول عن البخاري -خاصة وأني لم أقف عليه في شيء من كتبه-، واحتمال حصول الوهم من المزي في نقله عنه، فلعله اشتبه عليه بغيره ممن قيلت فيه هذه العبارة، وقد حصل هذا -أعني الوهم- كثيراً للمزي وللذهبي ولابن حجر وغيرهم خاصة مع كثرة الرجال المترجم لهم وهذا الأمر غير مستغرب، ويقوي احتمال الخطأ أن محمد بن مسلم هذا قد اتفق الجمهور على توثيقه وهم اثنا عشر إماماً.

- وقال العجلي: «ثقة»<sup>(١)</sup>.  
 وقال أبو زرعة: «ثقة»<sup>(٢)</sup>.  
 وقال أبو داود: «ثقة»<sup>(٣)</sup>.  
 وقال أبو حاتم: «ثقة»<sup>(٤)</sup>.  
 وقال يعقوب بن سفيان: «ثقة»<sup>(٥)</sup>.  
 وقال النسائي: «ثقة»<sup>(٦)</sup>.

الثاني : احتمال أن البخاري قاله، لكن سقط من النسخة التي طبع عليها الكتاب، لاسيما وأن في آخر ترجمته في ت الكبير ١/رقم ٦٩٨، ما يدل على ذلك ففيه : " قال محمد: كذا وقع عندي، وفي ابن أبي الوضاح ... "، فلعل الساقط كلمة " نظر " من قوله : " وفي ابن أبي الوضاح "، فإذا ثبتت هذه العبارة عن البخاري فهي مخالفة لما ذهب له الجمهور، ويعد أن ينفرد البخاري عن الجمهور حيث يوثقونه وينفرد هو بتضعيفه، فإن ثبت قوله "فيه نظر" فيحتمل أن يكون مراد البخاري حديثاً بعينه، أو أحاديث معينة، ولهذا نظائر متكررة من صنيع البخاري في بعض أحكامه. وانظر للفائدة حاشية الكاشف رقم ٥١٥٤، وحاشية قواعد في علوم الحديث للتهانوي ٢٥٤-٢٥٧، فإن فيه بحثاً نفيساً لحبيب الرحمن الأعظمي، في عبارة " فيه نظر " عند البخاري، وأنها ليست كما زعم من أنها بمعنى متهم غالباً، وبين بالمثال أنه قد يريد بهذه العبارة أحياناً إسناداً خاصاً، وكثيراً ما يقولها ولا يعنى الراوي، بل حديث الراوي، والله أعلم بالصواب .

تنبيه : قول البخاري " فيه نظر "، ذهب بعض الأئمة المتأخرين كالذهبي ومن تابعه إلى أنها بمعنى أنه متهم ، وهذا القول فيه نظر ، فقد جاءت دراسة جيدة لبعض الباحثين جمع فيه زيادةً على مائة راوٍ قال فيهم البخاري عبارة " فيه نظر " مقارنةً بحكم الحفاظ في التقريب ، فكانت النتيجة على خلاف ما ذهب إليه الذهبي ولم يوجد منهم إلا أربعة ممن قال ابن حجر فيهم في التقريب " متروك "، وكانت خلاصة الدراسة أن هذه العبارة عند البخاري مثل قولهم " ضعيف " ونحوها من ألفاظ الجرح الواردة في المرتبة السادسة أو الخامسة عند السخاوي ، انظر كتاب "قول البخاري سكتوا عنه" ص ١٢-١٥، ٢١٢.

- (١) ت العجلي رقم ١٦٤٦.  
 (٢) الجرح ٨/رقم ٣٢٠.  
 (٣) س الآجري رقم ١٨١٨، و ت بغداد ١٩/٤.  
 (٤) الجرح ٨/رقم ٣٢٠.  
 (٥) ت بغداد ١٩/٤.  
 (٦) ت الكمال ٥١٦/٦، والتهذيب ٧٠٠/٣.

وقال ابن حبان: «مستقيم الحديث»<sup>(١)</sup>.

وفاته :

لم ينص أحد على وفاته لكنها كانت «في خلافة موسى الهادي - وكانت ببغداد- من المحرم سنة تسع وتسعين، إلى ربيع الأول سنة سبعين»<sup>(٢)</sup>.  
النتيجة: ثقة<sup>(٣)</sup>، من الطبقة الثالثة.

(١) الثقات ٥٦/٩، وهذه عبارة تعديل عالية من ابن حبان.

(٢) حاشية الكاشف ترجمة رقم ٥١٥٤، من كلام سبط ابن العجمي ، وانظر ط ابن سعد ٣٢٦/٧.

(٣) من الرابعة من مراتب التعديل، بل من أعلاها، ولم أعتبر ما نسب للبخاري من قوله : " فيه نظر "؛ لاحتمال عدم ثبوته، ولمخالفته لما ذهب له الجمهور، والحافظ قال فيه في التقريب : " صدوق يهيم " وهذا فيه نظر، وكأنه اعتبر ما نسب للبخاري، والصواب إن شاء الله هو ما اعتمده في النتيجة والله تعالى أعلم

## ١١- مسلمة بن قعب

«مسلمة بن قعب الحارثي البصري، ثقة، من الثامنة/د»<sup>(١)</sup>.

أقوال النقاد فيه:

وقال أبو داود: عبد الله بن مسلمة بن قعب كان أبوه له شأن وقدر - يعني أبا

القعبي<sup>(٢)</sup>.

وقال ابن حبان: «مستقيم الحديث»<sup>(٣)</sup>.

النتيجة: ثقة<sup>(٤)</sup> من الطبقة الثالثة.

(١) التقريب رقم ٦٦٦٤.

(٢) س الأجرى رقم ٧٧٤.

(٣) الثقات ٤٩٠/٧، وت الكمال ١١٢/٧، وفيه: "مستقيم الحديث جدا"، وليست عبارة "جدا" موجودة في المطبوع من الثقات.

(٤) من الرابعة، وقال الذهبي في الكاشف رقم ٥٤٤٤: "وثق"، وأورده ابن حاتم في الجرح/رقم ١٢٣٠، وذكر عن أبيه من روى عنه، ولم يتكلم عليه بشيء.



## ١٢- يحيى بن دينار

«أبو هاشم الرماني بضم الراء وتشديد الميم الواسطي، اسمه يحيى بن دينار، وقيل: ابن الأسود<sup>(١)</sup>، وقيل: ابن نافع، ثقة من السادسة مات سنة اثنتين وعشرين، وقيل: سنة خمس وأربعين/ع»<sup>(٢)</sup>.

## أقوال النقاد فيه:

قال محمد بن سعد: «كان ثقة»<sup>(٣)</sup>.

وقال يحيى بن معين: «ثقة»<sup>(٤)</sup>.

وقال أحمد بن حنبل: «ثقة»<sup>(٥)</sup>.

وقال العجلي: «ثقة»<sup>(٦)</sup>.

وقال أبو زرعة: «ثقة»<sup>(٧)</sup>.

وقال أبو حاتم: «كان فقيهاً، وكان صدوقاً»<sup>(٨)</sup>.

وقال النسائي: «ثقة»<sup>(٩)</sup>.

وقال ابن حبان: «روى عنه العراقيون، وكان يخطئ، يجب أن يعتبر حديثه إذا كان من رواية الثقات عنه، فأما رواية الضعفاء عنه مثل عمرو بن خالد الواسطي ودونه، فإن الوهن يلزق بهم دونه؛ لأنه صدوق لم يكن له سبب يوهن به غير الخطأ، والخطأ متى لم

(١) وقيل: ابن أبي الأسود، انظر الثقات ٥/٥٩٦، والتهذيب ٤/٦٠٠.

(٢) التقريب رقم ٨٤٢٥.

(٣) ط ابن سعد ٧/٣١٠، ذكره في تسمية من كان بواسط من الفقهاء والمحدثين.

(٤) الجرح ٩/٥٩٥، من رواية إسحاق بن منصور.

(٥) علل أحمد ٢/٣١٠٧، والجرح ٩/٥٩٥.

(٦) ث العجلي رقم ٢٢٧٥.

(٧) الجرح ٩/٥٩٥.

(٨) الجرح ٩/٥٩٥.

(٩) ت الكمال ٨/٤٤٧، والتهذيب ٤/٦٠٠.

يفحش لا يستحق من وجد فيه ذلك الترك»<sup>(١)</sup>.

وقال الدارقطني: «ثقة»<sup>(٢)</sup>.

وقال ابن عبد البر: «أجمعوا على أنه ثقة»<sup>(٣)</sup>.

في وفاته قولان:

الأول: سنة اثنتين وعشرين ومائة، وهو الأظهر<sup>(٤)</sup>.

الثاني: سنة خمس وأربعين ومائة<sup>(٥)</sup>.

النتيجة: ثقة<sup>(٦)</sup> من الطبقة الثالثة.

- (١) الثقات ٥/٥٩٦، ولم أقف على من وصفه بالخطأ غير ابن حبان، بل عبارات النقاد تدل على أنه تام الضبط، فلعل ابن حبان اطلع على بعض أخطائه القليلة التي لا تكاد تؤثر في ضبطه، أو اطلع على بعض الأخطاء في حديثه من رواية بعض الضعفاء عنه.
- (٢) س البرقاني رقم ٥٣٥.
- (٣) التهذيب ٤/٦٠٠-٦٠١.
- (٤) قاله بيان الواسطي كما في رجال البخاري رقم ١٣٢١، وقوله أولى لأنه بلديه.
- (٥) نسبه المزني في ت الكمال لابن منجويه، (انظر ت الكمال ٨/٤٤٧، وحاشيته)، ولم أجده في رجال مسلم في ترجمته رقم ١٨٢٥، والفرق بين القولين واضح من حيث المدة وهذا مما يزيد القول الثاني غرابة ونكارة!
- (٦) من الرابعة من مراتب التعديل، وقال الذهبي في الكاشف رقم ٦٨٨٠: "ثقة"، وقال في الميزان ٤/رقم ١٠٦٨٦: "أحد الثقات"، وقال في السير ٦/١٥٢: "ثقة حجة... وهو ممن يُحتج بحديثه"، قلت: ولم أر من ضعف أبا هاشم الرماني أو تكلم فيه، ولعل الذهبي أورده في الميزان، لقول ابن حبان فيه "يخطئ" والله أعلم.

## ١٣- يحيى بن عبد الله

«يحيى بن عبد الله بن سالم بن عبد الله بن عمر المدني، صدوق من كبار الثامنة مات سنة ثلاث وخمسين/م د س»<sup>(١)</sup>.

قال ابن معين: «صدوق، ضعيف الحديث»<sup>(٢)</sup>.

وقال النسائي: «مستقيم الحديث»<sup>(٣)</sup>.

وقال ابن حبان: «ربما أغرب»<sup>(٤)</sup>.

وقال الدارقطني: «ثقة مدني حديثه بمصر»<sup>(٥)</sup>.

وفاته:

سنة ثلاث وخمسين ومائة<sup>(٦)</sup>.

الخلاصة:

نجد أن النسائي رغم تشدده قد بالغ في توثيقه حيث وصفه بمستقيم الحديث، وكذا الدارقطني وثقه، وقال ابن حبان: «ربما أغرب»، وهذا يفيد أنه ثقة قليل التفرد، أما ما نقله الساجي عن ابن معين من قوله «صدوق ضعيف الحديث»، ففي النفس من هذا النقل شيء، حيث لم نقف على كلام له في شيء من كتبه، ولو كان خفيف الضبط، فالغالب أنه لا يفوت النسائي والدارقطني

(١) التقريب رقم ٧٥٨٤.

(٢) التهذيب ٣٦٩/٤، ذكره الساجي عنه، ولم أقف عليه في شيء من كتب ابن معين ولا غيرها، فالله أعلم بصحته عنه، وقد تكرر معنا أن الساجي يذكر أحياناً أقوالاً في النقد عن ابن معين وكذا عن أحمد ينفردها فيها غرابة!، وعلى كلٍ لو صح هذا النقل عن ابن معين، فيعني هذا أنه عدلٌ عنده خفيف الضبط.

(٣) ت الكمال ٥٨/٨، و التهذيب ٣٦٩/٤.

(٤) الثقات ٢٤٩/٩.

(٥) س البرقاني رقم ٥٣٠.

(٦) بمصر، نقله ابن يونس ولم ينسبه لأحد كما في ت الكمال ٥٨/٨، و التهذيب ٣٦٩/٤.

---

---

التنبيه على مثل ذلك، وعليه فهو ثقة لا ينحط عن هذه المرتبة.  
النتيجة: ثقة<sup>(١)</sup> من الطبقة الثالثة.

---

---

---

(١) من الرابعة من مراتب التعديل، وقال الذهبي في الكاشف رقم ٦١٩٦: "صدوق"، وقد روى له مسلم عن هشام بن عروة، لكن روايته في جميع المواضع التي ذكرها مقرونة بغيره.

# الفصل الرابع

## الطبقة الرابعة

الثقات الضابطون، الذين هم

أدنى من الطبقة الثالثة

## ١ - أسامة بن حفص المدني

«أسامة بن حفص المدني صدوق، ضعفه الأزدي بلا حجة، من الثامنة/خ»<sup>(١)</sup>.

## أقوال النقاد فيه:

قال الأزدي: «ضعيف»<sup>(٢)</sup>.

وقال اللالكائي: «مجهول»<sup>(٣)</sup>.

وقال الذهبي: «صدوق، ضعفه أبو الفتح الأزدي بلا حجة»<sup>(٤)</sup>.

وقال في موضع آخر: «ثقة»<sup>(٥)</sup>.

## الخلاصة:

لم يتكلم عليه أحدٌ من المتقدمين بجرح أو تعديل، فقد ذكره البخاري في التاريخ الكبير، وسكت عنه<sup>(٦)</sup>، بل قوي أمره برواية البخاري له، لا سيما وأن هذه الرواية عن هشام بن عروة، قال المزي: «روى له البخاري حديثاً واحداً عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة «إن ناساً يأتوننا باللحم...»<sup>(٧)</sup>، بمتابعة أبي خالد الأحمر، ومحمد عبد الرحمن الطفاوي عن هشام... وقد تابعه في رفعه عن هشام بن عروة رجلان كبيران: عبد الرحيم بن سليمان، ويونس بن بكير»<sup>(٨)</sup>.

(١) التقريب رقم ٣١٤.

(٢) الميزان ١/رقم ٧٠٤، والتهديب ١/١٠٧.

(٣) ت الكمال ١/١٦٦، والميزان ١/رقم ٧٠٤، وقال الذهبي عقب كلام اللالكائي: «قلت: روى عنه أربعة»، أي أن الجهالة قد انتفت عنه، قلت: يُحتمل أن مراد اللالكائي أنه مجهولٌ الحال، لأنه لم يتكلم عليه أحدٌ من المتقدمين بجرح أو تعديل، وهو من يُعبر عنه بعض المحدثين بالمستور، وانظر الأربعة الذين رَووا عن أسامة في ت الكمال ١/١٦٦، وانظر تحقيق الحافظ في رواية المستور في نزهة النظر ص ٩٩-١٠٠.

(٤) الميزان ١/رقم ٧٠٤، وانظر نحوه في «من تكلم فيه وهو موثق» رقم ٢٥.

(٥) ديوان الضعفاء رقم ٣٠٣، وقد بالغ الذهبي رحمه الله هنا في إيصاله إلى هذه المرتبة.

(٦) ت الكبير ٢/رقم ١٥٦٣، وقال: «أسامة بن حفص المدني، عن هشام بن عروة، سمع منه محمد بن عبيد الله»، وقد تابع المزي في ت الكمال ١/١٦٦ اللالكائي في وهمه فقال: «لم يذكره [أي البخاري] في تاريخه».

(٧) أخرجه البخاري في كتاب الذبائح، باب ذبيحة الأعراب ونحوهم ٥/٢٠٩٧، رقم ٥١٨٨، ولفظه: «إن ناساً يأتوننا باللحم...».

(٨) ت الكمال ١/١٦٦، بتصرف، وانظر رجال البخاري للكلابادي رقم ١٠٣.

وإخراج البخاري لحديثه وإن كان متابعاً<sup>(١)</sup>، مع عدم صدور الجرح فيه من أحد من المتقدمين هو نوع من التوثيق<sup>(٢)</sup>.

أما تضعيف الأزدي له فلا اعتبار له لأمر:

- ١- لأنه من المتعنتين في الجرح<sup>(٣)</sup>.
  - ٢- ولأنه متأخر، والمتقدمون وهم أقرب علماً بحال الراوي جاء عنهم ما يدل على توثيقه؛ فقد سكت عنه البخاري في تاريخه، بل وثقه؛ وذلك بالرواية له في صحيحه.
  - ٣- الأزدي متهم بالضعف، وإذا خالف أو انفرد فإن الأئمة لا يعتبرون جرحه<sup>(٤)</sup>.
  - ٤- الجرح الذي أورده غير مفسر، فلا يُقابل تعديل البخاري بالرواية عنه<sup>(٥)</sup>.
- النتيجة : ثقة إن شاء الله<sup>(٦)</sup>، من الطبقة الرابعة<sup>(٧)</sup>.

- (١) فإن موافقته للثقات من الاختبار الذي يدل على صحة حديثه وروايته، ولذلك أخرج له البخاري.
- (٢) وقد قرر الذهبي وابن حجر أن مجرد رواية البخاري للرجل ولو في المتابعات والشواهد هو نوع من التوثيق، بل صنيعهما في هذا الموضع وغيره يدل على ذلك، وانظر تفصيل كلامهما في الموقظة ص ٨٠-٨١، وهدى الساري ص ٤٠٣.
- (٣) انظر التذكرة ٩٦٧/٣، ودراسات في الجرح والتعديل ٣٥٦-٣٥٧، وللفائدة انظر ذكر من يعتمد قوله في الجرح للذهبي ١٥٩.
- (٤) انظر الميزان ٥٢٣/٣، وتذكرة الحفاظ ٩٦٧/٣.
- (٥) انظر ما قرره الحافظ ابن حجر في هذا الأمر في هدى الساري ص ٤٠٣.
- (٦) من الرابعة من مراتب التعديل، ولا ينحط عن الخامسة، وهو يُعد في أعلى درجات الحسن، وأدنى مراتب الصحة، وعبارة الحافظ في التقريب تدل على ذلك، وصنيع الذهبي يدل على أن حديثه صحيح لا حسن.
- (٧) وقد تجاذبه الطبقة الخامسة.

## ٢- أنس بن عياض الليثي

«أنس بن عياض بن ضمرة أبو عبد الرحمن الليثي أبو ضمرة المدني، ثقة، من الثامنة مات سنة مائتين، وله ست وتسعون سنة/ع»<sup>(١)</sup>.

أقوال النقاد فيه:

قال إسماعيل بن رشيد: «كنا عند مالك في المسجد، مسجد المدينة، فأقبل أنس بن عياض أبو ضمرة، فأقبل مالك يثني عليه، ويقول فيه الخير، وإنه وإنه، وقد سمع، وكتب»<sup>(٢)</sup>.

وقال أحمد بن صالح: «ذكر أبو ضمرة عند مالك، فقال: لم أر عند المحدثين غيره، ولكنه أحق! يدفع كتبه إلى هؤلاء العراقيين»<sup>(٣)</sup>.

وقال أبو داود: «وحدثنا محمود ثنا مروان: وذكر أبا ضمرة فقال: كانت فيه غفلة الشاميين، ووثقه، ولكنه كان يعرض كتبه على الناس»<sup>(٤)</sup>.

وقال ابن سعد: «كان ثقةً، كثير الحديث»<sup>(٥)</sup>.

وقال ابن معين: «ثقة»<sup>(٦)</sup>.

وقال أيضاً: «لا بأس به»<sup>(٧)</sup>.

وقال كذلك: «صويلح»<sup>(٨)</sup>.

وقال علي بن المديني: «كان عندنا ثقة»<sup>(٩)</sup>.

(١) التقريب رقم ٥٦٤.

(٢) ث ابن شاهين رقم ١٠٣.

(٣) التهذيب ١/١٩٠، من رواية الآجري عن أبي داود عنه، ولم أجده في المطبوع منه؛ لأنه ضمن القسم الساقط من المخطوط، وهو يشمل أهل المدينة، وانظر كلام محقق س الآجري ١/١٢٧-١٢٨.

(٤) التهذيب ١/١٩٠، نقلاً عن س الآجري.

(٥) الطبقات ٥/٤٣٦.

(٦) ت ابن معين رقم ٦٧٣، وانظر الجرح ٢/رقم ١٠٥٥.

(٧) ت الدارمي رقم ١٥٢.

(٨) ت الكمال ١/٢٨٩، والتهذيب ١/١٩٠، من رواية إسحاق بن منصور.

(٩) س ابن أبي شيبة رقم ١٤١.



وقال أبو داود: «وسمعت الأشج (١) يقول: سألت أبا ضمرة عن شيءٍ، فقال: كل شيءٍ في هذا البيت عَرَضٌ - يعني أحاديثه-» (٢).  
 وقال أبو زرعة: «لا بأس به» (٣).  
 وقال النسائي: «لا بأس به» (٤).  
 وقال ابن حبان: «من المتقين» (٥).  
 وقال ابن عدي: «ثقة» (٦).

#### ولادته:

سنة أربع ومائة (٧).  
 وفي وفاته قولان:  
 الأول: سنة ثمانين ومائة (٨).  
 الثاني: سنة مائتين (٩)، وهو الصحيح (١٠).  
 النتيجة: ثقة إن شاء الله (١١)، من الطبقة الرابعة.

- 
- (١) لم يتبين لي من هو بعد البحث، هذا إن لم يكن هناك تصحيفٌ في الاسم.  
 (٢) التهذيب ١/١٩٠، نقلاً عن س الآجري.  
 (٣) الجرح ٢/رقم ١٠٥٥.  
 (٤) ت الكمال ١/٢٨٩.  
 (٥) المشاهير رقم ١١٢٢.  
 (٦) ت الكمال ١/٢٨٩، ولم أفد عليه في كتابه، ولا في مختصر المقرئ، ولم يتابعه الحافظ ابن حجر على إيراد له التهذيب، فإن لم يكن هناك وهمٌ في نقل المزي، فلعله وقف عليه عرضاً في بعض المواضع من الكامل أو في بعض كتبه.  
 (٧) قاله أنس عن نفسه كما في وفيات ابن زبُر ١/٢٥٠.  
 (٨) قاله ابن حبان في الثقات ٦/٧٦، وتابعه أبو بكر بن منجوية كما في رجال مسلم رقم ٩١.  
 (٩) قاله دحيم كما في وفيات ابن زبُر ٢/٤٤٧-٤٤٨، وقاله عبد الرحمن بن شيبه كما في ت الأوسط ٢/٢٠٣.  
 (١٠) قال المزي في ت الكمال ١/٢٨٩: "والصحيح سنة مائتين، فإن محمد بن عبد الله بن عبد الحكم ممن سمع منه، ومولده بعد سنة ثمانين ومائة".  
 (١١) من الرابعة من مراتب التعديل.

## ٣- جرير بن حازم

«جرير بن حازم بن زيد بن عبد الله الأزدي أبو النضر البصري، والد وهب، ثقة لكن في حديثه عن قتادة ضعف، وله أوهام إذا حدث من حفظه، وهو من السادسة، مات سنة سبعين بعد ما اختلط، لكن لم يحدث في حال اختلاطه/ع»<sup>(١)</sup>.

## أقوال النقاد فيه:

قال شعبة<sup>(٢)</sup>: «عليك بجرير بن حازم فاسمع منه»<sup>(٣)</sup>.

وقال أيضاً: «ما رأيت بالبصرة أحفظ من رجلين: من هشام الدستوائي، وجرير بن حازم»<sup>(٤)</sup>.

وقال وهب بن جرير: «كان شعبة يأتي أبي فيسأله عن أحاديث الأعمش، فإذا حدثه قال: هكذا والله سمعته من الأعمش»<sup>(٥)</sup>.

وقال عفان بن مسلم: «اجتمع جرير بن حازم وحماد بن زيد، فجعل جرير بن حازم يقول: سمعت محمداً، سمعت شريحاً، فجعل حماد يقول: يا أبا النضر عن محمد عن شريح! عن محمد عن شريح!»<sup>(٦)</sup>

وقال ابن معين: «كان جرير بن حازم يحدث فيقول: حدثنا، قال حدثنا، فكان حماد بن زيد يقول له: عن!، عن!، عن!، قال يحيى: وكان حماد بن زيد يقول لجرير بن حازم فيما بينه وبينه»<sup>(٧)</sup>.

(١) التقريب رقم ٩١١، وقد وصفه الحماني بالتدليس، وهذا ليس بالمعروف عنه ولعله وصفه بذلك لما حصل له مع حماد بن زيد في الحكاية التي سيأتي ذكرها، ولذا جعله ابن حجر في طبقات المدلسين رقم ٧، في المرتبة الأولى من مراتب التدليس، وانظر كتاب التدليس في الحديث ص ١٨٩-١٩٠.

(٢) قاله لقراد وهو عبد الرحمن بن غزوان الضبي.

(٣) الجرح ٢/رقم ٢٠٧٩.

(٤) ت الكبير ٢/رقم ٢٢٣٤.

(٥) الجرح ٢/رقم ٢٠٧٩، وهذا يدل على حفظه وإتقانه خاصة لحديث الأعمش.

(٦) علل أحمد ٢/رقم ٣٥٤٢.

(٧) ت ابن معين رقم ٤٦٨٢.

وقال يحيى بن معين: «كان يحيى بن سعيد القطان يقول: جرير بن حازم ثقة، وكان يرضاه»<sup>(١)</sup>.

وقال علي بن المديني: «قلت ليحيى<sup>(٢)</sup>: أيما أحب إليك أبو الأشهب أو جرير بن حازم؟ قال: ما أقربهما، ولكن جرير كان أكثرهما وهماً»<sup>(٣)</sup>.

وقال عبد الرحمن بن مهدي: «جرير بن حازم أوثق عندي من قرّة بن خالد<sup>(٤)</sup>، قلت لعبد الرحمن: أحفظ هذا عنك؟ قال: نعم»<sup>(٥)</sup>.

وقال أيضاً: «جرير بن حازم اختلط، وكان له أولاد أصحاب حديث، فلما خشوا ذلك منه حجبه، فلم يسمع منه أحدٌ في اختلاطه شيئاً»<sup>(٦)</sup>.

وقال ابن سعد: «كان ثقةً، إلا أنه اختلط في آخر عمره»<sup>(٧)</sup>.

وقال ابن معين: «ثقة»<sup>(٨)</sup>.

وقال الدارمي له: «فكيف بحديث جرير بن حازم؟ فقال: ثقة»<sup>(٩)</sup>.

وقال له أيضاً: «هو أحب إليك<sup>(١٠)</sup> أو جرير بن حازم فقال: هشام<sup>(١١)</sup>»

(١) ت ابن معين رقم ٤٧١٥، و ت ابن شاهين رقم ١٧٢.

(٢) أي القطان.

(٣) ت الكمال ٤٤٤/١، والسير ١٠٠/٧، قال الذهبي معقياً: «اغتفرت أوهامه في سعة ما روى، وقد ارتحل في الكهولة إلى مصر، وحمل الكثير، وحدث بما».

(٤) هو «قرّة بن خالد السلدوسي البصري، ثقة ضابط، من السادسة، مات سنة خمس وخمسين/ع» التقريب رقم ٥٥٤١.

(٥) ض العقيلي ١٩٩/١ رقم ٢٤٣، ونقله أبو داود بالمعنى، انظر س الآجري رقم ٨٩٨.

(٦) الجرح ٢/رقم ٢٠٧٩.

(٧) ط ابن سعد ٢٧٨/٧، وهذا الاختلاط لا يضر وقد مر معنا أن أبناءه قد حجبه عن التحديث.

(٨) انظر ت ابن معين رقم ٣٦٠٩.

(٩) ت عثمان الدارمي رقم ٢٢٠، والسؤال هنا عن حديثه لا عن شخصه.

(١٠) أي هشام بن حسان، لأن المفاضلة كانت بينهما.

(١١) هو «هشام بن حسان الأزدي القردوسي بالقاف وضم الدال أبو عبد الله البصري، ثقة من أثبت الناس في ابن سيرين، وفي روايته عن الحسن وعطاء مقال؛ لأنه قيل: كان يرسل عنهما، من السادسة مات سنة سبع أو ثمان وأربعين/ع» التقريب رقم ٧٢٨٩.

أحب إلي» (١).

وقال ابن معين: «جرير بن حازم أمثل من أبي هلال (٢)، وكان صاحب كتاب» (٣).  
وقال الدوري: «سألت يحيى عن جرير بن حازم وأبي الأشهب (٤) فقال: جرير بن حازم أحسن حديثا منه وأسند» (٥).

وقال عبد الله بن أحمد: «سألت يحيى (٦) عن جرير بن حازم فقال: ليس به بأس فقلت له: إنه يحدث عن قتادة عن أنس أحاديث منا كير، فقال: ليس بشيء، هو عن قتادة ضعيف» (٧).

وقال علي بن المديني: «كان ثقة عندنا» (٨).

وقال أحمد: «كان حافظا» (٩).

وقال أيضا: «كثير الغلط» (١٠).

(١) عثمان الدارمي رقم ٨٤٧.

(٢) هو "محمد بن سليم أبو هلال الراسي بمهملة ثم موحدة البصري، قيل: كان مكفوفاً، وهو صدوق فيه لسين من السادسة، مات في آخر سنة سبع وستين، وقيل: قبل ذلك/خت ٤" التقريب رقم ٥٩٢٣.  
وقول يحيى "كان صاحب كتاب" إشارة إلى أن أبا هلال ليس بصاحب كتاب، وقد جاء ذلك عن ابن معين صريحاً كما في التهذيب ٥٧٧/٣، حيث قال: "ليس به بأس، وليس بصاحب كتاب".

(٣) الجرح ٢/رقم ٢٠٧٩، من رواية ابن أبي خيثمة.

(٤) هو "جعفر بن حيان السعدي أبو الأشهب العطاردي البصري، مشهور بكنيته، ثقة من السادسة مات سنة خمس وستين وله خمس وتسعون سنة/ع" التقريب رقم ٩٣٥.

(٥) ت ابن معين رقم ٣٨٥٦.

(٦) أي ابن معين.

(٧) علل أحمد ٣/رقم ٣٩١٢.

(٨) س ابن أبي شيبة رقم ٢٢، ٢٣.

(٩) العلل للمروذي رقم ١٤٣، بحر الدم رقم ١٤٣.

(١٠) التهذيب ٢٩٥/١، ذكره الحافظ من رواية مهنا، ولم أقف عليه، ومهنا بن يحيى من الثقات ومن كبار أصحاب أحمد، ويلاحظ أن هذا القول من أقوال أحمد المتقدمة، ولم يزل أحمد على رأيه، فأبو داود مثلاً من

وقال كذلك: «كان حديثه عن قتادة غير حديث الناس، يوقف أشياء ويسند أشياء، وسمعتة<sup>(١)</sup> في هذا المجلس يثنى عليه، ويترحم عليه، ويقول: رجل صالح، صاحب سنة وفضل وديانة»<sup>(٢)</sup>.

وقال عبد الله بن أحمد: «سألته<sup>(٣)</sup> عن جرير بن حازم وأبي الأشهب أيهما أحب إليك؟ قال: جرير زينته خصال، كان صاحب سنة، عند جرير من الحديث أمر عظيم»<sup>(٤)</sup>.

وقال أحمد مرة: «في بعض حديثه شيء، وليس به بأس»<sup>(٥)</sup>.

وقال أيضا: «يروى عن أيوب عجائب»<sup>(٦)</sup>.

وقال كذلك: «حدث بالوهم بمصر، ولم يكن يحفظ»<sup>(٧)</sup>.

وقال الأثرم: سمعت أبا عبد الله ذكر قول حماد بن زيد: كان جرير أحفظنا، ثم نظر إلي أبي عبد الله فتبسم، وقال: ولكنه بأخرة... جرير كان يحدث بالتوهم، قلت: أكان يحدثهم بالتوهم بمصر خاصة، أو غيرها؟ قال: في غيرها، وفيها، وقال أبو عبد الله: أشياء يسندها عن قتادة بواطيل»<sup>(٨)</sup>.

وقال أحمد: «كثير الغلط عن قتادة وغيره»<sup>(٩)</sup>.

الرواة المتأخرين عن أحمد، وقد نقل رأي أحمد في أن جريرا كثير الخطأ عن قتادة وغيره. وانظر ترجمة مهنا بن يحيى، في ت بغداد ١٣/٢٦٦ برقم ٧٢١٩.

(١) القائل هو عبد الملك بن عبد الحميد.

(٢) ض العقيلي ١/١٩٩.

(٣) أي والده الإمام أحمد.

(٤) علل احمد ٣/رقم ٤٣٩٤.

(٥) العلل للمروزي رقم ٨١، بحر الدم رقم ١٤٣.

(٦) شرح علل الترمذي ٢/٦٢٨.

(٧) التهذيب ١/٢٩٥.

(٨) السير ٧/١٠٣، وفيه: "باطل"، والذي أثبتته من شرح العلل ٢/٦٢٤ وهو الأقرب.

(٩) س الآجري رقم ١٣٢٢.

- وقال البخاري: «هو صحيح الكتاب، إلا أنه ربما وهم في الشيء»<sup>(١)</sup>.
- وقال البخاري: «وجرير ربما يهمل في الشيء، وهو صدوق»<sup>(٢)</sup>.
- وقال مسلم بن الحجاج عن حديث جرير عن يحيى بن سعيد الأنصاري: «لم يمعن في الرواية عنه، إنما روى من حديثه نزرأ يسيراً، لا يكاد يأتي بما على التقويم والاستقامة»<sup>(٣)</sup>.
- وقال العجلي: «ثقة»<sup>(٤)</sup>.
- وقيل لأبي داود: «أيهما أحب إليك جرير بن حازم أو يزيد التستري؟»<sup>(٥)</sup> قال: جرير أكثر حديثاً، ويزيد أحكم»<sup>(٦)</sup>.
- وقال أبو داود: «اختلط جرير بن حازم حتى أحجبه ولده»<sup>(٧)</sup>.
- وقال أبو حاتم: «صدوق صالح، قدم هو والسري بن يحيى<sup>(٨)</sup> مصر، وجرير بن حازم أحسن حديثاً منه، والسري أحلى منه»<sup>(٩)</sup>.
- وقال كذلك: «تغير قبل موته بسنة»<sup>(١٠)</sup>.
- وقال النسائي: «ليس به بأس»<sup>(١١)</sup>.
- وقال زكريا الساجي: «ثقة»<sup>(١٢)</sup>.

- (١) علل الترمذي الكبير ١/٣٨٠.
- (٢) السنن ٢/٣٩٤، والميزان ١/رقم ١٤٦١.
- (٣) التمييز ص ٢١٧، وشرح العلل ٢/٦٢٨.
- (٤) ث العجلي رقم ٢١٤.
- (٥) هو "يزيد بن إبراهيم التستري بضم المثناة وسكون المهملة وفتح المثناة ثم راء نزيل البصرة أبو سعيد، ثقة ثبت إلا في روايته عن قتادة ففيها لين، من كبار السابعة، مات سنة ثلاث وستين على الصحيح/ع" التقريب رقم ٧٦٨٤.
- (٦) س الآجري رقم ١٣٢١.
- (٧) س الآجري رقم ١٣٢٣.
- (٨) هو "السري بن يحيى بن إياس بن حرمة الشيباني البصري، ثقة أخطأ الأزدي في تضعيفه، من السابعة ملت سنة سبع وستين/بخ س" التقريب رقم ٢٢٢٣.
- (٩) الجرح ٢/رقم ٢٠٧٩.
- (١٠) الجرح ٢/رقم ٢٠٧٩، وانظر كتاب المختلطين رقم ٨.
- (١١) ت الكمال ١/٢٠٩، والتهذيب ١/٢٩٥.
- (١٢) التهذيب ١/٢٩٥.

وقال أيضاً: «صدوق، حدث بأحاديث وهم فيها، وهي مقلوبة»<sup>(١)</sup>.  
 وقال ابن حبان: «كان من الحفاظ المتقين، وأهل الورع في الدين»<sup>(٢)</sup>.  
 وقال ابن حبان: «كان يخطئ؛ لأن أكثر ما كان يحدث من حفظه»<sup>(٣)</sup><sup>(٤)</sup>.  
 وقال ابن عدي: «وهو في محل الصدق، إلا إنه يخطئ أحياناً»<sup>(٥)</sup>.  
 وقال ابن عدي أيضاً: «له أحاديث كثيرة عن مشايخه، وهو مستقيم الحديث، صالح فيه، إلا روايته عن قتادة، فإنه يروي أشياء عن قتادة لا يرويها غيره، وجرير عندي من ثقات المسلمين، حدث عنه الأئمة من الناس: أيوب السخيتاني وابن عون وحماد بن زيد والثوري والليث بن سعد ويحيى بن أيوب المصري وابن لهيعة وغيرهم»<sup>(٦)</sup>.  
 وقال الأزدي: «صدوق» خرج عنه بمصر أحاديث مقلوبة، ولم يكن بالحافظ، حمل رشدين وغيره عنه مناكير»<sup>(٧)</sup>.

### في ولادته أقوال:

الأول: سنة خمس وثمانين<sup>(٨)</sup>.

- 
- (١) التهذيب ٢٩٥/١.  
 (٢) المشاهير رقم ١٢٥٥.  
 (٣) وقوله "أكثر ما كان يحدث من حفظه"، لم أجد من ذكر ذلك، بل الظاهر من كلام النقاد أن الغالب عليه التحديث من كتابه، لأنه لو كان أكثر ما يحدث من حفظه لكثير خطؤه ولأوضح ذلك النقاد، فمثلاً عبلة البخاري أنه "ربما وهم"، وعبارة ابن عدي "يخطئ أحياناً" تفيد أن الخطأ إنما يقع له بعض الأحيان، وذلك عند التحديث من حفظه فقط.  
 (٤) الثقات ١٤٥/٦.  
 (٥) الكامل ١٢٩/٢ رقم ٣٣٣.  
 (٦) الكامل ١٣٠/٢.  
 (٧) التهذيب ٢٩٥/١، قلت: إن كان الذين رووا عنه هذه المناكير من الضعفاء، كرشدين ونحوه فالحمل فيها عليهم لا عليه، وإن كانت هذه المناكير وجدت فيما رواه الثقات عنه فالحمل هنا عليه.  
 (٨) قاله ولده وهب بن جرير، كما في ط ابن سعد ٢٧٨/٧، وانظر وفيات ابن زبر ٢١١/١. وهو أيضاً مفهوم من كلام جرير بن حازم نفسه حيث قال: "مات أنس بن مالك سنة تسعين وأنا ابن خمس سنين"، انظرت الكبير ٢/ رقم ٢٢٣٤، ورجال البخاري رقم ١٧٨.

الثاني: سنة ست وثمانين<sup>(١)</sup>.

الثالث: سنة ثمان وثمانين<sup>(٢)</sup>، وفيه نظر.

وفي وفاته قولان:

الأول: سنة سبعين ومائة، وهو الصحيح وعليه أكثر العلماء<sup>(٣)</sup>.

الثاني: سنة سبع وستين ومائة<sup>(٤)</sup>.

الخلاصة:

١- اتفق الجمهور على توثيقه، ومنهم يحيى بن سعيد القطان رغم تشدده، بل بالغ ابن مهدي فجعله أوثق من قرة بن خالد، علماً بأن قرة من الثقات الضابطين، وهذا يدل على علو مكانته.

٢- هو صحيح الكتاب، كما قاله ابن معين والبخاري.

٣- أما وصفه بالخطأ، فعبارات الأئمة تفيد أنه يخطئ بعض الخطأ، وأن خطأه يحصل أحياناً، ويستفاد هذا من كلام يحيى القطان، وأحمد، والبخاري، وابن حبان وابن عدي وغيرهم.

٤- وروايته في عمومها في غير ما ضُعب فيه مما سذكر مستقيمة<sup>(٥)</sup>.

٥- اختلط في آخر عمره كما قال ابن سعد، وحُدِّث تغيره قبل موته بسنة كما قال

(١) قاله سليمان بن حرب كما في وفيات ابن زبر ٢١٤/١.

(٢) قاله ابن حبان كما في الثقات ١٤٥/٦، والمشاهير رقم ١٢٥٥، ولم أقف على من قال به، ولا أعلم ما وجه تعيين ابن حبان تاريخ ولادته في هذه السنة، علماً بأن جرير نفسه حدد وقت ولادته، وكذا ابنه وهي سنة خمس وثمانين.

(٣) قاله وهب بن جرير كما في وفيات ابن زبر ٣٩٠/١، ومحمد بن محبوب كما في الأوسط ١٣٤/٢، وسليمان بن حرب كما في ط ابن سعد ٢٧٨/٧، والهيثم بن عدي والمدائني كما في وفيات ابن زبر ٣٩٢/١، وخليفة كما في طبقاته ص ٢٢٣.

(٤) الثقات ١٤٥/٦، اعتمد ابن حبان في تاريخ وفاته القول الأول، وذكر القول الثاني بصيغة التمرير "قيل"، ولم ينسب هذا القول لأحد.

(٥) أي على وجه العموم ولا يعني هذا سلامتها من الخطأ الطارئ أحياناً.



أبوحاتم، ولا يضر اختلاطه لأنه حُجِبَ عن التحديث في حال اختلاطه من قِبَل أولاده  
كما قال علي بن المديني وأبو داود.

هناك حالات ضعف العلماء حديثه فيها:

- ١- إذا حدث من حفظه، فيقع له الوهم والخطأ.
- ٢- من ذلك ما حدثه بمصر «كان على الوهم، ولم يكن يحفظ» كما قال أحمد.
- ٣- ما حدث به عن قتادة فيه ضعيف<sup>(١)</sup>، فقد حدث عنه بمنا كير، قاله عبد الله بن أحمد، وقال أحمد: «أشياء يسندها عن قتادة بواطيل»، وقال ابن معين: «ليس بشيء ضعيف عن قتادة»، وبين أحمد نوع الضعف في حديثه عن قتادة فقال: «يوقف أشياء ويسند أشياء»<sup>(٢)</sup>.
- ٤- ما رواه عن أيوب، فقد قال أحمد «يروى عن أيوب عجائب»<sup>(٣)</sup>.
- ٥- روايته عن يحيى بن سعيد الأنصاري، كانت قليلة لا يكاد يأتي بها على التقويم، كما قال مسلم بن الحجاج.
- ٦- هناك عبارتان عن أحمد تفيد خلاف ما أفاده الجمهور: من أن خطأه يحصل أحياناً، من ذلك رواية نقلها أبو داود عن أحمد وهي قوله: «كان كثير الغلط عن قتادة وغيره»، وقوله في رواية مهنا: «كثير الغلط» وعبارات الجمهور وأحمد في عدة روايات تخالف هذين القولين المتقدمين لأحمد، والظاهر أن مراد أحمد بكثرة الغلط، الكثرة النسبية؛ أي بالنسبة لكثرة ما رواه<sup>(٤)</sup>، وهو الغلط المتكرر والذي لا يصل

(١) وذكرى لضعفه عن قتادة وغيره، لأجل عبارات وردت عن أحمد وعن غيره في تضعيفه مطلقاً قد توهم ضعفه على العموم حتى في هشام بن عروة .

(٢) وروايته عن قتادة تجعله في المرتبة الخامسة من مراتب الجرح، وللعلم فليس كل ما حدث به عن قتادة هو منكر أو ضعيف، فهناك ما توبع عليه، وأخرج بعض ذلك البخاري في صحيحه انظر شرح العليل ٦٢٤/٢-٦٢٧، وهدي الساري ص ٤١٤.

(٣) عبارة "عجائب"، تُصنّف في المرتبة الخامسة من مراتب الجرح، بمعنى أن حديثه فيه نكارة، وليس صاحبها بمتهم. انظر الرفع والتكميل ص ١٧٢.

(٤) وقد تأكد لي ذلك من خلال أحكام أحمد الكثيرة في جمع من الثقات فقد كان يصف كبار الأئمة الضابطين

بالراوي إلى درجة الضعف وعدم الاحتجاج.

ويظهر لي من كلام أحمد تقسيم ما رواه جرير إلى قسمين:

فمنه ما فيه ضعف: كرواياته عن قتادة، وهو من أنكر ما حدث به، ثم ما روى عن

أيوب، ثم ما رواه بمصر؛ لأنه حدث من حفظه بالتوهم<sup>(١)</sup>.

وأما ما عدى ذلك فيحتج به، ومع ذلك يحصل له بعض الوهم الذي قلما يسلم منه

مكثر مثله.

واعلم أن يحيى القطان وثقه وارتضاه وروى عنه، مع أنه قال عند ذكره للمفاضلة

بينه وبين أبي الأشهب «ما أقربهما ولكن جرير أكبرهما، وأكثرهما وهماً»<sup>(٢)</sup>، فمع علمه

بوهمه، لم يعتبر هذا الوهم مؤثراً.

فيتلخص أن مراد أحمد -والذي لا تأويل يسوغ غيره- أن كثرة الغلط المراد بها أي

الغلط المتكرر بالنسبة لكثرة ما رواه، وحتى لو قصد أحمد كثرة الخطأ التي تصل به إلى

الضعف -وقطعاً لا يريد- لما اعتبرنا ذلك أمام ما ذهب له الجمهور مما هو واضح

الرجحان.

النتيجة: ثقة<sup>(٣)</sup>، من الطبقة الرابعة.

بذلك، كمالك وسفيان ووكيع، فيثني على الشخص، ثم يقول "وكان يخطئ"، أو "من يسلم من الخطأ" ونحوها من العبارات، أما قولي بالنسبة "لكثرة ما رواه"، فيؤكد ذلك قول أحمد المتقدم "عند جرير من الحديث أمر عظيم".

(١) ولم أذكر ما رواه عن يحيى بن سعيد الأنصاري؛ لأن الذي نبه عليه مسلم بن الحجاج لا أحمد.

(٢) مذهب يحيى القطان متشدد في الرجال، فقد قال ابن رجب عند تقسيمه للرواة وأحوالهم في القسم الرابع:

"وهم أيضاً أهل صدق وحفظ، ولكن يقع الوهم في حديثهم كثيراً، لكن ليس هو الغالب عليهم، وهذا

القسم هو الذي ذكره الترمذي هاهنا، وذكر عن يحيى بن سعيد القطان أنه ترك حديث هذه الطبقة، وعن

ابن المبارك وابن مهدي ووكيع وغيرهم أنهم حدثوا عنهم، وهو أيضاً رأي سفيان، وأكثر أهل الحديث

المصنفين منهم في السنن والصحاح، كمسلم بن الحجاج... شرح العلل ١/١٠٥.

أقول: ولو كان جرير من هذا القسم عند القطان لما روى عنه، وهذا يؤكد ما قدمت من الجواب عن قولي

أحمد والله أعلم.

(٣) في المرتبة الرابعة من مراتب التعديل.

## ٤ - جعفر بن عون

«جعفر بن عون بن جعفر بن عمرو بن حريث المخزومي، صدوق، من التاسعة مات سنة ست وقيل: سبع ومائتين ومولده سنة عشرين وقيل: سنة ثلاثين/ع»<sup>(١)</sup>.  
أقوال النقاد فيه:

وقال مسعر بن كدام عنه : «ما يزيدك<sup>(٢)</sup> عليه شاب فضلاً»<sup>(٣)</sup>.

وقال يحيى بن معين : «ثقة»<sup>(٤)</sup>.

وقال أحمد بن حنبل : «ليس به بأس، كان رجلاً صالحاً»<sup>(٥)</sup>.

وقال أحمد أيضاً: «عليك بجعفر بن عون»<sup>(٦)</sup>.

وقال أبو حاتم : «صدوق»<sup>(٧)</sup>.

وأورده ابن حبان في الثقات<sup>(٨)</sup>.

وقال ابن قانع : «ثقة»<sup>(٩)</sup>.

(١) التقريب رقم ٩٤٨، كنيته أبو عون كما في ط ابن سعد ٦/٣٩٦، وط خليفة ص ١٧١، وت الكبير ١٩٧/٢.

(٢) في التعديل "ما يزيد"، وهو من غير طريق عبد الله بن أحمد، بل من طريق أحمد بن علي بن مسلم الأبار.

(٣) علل أحمد ٣/رقم ٥٨٠١، والتعديل ١/رقم ١٩٢.

(٤) ت الدارمي رقم ٢١٣، ولم أقف على عبارات أخرى لابن معين فيه غير هذه، والتي أطلق فيها التوثيق، وعلى هذا فيؤخذ بظاهر كلام ابن معين في كونه ثقة، قال الذهبي في "ذكر من يعتمد قوله في الجرح" ص ١٥٨، ما نصه: "قسم متعنت في الجرح، مثبت في التعديل، يغمز الراوي بالغلطتين والثلاث، ويلين بذلك حديثه، فهذا إذا وثق شخصاً فعرض على قوله بناجديك، وتمسك بتوثيقه...". وانظر أيضاً الرفع والتكميل ص ٢٨٣.

(٥) علل أحمد ٣/رقم ٤٤٠٢، والجرح ٢/رقم ١٩٨١.

(٦) ت الكمال ١/٤٦٩، والتهذيب ١/٣٠٩، ومناسبة كلامه هذا أنه قال لأحد أصحابه : "أين تريد؟ قال: الكوفة...".

(٧) الجرح ٢/رقم ١٩٨١.

(٨) ١٤١/٦، وكذا ذكره في المشاهير رقم ١٣٨٠.

(٩) التهذيب ١/٣٠٩.

وقال ابن شاهين : «ليس به بأس، كان رجلاً صالحاً»<sup>(١)</sup>.

ولادته:

ولد سنة بضع عشرة ومائة<sup>(٢)</sup>.

وفي وفاته أقوال:

الأول: سنة سبع ومائتين، وعليه الجمهور<sup>(٣)</sup>.

الثاني: سنة تسع أو سبع ومائتين<sup>(٤)</sup> وقيل غير ذلك.

النتيجة: ثقة إن شاء الله، من الطبقة الرابعة.

(١) ت ابن شاهين رقم ١٦٩، وانظر التهذيب ٣٠٩/١. وهذه العبارة نفس عبارة أحمد، ولم يعزها له، فإن من طريقة ابن شاهين في ثقافته أنه يعتمد في نقل أقوال التعديل على أحمد بن حنبل وابن معين وأحمد بن صالح ونحوهم ممن نبه على النقل منهم في مقدمته، فأحياناً يذكر القول ويعزوه لقائله مباشرة، وأحياناً يذكر عدة أقوال لناقل واحد في عدة أشخاص، فيعزو في أولها لقائلها، ثم يذكر بقيّة الأقوال ولا يعزوها طلباً للاحتصار، فيُظن أن هذا القول والحكم الذي ذكره من قبله لا من قبل غيره، والظاهر أن فعله هنا من هذا القبيل.

(٢) قاله الذهبي في السير ٤٤١/٩، والظاهر أن هذا استنباطاً منه.

(٣) قاله عبد الصمد كما في ت الكبير ٢/رقم ٢١٧٩، ورجال البخاري رقم ١٣٧.

وقاله ابن سعد في طبقاته ٣٩٦/٦، [في المطبوع "سبع ومائتين" ويحتمل أنه خطأ مطبعي]، انظر رجال البخاري المطبوع رقم ١٣٧، فقد نقل عن ابن سعد: "سبع ومائتين"، وانظر حاشية ت الكمال ٤٦٩/١. وقاله خليفة بن خياط في طبقاته ص ١٧١، وأبو داود كما في رجال البخاري رقم ١٣٧، و ت الكمال ٤٦٩/١، [ولم أقف عليه في سؤالات الآجري المطبوع وجعفر "كوفي" ويوجد سقط في "س الآجري" عند أول ذكره لرواة أهل الكوفة فيحتمل أن يكون في الجزء الساقط، انظر س الآجري ١/١٤٧].

وقاله ابن حبان كما في الثقات ١٤١/٦، والمشاهير رقم ١٣٨٠. وابن زبر كما في وفياته ٤٦١/٢.

(٤) قاله البخاري كما في ت الأوسط وحاشيته ٢/٢٢٠، وفي نسخة: "أربع ومائتين"، ونقل الكلاباذي عن البخاري في التاريخ الأوسط أنه مات سنة ست ومائتين، انظر رجال البخاري رقم ١٣٧، و ت الكمال ٤٦٩/١.

## ٥- شريك بن عبد الله

«شريك بن عبد الله النخعي الكوفي القاضي بواسط ثم الكوفة أبو عبد الله، صدوق يخطئ كثيراً تغير حفظه منذ ولي القضاء بالكوفة، وكان عادلاً فاضلاً عابداً شديداً على أهل البدع، من الثامنة مات سنة سبع أو ثمان وسبعين/خت م ٤»<sup>(١)</sup>.

## أقوال النقاد فيه:

قال أبو عبيد الله<sup>(٢)</sup> لشريك: «أردت أن أسمع منك أحاديث. فقال: قد اختلطت على أحاديثي وما أدري كيف هي؟ فأخ عليه أبو عبيد الله؛ فقال: حدثنا بما تحفظ ودع ما لا تحفظ. فقال: أخاف أن تُجرح<sup>(٣)</sup> أحاديثي، ويُضرب بها وجهي»<sup>(٤)</sup>.  
قال إسماعيل المؤدب: «كنا عند هشام بن عروة، فقال لنا: اعرضوا معنا شريك، فقال شريك: لا إلاّ إملاءً»<sup>(٥)</sup>.

وقال عبد الله بن المبارك: «كان شريك أعلم<sup>(٦)</sup> لحديث الكوفيين من سفيان -يعنى الثوري»<sup>(٧)</sup>.

وقال مرة: «ليس حديثه بشيء»<sup>(٨)</sup>.

وقال وكيع: «لم يكن أحد أروى عن الكوفيين من شريك»<sup>(٩)</sup>.

وقال محمد بن المثني: «ما سمعت يحيى بن سعيد وعبد الرحمن بن مهدي حدثا عن

(١) التقريب رقم ٢٧٨٧.

(٢) قال في ت بغداد " وزير المهدي " .

(٣) في ت بغداد " تخرج " .

(٤) ت ابن معين رقم ٣١٩٠، وت بغداد ٢٨٦/٩ .

(٥) الكامل ٩/٤، رقم ٨٨٨ .

(٦) في ت بغداد " أحفظ " .

(٧) الجرح ٤/٣٦٦، رقم ١٦٠٢، ونحوه في ت بغداد ٩/٢٨٢، رقم ٤٨٣٨ .

(٨) الكامل ٧/٤، رقم ٨٨٨ .

(٩) الجرح ٤/٣٦٦، رقم ١٦٠٢ .

شريك شيئاً»<sup>(١)</sup>.

وقال في رواية عنه: «ما سمعت يحيى حدث عن شريك، وكان عبد الرحمن بن مهدي يحدث عنه»<sup>(٢)</sup>.

وقال في رواية عنه: «ما سمعت يحيى بن سعيد حدث عن إسرائيل ولا شريك، وكان عبد الرحمن يحدث عنهما»<sup>(٣)</sup>.

وقال يحيى القطان: «نظرت في أصول شريك فإذا الخطأ في أصوله»<sup>(٤)</sup>.

وفي رواية عنه: «رأيت تخليطاً في أصول شريك»<sup>(٥)</sup>.

وقال عبد الجبار بن محمد الخطابي: «قلت ليحيى بن سعيد: يقولون إنما خلط شريك بأخرة. فقال: ما زال مخلطاً»<sup>(٦)</sup>.

قال عمرو بن علي: «كان يحيى<sup>(٧)</sup> لا يحدث عن شريك ولا عن إسرائيل، وكان عبد الرحمن يحدث عنهما»<sup>(٨)</sup>.

وقال يحيى بن سعيد: «قدم شريك مكة فقيل لي: لو أتيتته. فقلت: لو كان بين يدي ما سألته عن شيء وضعف حديثه جداً، قال يحيى: أتيتته بالكوفة فأملى علي فإذا هو لا يدري! -يعني شريك-»<sup>(٩)</sup>.

(١) الكامل ٧/٤، رقم ٨٨٨، والميزان ٢/٢٧٠، رقم ٣٦٧٩، رواه ابن عدي عن زكريا الساجي عن محمد بن المثني، وهذا النص والنصان بعده سندهما واحد ولراو واحد، ومع ذلك بينهما اختلاف، فيحتمل أن ابن المثني علم أنهما لم يرويا عن شريك شيئاً، ثم تبين له رواية عبد الرحمن عنه فقط دون القطان، ويحتمل أن هناك خطأ في النسخ.

(٢) ض العقيلي ٢/١٩٣، رقم ٧١٨، رواه عن زكريا الساجي عن محمد بن المثني.

(٣) الكامل ٧/٤، رقم ٨٨٨.

(٤) ض العقيلي ٢/١٩٥، رقم ٧١٨.

(٥) الكامل ٦/٤، رقم ٨٨٨.

(٦) الجرح ٤/٣٦٦، رقم ١٦٠٢، والكامل ٦/٤، رقم ٨٨٨.

(٧) أي القطان.

(٨) ض العقيلي ٢/١٩٣، رقم ٧١٨، وت بغداد ٩/٢٨٥.

(٩) ض العقيلي ٢/١٩٣، رقم ٧١٨، وت بغداد ٩/٢٨٥.

وقال المروزي لأحمد بن حنبل: «يحيى القطان أيش كان يقول في شريك؟ قال: كان لا يرضاه، وما ذكر عنه إلا شيئاً على المذاكرة، حديثين»<sup>(١)</sup>.

وقال عبد الرحمن بن مهدي: «أبو الأحوص (٢) أثبت من شريك»<sup>(٣)</sup>.

وقال أبو الوليد<sup>(٤)</sup>: «كان شريك يحدث بشيء يسبق إلى نفسه لا يرجع إلى كتاب»<sup>(٥)</sup>.

وقال ابن سعد: «كان ثقةً مأموناً كثير الحديث، وكان يغلط»<sup>(٦)</sup>.

وقال يحيى بن معين: «ثقة، من يسأل عنه!»<sup>(٧)</sup>.

وقال يزيد بن الهيثم<sup>(٨)</sup> لابن معين: «زعم إسحاق بن أبي إسرائيل أن شريكاً أروى عن الكوفيين من سفیان وأعرف بحدِيثهم، فقال: ليس يقاس بسفیان أحد، ولكن شريك أروى منه في بعض المشايخ: الركين، والعباس بن ذريح، وبعض المشايخ - يعني الكوفيين<sup>(٩)</sup> - يعني أكثر كتاباً»<sup>(١٠)</sup>.

وقال له أيضاً: «يروى يحيى بن سعيد القطان عن شريك؟ فقال: لم يكن شريك عند يحيى بشيء، وهو ثقة [ثقة]»<sup>(١١)</sup><sup>(١٢)</sup>.

وقال ابن معين مرةً: «شريك ثقة، وهو أحب إلي من أبي الأحوص، وجرير. ليس

- 
- (١) العلل للمروزي رقم ٢١٤، و ت بغداد ٢٨٤/٩.
  - (٢) هو "سلام بن سليم الحنفي مولا هم أبو الأحوص الكوفي، ثقة متقن، صاحب حديث، من السابعة مات سنة تسع وسبعين/ع" التقريب رقم ٢٧٠٣.
  - (٣) الكامل ٧/٤، رقم ٨٨٨.
  - (٤) هو هشام بن عبد الملك.
  - (٥) ت بغداد ٢٨٦/٩.
  - (٦) ط ابن سعد ٣٧٩/٦.
  - (٧) الجرح ٣٦٧/٤، رقم ١٦٠٢، من رواية إسحاق بن منصور.
  - (٨) أبو خالد الدقاق.
  - (٩) في ت بغداد "بعض مشايخ الكوفيين".
  - (١٠) رواية الدقاق رقم ٣٢٢، وانظر ت بغداد ٢٨٣/٩.
  - (١١) زيادة من ت بغداد، وعنه ت الكمال، ويحتمل أن تكون من زيادات النساخ.
  - (١٢) رواية الدقاق رقم ٣١، وانظر ت بغداد ٢٨٣/٩، و ت الكمال ٣٨٥/٣.

يقاسون هؤلاء بشريك، وهو يروى عن قوم لم يرو عنهم سفيان»<sup>(١)</sup>.  
وقيل لابن معين: «شريك أثبت أو أبو الأحوص؟ قال: شريك»<sup>(٢)</sup>.  
وقال الدارمي لابن معين: «فشريك أحب إليك فيه - يعني في أبي إسحاق - أو  
إسرائيل؟ فقال: شريك أحب إلي وهو أقدم، وإسرائيل صدوق»<sup>(٣)</sup>.  
وقال أيضاً له: «فشريك أحب إليك في منصور أو أبو الأحوص؟ فقال: شريك  
أعلم به... وكم روى أبو الأحوص عن منصور؟!»<sup>(٤)</sup>.  
وقال ابن معين كذلك: «صدوق ثقة، إلا أنه إذا خولف فغيره أحب إلينا منه»<sup>(٥)</sup>.  
وقال معاوية بن صالح: «وسمعت من أحمد<sup>(٦)</sup> شبيهاً بذلك»<sup>(٧)</sup>.  
وسئل يحيى بن معين: «روى يحيى القطان عن شريك؟ فقال: لا، لم يرو عن شريك  
ولا عن إسرائيل، ثم قال: شريك ثقة، إلا أنه كان لا يتقن ويغلط. وفي زيادة<sup>(٨)</sup>: ويزهو  
بنفسه على سفيان وشعبة»<sup>(٩)</sup>.

وقال معاوية بن صالح: «سألت أحمد بن حنبل عن شريك فقال: كان عاقلاً صدوقاً  
محدثاً عندي، وكان شديداً على أهل الريب والبدع قدم السماع من أبي إسحاق قبل  
زهير وقبل إسرائيل، فقلت له: إسرائيل أثبت منه؟ قال: نعم. قلت: يحتج به؟ قال: لا  
تسليني<sup>(١٠)</sup> عن رأيي في هذا، قلت: إسرائيل يحتج به؟ قال: أي لعمرى يحتج بحديثه ...

- 
- (١) رواية الدقاق رقم ٣٢، و ت بغداد ٢٨٣/٩.  
(٢) ت ابن معين رقم ١٧٩٦، و ت بغداد ٢٨٣/٩، وجاء مثله عن ابن معين في رواية أبي يعلى الموصلي عنه  
كما في ت بغداد ٢٨٣/٩.  
(٣) ت عثمان رقم ٨٥، و ت بغداد ٢٨٣/٩، والسياق له.  
(٤) ت عثمان الدارمي رقم ٨٩، و ت بغداد ٢٨٣/٩.  
(٥) ت بغداد ٢٨٣/٩-٢٨٤، من رواية معاوية بن صالح.  
(٦) أي ابن حنبل.  
(٧) ت بغداد ٢٨٤/٩.  
(٨) زادها المياجي.  
(٩) ت بغداد ٢٨٤/٩، من رواية أبي يعلى الموصلي.  
(١٠) في السير والتهذيب " لا تسألني "، وكان أحمد هنا متوقفاً في الاحتجاج به إذا انفرد، وبالنظر إلى بقية أقواله  
يتبين أنه لا يذهب للاحتجاج به خاصة بعدما تغير.



- قلت له: كيف كان مذهبه في علي وعثمان قال: لا أدري»<sup>(١)</sup>.
- وقال أحمد عن سماع أبي نعيم من شريك: «سماعٌ قديم، وجعل أحمد يصححه»<sup>(٢)</sup>.
- وقال محمد بن عمار: «شريك كتبه صحاح، فمن سمع منه من كتبه فهو صحيح، قال ولم يسمع من شريك من كتابه إلا إسحاق الأزرق»<sup>(٣)</sup>.
- قال إبراهيم بن سعيد الجوهري: «أخطأ شريك في أربع مائة حديث»<sup>(٤)</sup>.
- وقال الجوزجاني: «سبب الحفظ، مضطرب الحديث مائل»<sup>(٥)</sup><sup>(٦)</sup>.
- وقال العجلي: «ثقة، وكان حسن الحديث، وكان أروى الناس عنه إسحاق بن يوسف الأزرق الواسطي، سمع منه تسعة آلاف حديث»<sup>(٧)</sup>.
- وقال يعقوب بن شيبة: «ثقة، صدوق، صحيح الكتاب، رديء الحفظ مضطربه»<sup>(٨)</sup>.
- وقال ابن أبي حاتم: «سألت أبا زرعة عن شريك يحتج بحديثه؟ قال: كان كثير الحديث، صاحب وهم، يغلط أحياناً. فقال له: فضل الصائغ: إن شريكاً حدث بواسطة بأحاديث بواطيل!، فقال أبو زرعة: لا تقل بواطيل!»<sup>(٩)</sup>.
- وقال أبو داود: «ثقة، يخطئ على الأعمش، زهير وإسرائيل فوقه»<sup>(١٠)</sup>.

- (١) ض العقيلي ١٩٤/٢، رقم ٧١٨، والسير ٢٠٩/٨، وانظر التهذيب ١٦٦/٢.
- (٢) شرح علل الترمذي ٥٩٠/٢، من رواية الأثرم، والمقصد من ذكر هذا النص بيان التفريق عند غير واحد من النقاد بين سماع من تلقى عن شريك قبل القضاء وبعده.
- (٣) شرح علل الترمذي ٥٩٠/٢.
- (٤) الكامل ٨/٤، رقم ٨٨٨، والتهذيب ١٦٥/٢.
- (٥) قال الذهبي في السير ٢٠٢/٨، عقب هذا القول: "فيه تشيع خفيف على قاعدة أهل بلده"، قلت: عادة الجوزجاني إطلاق عبارة "مائل" على من كان فيه تشيع.
- (٦) أحوال الرجال رقم ١٣٤.
- (٧) ث العجلي رقم ٧٢٧.
- (٨) ت بغداد ٢٨٦/٩، وانظر ت الكمال ٣٨٥/٣، وفيه: "ثقة صدوق سبب الحفظ جدا".
- (٩) الجرح ٣٦٧/٤، رقم ١٦٠٢.
- (١٠) س الآجري رقم ٩١، و ت بغداد ٢٨٥/٩.

وقال أيضاً: «إسرائيل أصح حديثاً من شريك»<sup>(١)</sup>.

وقال كذلك: «أبو بكر بن عياش بعد شريك»<sup>(٢)</sup>.

وقال أبو حاتم: «لا يحتج بحديثه»<sup>(٣)</sup>.

وقال ابن أبي حاتم: «سألت أبي عن شريك وأبي الأحوص أيهما أحب إليك؟ قال: شريك أحب إلي، شريك صدوق، وهو أحب إلي من أبي الأحوص، وقد كان له أغاليط»<sup>(٤)</sup>.

وقال أبو حاتم: «ساء حفظه بأخرة»<sup>(٥)</sup>.

وقال صالح جزرة: «صدوق، ولما ولي القضاء اضطرب حفظه، وقل ما يُحتاج إليه في الحديث الذي يُحتج به»<sup>(٦)</sup>.

وقال النسائي: «ليس به بأس»<sup>(٧)</sup>.

وقال في موضع آخر: «ليس بالقوي»<sup>(٨)</sup>.

وقال ابن حبان: «وكان من الفقهاء والمذكورين من العلماء الذين واظبوا على العلم ووقفوا أنفسهم عليه، وكان يهم في الأحيان إذا حدث من غير كتابه»<sup>(٩)</sup>.

وقال أيضاً: «وكان في آخر أمره يخطئ فيما يروي، تغير عليه حفظه، فسماع المتقدمين عنه الذين سمعوا منه بواسطة ليس فيه تخليط، مثل يزيد بن هارون وإسحاق

(١) س الآجري رقم ٩٢، و التهذيب ١٦٥/٢.

(٢) س الآجري رقم ٩٣، و التهذيب ١٦٥/٢.

(٣) ت بغداد ٢٨٥/٩، ومراده ليس بحجة إذا انفرد.

(٤) الجرح ٣٦٧/٤، رقم ١٦٠٢.

(٥) انظر علل ابن أبي حاتم ١/رقم ٦٦٨، وسبب كلام أبي حاتم لأجل حديث حدث به شريك بأخرة فخالف فيه غيره، ونص كلام أبي حاتم: " فحدث شريك هذا الحديث من حفظه بأخرة وقد كان ساء حفظه فغلط فيه".

(٦) ت بغداد ٢٨٦/٩.

(٧) ت الكمال ٣٨٦/٣، و التهذيب ١٦٥/٢.

(٨) التهذيب ١٦٥/٢.

(٩) المشاهير رقم ١٣٥٣.

الأزرق، وسماع المتأخرين عنه بالكوفة فيه أوهام كثيرة»<sup>(١)</sup>.

وقال الدارقطني: «ليس بالقوي فيما يتفرد به»<sup>(٢)</sup>.

وقال ابن عدي: «ولشريك حديثٌ كثيرٌ، من المقطوع والمسند وأصناف<sup>(٣)</sup>، وإنما ذكرت من حديثه وأخباره طرفاً منه، وفي بعض ما لم أتكلم عليه من حديثه مما أمليت بعض الإنكار، والغالب على حديثه الصحة والاستواء، والذي يقع في حديثه من النكرة إنما أتى فيه من سوء حفظه، لا أنه يتعمد شيئاً مما يستحق شريك أن ينسب فيه إلى شيءٍ من الضعف»<sup>(٤)</sup>.

وقال الترمذي: «كثير الغلط والوهم»<sup>(٥)</sup>.

ولادته:

سنة خمس وتسعين<sup>(٦)</sup>.

وفاته:

سنة سبع وسبعين ومائة<sup>(٧)</sup>.

الخلاصة:

اتفق جمهور النقاد على توثيق شريك، وقد وُصف بكثرة الحديث، واتفقوا أيضاً على وصفه بالخطأ والغلط وسوء الحفظ، لكن تفرد الترمذي بوصفه بكثرة الغلط والوهم،

(١) الثقات ٤٤٤/٦.

(٢) السنن له ٣٤٥/١، قال هذه العبارة بمناسبة إيراد حديث لشريك، استقل وانفرد بروايته ولم يشاركه أحد، ونقلها عنه الذهبي في السير ٢١٦/٨، وفي التهذيب ١٦٥/٢، نقل عنه ابن حجر عبارة: " ليس بالقوي "، فقط، وبينهما فرق.

(٣) في المطبوع من ت الكمال " وأضاف "، وهو خطأ.

(٤) الكامل ٢٢/٤، رقم ٨٨٨، و ت الكمال ٣٨٦/٣.

(٥) علل الترمذي الكبير ٢٢١/١.

(٦) أحمد بن حنبل كما في الكامل ٤/رقم ٨٨٨، من رواية الفضل بن زياد جزماً، وفي وفيات ابن زبر ٢٢٧/١، من رواية ابن هانئ، قال أحمد: " بلغني ... أنه ولد سنة خمس وتسعين ".

(٧) قاله عبد الله بن أبي الأسود كما في ت الأوسط ١٥٤/٢، وأحمد وأبو نعيم ومحمد بن المثنى كما في وفيلت ابن زبر ٤٠٣/١، وغيرهم.

وكذا ابن حبان وصفه بكثرة الوهم فيما حدث به في آخر عمره، وسبب عدم وصف الجمهور له بكثرة الغلط، يرجع لنظرهم لقلّة هذه الأوهام مقابل ما رواه من الحديث<sup>(١)</sup>، وفرق ابن عمار الموصلي ويعقوب بن شيبه وابن حبان بين ما رواه من كتبه وبين ما حدث به من حفظه، وفرق بعضهم بين ما رواه قبل القضاء وما رواه في آخر عمره بعد القضاء<sup>(٢)</sup>، لأن حفظه تغير وساء بعد أن تولى القضاء، كأحمد حيث صحح سماع أبي نعيم لأنه قديم، وكأبي حاتم وصالح جزرة وابن حبان، بل إن ابن معين وأحمد يقدمون شريكاً في أبي إسحاق على غيره ممن سمع منه بأخرة، وعلا ذلك بأن سماعه منه كان قديماً<sup>(٣)</sup>.

والذي يظهر والعلم عند الله من خلال النظر في مجموع كلامهم أن شريك كان قبل القضاء يحدث من كتابه ويرجع له ثم عندما تولى القضاء أصبح يحدث ويعتمد على حفظه من غير الرجوع إلى كتاب، فقد ذكر أبو الوليد أنه كان يحدث بما يسبق إلى نفسه من غير أن يرجع إلى كتاب، وفصل ابن حبان تفصيلاً حسناً فقال: «وكان في آخر أمره يخطئ فيما يروي، تغير عليه حفظه، فسماع المتقدمين عنه الذين سمعوا منه بواسطة ليس فيه تخليط، مثل يزيد بن هارون وإسحاق الأزرق، وسماع المتأخرين عنه بالكوفة فيه أوهام كثيرة».

ومعلوم أن إسحاق الأزرق ممن سمع منه من كتابه، وعليه فينبغي النظر فيمن روى عن شريك ويُنظر في الأحاديث التي نُص على أنها سُمعت منه قديماً أو سُمعت منه في آخر عمره.

أيضاً فإن نصوص الجمهور صريحة في عدم الاحتجاج به في حال الانفراد، خصوصاً بعد تغيره، أما هشام بن عروة فالظاهر أنه لم يكثر الرواية عنه، ولم يذكر ابن عدي من الأحاديث التي أنكرت عليه عن هشام بن عروة، والحمل فيها عليه سوى حديثاً واحداً<sup>(٤)</sup>.

(١) علماً بأن له أوهاماً كثيرة، حيث ذكر إبراهيم الجوهري أنه أخطأ في أربعمئة حديث، لكنها في مقابل ما رواه من الحديث لا تعد كثيرة، ولذلك قال أبو زرعة: "كان يغلط أحياناً".

(٢) انظر شرح علل الترمذي ٥٩٠/٢.

(٣) لأنه قبل أن يتغير حفظه، وأيضاً قبل أن يتغير أبو إسحاق.

(٤) الكامل ١٨/٤، من رواية إسحاق الأزرق وهو من الرواة عنه قديماً بواسطة، حيث سمع من كتابه.

وسائر ما ذكره هو من رواية شريك عن غير هشام، وقد صنف ابن رجب شريكاً في نوع الثقات الذين لهم كتاب صحيح، وفي حفظهم بعض الشيء<sup>(١)</sup>.  
النتيجة: ثقة<sup>(٢)</sup> إن شاء الله فيما حدث به قديماً، من الطبقة الرابعة.

(١) شرح العلل ٥٨٩/٢.

(٢) قال الذهبي في التذكرة ١/رقم ٢١٨: "كان شريك حسن الحديث إماماً فقيهاً ومحدثاً مكثراً ليس هو في الإتيان كحماد بن زيد"، وأورده في كتاب من تكلم فيه وهو موثق رقم ١٥٩، وهذا يقتضي عنده أن حديثه في درجة الحسن، وقال في السير ٨/٢٠٠: "أحد الأعلام على لين ما في حديثه. توقف بعض الأئمة عن الاحتجاج بمفاريده"  
قلت: وهذا الحكم من الذهبي حكم عام، وقوله "توقف بعض الأئمة عن الاحتجاج بمفاريده" فيه نظر ولو قال: احتج بمفاريده بعض الأئمة، لكان أخف، لأن المشهور من عبارتهم تليينه، ونصوصهم تدل على عدم الاحتجاج به في حال الانفراد، بل لم أجد في عباراتهم التصريح بالاحتجاج لما رواه قبل الاختلاط.

## ٦- الضحاك بن عثمان

«الضحاك بن عثمان بن عبد الله بن خالد بن حزام الأسدي الحزامي، بكسر أوله وبالزاي أبو عثمان المدني، صدوق يهم من السابعة/م ٤»<sup>(١)</sup>.  
أقوال النقاد فيه:

- قال الذهبي: «لينه يحيى القطان مع أنه قد روى عنه»<sup>(٢)</sup>.  
وقال ابن سعد: «كان ثبناً... وكان ثقةً كثير الحديث»<sup>(٣)</sup>.  
قال ابن بكير: «ثقة»<sup>(٤)</sup>.  
وقال ابن معين: «ثقة»<sup>(٥)</sup>.  
وقال علي بن المديني: «ثقة»<sup>(٦)</sup>.  
وقال مصعب الزبيري: «ثقة»<sup>(٧)</sup>.  
وقال أحمد: «ثقة»<sup>(٨)</sup>.  
وقال العجلي: «جائر الحديث»<sup>(٩)</sup>.  
وقال يعقوب بن شيبة: «صدوق في حديثه ضعف»<sup>(١٠)</sup>.

(١) التقريب رقم ٢٩٧٢.

(٢) الميزان ٢/رقم ٣٩٣٨، وانظر المعني رقم ٢٩١١، ولم أقف على ذلك إلا من نقل الذهبي، وإذا ثبت عن يحيى فلا يضر؛ لتشده في قبول أحاديث الرواة كما هو معلوم.

(٣) ط ابن سعد " القسم المتم لتابعي المدينة " ٣٩٧-٣٩٨، رقم ٣٢٥.

(٤) التهذيب ٢/٢٢٣.

(٥) ت الدارمي رقم ٤٤٢، و الجرح ٤/رقم ٢٠٢٩.

(٦) التهذيب ٢/٢٢٣، أما نقل الذهبي في كتاب من تكلم فيه وهو موثق رقم ١٦٥، عن ابن المديني تليته للضحاك، فلم أقف عليه إلا له وفي هذا الكتاب فقط دون بقية كتبه، ولعله وهم منه حيث أبدل يحيى القطان بابن المديني لأنه قد نقل تليين يحيى القطان للضحاك في الميزان ٢/رقم ٣٩٣٨.

(٧) ت الكمال ٣/٤٧٦، رقم ٢٩٠٨، والتهذيب ٢/٢٢٣.

(٨) الجرح ٤/رقم ٢٠٢٩، من رواية أبي بكر الأثرم عنه.

(٩) ث العجلي رقم ٧٧٣.

(١٠) الميزان ٢/رقم ٣٩٣٨، وقد تكرر معنا في مواضع عديدة تشدد يعقوب بن شيبة في الجرح ومخالفته للجمهور

- وقال أبو زرعة: «ليس بقوي»<sup>(١)</sup>.
- وقال أبو داود: «ثقة»<sup>(٢)</sup>.
- وقال أبو حاتم: «يكتب حديثه ولا يحتج به»<sup>(٣)</sup>.
- وقال ابن حبان: «من المتقين وأهل الورع في الدين»<sup>(٤)</sup>.
- وقال ابن عبد البر: «كان كثير الخطأ ليس بحجة»<sup>(٥)</sup>.
- النتيجة: ثقة<sup>(٦)</sup> إن شاء الله، من الطبقة الرابعة.

في تليين من وثقوه.

- (١) الجرح ٤/رقم ٢٠٢٩.
- (٢) ت الكمال ٣/٤٧٦، والتهذيب ٢/٢٢٣، من رواية الآجري عنه ، ولم أجده في س الآجري المطبوع لأنه في القسم الساقط والذي يشمل أهل المدينة.
- (٣) الجرح ٤/رقم ٢٠٢٩، و ت الكمال ٣/رقم ٢٩٠٨، وزاد عن أبي حاتم قوله : " صدوق " ولم أجدها في المطبوع من الجرح، وباستقراء الكثير من إطلاقات أبي حاتم لعبارة "لا يحتج به" وجدت أنه قد أطلق هذه العبارة على كثير من الثقات الذين وثقهم جمهور النقاد.
- (٤) المشاهير رقم ١٠٥٧.
- (٥) التهذيب ٢/٢٢٣، وهذا القول كما هو ملاحظ من أشد ما قيل في الضحاك ، وهو صادر من متأخر ومخالف لما قاله الجمهور فلا يعمل به .
- (٦) قال الذهبي فيه : " صدوق "، الميزان ٢/رقم ٣٩٣٨، ومن تكلم فيه وهو موثق رقم ١٦٥.

## ٧- عباد بن عباد

«عباد بن عباد بن حبيب بن المهلب بن أبي صفرة الأزدي أبو معاوية البصري، ثقة ربما وهم، من السابعة مات سنة تسع وسبعين أو بعدها بسنة/ع»<sup>(١)</sup>.  
أقوال النقاد فيه:

وقال ابن سعد: «كان ثقة، وربما غلط»<sup>(٢)</sup>.

وقال في موضع آخر: «كان معروفاً بالطلب، حسن الهيئة، لم يكن بالقوي في الحديث»<sup>(٣)</sup>.

وقال يحيى بن معين: «ثقة»<sup>(٤)</sup>.

وقال أيضاً: «عباد بن العوام»<sup>(٥)</sup>، وعباد بن عباد جميعاً ثقة، وعباد بن عباد أو ثقبهما وأكثرهما حديثاً»<sup>(٦)</sup>.

وقال نصر بن علي: «جاءني علي بن المديني فقال لي: اذهب بنا إلى محمد بن عباد حتى ننظر في كتاب أبيه عن شعبة، قال القاضي أحسبه قال<sup>(٧)</sup>: فإن فيها غرائب»<sup>(٨)</sup>.  
وقال قتيبة: «كنا نرضى أن نرجع من عند عباد بن عباد كل يوم بجديتين»<sup>(٩)</sup>.  
وقال أحمد بن حنبل: «ليس به بأس»<sup>(١٠)</sup>.

(١) التقريب رقم ٣١٣٢.

(٢) ط ابن سعد ٣٢٧/٧.

(٣) ت الكمال ٥٠/٤، رقم ٣٠٧١.

(٤) ت الدارمي رقم ٤٩٧، والجرح ٦/رقم ٤٢٣، وجاء توثيقه عن ابن معين أيضاً من رواية محمد بن عثمان بن أبي شيبة كما في ت بغداد ١٠٤/١١، رقم ٥٧٩٨.

(٥) هو "عباد بن العوام بن عمر الكلبي مولاهم أبو سهل الواسطي، ثقة، من الثامنة مات سنة خمس وثمانين أو بعدها وله نحو من سبعين/ع" التقريب رقم ٣١٨٣.

(٦) ت ابن معين رقم ٣٩٨٩، و ت بغداد ١٠٤/١١.

(٧) أي علي بن المديني.

(٨) ت بغداد ١٠٤/١١.

(٩) سنن الترمذي ١٠/٥، و ت الكمال ٥٠/٤.

(١٠) الجرح ٦/رقم ٤٢٣، من رواية أبي بكر الأثرم.



- وقال يعقوب بن شيبية: «ثقة صدوق»<sup>(١)</sup>.
- وقال أبو داود: «ثقة»<sup>(٢)</sup>.
- وقال أبو حاتم: «صدوق لا بأس به، قيل له: يحتج بحديثه؟ قال: لا»<sup>(٣)</sup>.
- وقال ابن خراش: «ثقة»<sup>(٤)</sup>.
- وقال النسائي: «ثقة»<sup>(٥)</sup>.
- وقال محمد بن جرير الطبري: «كان ثقة، غير أنه كان يغلط أحياناً فيما يحدث»<sup>(٦)</sup>.
- وقال ابن حبان: «وكان متيقظاً»<sup>(٧)</sup>.
- في وفاته أقوال:
- الأول: أوائل سنة تسع وسبعين ومائة<sup>(٨)</sup>.

- (١) ت بغداد ١١/١٠٤، والتذكرة ١/رقم ٢٤٧.
- (٢) س الأجرى رقم ١١٨٤.
- (٣) الجرح ٦/رقم ٤٢٣، وقصد أبي حاتم بكونه لا يحتج به، أي في حال التفرد، وأبو حاتم معروف بالتشدد، ولذلك قال الحافظ في هدي الساري ص ٤٨٦ عن عباد بن عباد: " تكلم فيه أبو حاتم بعنت"، وسيتكرر معنا كثيراً في ثنايا البحث عدم احتجاج أبي حاتم برواة ثقات اتفق الجمهور على توثيقهم.
- (٤) ت بغداد ١١/١٠٥، وانظر ت الكمال ٤/٤٩.
- (٥) ت بغداد ١١/١٠٤، وانظر ت الكمال ٤/٤٩.
- (٦) ت بغداد ١١/١٠٥، وانظر ت الكمال ٤/٥٠، والظاهر والله أعلم أن ابن جرير تابع في قوله هذا ابن سعد؛ لأن ابن جرير ليس من المكثرين للنقد والمشتغلين به، ويغلب عليه في جانب الرجال العناية بالتأريخ، وطبقات ابن سعد هي من أشهر كتب التراجم، وهي من مصادر ابن جرير في تأريخه، فيحتمل أن ابن جرير أخذ هذا القول عنه، أما أئمة الجرح والتعديل وجمهور النقاد الذين يغلب عليهم العناية بالرجال والنقد أكثر من ابن سعد وابن جرير فنلاحظ توثيقهم الصريح لعباد دون وصفه بالخطأ.
- (٧) المشاهير رقم ١٢٧٥.
- (٨) قاله سليمان بن حرب كما في ت الأوسط ٢/١٥٧، ونص كلامه: " مات عباد بن عباد، قبل حماد بن زيد بستة أشهر". زاد البخاري في ت الكبير ٦/رقم ١٦٢٦، " قال ابن أبي الأسود: مات حماد بن زيد سنة تسع وتسعين ومائة"، وتابع ابن حبان سليمان بن حرب فيما نقله البخاري عنه، كعادته في نقل أكثر ما في ثقافته عن التاريخ الكبير، فقال في الثقات ٧/١٦١: " مات قبل حماد بن زيد بستة أشهر، ومات حماد بن زيد سنة سبع وسبعين ومائة"، لكنه رحمه الله أبعد النجعة حيث جعل وفاة حماد بن زيد سنة سبع

الثاني : سنة ثمانين ومائة<sup>(١)</sup>.

الثالث : سنة إحدى وثمانين ومائة<sup>(٢)</sup>.

### الخلاصة :

جمهور النقاد على توثيق عباد وخالف ابن سعد فقال مرة: «ثقة وربما غلط»<sup>(٣)</sup>، وتبعه ابن جرير، وقال مرة: «لم يكن بالقوي»، ونلاحظ أن جمهور النقاد الذين يغلب عليهم العناية بالرجال، وبالنقد أكثر من ابن سعد وابن جرير قد وثقوه توثيقاً صريحاً<sup>(٤)</sup> دون وصفه بما يدل على خفة الضبط، فقول جمهور النقاد هو المقدم. ، فعلى هذا يوصف بالتوثيق المطلق، أما ما يحدث له من الأغلاط ولغيره من الثقات؛ فتذكر في مواضعها

وسبعين، وكرر هذا الوهم في المشاهير رقم ١٢٧٥، وعلى كلامه تصح وفاة عباد المهلي سنة سبع وسبعين، وقد خالف بقوله الجماهير، ولولا أنه وهم منه رحمه الله لرُتب على كلامه قول رابع في تأريخ وفاة عباد بن عباد.

(١) قاله محمد بن المثني كما في ت بغداد ١١/١٠٥، وإبراهيم بن زياد سبلان كما في ت الأوسط ((تحقيق محمود زايد ٢٠١/٢))، ونص كلام إبراهيم: " مات في رجب ستة ثمانين"، قال البخاري عقبه: " هذا أشبه مما قاله سليمان بن حرب"، وانظر رجال البخاري رقم ٧٧١، وقاله أبو داود كما في رجال البخاري رقم ٧٧١، وابن زبر في وفاته ٢/٤٠٨، وزاد: "يوم الأحد لاثني عشرة ليلة بقية من رجب"، واختاره البخاري كما في ت الأوسط ((ت محمود زايد ٢٠١/٢)) وتقدم قريبا قول البخاري: " هذا أشبه"، أي سنة ثمانين .

(٢) قاله ابن سعد كما في رجال البخاري رقم ٧٧١، ومحمد بن جرير كما في ت بغداد ١١/١٠٥.

(٣) الغلط الصادر عن الرواة يختلف، لأنه ما من محدث إلا ويغلط؛ لكن النقاد يفرقون في أمر الغلط بين كون الراوي كثير الرواية أو قليلها؛ فيغتفر للمكثر ما لا يغتفر للمقل، ثم الغلط يتفاوت من حيث النوع، فهناك غلط يخل بالضبط ويضعف به الراوي؛ كالقلب في الأسانيد والزيادة في المتون وكثرة التفرد والمخالفة، وهناك غلط لا يخل بالضبط بحيث يوصل الراوي إلى درجة الضعف كأغلاط شعبة في تصحيحه للرجال وأغلاط وكيع والتي فيها أيضاً تصحيح، وقد ذكر أحمد أنها بلغت الثلاثمائة، فهي من النوع الذي لا يخل بالضبط، وإن كان الراوي السالم من الوقوع في مثل هذا النوع من الأغلاط أعلى وأضبط ممن يقع فيها، وإذا رجعنا إلى عباد بن عباد فهو من المكثرين ومن المعروفين بالطلب ولم يذكر له الجمهور غير ابن سعد وابن جرير شيئاً من الغلط الذي يخل بضبطه، وإذا عملنا كلام ابن سعد فإن أخطأه قليلة ومن النوع الذي لا يخل بضبطه، علمنا ذلك من صنيع الجمهور. وانظر علوم الحديث لابن الصلاح ص ١٠٦.

(٤) عدى أبي حاتم فإنه وصفه بالصدق ولم ير الاحتجاج به أي على الانفراد، وتقدم أن الحافظ عد ذلك منه تعنتاً في الجرح .

لتجتنب، وقد ذكر علي بن المديني أن فيما رواه عباد عن شعبة غرائب، أما عن غيره فلم أجد للنقاد فيه كلاماً.

النتيجة : ثقة إن شاء الله، من الطبقة الرابعة<sup>(١)</sup>.

(١) قال الذهبي في التذكرة ١/رقم ٢٤٧ : " كان شريفا نبيلاً جليلاً ثقة من العقلاء " ، وقال في " من تكلم فيه وهو موثق " رقم ١٧٥ ، : " ثقة حجة " ، وقال في الميزان ٢/رقم ٤١٢٣ : " صدوق من مشاهير علماء البصرة " ، وقد قال الحافظ في التهذيب ٢/٢٧٩ : " وثقه العجلي والعقيلي وأبو أحمد المروزي وابن قتيبة " ، ولم أقف على ذلك في ثقات العجلي ولا في ضعفاء العقيلي، ولا في غيرهما.

## ٨- عبد الرحمن بن أبي الزناد

«عبد الرحمن بن أبي الزناد عبد الله بن ذكوان المدني مولى قريش، صدوق تغير حفظه لما قدم بغداد وكان فقيها، من السابعة ولي خراج المدينة فحمد مات سنة أربع وسبعين وله أربع وسبعون سنة/خت م ٤»<sup>(١)</sup>.

## أقوال النقاد فيه:

وقال موسى بن سلمة: «قلت لمالك بن أنس: دلني على رجل ثقة أكتب عنه. قال: عليك بعبد الرحمن بن أبي الزناد»<sup>(٢)</sup>.

وفي رواية: قال موسى بن سلمة: «قدمت المدينة فأتيت مالك بن أنس فقلت له: إني قدمت لأسمع العلم، وأسمع ممن تأمرني به، فقال: عليك بابن أبي الزناد»<sup>(٣)</sup>.

وقال عمرو بن علي: «كان يحيى<sup>(٤)</sup>، وعبد الرحمن<sup>(٥)</sup>، لا يحدثان عن عبد الرحمن ابن أبي الزناد»<sup>(٦)</sup>.

وقال علي بن المديني: «كان عبد الرحمن<sup>(٧)</sup> يتعجب منه، ويقول: أبي عن السبعة! أبي عن السبعة!»<sup>(٨)</sup>.

وقال عمرو بن علي: «كان عبد الرحمن لا يحدث عن عبد الرحمن بن أبي الزناد»<sup>(٩)</sup>.

وقال محمد بن سعد: «قدم بغداد في حاجة له، فسمع منه البغداديون، وكان كثير

(١) التقريب رقم ٣٨٦١.

(٢) الكامل ٤/رقم ١١٠٦.

(٣) ت بغداد ١٠/٢٢٧، رقم ٥٣٥٩.

(٤) أي القطان.

(٥) أي ابن مهدي.

(٦) ض العقيلي ٢/رقم ٩٣٨.

(٧) أي ابن مهدي.

(٨) ض العقيلي ٢/رقم ٩٣٨.

(٩) ت بغداد ١٠/٢٢٩، والكامل ٤/٢٧٤، رقم ١١٠٦.

الحديث، وكان يُضعّف لروايته عن أبيه»<sup>(١)</sup>.

وقال ابن معين: «ضعيف»<sup>(٢)</sup>.

وقال أيضاً: «لا يحتج بحديثه»<sup>(٣)</sup>.

وقال كذلك: «ليس بشيء»<sup>(٤)</sup>.

وقال مرة: «ليس ممن يحتج به أصحاب الحديث، ليس بشيء»<sup>(٥)</sup>.

وقال مرة أخرى: «إني لأعجب ممن يعد في المحدثين فليحاً وابن أبي الزناد!!»<sup>(٦)</sup>.

وقال في موضع: «فليح وابن أبي الزناد وأبو أويس، دون الدراوردي، الدراوردي

أثبت منهم»<sup>(٧)</sup>.

وقال أيضاً: «أثبت الناس في هشام بن عروة عبد الرحمن بن أبي الزناد»<sup>(٨)</sup>.

وقال فيما حكى عنه كذلك: «عبد الرحمن بن أبي الزناد عن أبيه عن الأعرج عن

أبي هريرة حجة»<sup>(٩)</sup>.

وقال علي بن المديني: «كان عند أصحابنا ضعيفاً»<sup>(١٠)</sup>.

وقال أيضاً: «ما حدث عبد الرحمن بن أبي الزناد بالمدينة فهو صحيح، وما حدث به

ببغداد أفسده البغداديون، ورأيت عبد الرحمن نخطط على أحاديث عبد الرحمن بن

(١) ط ابن سعد ٣٢٤/٧، يشير لروايته عن أبيه كتاب الفقهاء السبعة.

(٢) ت بغداد ٢٢٨/١٠، من رواية المفضل الغلابي، ومن رواية معاوية بن صالح، وجاء تضعيفه له أيضاً من رواية أحمد بن محمد الحضرمي كما في ض العقيلي ٢/٩٣٨، ومن رواية الدرهمي في تأريخه رقم ٥٢٩.

(٣) ت ابن معين رقم ١٢١١، وانظر ض العقيلي ٢/٩٣٨.

(٤) انظر ت ابن معين رقم ٩٠٣، والكامل ٤/٢٧٤، من رواية الدوري أيضاً، والنص هكذا "أبو القاسم بن أبي الزناد ليس به بأس، وقد سمع منه أحمد بن حنبل وأخوه [أي عبد الرحمن بن أبي الزناد] ليس بشيء".

(٥) بغداد ٢٢٨/١٠، من رواية ابن محرز.

(٦) ض العقيلي ٢/٩٣٨، من رواية سليمان بن أيوب البغدادي.

(٧) ت ابن معين رقم ١٠٧٩، وانظر الجرح ٥/٣٩٦، رقم ١٨٣٣.

(٨) ث ابن شاهين رقم ٨٠٥، وت بغداد ١٠/٢٢٧، من رواية أبي داود.

(٩) التهذيب ٢/٥٠٥، قال ابن حجر: "حكاه الساجي"، أي عن ابن معين ولم أقف عليه عن ابن معين، ولو ثبت هذا النقل عن ابن معين، فإنه يكون مما حدث به في المدينة، وأيضاً فإن هذا الإسناد رجاله مدنيون.

(١٠) س ابن أبي شيبة رقم ١٦٥، وت بغداد ١٠/٢٢٨.

أبي الزناد، وكان يقول في حديثه<sup>(١)</sup> عن مشيختهم، ولقنه البغداديون عن فقهاءهم، وعدهم، فلان وفلان فلان<sup>(٢)</sup>.

وقال يعقوب بن شيبة: «[ثقة صدوق]<sup>(٣)</sup> في حديثه ضعف، سمعت علي بن المديني يقول: حديثه بالمدينة حديثٌ مقارب، وما حدث به بالعراق فهو مضطرب، قال علي: وقد نظرت فيما روى عنه سليمان بن داود الهاشمي فرأيتها مقاربة<sup>(٤)</sup>».

وفي رواية: «وقال يعقوب بن شيبة: سمعت علي بن المديني: يضعف ما حدث به ابن أبي الزناد بالعراق، ويصح ما حدث به بالمدينة<sup>(٥)</sup>».

وقال في لفظ: «وسمعت ابن المديني يقول: ما روى سليمان الهاشمي عنه فهي حسان، نظرت فإذا هي مقاربة، وجعل عليٌ يستحسنها<sup>(٦)</sup>».

وقال عمرو بن علي: «فيه ضعفٌ، وما حدث بالمدينة أصح مما حدث ببغداد، وكان عبد الرحمن يعني بن مهدي يخطُّ علي حديثه<sup>(٧)</sup>».

وقال أحمد: «كذا وكذا - يعني ضعيف -<sup>(٨)</sup>».

وقال كذلك: «ضعيف الحديث<sup>(٩)</sup>».

وقال أيضاً «مضطرب الحديث<sup>(١٠)</sup>».

وقال أبو طالب: «سألت أحمد بن حنبل عن عبد الرحمن بن أبي الزناد؟ قال: هو

(١) في ت بغداد "في حديث"، والتصويب من ت الكمال. ومراده والله أعلم أن في حديثه عن مشيختهم ضعف.

(٢) ت بغداد ٢٢٨/١٠، وت الكمال ٤٠٠/٤.

(٣) هذه زيادة من ت الكمال.

(٤) ت بغداد ٢٢٨/١٠، وت الكمال ٤٠٠/٤.

(٥) شرح علل الترمذي ٦٠٦/٢.

(٦) شرح علل الترمذي ٦٠٦/٢، وقد أورد ابن رجب الكلام على ابن أبي الزناد في نوع من ضعف حديثه في بعض الأماكن دون بعض.

(٧) ت بغداد ٢٢٨/١٠-٢٢٩.

(٨) علل أحمد ٢/رقم ٣١٧٤، وض العقيلي ٢/رقم ٩٣٨، والكامل ٤/٢٧٤، من رواية عبد الله ابنه.

(٩) ض العقيلي ٢/رقم ٩٣٨، من رواية عبد الملك بن عبد الحميد.

(١٠) الجرح ٥/رقم ١٢٠١.

يُروى عنه؟! قلت: يحتمل؟ قال: نعم»<sup>(١)</sup>.

وقال أحمد فيما حكى عنه: «أحاديثه صحاح»<sup>(٢)</sup>.

وقال العجلي: «ثقة»<sup>(٣)</sup>.

وقال ابن أبي حاتم: «سألت أبا زرعة عن عبد الرحمن بن أبي الزناد، وورقاء، والمغيرة بن عبد الرحمن، وشعيب بن أبي حمزة، من أحب إليك ممن<sup>(٤)</sup> يروي عن أبي الزناد؟ قال: كلهم أحب إلي من عبد الرحمن بن أبي الزناد»<sup>(٥)</sup>.

وقال البرذعي: «قلت<sup>(٦)</sup>: فليح بن سليمان، وعبد الرحمن بن أبي الزناد، وأبو أويس، والدراوردي، وابن أبي حازم أيهم أحب إليك؟ قال: الدراوردي، وابن أبي حازم أحب إلي من هؤلاء كلهم»<sup>(٧)</sup>.

وقال أبو داود: «كان عالماً بالقرآن، عالماً بالأخبار»<sup>(٨)</sup>.

وقال أبو حاتم: «يكتب حديثه، ولا يحتج به، وهو أحب إلي من عبد الرحمن بن أبي الرجال، ومن عبد الرحمن بن زيد بن أسلم»<sup>(٩)</sup>.

وقال الترمذي: «ثقة كان مالك بن أنس يوثقه، ويأمر بالكتابة عنه»<sup>(١٠)</sup>.

(١) الكامل ٢٧٤/٤، وانظر التهذيب ٥٠٥/٢.

(٢) التهذيب ٥٠٥/٢، قال ابن حجر: "حكاها الساجي"، وتعبير الحافظ بلفظ "حكى" مناسب، فإن الروايات الثابتة عن أحمد تقول بتضعيفه، والساجي يتكرر منه نقل أقوال عن أحمد وابن معين، بعضها غير مسند يخالف الروايات المشهورة عنهما!، فينبغي التنبيه لذلك!، وإذا صح ما قاله أحمد فيحمل على روايته عن أهل المدينة.

(٣) ث العجلي رقم ١٠٣٩.

(٤) في نسخة "فيمن"، وهو الموافق لما في ت الكمال.

(٥) الجرح ٥/رقم ١٢٠١، و ت الكمال ٤٠٠/٤.

(٦) أي لأبي زرعة.

(٧) أسئلة البرذعي ٤٢٤/٢-٤٢٥.

(٨) التهذيب ٥٠٥/٢، من رواية الآجري، وليس موجوداً في المطبوع من س الآجري؛ لأنه من القسم الساقط من المخطوط، وهم أهل المدينة.

(٩) الجرح ٥/رقم ١٢٠١.

(١٠) سنن الترمذي ٢٠٥/٤، والسلسيل رقم ٢٠٦.

وقال الترمذي أيضاً: «ثقة حافظ»<sup>(١)</sup>.

وقال صالح جزرة: «قد روى عن أبيه أشياء لم يروها غيره، وتكلم فيه مالك بن أنس بسبب روايته كتاب السبعة عن أبيه، وقال: أين كنا نحن من هذا»<sup>(٢)</sup>.

وقال النسائي: «ضعيف»<sup>(٣)</sup>.

وقال النسائي: «لا يحتج بحديثه»<sup>(٤)</sup>.

وقال زكريا الساجي: «فيه ضعف»، ما حدث بالمدينة أصح مما حدث ببغداد»<sup>(٥)</sup>.

وقال ابن عدي: «وبعض ما يرويه لا يتابع عليه، وهو ممن يكتب حديثه»<sup>(٦)</sup>.

وقال ابن حبان: «كان ممن ينفرد بالمقلوبات عن الأثبات، وكان ذلك من سوء حفظه وكثرة خطئه، فلا يجوز الاحتجاج بخبره إذا انفرد، فأما فيما وافق الثقات فهو صادق في الروايات، يحتج به»<sup>(٧)</sup>.

ولادته:

بعد المائة<sup>(٨)</sup>.

وفاته:

سنة أربع وسبعين ومائة<sup>(٩)</sup>.

- (١) التهذيب ٥٠٥/٢، ونقله عن الترمذي في كتاب اللباس، ولم أقف عليه فيه، في النسخة التي لدي، بل الموجود في اللباس القول الذي قبل هذا، وما قاله ابن حجر صحيح، وهو في نسخة أخرى، وانظر حاشية السلسيل ص ١٥٥، وقال ابن حجر: "وصحح الترمذي عدة من أحاديثه".
- (٢) ت بغداد ٢٢٩/١٠.
- (٣) ض النسائي رقم ٣٦٧، و ت بغداد ٢٢٩/١٠.
- (٤) ت الكمال ٤٠٠/٤، والتهذيب ٥٠٥/٢، وبهذا يعلم أن قول الذهبي في التذكرة ١/رقم ٢٣٤: "احتج به النسائي"، ليس بصواب، بل يؤكد قوله المتقدم في الضعفاء: "ضعيف"، وقد تكرر هذا من الذهبي وهو ادعاء احتجاج النسائي في سننه ببعض الرواة بينما نفى على تضعيف النسائي لهم صريحاً.
- (٥) ت بغداد ٢٢٩/١٠.
- (٦) الكامل ٢٧٦/٤. وقد ذكر ابن عدي بعض الأحاديث التي يرى ابن عدي أنه لم يتابع عليها، مواراه عن هشام بن عروة.
- (٧) المجروحين ٥٦/٢.
- (٨) قاله الذهبي في السير ١٦٧/٨.
- (٩) قاله محمد بن المثنى كما في وفيات ابن زبير ٣٩٩/١، وابن سعد كما في طبقاته ٣٢٤/٧، وخليفة بن خياط



## الخلاصة:

هو من أهل العدالة والصدق، لكن عبارات الجمهور منها ما فيه التصريح بضعفه المطلق، ومنها ما يفيد تضعيف بعض رواياته كروايته لكتاب الفقهاء السبعة عن أبيه، ومنها ما فيه تفصيلٌ فيما يرويه، فما رواه عن مشائخه من أهل المدينة، وكان مما حدث به في المدينة، فهو صحيح، وما حدث به في العراق فهو ضعيف، وهذا التفريق قال به علي بن المدني والفلاس والساجي، أيضاً نص ابن معين على أنه أثبت الناس في هشام بن عروة في رواية أبي داود، وروى الساجي عن ابن معين أيضاً أنه جعل ما رواه ابن أبي الزناد عن أبيه عن الأعرج عن أبي هريرة حجة، وسائر الروايات عن ابن معين تقضي بتضعيفه وعدم الاحتجاج به على وجه العموم، وأنه لا يحتج به، فيكون ما قاله ابن معين هنا محل نظراً! فلعل ابن معين اطلع على ما رواه عن هشام بن عروة وما رواه عن أبيه عن الأعرج عن أبي هريرة، وأصدر حكمه السابق بناء على هذا الاطلاع<sup>(١)</sup>، وعلى كل حال يحمل ما قاله هنا على ما حدث به ابن أبي الزناد في المدينة، لا في العراق، وكذا الرواية التي حكاها الساجي عن أحمد من أن أحاديثه صحاح، تُحمل على ما حدث به في المدينة، أما حاله على وجه العموم فاتفقت أكثر عبارات النقاد أنه لا يحتج به أي على وجه الانفراد، أو إذا خالف، وما قاله ابن حبان في الحكم عليه، هو الذي ينبغي أن يصار إليه، وعليه فحديثه في مرتبة الحسن<sup>(٢)</sup>، وهي مرتبة اختبار واعتبار، لا مرتبة احتجاج.

النتيجة: ثقة إن شاء الله عن هشام بن عروة، فيما حدث به في المدينة من الطبقة

الرابعة.

كما في طبقاته ٣٢٧.

(١) وما أبي لم أقف إلا على رواية واحدة عن ابن معين فيها وصفه لابن أبي الزناد بأنه من أثبت الناس في هشام بن عروة، وهي تختلف عن سائر الروايات عن ابن معين، وأيضاً لم أجد من النقاد من قال بما أو يمثلها، فإنه من الصعب التسليم بهذا الحكم إلا بعد النظر في أحاديثه عن هشام ودراستها، وقد وجدت البخاري خرج بعض رواياته عن هشام بن عروة في المتابعات فقط، ولم يخرج مسلم له شيئاً عن هشام بن عروة.

(٢) قال الذهبي في السير ١٧٠/٨: "هو حسن الحديث، وبعضهم يراه حجة"، وقال الذهبي في الميزان ٢/رقم ٤٩٠٨: "حسن الحال في الرواية".

## ٩- عبد الرحيم الكِناني

«عبد الرحيم بن سليمان الكِناني أو الطائي أبو علي الأشل المرؤزي نزيل الكوفة،

ثقة له تصانيف، من صغار الثامنة مات سنة سبع وثمانين/ع»<sup>(١)</sup>.

## أقوال النقاد فيه:

قال سهل بن عثمان: «سمعت وكيعاً ونظر في حديث عبد الرحيم بن سليمان

الرازي فقال: ما أصح حديثه، كان عبد الرحيم وحفص بن غياث يطلبان

الحديث معاً»<sup>(٢)</sup>.

وقال يحيى بن معين: «ثقة»<sup>(٣)</sup>.

وقال علي بن المديني: «لا بأس به»<sup>(٤)</sup>.

وقال عثمان بن أبي شيبة: «ثقة صدوق ليس بحجة»<sup>(٥)</sup>.

وقال العجلي: «ثقة»<sup>(٦)</sup>.

وفي لفظٍ عنه: «ثقة متعبد كثير الحديث»<sup>(٧)</sup>.

وقال أبو داود: «ثقة»<sup>(٨)</sup>.

(١) التقريب رقم ٤٠٥٦.

(٢) الجرح ٥/رقم ١٦٠٢.

(٣) الجرح ٥/رقم ١٦٠٢، من رواية ابن أبي خيثمة، وجاء توثيقه أيضاً له من رواية الدوري في تاريخه رقم ١٢٩٦.

(٤) التهذيب ٥٧٠/٢.

(٥) التهذيب ٥٧٠/٢، نقلاً عن الثقات لابن شاهين، ولم أجد لعبد الرحيم هذا ذكر في ثقات ابن شاهين، وعثمان يتكرر منه مخالفة الجمهور في عدم الاحتجاج بمن وثق، ويقصد والله أعلم عدم الاحتجاج حال الانفراد، وعثمان له أوهام في الحديث وقول الجمهور بما فيهم ابن معين مقدم على قوله.

(٦) العجلي رقم ١٠٩٥.

(٧) التهذيب ٥٧٠/٢، وانظر حاشية تهذيب الكمال ٤/٤٩٦، فقد نقل عن الثقات للعجلي ورقة ٣٤، هذا القول بنصه.

(٨) س الآجري رقم ١٨٣.

وقال أبو حاتم: «كان عنده مصنفات، قد صنف الكتب... صالح الحديث»<sup>(١)</sup>.

وقال النسائي: «ليس به بأس»<sup>(٢)</sup>.

وذكره ابن حبان في الثقات<sup>(٣)</sup>.

وقال الدارقطني: «من الثقات»<sup>(٤)</sup>.

وفاته:

في آخر سنة سبع وثمانين ومائة<sup>(٥)</sup>.

النتيجة: ثقة<sup>(٦)</sup> إن شاء الله، من الطبقة الرابعة.

(١) الجرح ٥/رقم ١٦٠٢، وانظر إلى عبارة أبي حاتم فيه ما أدناها من حيث التعديل مقابل كلام الجمهور!!.

(٢) ت الكمال ٤/٤٩٦، والتهذيب ٢/٥٧٠.

(٣) الثقات ٨/٤١٢.

(٤) علل الدارقطني ١/١٩.

(٥) قال محمد بن الحجاج الضبي: "مات عبد السلام بن حرب في سنة سبع وثمانين ومائة، ومات عبد الرحيم

بن سليمان أظن في آخر تلك السنة" ت الكمال ٤/رقم ٣٩٩٥، والتهذيب ٢/٥٧٠.

(٦) قال الذهبي في الكاشف رقم ٣٣٥٦: "ثقة حافظ مصنف".

## ١٠- عبد الله بن عقيل

(عبد الله بن عقيل أبو عقيل الثقفي الكوفي نزيل بغداد، صدوق من الثامنة/٤) (١).

## أقوال النقاد فيه:

- قال يحيى بن معين: «ثقة» (٢).  
 وقال أيضاً: «ثقة، لا بأس به» (٣).  
 وقال كذلك: «منكر الحديث» (٤).  
 وقال أحمد بن حنبل: «ثقة، صالح الحديث» (٥).  
 وقال أيضاً: «صالح الحديث» (٦).  
 وقال أبو حاتم: «شيخ» (٧).  
 وقال أبو داود: «ثقة» (٨).

- (١) التقريب رقم ٣٤٨١.  
 (٢) الجرح ٥/رقم ٥٧٦، من رواية ابن أبي خيثمة.  
 (٣) ت الدارمي رقم ٤٦١.  
 (٤) ت بغداد ٢٠/١٠، رقم ٥١٣٤، عن المفضل بن غسان الغلابي، قال الخطيب البغدادي عقب هذا الكلام :  
 "قلت: روى عثمان بن سعيد الدارمي وأحمد بن أبي خيثمة عن يحيى أنه ثقة"، ثم ذكر ذلك بإسناده إليهم،  
 وقد تقدم ذكر ذلك من مصادره الأصلية، وهذا القول لابن معين قول قديم، لأن الغلابي من طبقة ابن معين  
 وأحمد بن حنبل وشيوخه وشيوخهما، فهو من أكبر أصحاب ابن معين بل من أقرانه في السنن، والأقوال  
 المتأخرة لابن معين تقول بتوثيقه كما في رواية ابن أبي خيثمة والدارمي، وهناك احتمال آخر وهو أن يكون  
 قوله "منكر الحديث" صدر منه في حديث معين لعبد الله بن عقيل، لا لكل حديثه، بدليل إطلاقه التوثيق فيه  
 في آخر الروايتين عنه، وهذا استعمالاً يتكرر عند النقاد وهو إطلاق النكارة على راوٍ ويريدون بذلك بعض  
 حديثه أو حديث بعينه، وتكرر معنا الإشارة لذلك والله تعالى أعلم .  
 (٥) علل أحمد ٣/رقم ٥٧٢٣، والجرح ٥/رقم ٥٧٦، من رواية عبد الله بن أحمد أيضاً، لكن بتكرير لفظ "ثقة"،  
 وذكر في حاشية الجرح أن زيادة لفظ "ثقة" من نسخة "م"، وانظرت بغداد ١٩/١٠، وفيه نقل عبد  
 الله قوله "ثقة"، منفرداً، وقوله "صالح الحديث" منفرداً، وبجر الدم رقم ٥٤٦.  
 (٦) س أبي داود رقم ٤٢٣، و في ت بغداد ٢٠/١٠، من رواية عبد الله.  
 (٧) الجرح ٥/رقم ٥٧٦، وابن أبي حاتم كعادته متشدد في التوثيق .  
 (٨) س الآجري رقم ٣٠٤، و ت بغداد ٢٠/١٠.

وقال النسائي: «ثقة»<sup>(١)</sup>.

وقال الدارقطني: «أثنى عليه أحمد»<sup>(٢)</sup>.

وقال ابن حبان: «يعتبر حديثه»<sup>(٣)</sup> إذا لم يكن دونه وفوقه شيخٌ ضعيف، وأما نسخته

عن محمد بن مالك عن البراء، فهو منقطع لم يسمع محمد من البراء بن عازب شيئاً<sup>(٤)</sup>.

النتيجة: ثقة<sup>(٥)</sup> إن شاء الله، من الطبقة الرابعة.

(١) ت الكمال ٢١٣/٤، والتهذيب ٣٨٧/٢.

(٢) س البرقاني رقم ٢٦٤، و ت بغداد ٢٠/١٠.

(٣) نجد أن ابن حبان حطّ من درجته، حيث جعله في مرتبة الاعتبار لا مرتبة الاحتجاج.

(٤) الثقات ٣٤٤/٨.

(٥) من أدنى الرابعة من مراتب التعديل، قال الذهبي في الكاشف رقم ٢٨٦٣: " صدوق " ، وهذا غريب من

الذهبي فعادته التوثيق لمن هو في مثل حال عبد الله بن عقيل، ولعل قول ابن معين في رواية الغلابي جعله يتزل

من مرتبته، وقد تقدم الجواب عن هذه الرواية، وهذا الحكم الذي ذكرناه يتفق مع قول الحافظ فيه:

" صدوق "؛ لأن الحافظ يقول ذلك في التقريب فيمن كان حديثه في أدنى درجات الصحة.

## ١١- عبد الله بن المنيب

«عبد الله بن المنيب بضم الميم وكسر النون وآخره موحد ابن عبد الله بن أبي أمامة بن ثعلبة الأنصاري الحارثي المدني، لا بأس به من السابعة/دس»<sup>(١)</sup>.  
أقوال النقاد فيه:

قال النسائي: «ليس به بأس»<sup>(٢)</sup>.

وقال عبد الله بن الحسن المسنجان<sup>(٣)</sup>: «ثقة، روى عنه ابن مهدي»<sup>(٤)</sup>.

وذكره بن حبان في الثقات<sup>(٥)</sup>.

النتيجة: ثقة إن شاء الله<sup>(٦)</sup>، من الطبقة الرابعة.

(١) التقريب رقم ٣٦٤٠.

(٢) ت الكمال ٢٩٦/٤، رقم ٣٥٨٠، والتهذيب ٤٣٩/٢.

(٣) أبو محمد الرازي روى عن إسماعيل الواسطي وعبد الرزاق والفريابي، وروى عنه أبو حاتم وأبو زرعة ومحمد بن مسلم، قال أبو حاتم: "رازي صدوق" الجرح والتعديل ٣٤/٥، رقم ١٥٢، وانظر المزكون لرواة الأخبار رقم ١٤١.

(٤) الجرح ٥/رقم ٧٠٠، وانظر التهذيب ٤٣٩/٢. وتكرر معنا أن ابن مهدي لا يروي في الغالب إلا عن ثقة عنده، بل قد مر معنا كثيرا عدم روايته عن الرجل المتكلم فيه ولو كان موثقا إذا كثر خطؤه.

(٥) الثقات ٥٥/٧.

(٦) قال الذهبي في الكاشف رقم ٣٠٠٣: "صدوق"، وقول الحافظ فيه في التقريب: "لا بأس به"، أي أن حديثه عنده كما قدمنا صحيح لذاته وليس حسنا، لكنه أدنى في الصحة ممن قال فيه: "ثقة"، وقد ذكرت في النتيجة أنه "ثقة" من الرابعة على تقسيم السخاوي، لكنه ليس بذلك المشهور فلم يأت توثيقه إلا عن ثلاثة نقاد تقريبا، فلو تعارض حديثه مثلاً مع راوٍ آخر من المرتبة الرابعة على تقسيم السخاوي لكنه أكثر شهرة، وموثقوه أكثر، فإننا نقدم الثاني، وبذلك يعلم دقة أحكام الحافظ في التقريب.

## ١٢ - علي بن هاشم

«علي بن هاشم بن البريد بفتح الموحدة وبعد الراء تحتانية ساكنة الكوفي، صدوق يتشيع من صغار الثامنة مات سنة ثمانين وقيل: في التي بعدها/بخ م ٤»<sup>(١)</sup>.  
أقوال النقاد فيه:

قال عيسى بن يونس وقد سُئل عن علي بن هاشم بن البريد فقال: «أهل بيت تشيع وليس ثم كذب»<sup>(٢)</sup>.

وقال ابن سعد: «صالح الحديث صدوق»<sup>(٣)</sup>.

وقال ابن معين: «ثقة»<sup>(٤)</sup>.

(١) التقريب رقم ٤٨١٠.

(٢) ض العقيلي ٣/رقم ١٢٦٠، من طريق الحسن بن علي [الخلواني] عن محمد بن داود الحراني [هكذا في المطبوع بالراء، والصواب بالدال] عن عيسى بن يونس به. ورواه أبو داود أيضاً كما في س الآجري رقم ٣٠٥، عن الحسن بن علي الحلواني عن الحداني [هكذا في المطبوع بالدال] عن عيسى بن يونس به، ومثله في ت الكمال ٣٠٨/٥. والحداني، بالدال هو الصواب كما في س الآجري رقم ٣٠٥، و ت بغداد ١١٦/١٢، و ت الكمال ٣٠٨/٥، وهو: "محمد بن داود الحداني مات سنة ثلاث وعشرين روى عن عيسى بن يونس، وروى عنه الحسن بن علي الحلواني"، [قاله أبو حاتم كما في الجرح ٧/رقم ١٣٧١]. وعلى هذا فيصح ما وقع في المطبوع من ض العقيلي، وأيضاً ما وقع فيه من وهم محقق س الآجري في حاشية الترجمة رقم ٣٠٥، حيث جعله الحراني واعتبر ما كان "بالدال" وهماً.

والحداني لم أجد مضبوطاً فيما عدا تهذيب الكمال، فقد ضبطه المحقق بضم الحاء المهملة وتشديد الدال، ولا أدري ما مستنده في ذلك، والحداني بضم الحاء المهملة نسبة إلى حدان، وهم: من الأزدي وعامتهم بصريون، والحداني: بفتح الحاء والدال المشددة؛ المهملتين، هذه: نسبة إلى حدان وهو بطن من تميم، وأيضاً في همدان ذو حدان، ولم أقف على ما يدل على انتسابه إلى أي هذه القبائل. انظر المؤلف والمختلف للدارقطني ٧٥٥/٢-٧٥٦، والأنساب للسمعاني ٧٦/٤-٧٧، وتبصير المنتبه ٤٩٠/٢.

(٣) ط ابن سعد ٦/٣٩٢.

(٤) ت ابن معين رقم ١٢٩٢، والجرح ٦/رقم ١١٣٧، من رواية ابن أبي خيثمة، وجاء توثيقه أيضاً من رواية محمد بن عثمان بن أبي شيبة وابن أبي مريم وابن أبي خيثمة وعبد الله بن شعيب، في ت بغداد ١١٦/١٢-١١٧.

وقال علي بن المديني: «صدوق»<sup>(١)</sup>.  
 وفي رواية: «صدوق يتشيع»<sup>(٢)</sup>.  
 وقال ابن نمير: «كان مفرطاً في التشيع، منكر الحديث»<sup>(٣)</sup>.  
 وقال أحمد بن حنبل: «ما به بأس»<sup>(٤)</sup>.  
 وقال كذلك: «ليس به بأس»<sup>(٥)</sup>.  
 وقال البخاري: «علي بن هاشم بن البريد، وأبوه غاليان في سوء مذهبهما»<sup>(٦)</sup>.  
 وقال الجوزجاني: «هاشم بن البريد وابنه علي بن هاشم غاليان في سوء مذهبهما»<sup>(٧)</sup>.

وقال العجلي: «ثقة»<sup>(٨)</sup>.  
 وقال أبو زرعة: «صدوق»<sup>(٩)</sup>.  
 وقال أبو حاتم: «يتشيع يكتب حديثه»<sup>(١٠)</sup>.  
 وقال النسائي: «ليس به بأس»<sup>(١١)</sup>.

- 
- (١) الجرح ٦/رقم ١١٣٧، من رواية محمد بن أحمد بن البراء.  
 (٢) ت بغداد ١٢/١١٧، من رواية أبي بكر محمد الباغندي.  
 (٣) الجروحين ٢/١١٠، والميزان ٣/رقم ٥٩٦٠، وهذا القدر من ابن نمير لعله لما رواه من منا كبر انفرد به في فضائل علي، ويوضح ذلك قوله: " كان مفرطاً في التشيع "، وإلا فقد وثقه الأئمة كما ترى.  
 (٤) علل أحمد ٢/رقم ٣٢٢٥، والجرح ٦/رقم ١١٣٧.  
 (٥) ت بغداد ١٢/١١٧، من رواية حنبل بن إسحاق.  
 (٦) الكامل ٥/١٨٣، قال: "سمعت ابن حماد يذكره عن البخاري"، فلا أدري هل قاله فعلاً أو أن اشتبه علي ابن عدي أو من نقل عنه فنسبه للبخاري بدلاً من الجوزجاني، علماً بأنني لم أجد من نسبه للبخاري غير ابن عدي، وتابعه في النقل الذهبي في الميزان ٣/رقم ٥٩٦٠، ثم قال الذهبي: "ولغلوه ترك البخاري إخراج حديثه، فإنه يتجنب الرفض كثيراً كأنه يخاف من تدينهم بالتقية ...".  
 (٧) أحوال الرجال رقم ٨٨، ٨٩.  
 (٨) ت العجلي وحاشيته رقم ١٣١٤، والتهذيب ٣/١٩٨.  
 (٩) الجرح ٦/رقم ١١٣٧.  
 (١٠) الجرح ٦/رقم ١١٣٧.  
 (١١) ت بغداد ١٢/١١٧.



وقال ابن حبان: «كان غالباً في التشيع، ممن يروي المناكير عن المشاهير، حتى كثر ذلك في رواياته مع ما يقلب من الأسانيد»<sup>(١)</sup>.

وقال ابن عدي: «وعلي بن هاشم هذا كوفي، وأبوه هاشم بن البريد قد روي عنهما حديث صالح، ولأبيه قليل، وعلي بن هاشم هو من الشيعة المعروفين بالكوفة، ويروي في فضائل علي أشياء لا يرويها غيره بأسانيد مختلفة، وقد حدث عنه جماعة من الأئمة، وهو إن شاء الله صدوق في روايته»<sup>(٢)</sup>.

وقال ابن حجر: «ضعفه الدارقطني»<sup>(٣)</sup>.

في وفاته قولان:

الأول: سنة ثمانين ومائة<sup>(٤)</sup>.

الثاني: سنة إحدى وثمانين ومائة<sup>(٥)</sup>.

النتيجة: ثقة، إن شاء الله<sup>(٦)</sup>، من الرابعة.

(١) الجرحين ١١٠/٢، وانظر ت الكمال ٣٠٨/٥، وقد عزا المزني نحو الكلام الذي ذكرته للثقات ٢١٣/٧-

٢١٤، وليس فيه، بل هو في الجرحين كما هو مبين هنا.

(٢) الكامل ٣٠٨/٥، وانظر ابن عدي ومنهجه في الكامل ١٤٦/٢، وما قيل في مرتبة عبارة " وهو إن شاء الله صدوق في روايته ".

(٣) التهذيب ١٩٨/٣، ولم أقف عليه حسب البحث في السؤالات والكتب التي نقلت عن الدارقطني إلا في س البرقاني رقم ٣٦٢، فقد سُئل عنه فقال: "قال أحمد [أي بن حنبل] هو أول من كتبنا عنه"، بل قد أخرج له في السنن وذكره في العلل في مواضع كثيرة ولم أر له كلاماً فيه، ولو ثبت هذا التضعيف عنه، فلا أظنسه يتجاوز التضعيف النسبي، لأجل تشيع الرجل، خاصة ما انفرد به من مناكير في فضائل علي رضي الله عنه.

(٤) قاله أحمد كما في ت الأوسط ١٧٧/٢، ومحمد بن المثني كما في ت بغداد ١١٧/١٢، وابن زبير في وفاته ٤٠٨/١.

(٥) قاله محمد بن عبد الله الحضرمي، ويعقوب بن شيبه كما في ت بغداد ١١٧/١٢، وابن سعد في طبقاته ٣٩٢/٦، وأبعد ابن حبان رحمه الله الثُّجعة فقال: "مات سنة تسع وثمانين"، انظر الثقات ٢١٤/٧، والمشاهير رقم ١٣٥٩.

(٦) من المرتبة الرابعة من مراتب التعديل.

## ١٣ - عنبسة بن عبد الواحد

«عنبسة بن عبد الواحد بن أمية بن عبد الله بن سعيد بن العاص الأموي أبو خالد الكوفي الأعور، ثقة عابد من الثامنة/حت د»<sup>(١)</sup>.

## أقوال النقاد فيه:

قال ابن معين: «ثقة»<sup>(٢)</sup>.

وقال أيضاً: «ليس به بأس»<sup>(٣)</sup>.

وقال أحمد: «ما أرى به بأساً»<sup>(٤)</sup>.

وقال أبو زرعة: «لا بأس به»<sup>(٥)</sup>.

وقال أبو داود فيما روي عنه: «ليس به بأس»<sup>(٦)</sup>.

وقال أبو حاتم: «ثقة، ليس به بأس»<sup>(٧)</sup>.

النتيجة: ثقة إن شاء الله<sup>(٨)</sup> من الطبقة الرابعة.

(١) التقريب رقم ٥٢٠٧.

(٢) الجرح ٦/رقم ٢٢٤٢، من رواية ابن أبي خيثمة، وجاء توثيقه أيضاً عن ابن معين من رواية الدوري في التأريخ رقم ١٩٠٣، وابن الجنيد في سؤالاته رقم ٣٨٤، والغلابي كما في تأريخ بغداد ٢٩٧/١٢، رقم ٦٧٢٤.

(٣) رواية الدقاق رقم ٢٨١.

(٤) الجرح ٦/رقم ٢٢٤٢، من رواية الأثرم.

(٥) الجرح ٦/رقم ٢٢٤٢.

(٦) ت الكمال ٥/٥٠٤، وعزاه للآجري في سؤالاته، وقد تصفحت القسم الذي يتضمن ذكر أهل الكوفة كاملاً -على طوله- ١/١٤٧-٣٤٦، ولم أجد لما نقله ذكر، إنما الموجود رواية أبي داود عن محمد بن عيسى أن عنبسة من الأبدال وروايته لحديث ضعيف في ذلك، انظر س الآجري رقم ١٧٨، ومثله في ت بغداد ٢٩٧/١٢.

(٧) الجرح ٦/رقم ٢٢٤٢.

(٨) تنبيه: جاء في المطبوع من (علل الترمذي الكبير ٢/٩٧٨)، عن البخاري ما نصه: "وعنبسة بن عبد الواحد ضعيف ذاهب الحديث"، قال المحقق بعد كلام: "... ويبدو أن العبارة هنا غير سليمة".

وقال صاحب "السلسيل فيمن ذكرهم الترمذي بجرح أو تعديل" في حاشية ترجمة عنبسة بن عبد الواحد

## ١٤ - محمد بن ربيعة

«محمد بن ربيعة الكلابي الكوفي ابن عم وكيع صدوق، من التاسعة مات بعد التسعين/بخ!»<sup>(١)</sup>.  
أقوال النقاد فيه:

قال يحيى بن معين: «ليس به بأس»<sup>(٢)</sup>.

وقال أيضاً: «ثقة صدوق»<sup>(٣)</sup>.

وقال مرة: «ثقة»<sup>(٤)</sup>.

وقال عثمان بن أبي شيبة: «جاءنا محمد بن ربيعة فطلب إلينا أن نكتب عنه، فقلنا نحن لا ندخل في حديثنا الكذابين»<sup>(٥)</sup>.  
وقال أبو داود: «ثقة»<sup>(٦)</sup>.

رقم ٣٠٢: "لم أجد فيه جرحاً لأحد فأخشى أن يكون محرفاً".

قلت: والأمر كذلك، وهو تصحيف من الناسخ لا شك فيه -والله أعلم- وذلك أن النقاد اتفقوا على توثيقه، وأعرف الناس به ابن معين، فإنه من الرواة عنه، وقد روى خمسة من أصحاب ابن معين عنه توثيقه، وكذا جاء توثيقه عن بقية الأئمة، ولم يورده الذهبي في الميزان، وأيضاً لم يورده ابن حجر في هدي الساري علماً بأن البخاري نفسه قد استشهد به في صحيحه، والظاهر أنه تصحف من عنبسة بن عبد الرحمن، إلى عنبسة بن عبد الواحد، ويؤكد هذا الظاهر أن الترمذي نقل هذه العبارة بنصها عن البخاري في شأن عنبسة بن عبد الرحمن، كما في العلل الكبير ٩٧٤/٢، وأيضاً في السنن ٥٧/٥.

(١) التقريب رقم ٥٨٧٧، ولم يرمز في المطبوع بأن له رواية في السنن الأربعة، وهو مرموز له في الكاشف برقم ٤٨٤٤، وفي ت الكمال ٣٠٧/٦، رقم ٥٨٠٠، وقد روى النسائي له عن هشام بن عروة حديثاً تابعه عليه الكثير في الوصايا، باب الوصية بالثلث ٥/رقم ٣٦٣٥.

(٢) ت ابن معين رقم ٢٥٥٥، والجرح ٧/رقم ١٣٨٣.

(٣) الجرح ٧/رقم ١٣٨٣، من رواية ابن أبي خيثمة، وانظر ت ابن شاهين رقم ١٢٨٤.

(٤) ت ابن معين رقم ١٣٠٠، هذا من رواية العباس الدوري، وجاء أيضاً توثيقه له من رواية عثمان الدارمي في تأريخه برقم ٧٩٧.

(٥) انظر الميزان ٣/رقم ٧٥١٥، والتهذيب ٣/٥٦١، والسياق له، وناقل ذلك عنه هو الأردني كما قال ابن حجر، وقال الحافظ عقب قول عثمان هذا: "وهذا جرح غير مفسر لا يقدر فيمن ثبتت عدالته".

(٦) س الآجري رقم ٤١٩، و ت بغداد ٢/٣٤٢، رقم ٨٤٣.

وقال أبو حاتم: «صالح الحديث»<sup>(١)</sup>.

وقال محمد بن إبراهيم الخوارزمي: «ثقة»<sup>(٢)</sup>.

وقال الساجي: «فيه لين»<sup>(٣)</sup>.

وقال الدارقطني: «ثقة»<sup>(٤)</sup>.

وقال الأزدي: «فيه لين ونظر»<sup>(٥)</sup>.

#### الخلاصة:

نلاحظ أن الجمهور قد وثقوه خاصة المعبرين كابن معين وأبي داود وأبي حاتم، ومن المتأخرين الدارقطني، وعثمان بن أبي شيبة لم يفسر سبب الجرح، أما الساجي فهو متأخر، ومع ذلك لم يبين وجه تليينه، والأزدي متأخر وهو معروف بالتعنت في الجرح ولا عبرة بقوله مقابل قول من تقدمه، ومما تقدم يتبين لنا أنه ثقة، وثقه الجمهور خاصة المتقدمين، ولا يوجد ما يدل على لينه أو ضعفه.

النتيجة: ثقة إن شاء الله، من الطبقة الرابعة.

(١) الجرح ٧/رقم ١٣٨٣.

(٢) ابن شاهين رقم ١٢٢١، وت بغداد ٣٤٢/٢، رقم ٨٤٣.

(٣) التهذيب ٥٦١/٣.

(٤) س البرقاني رقم ٤٣٠، وت بغداد ٣٤٣/٢.

(٥) الميزان ٣/رقم ٧٥١٥، وانظر التهذيب ٥٦١/٣.

## ١٥ - محمد بن كنانة

«محمد بن عبد الله بن عبد الأعلى الأسدي أبو يحيى بن كنانة بضم الكاف وتخفيف النون ومهملة، وهو لقب أبيه أو جده، صدوق عارف بالآداب، من التاسعة مات سنة سبع ومائتين وقد قارب التسعين/س»<sup>(١)</sup>.

## أقوال النقاد فيه:

قال ابن سعد: «وكان عالماً بالعربية وأيام الناس والشعر»<sup>(٢)</sup>.

وقال ابن معين: «ثقة»<sup>(٣)</sup>.

وقال علي بن المديني: «كان شيخاً ثقة صدوقاً»<sup>(٤)</sup>.

وقال أيضاً: «ثقة صدوق»<sup>(٥)</sup>.

وقال العجلي: «ثقة»<sup>(٦)</sup>.

وقال يعقوب بن شيبة: «ثقة صالح الثبت»<sup>(٧)</sup>، ... وكان له علم بالعربية والشعر

وأيام الناس»<sup>(٨)</sup>.

وقال أبو داود: «ثقة»<sup>(٩)</sup>.

(١) التقريب رقم ٦٠٢٧.

(٢) ط ابن سعد ٤٠١/٦.

(٣) ث ابن شاهين رقم ١٢٨٥، و ت بغداد ٢٤/٣، رقم ٩٩٢، من رواية أحمد بن زهير.

(٤) ت بغداد ٢٥/٣، من رواية ابنه عبد الله بن علي.

(٥) ت بغداد ٢٥/٣، من رواية يعقوب بن شيبة.

(٦) ث العجلي رقم ١٦٤١.

(٧) في المطبوع "صالح الثبوت"، ولعل الصواب ما أثبتته، والموجود في تهذيب الكمال "صالح الحديث".

(٨) ت بغداد ٢٥/٣، ت الكمال ٣٧٣/٦، رقم ٥٩٤٤.

(٩) س الآجري رقم ١٨٦١، لكن قال فيه أبو داود: "ضعيف"، ويظهر أنه خطأ مطبعي، لأن الموجود في ت

بغداد ٢٥/٣ من رواية الآجري عن أبي داود، وكذا في ت الكمال ٣٧٣/٦ وغيرهما عبارة "ثقة"، ومما

يؤكد أنه خطأ مطبعي أن المحقق عزا هذا القول لتاريخ بغداد ولتهذيب الكمال وللسير ٥٠٩/٩، وهذه

الكتب نقلت توثيق أبي داود، فلو كان التضعيف الموجود في المطبوع من س الآجري صحيحاً لنبه المحقق عن

هذا التغاير بعد نقله للمصادر التي نقلت توثيقه، فهذا يؤكد وقوع الخطأ في المطبوع.

وقال أبو حاتم: «كان صاحب أدب<sup>(١)</sup> يكتب حديثه، ولا يحتج به»<sup>(٢)</sup>.

وقال ابن قانع: «صالح»<sup>(٣)</sup>.

ولادته:

سنة ثلاث وعشرين ومائة<sup>(٤)</sup>.

في وفاته قولان:

الأول: سنة سبع ومائتين، وهو أصح<sup>(٥)</sup>.

الثاني: سنة تسع ومائتين<sup>(٦)</sup>.

النتيجة: ثقة إن شاء الله<sup>(٧)</sup>، من الطبقة الرابعة.

- 
- (١) في ت الكمال "صاحب أخبار"، فلعله في نسخة.
- (٢) الجرح ٧/رقم ١٦٢٨، و ت الكمال ٦/٣٧٣، وهذا تشدد من أبي حاتم خالف فيه الجمهور.
- (٣) التهذيب ٣/٦٠٨، وهذه عادة ابن قانع يكثر من إطلاق عبارة "صالح" على الثقات المعروفين، وعلى كسلي فكتابه إنما هو كتاب للوفيات، وليس مختصاً بالجرح والتعديل، ويتناول التعديل والتجريح تبعاً لا أصلاً.
- (٤) قال الخطيب: ((وبلغني أن مولده سنة ثلاث وعشرين ومائة" ت بغداد ٣/٢٥).
- (٥) قاله يعقوب بن شيبه ومحمد بن عبد الله الحضرمي كما في ت بغداد ٣/٢٥، وابن زبير في وفاته ٢/٤٦٢، وصححه الخطيب كما في ت بغداد ٣/٢٥.
- (٦) قاله ابن سعد في طبقاته ٦/٤٠١، وابن قانع كما في ت بغداد ٣/رقم ٩٩٢.
- (٧) من الرابعة من مراتب التعديل.

## ١٦- هريم بن سفيان

«هريم مصغر أيضا لكن آخره ميم بن سفيان البجلي أبو محمد الكوفي، صدوق من كبار التاسعة/ع»<sup>(١)</sup>.

## أقوال النقاد فيه:

قال ابن سعد: «كان ثقة إن شاء الله»<sup>(٢)</sup>.

وقال ابن معين: «ثقة»<sup>(٣)</sup>.

وقال عثمان بين أبي شيبة: «ثقة صدوق ثبت»<sup>(٤)</sup>.

وقال أحمد: «صالح الحديث»<sup>(٥)</sup>.

وقال العجلي: «ثقة»<sup>(٦)</sup>.

وقال أبو حاتم: «ثقة»<sup>(٧)</sup>.

وقال البزار: «صالح الحديث ليس بالقوي»<sup>(٨)</sup>.

(١) التقريب رقم ٧٢٧٩.

(٢) ط ابن سعد ٢٨٢/٦.

(٣) الجرح ٩/رقم ٤٩٤، من رواية إسحاق بن منصور، وجاء توثقه له أيضاً من رواية الدارمي في تاريخه رقم ٨٥٢.

(٤) ث ابن شاهين رقم ١٥٤١، وانظر التهذيب ٢٦٦/٤، وفيه: "هو صدوق ثقة".

(٥) ث ابن شاهين رقم ١٥٤١، ولم أقف على هذا القول عن أحمد في المصادر التي نقلت عنه، وهذا الحكم يختلف عن ما ذهب له الجمهور، لأن هذه العبارة من العبارات التي تدل على خفة الضبط.

(٦) ث العجلي رقم ١٨٩٠.

(٧) الجرح ٩/رقم ٤٩٤.

(٨) التهذيب ٢٦٦/٤، وقول البزار غريب، ولا يُعلم ما هي حجته في ذلك، خاصة وأن جمهور المتقدمين كما ترى قد وثقوه بما فيهم ابن معين وأبي حاتم، وأخشى أن يكون قد تأثر البزار بعبارة أحمد حيث قال فيه: "صالح الحديث"، ولم ينظر في ما قاله غيره، وقد تقدم أن العبارة العارضة جرحاً أو تعديلاً في بعض كتب الحديث أحياناً تكون غير محررة، فقد يتكلم المصنف لهذا الكتاب من حفظه، أو يكون غير مستحضر لجميع ما قيل في الشخص خاصة عند ذكره لحديثه. وكلام البزار هنا لعله من هذا القبيل.

وقال الدارقطني: «صدوق»<sup>(١)</sup>.

النتيجة: ثقة إن شاء الله<sup>(٢)</sup>، من الطبقة الرابعة.

(١) س الحاكم رقم ٥٠٩، التهذيب ٤/٢٦٦.

(٢) من الرابعة من مراتب التعديل، قال الذهبي في الكاشف رقم ٥٩٥٠: " ثبت "، وقال ابن حجر في التقريب: "صدوق"، ويظهر والعلم عند الله أن الحافظ ابن حجر قد اعترى قول البزار إضافة إلى قول الدارقطني فحكم عليه بذلك، وقد قدمنا أن صدوق عند ابن حجر في التقريب حديث صاحبها صحيح لا حسن، لكنه في الدرجة الدنيا من الصحيح، فهو بمثابة ثقة عند غيره، والاعتراض هنا أنه كان ينبغي أن يحكم عليه بعبارة "ثقة" على اصطلاحه أيضاً، لأن جمهور المتقدمين قد وثقوه ومنهم ابن معين وأبو حاتم، فالظاهر أنه ليس من الثقات الذين يكون حديثهم في الدرجة الدنيا من الصحة، بل لا يقل حديثه عن الدرجة الوسطى من حيث الصحة، بحسب النظر في كلام من تكلم فيه، فالأولى أن يحكم الحافظ ابن حجر رحمه الله عليه في التقريب بعبارة "ثقة"، علماً بأن الحافظ لم يورد في التهذيب -والذي هو عمدته عند الحكم على الرواي- قول ابن سعد والعجلي في توثيقه، وإلا لاحتل أن يكون له غير هذا الحكم.



## ١٧- هشام بن حسان

«هشام بن حسان الأزدي القردوسي بالقاف وضم الدال أبو عبد الله البصري، ثقة من أثبت الناس في ابن سيرين، وفي روايته عن الحسن وعطاء مقال؛ لأنه قيل كان يرسل عنهما من السادسة مات سنة سبع أو ثمان وأربعين/ع»<sup>(١)</sup>.

## أقوال النقاد فيه:

قال أبو شهاب الحنات: «قال لي شعبة: ... واكنم علي عند البصريين في خالد، وهشام»<sup>(٢)</sup>،<sup>(٣)</sup>.

وقال شعبة أيضاً: «لو حايت أحداً حايت هشام بن حسان، كان ختني، ولكن لم يكن يحفظ»<sup>(٤)</sup>.

وقال وهب بن جرير: «رأيت أبي يكلم شعبة في رجل، فقلت لأبي: في من كلمته؟ قال: في هشام بن حسان، فالتفت شعبة إلى أبي فقال: دمر عليه»<sup>(٥)</sup>.

وقال حماد بن زيد: «أنبأنا أيوب وهشام وحسبك بهشام»<sup>(٦)</sup>.

وقال مخلد بن الحسين<sup>(٧)</sup>: «... هشام في حديث ابن سيرين خاصة»<sup>(٨)</sup>.

(١) التقريب رقم ٧٢٨٩.

(٢) في المطبوع من ضعفاء العقيلي "النضر بن خالد وهشام"، وما أثبتته من ت الكمال.

(٣) ض العقيلي ٣٣٤/٤، رقم ١٩٤١، وت الكمال ٣٩٨/٧، قال الذهبي في الميزان ٤/رقم ٩٢٢٠، معلقاً على كلام شعبة هذا: "هذا قول مطروح، وليس شعبة بمعصوم من الخطأ في اجتهاده، وهذه زلة من عالم، فإن خالدًا الخذاء وهشام بن حسان ثقتان ثبتان، والآخرا فالجمهور على أنه لا يجتج بهما ...".

(٤) الكامل ١١٢/٧، رقم ٢٠٣٠.

(٥) الجرح ٥٦/٩، رقم ٢٢٩.

(٦) الجرح ٥٥/٩، رقم ٢٢٩.

(٧) هو "مخلد بن الحسين بالضم الأزدي المهلبى أبو محمد البصري نزيل المصبصة، ثقة فاضل، من كبار التاسعة مات سنة إحدى وتسعين/م س" التقريب رقم ٦٥٣٠.

(٨) الجرح ٥٥/٩، رقم ٢٢٩، أي أنه متقنٌ لحديث ابن سيرين خاصة! وليس يصل في الإتيان في غيره مثل ما هو في ابن سيرين، وكذا ورد عن يحيى بن سعيد القطان وحماد بن سلمة وعلي بن المديني وغيرهم من الأئمة تقديمه في ابن سيرين خاصة، ولم أورد كلامهم مع كثرته لخروجه عن الموضوع.

وقال علي بن المديني: «كان يحيى بن سعيد وكان (١) أصحابنا يثبتون هشام بن حسان، وكان يحيى يضعف حديثه عن عطاء...» (٢).

وقال ابن سعد: «كان ثقة إن شاء الله، كثير الحديث» (٣).

وقال ابن معين: «ثقة» (٤).

وقال أيضاً: «لا بأس به» (٥).

وسأل عثمان الدارمي ابن معين فقال: «هشام بن حسان أحب إليك أو جرير بن حازم؟ فقال: هشام أحب إلي...» (٦).

وقال علي بن المديني: «... وهشام ثبت» (٧).

وقال عثمان بن أبي شيبة: «ثقة» (٨).

وسأل المروزي أحمد بن حنبل عن هشام فقال: «أيوب وابن عون أحب إلي، وحسن أمر هشام، وقال: قد روى أحاديث رفعها، أوقفوها، وقد كان مذهبهم أن يقصروا بالحديث ويوقفوه» (٩).

وقال أبو بكر الأثرم: «سمعت أبا عبد الله: يُسأل عن هشام بن حسان كيف هو؟ قال: إن هشام بن حسان أخبرك، عندي لا بأس به، وما تكاد تنكر عليه شيئاً إلا وجدت غيره قد رواه إما أيوب وإما عوف» (١٠).

- 
- (١) في ت الكمال " وكبار " .
- (٢) ض العقيلي ٣٣٥/٤، رقم ١٩٤١، و ت الكمال ٣٩٨/٧، والميزان ٤/رقم ٩٢٢٠، وهو موافق لما في ض العقيلي.
- (٣) ط ابن سعد ٢٧١/٧.
- (٤) ت عثمان الدارمي رقم ٨٤٦، وجاء توثيقه عن ابن معين أيضاً من رواية الدقاق رقم ٢٠.
- (٥) الجرح ٥٥/٩، رقم ٢٢٩، من رواية الدوري.
- (٦) ت عثمان الدارمي رقم ٨٤٧، ٨٤٨، والجرح ٥٦/٩، رقم ٢٢٩، والساق له.
- (٧) العلل لابن المديني ص ٦٨-٦٩، وانظر الجرح ٩/رقم ٢٢٩، وقد ذكر قبله كلاماً بعضه في تفضيله في ابنا سيرين.
- (٨) ث ابن شاهين رقم ١٥٢٧.
- (٩) العلل للمروزي رقم ٧٨، وبحر الدم رقم ١٠٨٩.
- (١٠) ت الكمال ٣٩٩/٧، والتهديب ٤/٢٦٩.

وقال عبد الله بن أحمد: «سألت أبي عن هشام بن حسان؟ قال: صالح...»<sup>(١)</sup>.  
وقال العجلي: «ثقة حسن الحديث، يقال إن عنده ألف حديث حسن ليست عند غيره»<sup>(٢)</sup>.

وقال أبو حاتم: «كان هشام بن حسان صدوقاً، وكان يثبت<sup>(٣)</sup> في رفع الحديث عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة... يكتب حديثه»<sup>(٤)</sup>.  
وقال ابن عدي: «وهشام بن حسان أشهر من ذلك وأكثر حديثاً، فما احتاج أن أذكر له شيئاً من حديثه، فإن حديثه عن من يرويه مستقيم، ولم أر في أحاديثه منكرًا إذا حدث عنه ثقة، وهو صدوق لا بأس به»<sup>(٥)</sup>.

#### في وفاته أقوال:

الأول: أربع وأربعين ومائة، وفيه نظر<sup>(٦)</sup>.

الثاني: سنة ست وأربعين ومائة<sup>(٧)</sup>.

الثالث: سبع وأربعين ومائة، وعليه الجمهور<sup>(٨)</sup>.

(١) الجرح ٥٥/٩، رقم ٢٢٩، من رواية عبد الله بنه.

(٢) ث العجلي رقم ١٨٩٧.

(٣) في ت الكمال " يتثبت "، وهو الأوجه.

(٤) الجرح ٥٦/٩، رقم ٢٢٩، و ت الكمال ٣٩٩/٧، وقال الذهبي في السير ٣٦٠/٦: " قد علمت بالاستقراء التام أن أبا حاتم الرازي، إذا قال في رجل يكتب حديثه أنه عنده ليس بحجة".

(٥) الكامل ١١٤/٧، رقم ٢٠٣٠.

(٦) قاله خليفة خياط كما في طبقاته ٢١٩-٢٢٠، وهو غريب، وسيأتي موافقته للأكثر أنه في سبع وأربعين ومائة.

(٧) قاله أبو نعيم كما في ت الأوسط ٦٩/٢، وأبو بكر بن أبي شيبة كما في رجال البخاري رقم ١٢٩١، ومكي بن إبراهيم البلخي في رواية كما في وفيات ابن زبر ٣٤٣/١، لكن هناك مصدرين متقدمين ذكرا عن مكي بن إبراهيم أن وفاة هشام بن حسان في سنة ثمان وأربعين ومائة وهما طبقات ابن سعد وتاريخ البخاري، وسيأتي موضع القولين، وهذا مما يشكك في نسبة هذا القول، لمكي، فمن المحتمل أن يكون هذا وهماً أو خطأ في النسخ.

(٨) قاله يحيى القطان، كما في ت الكبير ٨/رقم ٢٦٨٩، والواقدي، وعمرو بن علي الفلاس كما في وفيات ابن زبر ٣٤٥/١، والهيثم ابن عدي كما في وفيات ابن زبر ٣٤٦/١، وخليفة خياط في رواية كما في تاريخه

الرابع: سنة ثمان وأربعين ومائة(١).  
النتيجة: ثقة إن شاء الله(٢) من الطبقة الرابعة(٣).

- ٤٢٤ ، ويحيى بن بكير، ويحيى ابن معين كما في رجال البخاري رقم ١٢٩١.
- (١) قاله مكى بن إبراهيم في رواية عنه كما في ط ابن سعد ٢٧١/٧، و ت الكبير ٨/رقم ٢٦٨٩ ، وأبو عيسى الترمذي كما في رجال البخاري رقم ١٢٩١.
- (٢) من الرابعة من مراتب التعديل.
- (٣) قال الذهبي في الميزان ٤/رقم ٩٢٢٠: " ثقة إمام كبير الشأن "، ورمز له بـ"صح"، وقال في السير ٣٦٢/٦: "هشام قد قفز القنطرة واستقر توثيقه، واحتج به أصحاب الصحاح، وله أوهام مغمورة في سعة ما روى ، ولا شك أن يونس وابن عون أحفظ منه وأتقن، كما أنه أحفظ من ابن إسحاق، ومحمد بن عمرو وأتقن "، وقال ابن حجر في هدي الساري ٤٧١: " احتج به الأئمة لكن ما أخرجوا له عن عطاء شيئا وأما حديثه عن عكرمة فأخرج البخاري منه يسيرا توبع في بعضه وأما حديثه عن الحسن البصري ففي الكتب الستة وقد قال عبد الله بن أحمد عن أبيه ما يكاد ينكر عليه أحد شيئا إلا وجدت غيره قد حدث به إما أيوب وإما عوف، قلت: فهذا يؤيد ما قرناه في علوم الحديث أن الصحيح على قسمين والله أعلم"، قلت: وقد أخرج البخاري له حديثا واحداً عن هشام بن عروة في الأصول.

## ١٨- يحيى بن سعيد الأموي

«يحيى بن سعيد بن أبان بن سعيد بن العاص الأموي، أبو أيوب الكوفي نزيل بغداد لقبه الجمل، صدوق يغرب من كبار التاسعة مات سنة أربع وتسعين وله ثمانون سنة/ع»<sup>(١)</sup>.

## أقوال النقاد فيه:

قال ابن سعد: «كان ثقة كثير الحديث»<sup>(٢)</sup>.

وقال يحيى بن معين: «من أهل الصدق، وليس به بأس»<sup>(٣)</sup>.

وقال أيضاً: «ثقة»<sup>(٤)</sup>.

وقال أحمد بن حنبل: «لم تكن له حركة في الحديث»<sup>(٥)</sup>.

وقال أيضاً: «ليس به بأس، عنده عن الأعمش غرائب»<sup>(٦)</sup>.

وقال مرة: «هو صدوق، إلا أنه حدث بشيء ليس له أصل»<sup>(٧)</sup>.

وقال مرة: «ما كنت أظن عنده هذه الكتب الكثيرة»<sup>(٨)</sup> - وقال اليرمكي:

هذا الحديث الكثير - فإذا هو يزعمون أن عنده عن الأعمش حديث كثير وعن غيره، وقد كتبنا عنه، وكان له أخ كان له قدر وعلم يقال له: عبد الله بن سعيد، ولم يثبت أمر يحيى في الحديث - كأنه يقول<sup>(٩)</sup>: كان يصدق وليس

(١) التقريب رقم ٧٥٥٤.

(٢) ط ابن سعد ٣٣٩/٧، وفي المطبوع من التهذيب ٣٥٧/٤ "ثقة قليل الحديث!!".

(٣) رواية الدقاق رقم ٢٨٢، و ت بغداد ١٣٨/١٤.

(٤) ت ابن معين رقم ١٢٨٠، وجاء توثيقه عنه أيضاً من رواية ابن أبي خيثمة كما في ت بغداد ١٣٩/١٤.

(٥) العلل للمروزي رقم ٢٢٤، و ت بغداد ١٣٨/١٤، والمتبادر للذهن أن مراده من هذه العبارة قلة حديثه، ثم تبين له كثرة حديثه كما سيأتي.

(٦) س أبي داود، قسم الملحق رقم ٥٧٧، و ت بغداد ١٣٨/١٤.

(٧) مسائل ابن هانئ ٢/رقم ٢٢٨٨، ولعله يعني بعض ما رواه عن الأعمش، وقد يشمل مناكيره عن غيره أيضاً.

(٨) واضح أن أحمد كان في أول الأمر يظنه قليل الحديث، ثم تبين له كثرة حديثه.

(٩) الظاهر أن هذا تفسير من الأثر لمрад أحمد بن حنبل، فإنه يكثر تفسير الأثر لما يحتاج لتفسير من كلام أحمد في الرجال.

بصاحب حديث-»(١).

وقال ابن عمار الموصلي: «ثقة»(٢).

وقال أبو داود: «لا بأس به ثقة»(٣).

وقال يعقوب بن سفيان: «ثقة»(٤).

وقال الترمذي: «يهم في الحديث»(٥).

وقال النسائي: «ليس به بأس»(٦).

وقال الدارقطني: «ثقة»(٧).

وفاته:

سنة أربع وتسعين ومائة(٨).

النتيجة: ثقة إن شاء الله(٩)، من الطبقة الرابعة.

(١) ض العقيلي ٤/رقم ٢٠٢٥، و ت بغداد ١٤/١٣٨، من رواية الأثرم، والسياق له.

(٢) ت بغداد ١٤/١٣٩.

(٣) س الآجري رقم ١٩٦٦، و ت بغداد ١٤/١٣٩.

(٤) المعرفة ٣/١٣٣.

(٥) علل الترمذي الكبير ٢/٩٥٢، قال ذلك الترمذي بعد حديث أورده ليحيى بن سعيد، خطأه فيه البخاري،

وانظر السلسبيل رقم ٤٢٧.

(٦) ت بغداد ١٤/١٣٩.

(٧) س البرقاني رقم ٥٣٨، و ت بغداد ١٤/١٣٩.

(٨) قاله ابنه سعيد وزاد " في النصف من شعبان، وبلغ ثمانين"، وقاله أيضاً أبو الحسن الزياتي لكن زاد "وهو

ابن أربع وسبعين"، والقولان في ت بغداد ١٤/١٣٩-١٤٠، وقال ابن سعد في طبقاته ٦/٣٣٩ مثل قول

ابنه سعيد تماماً.

(٩) من الرابعة من مراتب التعديل، وقد ذكر الحافظ في هدي الساري ص ٤٧٤ مواضع رواية البخاري ومسلم

له في الصحيح لكن عن غير هشام بن عروة، فإنه من المقلين عن هشام، وروايته عن هشام إنما جاءت خارج

الصحيحين، وقال الذهبي في الكاشف رقم ٦١٧٢: " ثقة يغرب عن الأعمش"، وقال في الميزان ٤/رقم

٩٥٢٤: " صالح الحديث"، وعبارته هنا فيها قصور، وما قاله في الكاشف أصوب وأدق.

## ١٩- يونس بن بكير

«يونس بن بكير بن واصل الشيباني أبو بكر الجمال الكوفي، صدوق يخطئ، من التاسعة مات سنة تسع وتسعين/خت م د ت ق»<sup>(١)</sup>.  
أقوال النقاد فيه:

قال يحيى الحماني: «لا نستحل الرواية عنه»<sup>(٢)</sup>.

وقال الساجي: «وحدثني أحمد بن محمد -يعني ابن محرز- قال: قلت ليحيى الحماني: ألا تروي عن يونس بن بكير؟ قال: لم يكن ظاهراً، قال: وقلت لابن أبي شيبه: ألا تروي عنه؟ قال: كان فيه لين<sup>(٣)</sup>»<sup>(٤)</sup>.

وقال عبيد بن يعيش<sup>(٥)</sup>: «حدثنا يونس بن بكير، وكان ثقة»<sup>(٦)</sup>.

قال يحيى بن معين: «كان صدوقاً... يتبع السلطان وكان مرجئاً»<sup>(٧)</sup>.

وقال عثمان الدارمي: «سألت يحيى بن معين عن يونس بن بكير كيف حديثه؟ فقال: ثقة، قال عثمان الدارمي: يُخالف في يونس»<sup>(٨)</sup>.

وقال ابن الجنيد عن ابن معين: «كان ثقة صدوقاً، إلا أنه كان مع جعفر بن يحيى

(١) التقريب رقم ٧٩٠٠.

(٢) س عثمان بن أبي شيبه رقم ٢٠١، وقال الذهبي في الميزان ٤/رقم ٩٩٠٠ بعد كلام الحماني هذا: "هو أوثق من الحماني بكثير"، وقد مر معنا أن الحماني كذبه أحمد في ادعائه ما لم يروه، وتكلم فيه غيره.

(٣) وسيأتي عن ابن معين أن ابني أبي شيبه قد تحاملا عليه، لأجل عدم تحديثه لهما.

(٤) التهذيب ٤/٤٦٧.

(٥) هو "عبيد بن يعيش الحاملي، أبو محمد الكوفي، العطار، ثقة، من صغار العاشرة، مات سنة ثمان وعشرين، أو بعدها بسنة/ي م س" التقريب رقم ٤٤٠٣.

(٦) الكامل لابن عدي ٧/١٧٦، وث ابن شاهين رقم ١٦٢٨.

(٧) ت ابن معين رقم ٢٥٤٥، والجرح ٩/رقم ٩٩٥، وانظر ض العقيلي ٤/رقم ٢٠٩٣.

(٨) ت عثمان الدارمي رقم ٨٧٥، وجاء توثيقه عن ابن معين صراحة أيضاً من رواية العباس الدوري كما في ت ابن معين رقم ١٣٠٦، وقول عثمان: "يخالف في يونس"، أي أن غير ابن معين من النقاد يخالفونه فيما ذهب إليه من توثيقه.

البرمكي، وكان موسراً. فقال له (١) رجل: إنهم يرمونه بالزندقة لكذا وكذا، فقال: كذب، ثم قال يحيى: رأيت ابني أبي شبية أتياه فأقصاهما وسألاه كتاباً فلم يعطهما فذهبا يتكلمان فيه، قال يحيى بن معين: قد كتبت عنه، وقال أبو خيثمة: قد كتبت عنه (٢).

وقال ابن معين في موضع: «صدوق» (٣).

وقال مرة: «ثقة إلا أنه يتشيع» (٤).

وقال علي بن المديني: «قد كتبت عنه، وليس أحدث عنه» (٥).

وقال إبراهيم بن أبي داود: «سألت محمد بن عبد الله بن نمير عن يونس بن بكير فقال: ثقة رضا وأظن؛ فقال: سألت يحيى بن معين عن يونس بن بكير فقال: صدوق مسلم» (٦).

وقال أحمد بن حنبل: «ما كان أزهد الناس فيه وأنفهم عنه، وقد كتبت عنه» (٧).

وقال ابن عمار: «هو اليوم الثقة عند أصحاب الحديث» (٨).

وقال الجوزجاني: «ينبغي أن يثبت في أمره لميله عن الطريق» (٩).

وقال العجلي: «وكان علي مظالم جعفر بن برمك، ضعيف الحديث» (١٠).

وقال في موضع آخر: «بكر بن يونس بن بكير (١١) لا بأس به، وبعض الناس

(١) أي لابن معين.

(٢) س ابن الجنيد رقم ١٠٢.

(٣) س ابن الجنيد رقم ٣٤٩.

(٤) ث ابن شاهين رقم ١٥٨٤.

(٥) س ابن أبي شبية رقم ٢٠١.

(٦) الكامل لابن عدي ١٧٦/٧.

(٧) التهذيب ٤٦٧/٤.

(٨) ث ابن شاهين رقم ١٦٢٧، والتهذيب ٤٦٧/٤.

(٩) أحوال الرجال رقم ١١٧، وعبارة الجوزجاني هنا لا علاقة لها بالتحريح والتعديل، إنما يطلقها على من اهتم ببدعة، لاسيما إن كانت بدعة تشيع، وقد تقدمت عبارة ابن معين أن يونس بن بكير يتشيع.

(١٠) ث العجلي رقم ٢٠٦٣.

(١١) بكر بن يونس هو ابن المترجم معنا.



يضعفونهما - يعني هو وأبوه<sup>(١)</sup> - وهم الأكثرون<sup>(٢)</sup>.

وسئل أبو زرعة عن يونس بن بكير أي شيء ينكر عليه؟ فقال: «أما في الحديث فلا أعلمه...»<sup>(٣)</sup>.

وقال أبو داود: «ليس هو عندي بحجة، يأخذ كلام ابن إسحاق فيوصله بالأحاديث»<sup>(٤)</sup>.

وقال أبو حاتم: «محلله الصدق»<sup>(٥)</sup>.

وقال عثمان الدارمي: «ليس به بأس»<sup>(٦)</sup>.

وقال النسائي: «ليس بالقوي»<sup>(٧)</sup>.

وقال في موضع آخر: «ضعيف»<sup>(٨)</sup>.

وقال الساجي: «كان ابن المديني لا يحدث عنه، وهو عندهم من أهل الصدق»<sup>(٩)</sup>.

وقال أيضاً: «وكان صدوقاً، إلا أنه كان يتبع السلطان، وكان مرجئاً»<sup>(١٠)</sup>.

وفاته:

سنة تسع وتسعين ومائة<sup>(١١)</sup>.

- 
- (١) يونس بن بكير.  
 (٢) ث العجلي رقم ١٧٤.  
 (٣) الجرح ٩/رقم ٩٩٥، وكأنه يشير إلى ما قاله ابن معين فيه من الإرجاء واتباع السلطان.  
 (٤) س الآجري رقم ١١٥، ١٠٨، ولم أقف على من نسب له خطأً في الحديث غير أبي داود، ويهمننا أنه لم يذكر له في حديث هشام بن عروة شيء من الخطأ، وما ذكره أبو داود هنا هو من الخطأ الذي لا يؤثر على الضبط إلا إذا فحش وتكرر.  
 (٥) الجرح ٩/رقم ٩٩٥.  
 (٦) الكامل لابن عدي ١٧٧/٧.  
 (٧) ت الكمال ٢٠٧/٨، والتهذيب ٤/٤٦٧.  
 (٨) ت الكمال ٢٠٧/٨، والتهذيب ٤/٤٦٧.  
 (٩) التهذيب ٤/٤٦٧.  
 (١٠) التهذيب ٤/٤٦٧، وقد تابع الساجي هنا نص عبارة ابن معين في بعض أحكامه على يونس بن بكير.  
 (١١) قاله ابن سعد في طبقاته ٦/٣٩٩، ومحمد بن عبد الله الحضرمي وابن قانع كما في ت الكمال ٨/٢٠٨.

# الفصل الخامس

## الطبقة الخامسة

الشيوخ الذين وثقوا أو وصفوا

بالصدق مع خفة ضبطهم

## ١- أبو بكر بن عياش

«أبو بكر بن عياش بتحتانية ومعجمة بن سالم الأسدي<sup>(١)</sup>، الكوفي المقرئ الحنطاط معجملة ونون مشهور بكنيته والأصح أنها اسمه<sup>(٢)</sup>، وقيل اسمه محمد أو عبد الله أو سالم أو شعبة أو رؤبة أو مسلم أو خدّاش أو مطرف أو حماد أو حبيب، عشرة أقوال، ثقة عابد، إلا أنه لما كبر ساء حفظه، وكتابه صحيح، من السابعة مات سنة أربع وتسعين، وقيل: قبل ذلك بسنة أو سنتين وقد قارب المائة، وروايته في مقدمة مسلم<sup>(٣)</sup> ع/٤٠»<sup>(٤)</sup>.

أقوال النقاد فيه:

قال الحسن بن عيسى بن ما سرجس: «ذكر ابن المبارك أبا بكر بن عياش فجعل يُثني عليه»<sup>(٥)</sup>.

وقال يحيى بن سعيد: «لو كان أبو بكر بن عياش بين يدي ما سألته عن شيء»<sup>(٦)</sup>.

وقال محمد بن عبد الله بن حماد: «كان يحيى بن سعيد لا يعبأ بأبي بكر بن عياش»<sup>(٧)</sup>.

وقال عمرو بن علي: «وكان يحيى بن سعيد إذا ذُكر عنده أبو بكر بن عياش كلح وجهه، وكان عبد الرحمن يحدث عنه»<sup>(٨)</sup>.

- 
- (١) قال ابن حبان: "وكان مولى لبني أسد مولى بني واصل بن حيان الأسدي الأحدث" الثقات ٦٧٠/٧.
- (٢) قال ابن حبان: "والصحيح أن اسمه كنيته، حدثنا الحسن بن سفيان ثنا عبد الله بن أحمد بن شبيب حديثي أبي عن الفضل بن موسى قال: قلت لأبي بكر بن عياش: ما اسمك؟ قال: ولدت وقد قسمت الأسماء" الثقات ٦٦٩/٧، وروى ابن أبي حاتم عن أبي بكر بن عياش أنه قال: "مالي اسم غير أبي بكر"، وروى عن ابنه إبراهيم أنه قال: "اسمه وكنيته واحد"، انظر الجرح ٣٤٩/٩.
- (٣) وانظر هدي الساري ص ٤٧٩.
- (٤) التقريب رقم ٧٩٨٥.
- (٥) الجرح ٣٤٩/٩، رقم ١٥٦٥.
- (٦) ض العقيلي ١٨٩/٢، رقم ٧١٤، والكامل ٢٥/٤-٢٦.
- (٧) الكامل ٢٥/٤.
- (٨) ض العقيلي ١٨٩/٢، الكامل ٢٥/٤، وانظر الجرح ٣٤٩/٩، وانظر ت بغداد ٣٨١/١٤، رقم ٧٦٩٨، وفيهما ذكر تحديث عبد الرحمن بن مهدي عن أبي بكر بن عياش.

وقال عثمان بن أبي زائدة: «قلت لسفيان إلى من أجلس بعدك؟ قال: لا عليك أن تكتب الحديث من ثلاثة: من زائدة بن قدامة وأبي بكر بن عياش وابن عيينة»<sup>(١)</sup>.  
وفي رواية عن عثمان بن زائدة قال: «قلت لسفيان: من ترى أن اسمع منه؟ قال: زائدة بن قدامة وسفيان بن عيينة، قلت: فأين أبو بكر بن عياش؟ قال: إن أردت التفسير فعنده»<sup>(٢)</sup>.

وقال أبو نعيم: «لم يكن من شيوخنا أكثر غلطاً من أبي بكر بن عياش»<sup>(٣)</sup>.  
وقال ابن سعد: «وكان أبو بكر ثقة صدوقاً عارفاً بالحديث والعلم، إلا أنه كثير الغلط»<sup>(٤)</sup>.

وقال عثمان الدارمي: «سمعت محمد بن عبد الله بن نمير يضعف أبا بكر بن عياش في الحديث، قلت كيف حاله في الأعمش؟ قال: هو ضعيف في الأعمش وغيره»<sup>(٥)</sup>.  
وقال المفضل الغلابي: «سألت يحيى بن معين عن أبي بكر بن عياش، فضعه»<sup>(٦)</sup>.  
وسأل الدارمي ابن معين عن أصحاب الأعمش فقال: «أبو شهاب أحب إليك فيه أو أبو بكر بن عياش؟ فقال: أبو شهاب أحب إلي من أبي بكر في كل شيء، قلت: فأبو بكر أحب إليك فيه، أو أبو الأحوص؟ فقال: ما أقربهما»<sup>(٧)</sup>.  
وقال الدارمي أيضاً: «فالحسن بن عياش أخو أبو بكر بن عياش كيف حديثه؟ فقال:

(١) الجرح ٣٤٩/٩، وانظر ت بغداد ٣٨٠/١٤، رقم ٧٦٩٨.

(٢) الجرح ٣٤٩/٩.

(٣) ت بغداد ٣٨١/١٤.

(٤) ط ابن سعد ٣٨٦/٦.

(٥) الكامل ٢٦/٤.

(٦) ت بغداد ٣٨٠/١٤، ٣٨٠، رواه الخطيب من طريقين عن المفضل الغلابي عن ابن معين، والغلابي من أكبر أصحاب ابن معين؛ لأنه من طبقته ومن طبقته أحمد بن حنبل، وشيوخه هم شيوخ أحمد وابن معين، لذا فإن هذا القول لابن معين قول متقدم، والقول المتأخر من رواية الدارمي، يخالف هذا القول، والجواب: أن مراده من هذا التضعيف المبهمة خفة ضبطه في عموم ما رواه أو في بعضه.

(٧) ت الدارمي رقم ٥٤، ٥٣، وكذا سوى بين أبي بكر بن عياش وبين أبي الأحوص في أبي إسحاق السبيعي كما في ت الدارمي رقم ٨٦.

ثقة، قلت: هو أحب إليك أو أبو بكر؟ فقال: هو ثقة، وأبو بكر ثقة»<sup>(١)</sup>.

وقال عثمان الدارمي<sup>(٢)</sup>: «أبو بكر والحسن ابنا عياش ليسا بذاك في الحديث، وهما من أهل الصدق والأمانة»<sup>(٣)</sup>.

وقال أحمد بن حنبل: «صدوق ثقة، صاحب قرآن وخير»<sup>(٤)</sup>.

وقال كذلك: «ثقة، وربما غلط»<sup>(٥)</sup>.

وقال مرة: «أبو بكر يضطرب في حديث هؤلاء الصغار، فإما حديثه عن أولئك الكبار ما أقربه: عن أبي حصين، وعاصم، وإنه ليضطرب عن أبي إسحاق، أو نحو هذا، ثم قال: ليس هو مثل سفيان وزائدة وزهير، وكان سفيان فوق هؤلاء وأحفظ»<sup>(٦)</sup>.

وقال المهنا بن يحيى: «سألت أحمد بن حنبل أيهما أحب إليك إسرائيل أو أبو بكر بن عياش؟ فقال: إسرائيل فقلت: لم؟ قال: لأن أبا بكر كثير الخطأ جداً، قلت: كان في كتبه خطأ؟ قال: لا، كان إذا حدث من حفظه»<sup>(٧)</sup>.

وقال العجلي: «ثقة»<sup>(٨)</sup>.

وقال أيضاً: «كان ثقة قديماً صاحب سنة وعبادة، وكان يخطئ بعض الخطأ، تعبد سبعين سنة»<sup>(٩)</sup>.

(١) ت الدارمي رقم ٢٨٨.

(٢) عقب كلام ابن معين.

(٣) ت الدارمي رقم ٢٨٨.

(٤) الجرح ٣٤٩/٩-٣٥٠، رقم ١٥٦٥.

(٥) علل أحمد ٢/رقم ٣١٥٥، وض العقيلي ١٨٨/٢، وقد نقل يوسف بن عبد الهادي في بحر الدم رقم ١٢٠٩، عن ابن هانئ أن أحمد بن حنبل قال عن أبي بكر بن عياش: "ليس بشيء"، وبالرجوع لموضع كلام أحمد في مسائل ابن هانئ ١٢١/٢-٢١٣، رقم ٢١٥٩ نجد هذا الكلام لا ذكر له، إنما ضعف أحمد الأوص بسن حكيم، فقال: "ضعيف لا يسوى حديثه شيئاً"، ثم تكلم على رواية أبي بكر بن عياش عن الأوص، علماً بأن الكلام غير واضح في المطبوع وكان هناك خطأ في النسخ!

(٦) المعرفة ١٧٢/٢، وانظر ت بغداد ٣٨١/١٤.

(٧) الكنى لأبي أحمد الحاكم ١٤٣/٢، و ت بغداد ٣٨٢/١٤.

(٨) ت العجلي رقم ٢٠٩٩، و ت بغداد ٣٨٢/١٤.

(٩) التهذيب ٤/٤٩٣، ولم أفد عليه في معرفة الثقات للعجلي ولا في غيره.

وقال يعقوب بن شيبية: «شيخ قديم معروف بالصلاح البارع، وكان له فقه كثير وعلم بأخبار الناس ورواية للحديث، يعرف له سنه وفضله، وفي حديثه اضطراب»<sup>(١)</sup>.

وقال أبو داود: «أبو بكر بن عياش بعد شريك»<sup>(٢)</sup>.

وقال الآجري: «قلت لأبي داود أبو بكر بن عياش كان يغلط؟ فقال: سمعت أحمد بن حنبل يقول: كان أبو بكر يحدث بخت بن بختا، قال أبو داود: أبو بكر ثقة»<sup>(٣)</sup>.

وقال ابن أبي حاتم: «سألت أبي عن أبي بكر بن عياش وأبي الأحوص؟ قال: ما أقرهما لا أبالي بأيهما بدأت»<sup>(٤)</sup>.

وقال أيضاً: «سئل أبي عن شريك وأبي بكر بن عياش أيهما أحفظ؟ قال: هما في الحفظ سواء، غير أن أبا بكر أصح كتاباً، قلت لأبي: أبو بكر بن عياش وعبد الله بن بشر الرقي؟ قال: أبو بكر أوثق منه وأحفظ»<sup>(٥)</sup>.

وقال الترمذي: «كثير الغلط»<sup>(٦)</sup>.

وقال البزار: «لم يكن بالحافظ، وقد حدث عنه أهل العلم واحتملوا حديثه»<sup>(٧)</sup>.

وقال الساجي: «صدوق يهمل»<sup>(٨)</sup>.

وقال ابن حبان: «كان أبو بكر بن عياش من الحفاظ المتقنين ... وكان يجي القطان وعلي بن المديني يسيئان الرأي فيه؛ وذلك أنه لما كبر سنه ساء حفظه فكان يهمل إذا روى، والخطأ والوهم شيئان لا ينفك عنهما البشر، فلو كثر خطأه حتى كان الغالب على صوابه، لا يستحق مجانبه رواياته، فأما عند الوهم يهمل أو الخطأ يخطئ لا يستحق ترك

(١) ت بغداد ٣٨١/١٤.

(٢) س الآجري رقم ٩٣، يقصد بقوله: " بعد شريك " أي في الأعمش كما يُفهم من بقية عبارات النقاد.

(٣) س الآجري رقم ٤٧٥، وانظر ت بغداد ٣٨١/١٤، وفيه: " يحدث بخت أي بخت ".

(٤) الجرح ٣٥٠/٩، رقم ١٥٦٥.

(٥) الجرح ٣٥٠/٩، رقم ١٥٦٥.

(٦) السنن ٦١٠/٤، رقم ٢٥٦٧، وانظر السلسيل رقم ٤٥٠.

(٧) التهذيب ٤/٤٩٤.

(٨) التهذيب ٤/٤٩٤.

حديثه بعد تقدم عدالته وصحة سماعه ... والصواب في أمره بجانب ما عُلِمَ أنه أخطأ فيه، والاحتجاج بما يرويه، سواء وافق الثقات أو خالفهم؛ لأنه داخل في جملة أهل العدالة ومن صحت عدالته لم يستحق القدح ولا الجرح إلا بعد زوال العدالة عنه بأحد أسباب الجرح، وهكذا حكم كل محدث ثقة صحت عدالته وتبين خطؤه»<sup>(١)</sup>.

وقال ابن عدي: «ولأبي بكر بن عياش من الحديث غير ما ذكرته، وحديثه مسنده ومقطوعه يكثر، وهو من مشهوري مشايخ الكوفة، ومن المختصين بالرواية عن جملة مشايخهم مثل أبي إسحاق السبيعي وأبو حصين وعاصم بن أبي النجود - وهو صاحبه - ... وهو في رواياته عن كل من روى، عندي لا بأس به؛ وذلك أنني لم أجد له حديثاً منكراً إذا روى عنه ثقة، إلا أن يروي عنه ضعيف»<sup>(٢)</sup>.

وقال أبو عمر ابن عبد البر: «كان الثوري وابن المبارك وابن مهدي يثنون عليه وهو عندهم في أبي إسحاق مثل شريك وأبي الأحوص، إلا أنه يهتم في حديثه، وفي حفظه شيء»<sup>(٣)</sup>.

#### في ولادته أقوال:

- الأول: سنة أربع وتسعين<sup>(٤)</sup>.
- الثاني: سنة خمس وتسعين<sup>(٥)</sup>.
- الثالث: سنة ست وتسعين<sup>(٦)</sup>.
- الرابع: سنة سبع وتسعين<sup>(٧)</sup>.

(١) الثقات ٦٦٩/٧ - ٦٧٠، بتصرف.

(٢) الكامل ٣٠/٤.

(٣) التهذيب ٤٩٤/٤.

(٤) قاله ابن معين كما في ت بغداد ٣٨٦/١٤، وابن زبر في وفياته وحرم به ٢٢٦/١.

(٥) قاله الحسن بن الربيع كما في المعرفة ١٨٢/١، وت بغداد ٣٨٦/١٤، وتُقل من قول أبي بكر بن عياش عن نفسه كما في ت بغداد ٣٨٦/١٤.

(٦) قاله أحمد بن حنبل كما في المعرفة ١٥٠/١، وت بغداد ٣٨٦/١٤.

(٧) وهو مفهوم كلام يوسف الصفار كما في ت بغداد ٣٨٦/١٤، وفيه قال: "مات في جمادى سنة ثلاث وتسعين ومائة، وله ست وتسعون سنة"، وانظرت الأوسط ١٩١/٢، وقال بوفاته في هذه السنة أحمد في

الخامس: سنة مائة (١).

وأما وفاته ففيها أقوال كذلك:

الأول: سنة اثنتين وتسعين ومائة (٢).

الثاني: سنة ثلاث وتسعين ومائة، وعليه الجمهور (٣).

### الخلاصة:

١- أبو بكر بن عياش ثقة صدوق، إلا أنه كثير الخطأ، وذلك أنه لما كبر سنه - وهو من المعمرين الذين جاوزوا التسعين - ساء حفظه فصار يهمل، وكثر غلطه، هذا إذا حدث من حفظه، أما كتابه فصحيح، ومن ضعفه في رواية، ووثقه في أخرى، فهذا محمول على تضعيفه فيما رواه من حفظه أو فيما رواه عن شيوخ معينين، أو تضعيفه بالنسبة لراوٍ آخر أوثق منه قرن به في شيخ معين، أو مطلقاً (٤).

٢- وهناك تفصيل لأحمد بن حنبل، وهو قربه إلى الصواب والصحة إذا حدث عن الكبار

رواية، كما في الكامل ٢٧/٤، وفيه قال أحمد: "أبو بكر بن عياش أكبر من سفيان بسنة ولد أبو بكر سنة سبع وتسعين وولد سفيان سنة تسع وتسعين"، وانظرت بغداد ٣٨٦/١٤، وفيه: "بلغني: مات أبو بكر بن عياش سنة ثلاث وتسعين، وله ست وتسعون" ومفهوم كلامه أن ولادته سنة سبع وتسعين، وهو يوافق الرواية التي ذكرت ذلك صريحاً من قوله.

(١) قاله أحمد في رواية على الظن كما في ت الكمال ٢٥٩/٨، وانظرت بغداد ٣٨٦/١٤.

(٢) قاله يحيى بن سليمان الجعفي كما في وفيات ابن زبر ٤٣١/١، وأبو عيسى الترمذي كما في ت الكمال ٢٥٩/٨.

(٣) قاله يوسف الصفار كما في ت الأوسط ١٩١/٢، ومحمد بن المثني وأحمد بن حنبل كما في بغداد ٣٥٨/١٤-٣٨٦، وابن سعد في طبقاته ٣٨٦/٦، ويعقوب الفسوي في المعرفة ١٨٢/١، وانظر غيرهم ممن قال بهذا القول في الثقات ٦٧٠/٧، ووفيات ابن زبر ٤٣٤/١، وت بغداد ٣٨٥/١٤-٣٨٧، وت الكمال ٢٥٩/٨.

(٤) أي كان أضعف من هذا الراوي المقرون به في سائر الشيوخ، فهذا وإن كان ثقة في حقيقة الأمر، لكن إذا قرن بمن هو أوثق منه فإنه يعبر عن وصف هذه الحال بعبارة أضعف.



مثل أبي حصين<sup>(١)</sup>، وعاصم<sup>(٢)</sup>، ويستثنى من الكبار أبو إسحاق السبيعي<sup>(٣)</sup>؛ لأنه يضطرب عنه، أما روايته عن الصغار فحديثه عنهم مضطرب، وهؤلاء الصغار الظاهر أنهم كأمثال الأعمش<sup>(٤)</sup>، وهشام بن عروة<sup>(٥)</sup>، ومن روى عنهم من الصغار، يلاحظ أن وفاتهم قريباً من الخمسين ومائة، والكبار دون الثلاثين ومائة.

أما رأي ابن حبان - مع كونه من المتشددين - فهو مجانبة ما أخطأ فيه، والاحتجاج بما يرويه، سواء وافق الثقات أو خالفهم، وهذا الرأي وجيه، ولا يخالف ما قبله، وطريقة الجمع بين هذا الرأي وقول أحمد المتقدم أن يقال: يُلاحظ الخطأ الذي قد يوجد في رواية أبي بكر بن عياش عن الصغار فيجتنب.

وأما رأي ابن عدي<sup>(٦)</sup>، فيتضح في عبارته، فقد قال: لا بأس به<sup>(٧)</sup> عن كل من روى، وعلل ذلك؛ بعدم وجود حديث منكر له إذا روى عن ثقة، يُستثنى من ذلك إذا

(١) هو "عثمان بن عاصم بن حصين الأسدي الكوفي أبو حصين بفتح المهملة، ثقة ثبت سني، وربما دلس، من الرابعة مات سنة سبع وعشرين، ويقال بعدها، وكان يقول إن عاصم بن مهذلة أكبر منه بسنة واحدة/ع" التقريب رقم ٤٤٨٤.

(٢) هو "عاصم بن مهذلة وهو بن أبي النجود بنون وجيم الأسدي مولا هم الكوفي أبو بكر المقرئ، صدوق له أوهام، حجة في القراءة وحديثه في الصحيحين مقرون، من السادسة، مات سنة ثمان وعشرين/ع" التقريب رقم ٣٠٥٤.

(٣) هو "عمرو بن عبد الله بن عبيد ويقال: علي ويقال: بن أبي شعيرة الهمداني أبو إسحاق السبيعي بفتح المهملة وكسر الموحدة ثقة مكثراً عابداً، من الثالثة اختلط بأخرة، مات سنة تسع وعشرين ومائة، وقيل: قبل ذلك/ع" التقريب رقم ٥٠٦٥.

(٤) هو "سليمان بن مهران الأسدي الكاهلي أبو محمد الكوفي الأعمش، ثقة حافظ عارف بالقراءات ورع لكنه يدلس، من الخامسة مات سنة سبع وأربعين أو ثمان، وكان مولده أول سنة إحدى وستين/ع" التقريب رقم ٢٦١٥.

(٥) هو "هشام بن عروة بن الزبير بن العوام الأسدي، ثقة فقيه ربما دلس من الخامسة مات سنة خمس أو ست وأربعين وله سبع وثمانون سنة/ع" التقريب رقم ٧٣٠٢.

(٦) وهو مبني على سير مروياته.

(٧) علماً بأن هذه المرتبة مرتبة استشهاد واعتبار لا مرتبة احتجاج، لكنه أخير أنه لا يعلم له حديثاً منكر، وهذا يدل على أنه قد توبع على أحاديثه، فتكون صحيحة.

روى عن ضعيف<sup>(١)</sup>.

ويتلخص مما تقدم: صحة ما حدّث به من كتابه، وضعف ما حدث به من حفظه، خاصةً في آخر عمره، ووقوع الاضطراب فيما حدث به عن هشام بن عروة، وعليه فحديثه عن هشام في مرتبة الاعتبار والاختبار، إن توبع وإلا توقفنا فيه، خاصةً إذا كان ما يرويه في الأحكام والسنن، وهذا هو الأحوط في شأنه.

النتيجة: لا بأس به<sup>(٢)</sup> عن هشام بن عروة، من الطبقة الخامسة.

- 
- (١) لأن الحمل في هذه الحالة يكون على الضعيف لا على أبي بكر، وعليه فينبغي أن يلاحظ ما نسب له من الخطأ، هل هو من روايته عن الثقات أو من روايته عن الضعفاء، حتى لا ينسب له خطأ فيما لم يُخطئه فيه.
- (٢) وهذه المرتبة لا تشعر بتمام الضبط، فيكتب حديث أصحابها ويختار، فإن وجد له متابع وإلا لم يحتج به.

## ٢- حسان بن إبراهيم

«حسان بن إبراهيم بن عبد الله الكرّماني أبو هشام العتري بفتح النون بعدها زاي قاضي كرمّان، صدوق يخطئ، من الثامنة، مات سنة ست وثمانين وله مائة سنة/خ م د» (١).

أقوال النقاد فيه:

قال ابن معين: «ثقة» (٢).

وقال أيضاً: «ليس به بأس» (٣).

وقال رجلٌ ليحيى بن معين: «نكتب حديث حسان بن إبراهيم الكرّماني؟ فقال:

ليس به بأسٌ إذا حدث عن ثقة» (٤).

وقال حرب بن إسماعيل الكرّماني: سمعت أحمد (٥) يُوثق حسان بن إبراهيم فقلل: لا

بأس به، وحديثه حديثُ أهل الصدق» (٦).

وقال علي بن المديني: «كان ثقةً، وكان أشد الناس في القدر» (٧).

وقال أبو زرعة: «لا بأس به» (٨).

وقال النسائي: «ليس بالقوي» (٩).

(١) التقريب رقم ١١٩٤.

(٢) الكامل ٣٧٣/٢ رقم ٥٠١، من رواية عبد الله الدورقي، وجاء توثيقه أيضاً من رواية المفضل الغلابي كما في

ت بغداد ٢٥٤/٨ رقم ٤٣٦٠.

(٣) ت الدارمي رقم ٢٧٩.

(٤) س ابن الجنيد رقم ٢٢٧، و ت بغداد ٢٥٥/٨.

(٥) أي ابن حنبل.

(٦) الجرح ٣/رقم ١٠٥٦.

(٧) التعديل ٢/رقم ٢٤٨، والتهذيب ١/٣٧٩.

(٨) الجرح ٣/رقم ١٠٥٦.

(٩) ض النسائي رقم ١٥٨.

وقال العقيلي: «في حديثه وهم»<sup>(١)</sup>.

وقال ابن حبان: «ربما أخطأ»<sup>(٢)</sup>.

وقال ابن عدي: «ولحسن شيء من الأصناف، وله حديث كثير، وقد حدث بإفادات كثيرة، عن أبان بن تغلب، أيضاً عن إبراهيم الصائغ، وعن ليث بن أبي سليم، وعاصم الأحول، وسائر الشيوخ، فلم أجد له أنكر مما ذكرته من هذه الأحاديث، وحسان عندي من أهل الصدق، إلا أنه يغلط في الشيء، وليس ممن يُظن به أنه يتعمد في باب الرواية إسناداً أو متناً، وإنما هو وهمٌ منه، وهو عندي لا بأس به»<sup>(٣)</sup>.

وقال الدارقطني: «ثقة»<sup>(٤)</sup>.

ولادته :

سنة ست وثمانين<sup>(٥)</sup>.

في وفاته أقوال :

الأول : سنة ست وثمانين ومائة<sup>(٦)</sup>.

الثاني : سنة اثنين وثمانين ومائة<sup>(٧)</sup>.

الثالث : سنة تسع وثمانين ومائة<sup>(٨)</sup>.

(١) التهذيب ١/٣٧٩، ولم أجد ما نقله الحافظ عن العقيلي في ض العقيلي ١/رقم ٣٠٩، المطبوع.

(٢) الثقات ٦/٢٢٤.

(٣) الكامل ٢/٣٧٥، وعبارة "عندي من أهل الصدق" و "لا بأس به" عند ابن عدي تعادل المرتبة الرابعة عند السخاوي من مراتب التعديل.

(٤) السير ٩/٤١، رقم ١١، ولم أقف عليه.

(٥) قاله عبد الله بن أحمد عن شيخ من أهل كرمان كما في ت بغداد ٨/٢٥٥.

(٦) قاله كذلك عبد الله بن أحمد عن شيخ من أهل كرمان كما في ت بغداد ٨/٢٥٥.

(٧) قاله الذهبي في الكاشف رقم ٩٩٥.

(٨) قاله الذهبي في الميزان ١/رقم ١٨٠١، -هكذا في المطبوع-، ولا أعلم هل هو رأي للذهبي استنتجه، أم أن ذلك تصحّف من "ست" إلى "تسع"، علماً بأن ما قاله في السير ٩/٤١، هو الموافق لما نقله عبد الله بن أحمد عن شيخ من أهل كرمان وهو المعتمد في وفاته، أما ما قاله الذهبي في الكاشف والميزان فغير معتبر إلا إذا بين وجه اختياره لهذا التاريخ.

التسيجة<sup>(١)</sup>: لا بأس به<sup>(٢)</sup>، من الطبقة الخامسة.

- 
- (١) للتعرف على بعض أخطائه يطالع العلل رواية عبدالله ٢/رقم ٢٧٠١، وض العقيلي ١/رقم ٣٠٩، فقد أنكر أحمد على حسان بن إبراهيم حديثاً، وقال لابنه عبد الله: "اضرب عليه"، ويُطالع أيضاً الكامل ٢/رقم ٥٠١.
- وقال الحافظ: "له في الصحيح أحاديث يسيرة توبع عليها"، هدي الساري ص ٤١٦ .
- (٢) من المرتبة الخامسة من مراتب التعديل.

## ٣- حفص ميسرة

«حفص بن ميسرة العقيلي بالضم أبو عمر الصنعائي، نزيل عسقلان، ثقة ربما وهم، من الثامنة، مات سنة إحدى وثمانين/خ م مد س ق»<sup>(١)</sup>.

## أقوال النقاد فيه:

قال يحيى بن معين: «ثقة»<sup>(٢)</sup>.

وقال في رواية: «ثقة، وإنما يُطعن عليه أنه عَرَضَ»<sup>(٣)</sup>،<sup>(٤)</sup>.

وقال كذلك: «ليس به بأس»، ويقولون: إنه عَرَضَ على زيد بن

أسلم<sup>(٥)</sup>،<sup>(٦)</sup>.

وقال مرة: «لا بأس به، سماعه من زيد بن أسلم عرض، أخبرني من سمع

حفص بن ميسرة يقول: كان عباد بن منصور يعرض على زيد بن أسلم ونحن

نسمع منه، قال يحيى بن معين: ما أحسن حاله إن كان سماعه كله عرضاً - كأنه

(١) التقريب رقم ١٤٣٢.

(٢) ت ابن معين رقم ٥٠٣٨ من رواية الدوري، وأيضاً جاء توثيقه من رواه عثمان الدارمي في تاريخه برقم ٢٦٧، وانظر الجرح ٣/ رقم ٨٠٩.

(٣) والعرض: هو من طُرق التحمل، وصفته أن يعرض الطالب على الشيخ ما يقرؤه كما يُعرض القرآن على المقرئ، سواءً بقراءة الطالب أو بقراءة غيره، وهي من طرق التحمل الصحيحة وبعضهم فضلها على السماع، وسوى جمع جم من المحدثين بينها وبين السماع، منهم مالك والبخاري، انظر علوم الحديث لابن الصلاح ص ١٣٧-١٣٨، ونزهة النظر ص ١٢٢.

(٤) ت الكمال ٢/٢٣٦، رقم ١٤٠١، من رواية المفضل الغلابي عنه، والتهذيب ١/٤٦٠.

قال الحافظ في هدي الساري ص ٤١٨، تفسيراً لكلام ابن معين: "يعني أن سماعه من شيوخه كان بقراءته عليهم"، أقول: ويحتمل أن مراد أن ابن معين عَرَضَ على زيد بن أسلم فقط، دون غيره من الشيوخ كما تدل عليه بقية الروايات عن ابن معين وعن أحمد، والتي فيها تخصيص العرض بما كان علي زيد بن أسلم.

(٥) هو "زيد بن أسلم العدوي مولى عمر أبو عبد الله وأبو أسامة المدني، ثقة عالم، وكان يرسل من الثالثة ملت سنة ست وثلاثين/ع" التقريب رقم ٢١١٧.

(٦) ت ابن معين رقم ٥١١٩.

يقول مناولة (١) - (٢) (٣).

وقال أحمد بن حنبل: «ليس به بأس، فقلت (٤): إنهم يقولون عَرَضَ علي زيد بن

أسلم فقال: ألا ترضى ثقة» (٥).

وقال العجلي: «يكتب حديثه، وهو ضعيف الحديث» (٦).

وقال أبو زرعة: «لا بأس به» (٧).

وقال أبو داود: «يُضَعَّفُ في السماع» (٨) (٩).

وقال أبو حاتم: «صالح الحديث» (١٠).

(١) المناولة: هي من طرق التحمل، وصفتها على نوعين: المناولة المقرونة بالإجازة، ومن صورها: أن يدفع

الشيخ إلى الطالب أصل سماعه ونحوه ويقول: هذا سماعي عن فلان فاروه عني، ومن صورها أيضاً: أن يجيء الطالب إلى الشيخ بكتاب ونحوه فيعرضه عليه فيتأمله الشيخ، وهو عارفٌ متيقظٌ، ثم يعيده إليه، ويقول له: وقفت على ما فيه، فاروه عني، وهذه الصورة قد سماها غير واحدٍ من المحدثين "عرضاً"، وأطلق عليها ابن الصلاح "عرض المناولة".

قلت: وهذا النوع من العرض كان العمل به كثيراً، خاصة عند المدنيين من أمثال الزهري وهشام بن عروة، ومالك وربيعة الرأي، وقد مر معنا في ثنايا البحث أمثلة على عرض ابن جرير على هشام بن عروة وكذا غيره بهذه الطريقة.

النوع الثاني: المناولة المجردة، وصورها أن يناوله الكتاب، ويقول: هذا حديثي، ولا يقول: فاروه عني، أو أجزت لك روايته عني" انظر علوم الحديث لابن الصلاح ص ١٦٥-١٦٩، وانظر أيضاً معجم مصطلحات الحديث ولطائف الأسناد ص ٤٥٧-٤٥٨.

(٢) في هدي الساري ص ٤١٨ " كأنه يقول: إن بعضه مناولة"، ولا أدري هل هذا تفسيرٌ من ابن حجر، أو نقلٌ لعبارة ابن معين، لأن المثبت في الأصل هو المنصوص عليه عن ابن معين، في س ابن الجنيد والكتب التي نقلت عنه.

(٣) س ابن الجنيد رقم ٣١١، والتعديل ٢/رقم ٢٦٠، و ت الكمال ٢/٢٣٦.

(٤) القائل ابنه عبد الله.

(٥) علل أحمد ٢/رقم ٣١٤٢، وانظر الجرح ٣/رقم ٨٠٩.

(٦) ث العجلي رقم ٣٢٩.

(٧) الجرح ٣/رقم ٨٠٩.

(٨) وكان أبا داود يشير لتضعيفهم للطريقة التي تحمل بها.

(٩) التهذيب ١/٤٦٠، ذكره من رواية الأجرى عنه، ولم أقف عليه في المطبوع من س الأجرى، فلعله من القسم الساقط من المخطوط.

(١٠) الجرح ٣/رقم ٨٠٩.

وقال أبو حاتم في موضعٍ آخر : «يكتب حديثه، ومحلله الصدق، وفي حديثه بعض الأوهام»<sup>(١)</sup>.

وقال يعقوب الفسوي: «ثقة، لا بأس به»<sup>(٢)</sup>.

وقال الساجي: «في حديثه ضعف»<sup>(٣)</sup>.

وقال ابن حبان: «ربما وهم»<sup>(٤)</sup>.

وقال الأزدي: «روى عن العلاء مناكير، يتكلمون فيه»<sup>(٥)</sup>.

وفاته:

اتفقوا على موته سنة إحدى وثمانين ومائة<sup>(٦)</sup>.

الخلاصة:

الجمهور على توثيقه، وخالفهم العجلي حيث وصفه بالضعف، وكذا الساجي<sup>(٧)</sup> قال: في حديثه ضعف، وهذا فيه نظر، فقد ذهب الجمهور إلى توثيقه، لاسيما المتقدمين، متشددهم ومعتدلهم، وبعضهم يشير أن له بعض الأوهام، وعليه فهو من الثقات الذين خف ضبطهم<sup>(٨)</sup>.

وأما ما ذكر ابن معين من أنه طعن عليه روايته عرضاً، فهذا إشارة لمن شذ في عدم قبول العرض، وهو قولٌ ضعيف لا يُلتفت له، والعمل على خلافه<sup>(٩)</sup>، ونجد أن ابن معين

(١) ت الكمال ٢/٢٣٦، وانظر التهذيب ١/٤٦٠.

(٢) المعرفة ٣/٤٧٨.

(٣) التهذيب ١/٤٦٠، وهدي الساري ٤١٨.

(٤) المشاهير رقم ١٤٧٥، وذكر ابن حبان حفص في الثقات ٦/٢٠٠.

(٥) التهذيب ١/٤٦٠، قال الذهبي عن قول الأزدي "يتكلمون فيه": "احتج به أصحاب الصحاح فلا يلتفت إلى قول الأزدي"، الميزان ١/٢١٦٤، ووصف الحافظ قول الأزدي المتقدم بالشذوذ، انظر هدي الساري ص ٤١٨.

(٦) ممن قال ذلك محمد بن الثني وعمر بن علي والمدائني كما في وفيات ابن زبير ١/٤١٠، ويعقوب كما في المعرفة ١/١٧٢.

(٧) وهو من المتأخرين قليلاً.

(٨) وقد أورده الذهبي في أسماء من تكلم فيه وهو موثق رقم ٩٠ وقال: "ثقة".

(٩) انظر علوم الحديث لابن الصلاح ص ١٣٧.



وأحمد قد وثقوه وقبلوا حديثه حتى ما كان عرضاً<sup>(١)</sup>.

النتيجة: لا بأس به<sup>(٢)</sup>، من الطبقة الخامسة.

- (١) والعبارات عن أحمد وابن معين تدل أن العرض كان فيما رواه عن زيد بن أسلم خاصة، مع احتمال العرض على غيره كهشام بن عروة لأن العمل كان عليه عند أهل المدينة.
- (٢) من المرتبة الخامسة من مراتب التوثيق، قال الحافظ: "له في البخاري حديث في الحج عن هشام بن عروة بمتابعة عمرو بن الحارث، وحديث في زكاة الفطر عن موسى بن عقبة بمتابعة زهير بن معاوية عند مسلم، وحديث في الاعتصام عن زيد بن أسلم بمتابعة أبي غسان محمد بن مطرف عنده، وفي التفسير عنه بمتابعة سعيد بن هلال عنده"، هدي الساري ٤١٨.

## ٤- حماد بن أبي سليمان

«حماد بن أبي سليمان مسلم الأشعري مولاهم أبو إسماعيل الكوفي، فقيه صدوق له أوهام، من الخامسة، ورمي بالإرجاء<sup>(١)</sup> مات سنة عشرين أو قبلها/بخ م ٤»<sup>(٢)</sup>.

أقوال النقاد فيه:

قال الأعمش: «كان غير ثقة»<sup>(٣)</sup>.

وقال في رواية: «وما كنا نثق بحديثه»<sup>(٤)</sup>.

وقال في رواية أخرى: «وما كنا نصدقه»<sup>(٥)</sup>.

وفي رواية كذلك: «ومن يصدق حماداً»<sup>(٦)</sup>.

وقال أبو أحمد الحاكم: «كان الأعمش سيئ الرأي فيه»<sup>(٧)</sup>.

وقال أبو بكر بن عياش عن مغيرة<sup>(٨)</sup>: «أنه ذكر له عن حماد، قال: كذب حماد»<sup>(٩)</sup>.

(١) فقد كان على مذهب أهل السنة، ثم تحول مرجئاً، وقال الذهبي: "تحول مرجئاً إرجاء الفقهاء، وهو أنهم لا يعدون الصلاة والزكاة من الإيمان، ويقولون: الإيمان إقرار باللسان، ويقين في القلب، والتزاع على هذا لفظي إن شاء الله، وإنما غُلِّوا الإرجاء من قال: لا يضر مع التوحيد ترك الفرائض، نسأل العافية" السير ٢٣٣/٥، قلت: وقد كتب العلماء حديث المرجئة غير الغلاة، قال أحمد: "احتملوا المرجئة في الحديث"، س أبي داود رقم ١٣٦، وانظر شرح علل الترمذي ١/٥٥-٥٦.

(٢) التقريب رقم ١٥٠٠.

(٣) ض العقيلي ٣٠١/١، رقم ٣٧٥.

(٤) ض العقيلي ٣٠١/١.

(٥) ض العقيلي ٣٠١/١.

(٦) ض العقيلي ٣٠١/١، وكل هذه الروايات متحدة المخرج، والقصة واحدة، فإنها من رواية أبي بكر بن عياش، عن الأعمش، إلا أن اختلاف العبارات عن الأعمش، هي -والله أعلم- من تصرف الرواة عن أبي بكر بن عياش، أو من تصرف أبي بكر بن عياش فحدث بذلك جمعا من الرواة بعبارات مختلفة، وقد قال الذهبي في السير ٢٣٤/٥: "لا يلتفت إلى قول الأعمش"، بتصرف. ثم ذكر العبارات السابقة التي قالها الأعمش، وسيأتي أن كلام الأعمش الحامل عليه، هو لما كان يعتقد حماد من الأرجاء.

(٧) الكنى لأبي أحمد ١/رقم ٨٠، والتهذيب ١/٤٨٤.

(٨) هو "المغيرة بن مقسم بكسر الميم الضبي مولاهم أبو هشام الكوفي الأعمى، ثقة متقن، إلا أنه كان يدلّس ولا سيما عن إبراهيم، من السادسة مات سنة ست وثلاثين على الصحيح/ع" التقريب رقم ٦٨٥١.

(٩) ض العقيلي ٣٠٢/١، وانظر التهذيب ١/٤٨٤. والتكذيب هنا مبهم، وقد تبين سببه في رواية أخرى: "قال

وقال أبو بكر بن عياش: «قرأنا على مغيرة من كتب حماد، قال: فرمما مر الحديث فيقول<sup>(١)</sup>: كذب حماد»<sup>(٢)</sup>.

وقال شعبة: «كان صدوق اللسان»<sup>(٣)</sup>.

وفي رواية: «قال بقية: لم ترو عن حماد بن أبي سليمان، وكان مرجئاً، قال شعبة: كان صدوق اللسان»<sup>(٤)</sup>.

وقال شعبة: «كان لا يحفظ - قال أبو محمد<sup>(٥)</sup>: يعني إن الغالب عليه الفقه، وأنه لم يرزق حفظ الآثار»<sup>(٦)</sup>.

وقال سفيان الثوري: «كان الأعمش يلقي حمادا حين تكلم في الإرجاء فلم يكن يسلم عليه»<sup>(٧)</sup>.

حرير عن مغيرة قال: حج حماد بن أبي سليمان فلما قدم أتيناها نسلم عليه، فقال: أبشروا يا أهل الكوفة فلين قدمتم على أهل الحجاز فرأيت عطاء وطاوسا ومجاهدا، فصييانكم بل صبيان صبيانكم أفقه منهم، قال مغيرة: فرأينا أن ذلك بغيا منه! قال حرير قال مغيرة: كذب حماد! ض العقيلي ٣٠٢/١، ومقصدي من إيراد هذا النص في الأصل وتبيين سبب الحكاية حتى لا يظن ظان أن مغيرة قد كذب حماد بن أبي سليمان، من أجل الحديث، بل لسبب آخر ومناسبة عارضة.

(١) أي مغيرة.

(٢) الكامل ٢٣٥/٢، رقم ٤١٣، وهذا القدر فيه إهام، فيحتمل أنه مر الحديث أي الكلام في أمر ما، فكذبه مغيرة، ويغلب على الظن أن يكون المراد قول حماد المتقدم " أبشروا يا أهل الكوفة رأيت عطاء ... "، فقد كذب مغيرة تحامل حماد على عطاء وقتادة ومجاهد بأن صبيان أهل الكوفة أفقه منهم، ويحتمل أنه مر الحديث من حديث الرسول صلى الله عليه وسلم، فيقع خطأ لحماد فيه، فيكذبه مغيرة، أي يخطئه، والأول أقوى.

(٣) الجرح ١٤٧/٣، رقم ٦٤٢.

(٤) الكامل ٢/٢، رقم ٤١٣، ٢٣٦.

(٥) هو ابن أبي حاتم، وهذا تفسير منه.

(٦) الجرح ١٤٧/٣.

(٧) ض العقيلي ٣٠٦/١، والتهذيب ٤٨٤/١، وهذا النص يبين أن الأعمش قد قاطع حمادا لأجل البدعة،

وكلامه فيه إنما كان لأجلها لا لشيء آخر.

وقال يحيى بن سعيد: «حماد أحب إلي من مغيرة»<sup>(١)</sup>.  
 وقال شعبة: «كان حماد ومغيرة أحفظ من الحكم - قال أبو محمد<sup>(٢)</sup>: يعني مع سوء حفظ حماد للآثار أحفظ من الحكم»<sup>(٣)</sup>.  
 وقال ابن سعد: «كان حماد ضعيفاً في الحديث، فاختلف في آخر أمره، وكان مرجئاً وكان كثير الحديث»<sup>(٤)</sup>.  
 وقال ابن معين: «ثقة، وكان مرجئاً»<sup>(٥)</sup>.  
 وسئل ابن معين عن مغيرة وحماد أيهما أثبت؟ قال: «حماد، وقال حماد بن أبي سليمان ثقة»<sup>(٦)</sup>.  
 وكان ابن معين يقدم حماد بن أبي سليمان على أبي معشر - يعني زياد بن كليب<sup>(٧)</sup> - (٨).

وقال أحمد: «ثقة»<sup>(٩)</sup>.

وقال أبو داود: «قلت لأحمد: أبو معشر أحب إليك أو حماد؟ قال: زعموا أن أبا معشر كان يأخذ عن حماد، إلا أن أبا معشر عند أصحاب الحديث - يريد كان أكبر -

(١) الجرح ١٤٧/٣.

(٢) هو ابن أبي حاتم.

(٣) الجرح ١٤٧/٣.

(٤) ط ابن سعد ٣٣٣/٦، والتهذيب ٤٨٤/١، وفي المطبوع من الطبقات عبارة " قالوا "، كأن القول ينقله ابن سعد عن غيره، ولعل الصواب أنه من كلام ابن سعد، لا من نقله عن غيره، فإن هذا من أسلوبه كما يُعرف من كلامه في كثير من التراجم، وأيضاً فإن ابن حجر عزا ما ذكر في الأصل له، وبذلك يكون ما هو مثبت في المطبوع من ط ابن سعد من التصحيف.

(٥) الكامل ٢٣٧/٢، من رواية ابن أبي مريم عنه، وجاء توثيقه عنه من رواية الدارمي رقم ٧٩.

(٦) الجرح ١٤٧/٣، رقم ٦٤٢، من رواية إسحاق بن منصور عنه.

(٧) هو "زياد بن كليب الخنظلي أبو معشر الكوفي، ثقة، من السادسة، مات سنة تسع عشرة أو عشرين/م د ت س" التقريب رقم ٢٩٠٦.

(٨) انظر الجرح ١٤٧/٣، من رواية العباس الدوري ولم أجد النص في ت ابن معين رواية العباس الدوري.

(٩) العلل للمروذي رقم ١٢٨، وبحر الدم رقم ٢٢٨.

لأن حماداً كان يرى الإرجاء»<sup>(١)</sup>.

وقال أحمد عن سماع هشام الدستوائي عن حماد: «سماعه صالح»<sup>(٢)</sup>.

وقال أحمد: «حماد بن سلمة عنده عنه تخليط، -يعني عن حماد بن

أبي سليمان-»<sup>(٣)</sup>.

وسُئل أحمد: «أبما أصح حديثاً حماد أو أبو معشر؟ قال: حمادٌ أصح حديثاً من

أبي معشر»<sup>(٤)</sup>.

وسُئل أحمد بن حنبل عنه، فقال: «رواية القدماء عنه تقارب: الثوري وشعبة

وهشام<sup>(٥)</sup> وأما غيرهم جاءوا عنه بأعاجيب»<sup>(٦)</sup>.

وفي رواية الميموني قال: «قلت لأبي عبد الله: حماد بن أبي سليمان؟ قال: أما حديث

هؤلاء الثقات عنه: شعبة وسفيان وهشام فأحاديث أكثرها<sup>(٧)</sup> متقاربة، ولكنه أول من

تكلم في الرأي، قلت: كان يرى الإرجاء؟ قال: نعم، كان يرى الإرجاء»<sup>(٨)</sup>.

وفي رواية الأثرم قال: «سمعت أبا عبد الله قيل له: حماد بن أبي سليمان قال: أما

حماد فرواية القدماء عنه مقاربة: شعبة والثوري وهشام يعني الدستوائي، قال: وأما غيرهم

(١) س أبي داود رقم ٣٣٨/أ.

(٢) س أبي داود رقم ٣٣٨/هـ.

(٣) س أبي داود رقم ٣٣٨/و، لأنه كما قال أحمد رواية القدماء عنه مقاربة دون المتأخرين، وحماد بن سلمة من الرواة المتأخرين عنه، وقد قال حماد بن سلمة: "كنت أقول له [لحماد بن أبي سليمان]: قل سمعت إبراهيم، فيقول: إن العهد قد طال بإبراهيم" الكامل ٢٣٦/٢.

(٤) ت الكمال ٢٨٢/٢، من رواية الفضل بن زياد، وانظر التهذيب ٤٨٣/١.

(٥) أي الدستوائي.

(٦) الجرح ١٤٧/٣، من رواية سعيد بن أبي سعيد الأراطي عنه، وقد جاء ذكره في طبقات الحنابلة لأبي يعلى ١/رقم ٢٢٢، بنفس الاسم لكن قال: "أبو نصر الأراطي، وذكر أنه نقل عن أحمد أشياء، ولم أف أف على ترجمته في غير هذا المصدر"، وأيضاً جاء نحو هذا النص عن أحمد من رواية أبي داود في سؤالاته رقم ٣٣٨/د.

(٧) عبارة "أكثرها" ليست في ض العقيلي.

(٨) رواية الميموني رقم ٤٦٥، وانظر ض العقيلي ٣٠٧/١، رقم ٣٥٧، وبحر الدم رقم ٢٢٨.

فقد جاءوا عنه بأعاجيب، قلت له: حجاج وحماد بن سلمة؟ قال: حماد على ذلك لا بأس به. قال أبو عبد الله: وقد سقط فيه غير واحد...»<sup>(١)</sup>.

وقال الذهلي: «كثير الخطأ والوهم»<sup>(٢)</sup>.

وقال العجلي: «ثقة في الحديث، كان أفقه أصحاب إبراهيم»<sup>(٣)</sup>.

وقال أبو حاتم: «هو صدوق، ولا يحتج بحديثه، هو مستقيم في الفقه وإذا جاء الآثار

شوش»<sup>(٤)</sup>.

وقال النسائي: «ثقة إلا إنه مرجئ»<sup>(٥)</sup>.

وقال ابن حبان: «يخطئ، وكان مرجئاً»<sup>(٦)</sup>.

وقال ابن عدي: «كثير الرواية خاصة عن إبراهيم: المسند، والمقطوع، ورأي

إبراهيم، ويحدث عن أبي وائل وعن غيرهما بحديث صالح، ويقع في أحاديثه إفرادات<sup>(٧)</sup>

وغرائب، وهو متمسك في الحديث، لا بأس به»<sup>(٨)</sup>.

#### في وفاته قولان:

الأول: سنة عشرين ومائة، وعليه الجماهير<sup>(٩)</sup>.

الثاني: سنة اثنتين وعشرين ومائة، وهو ضعيف<sup>(١٠)</sup>.

(١) ت الكمال ٢/٢٨٢، وانظر التهذيب ١/٤٨٣.

(٢) التهذيب ١/٤٨٤.

(٣) ت العجلي رقم ٣٥٥.

(٤) الجرح ٣/١٤٧-١٤٨.

(٥) ت الكمال ٢/٢٨٣، والتهذيب ١/٤٨٣.

(٦) الثقات ٤/١٥٩.

(٧) وفي ت الكمال "أفراد".

(٨) الكامل ٢/٢٣٨، و ت الكمال ٢/٢٨٣.

(٩) قاله هشيم، وعبيد الله بن عمرو، وأبو نعيم، كما في ت الأوسط ١/٤٤٧، وأبو بكر بن أبي الأسود كما في

وفيات ابن زبير ١/٢٨٥، وابن سعد في طبقاته ٦/٣٣٣، وقال: "أجمعوا جميعاً على أن حماد بن أبي سليمان

توفي سنة عشرين ومائة".

(١٠) قاله أبو هشيم المؤدب كما في وفيات ابن زبير ١/٢٨٧.

## الخلاصة:

اختلفت عبارات النقاد فيه فكانت على أقسامٍ ثلاثة:

القسم الأول: العبارات التي تدل على التوثيق المطلق:

فقد أطلق ابن معين توثيقه في رواية ابن أبي مريم، وأطلق أحمد توثيقه في رواية المروزي، وكذا العجلي والنسائي .

القسم الثاني: العبارات التي تُشعر بخفة الضبط:

من ذلك وصف شعبة له بصدق اللسان، مع عدم الحفظ، وقول أحمد في رواية الميموني والأثرم «رواية القدماء عنه مقاربة» أي للصحة، وقول أبي حاتم: «صدوق، ولا يحتج به»، وقول ابن عدي: «يقع في حديثه إفرادات وغرائب، وهو متماسكٌ في الحديث، لا بأس به».

القسم الثالث: العبارات المطلقة في التضعيف<sup>(١)</sup>:

لا يوجد إلا قول ابن سعد: «ضعيف الحديث، واختلط آخر عمره»، وأشار أحمد إلى تغييره في آخر عمره حين قال: «رواية القدماء عنه مقاربة، وأما غيرهم فجاءوا عنه بأعاجيب»

وقريباً منها العبارات التي فيها وصفه بالخطأ فقد وصفه الذهلي بكثرة الخطأ والوهم، ووصفه ابن حبان بالخطأ.

مما تقدم نعلم أنهم قد اتفقوا على وصفه بالصدق، وجاءت عباراتٌ عن بعض الأئمة تدل على التوثيق المطلق، وهذه تؤكد ثقته في نفسه أي من حيث العدالة، وأيضاً تدل كلمة ثقة بمفردها، على التوثيق المطلق، لكن إذا جاءت قرائن أخرى تخرجها عن ذلك فإنها تخرج عن المعنى الأصلي لها، كما هو الحال هنا في حماد بن أبي سليمان فقد جاءت عباراتٌ أخرى تبين أنه ليس من الثقات الذين يحتج بهم على الانفراد، ويتلخص لنا في

(١) لم أذكر عبارات الأعمش، ولم أعملها لأنها من المرح الذي لا يقدر لأن جرحه يرجع سببه لرميه ببدعة الإرجاء.

حال حماد بن أبي سليمان التالي:

- ١- هو ثقةٌ صدوقٌ من حيث اللسان والعدالة، كثير الحديث.
  - ٢- لم يكن يحفظ، كما قال شعبة: «صدوق اللسان، كان لا يحفظ»، وكذا قول أبي حاتم: «مستقيم في الفقه، وإذا جاء الآثار شوش»، ولذلك تدخلت عليه الأوهام العديدة.
  - ٣- رواية القدماء عنه مقاربة دون رواية المتأخرين، لأنه تغير في آخر عمره.
  - ٤- كان من المقدمين في إبراهيم النخعي خاصةً، دون غيره، وعليه فتحمل أكثر عبارات التفضيل المطلقة التي يطلقها النقاد بينه وبين أقرانه<sup>(١)</sup> على روايته عن إبراهيم النخعي من حيث الحفظ<sup>(٢)</sup> لطول ملازمته وكثرة سؤاله له بشهادة إبراهيم، حتى أن شعبة قدمه هو ومغيرة بن مقسم في الحفظ على الحكم بن عتيبة في إبراهيم النخعي مع أن الحكم ثقة ثبت.
- النتيجة: صدوق<sup>(٣)</sup>، من الطبقة الخامسة.

(١) ولذلك ذكرت بعض هذه العبارات وحذفت الكثير منها.

(٢) وهنا تنبيه مهم، فإنه فرق بين أن يكون المحدث حافظاً وبين أن يكون ضابطاً أو عدلاً، فقد يكون حافظاً غير عدل كالشاذكوني؛ وقد يكون حافظاً غير ضابط، كثير الأوهام، فهنا حماد بن أبي سليمان من أحفظ أصحاب إبراهيم سواء لرأيه أو لحديثه لطول الملازمة لكن لم يرزق ضبط ما يحفظه من الحديث خاصة.

(٣) من المرتبة الخامسة من مراتب التوثيق، فيكتب حديثه للاختبار.



## ٥ - سعيد بن سلمة

«سعيد بن سلمة بن أبي الحسام العدوي مولا هم أبو عمرو المدني، وهو أبو عمرو السدوسي (د) (١) الذي روى عنه العَقدي، صدوقٌ صحيح الكتاب يخطئ من حفظه، من السابعة/خت م د س» (٢).

أقوال النقاد فيه:

قال موسى بن إسماعيل (٣): «ما رأيت كتاباً أصح من كتابه» (٤).

وقال أبو حاتم: «سألت يحيى بن معين عن سعيد بن سلمة المدني فلم يعرفه -يعنى

فلم يعرفه حق معرفته (٥) -» (٦).

وقال أبو عبيد الآجري: «سألت أبا داود عنه فقال: كان في لسانه (٧) وليس في

حديثه» (٨).

(١) انظرت الكبير ٣/رقم ١٦٠٠، وت الكمال ٨/رقم ٨١٣٠، في الكنى، في ذكر ما نقله الآجري عن أبي داود في أنهما واحد.

(٢) التقريب رقم ٢٣٢٦.

(٣) هو "موسى بن إسماعيل المنقري بكسر الميم وسكون النون وفتح القاف أبو سلمة التبوذكي بفتح المثناة وضم الموحدة وسكون الواو وفتح المعجمة مشهورٌ بكنيته وباسمه، ثقةٌ ثبتٌ، من صغار التاسعة، ولا التفات إلى قول بن خراش: تكلم الناس فيه، مات سنة ثلاث وعشرين/ع" التقريب رقم ٦٩٤٣.

(٤) ت الكمال ٣/١٦٨، رقم ٢٢٧٢، والتهديب ٢/٢٣.

(٥) وهذا تفسيرٌ من ابن أبي حاتم، وفيه إشارةٌ من ابن أبي حاتم أنه معروفٌ، وقد فسر ابن عدي مراد ابن معين فقال: «(وقول ابن معين "لا أعرفه" كان يحيى إذا لم يكن له علم ومعرفة بأخباره ورواياته -أي السراوي- يقول "لا أعرفه"». وانظر شفاء العليل بألفاظ وقواعد الجرح والتعديل ص ٢٩٥.

قلت: ومن تفسير ابن أبي حاتم وابن عدي يتبين لنا أن ابن معين إذا قال في الراوي "لا أعرفه" فلا يلزم أن يكون مجهولاً، بل قد يكون معروفاً ثقةً عند غيره، ويكون غير معروف الحال عند يحيى، كما هو الحال في هذا الراوي الذي معنا.

(٦) الجرح ٤/رقم ١١٧.

(٧) قال محقق ت الكمال: "ضرب المؤلف بين لفظي "لسانه" و "ليس" دلالة على وجود نقص في أصل النسخة التي نقل منها".

(٨) ت الكمال ٣/١٦٨، والتهديب ٢/٢٣، ولم أجده في س الآجري المطبوع، لأنه من القسم الساقط، وهم

وقال النسائي: «شيخٌ ضعيف (١)...» (٢)

وذكره ابن حبان في كتاب الثقات (٣).

#### الخلاصة:

لم يكن سعيد بن سلمة مشهوراً؛ ويرجع ذلك والله أعلم لقلة حديثه، ولذلك لم يعرفه ابن معين، لكن عرفه من روى عنه، وهو الثقة الثبت موسى بن إسماعيل، فقد بالغ في تصحيح كتابه فقال: «ما رأيت كتاباً أصح من كتابه»، وكذا أبو داود قال: «ليس في حديثه»، ولعله يقصد أنه غير مُضعفٍ في الحديث، وسكوت أبي حاتم يدل على عدم ضعفه عنده، وكذا إدراج ابن حبان له في الثقات يفيد توثيقه وعدم ضعفه، أما النسائي وهو متشدد، فقد انفرد بتضعيفه وذكر زيادةً زادها وانفرد بها، لكن يُحمل تضعيف النسائي على ما رواه من حفظه دون كتابه، مما انفرد به دون الثقات، أو يخطئ فيه، وإذا حدث من كتابه فيكون في المرتبة الخامسة من مراتب التعديل على أقل أحواله، ولو كان هناك من صحح ما رواه من كتابه إضافةً إلى تصحيح موسى بن إسماعيل، لجعلناه في المرتبة الرابعة من مراتب التوثيق.

أما إذا حدث من حفظه فلا يوجد ما يدل على ضعف حفظه، لكن استنبطنا بالمفهوم من تصحيح موسى بن إسماعيل لكتابته أن هناك فرقاً بين كتابه وحفظه، إضافةً إلى تضعيف النسائي المطلق، وعليه فهو في المرتبة السادسة من مراتب التعديل.

**النتيجة:** صدوق، إذا حدث من كتابه، من الطبقة الخامسة (٤).

أهل مكة والمدينة، ومعلوم أن سعيد بن سلمة مدني .

(١) ولعل تضعيف النسائي راجع لما رواه من حفظه.

(٢) المجتبى ٦٥١/٨.

(٣) الثقات ٣٥٨/٦.

(٤) قال المزي: " استشهد به البخاري ، وروى له مسلم حديثا والنسائي آخر ... " . ت الكمال ١٦٨/٣ .

وقال الحافظ ملخصاً كلام المزي ومضيفاً إليه: " له في مسلم حديث أم زرع واستشهد به البخاري وروى له البخاري حديثا في الاستعاذة فقط وروى أبو داود في الطلاق عن محمد بن معمر عن أبي عامر العقدي عن أبي عمرو السدوسي عن عبد الله بن أبي بكر عن عمرة عن عائشة أن حبيبة بنت سهل كانت عند ثابت بن قيس بن شماس ... الحديث "، التهذيب ٢٣/٢ .

## ٦- سعيد بن عبد الرحمن الجمحي

«سعيد بن عبد الرحمن الجمحي من ولد عامر بن حذيم أبو عبد الله المدني، قاضي بغداد، صدوق له أوهام، وأفرط بن حبان في تضعيفه، من الثامنة مات سنة ست وسبعين وله اثنتان وسبعون/عخ م د س ق»<sup>(١)</sup>.

## أقوال النقاد فيه:

- قال ابن معين: «ثقة»<sup>(٢)</sup>.  
 وقال أحمد بن حنبل: «ليس به بأس»<sup>(٣)</sup>، وفي زيادة: حديثه مقارب»<sup>(٤)</sup>.  
 وقال ابن نمير: «ثقة»<sup>(٥)</sup>.  
 وقال العجلي: «ثقة»<sup>(٦)</sup>.  
 وقال أبو حاتم: «صالح»<sup>(٧)</sup>.  
 وقال أيضاً: «لا يحتج به»<sup>(٨)</sup>.  
 وقال يعقوب بن سفيان: «لين الحديث»<sup>(٩)</sup>.  
 وقال موسى بن هارون: «ثقة»<sup>(١٠)</sup>.

وقال الذهبي عن سعيد بن سلمة: "اعتمده مسلم ... الميزان ٢/رقم ٣١٩٨. قلت: وأدام أن البخاري استشهد به، وروى له مسلم، مع توثيق من وثقه، فلا شك أن ذلك يقوي من أمره، ويدعو إلى قبول حديثه لاسيما إذا توبع.

- (١) التقريب رقم ٢٣٥٠.  
 (٢) عثمان الدارمي رقم ٣٨٨.  
 (٣) الجرح ٤/رقم ١٧٨، من رواية صالح ابنه، و س أبي داود رقم ٢٣٢.  
 (٤) س أبي داود رقم ٢٣٢، و ت بغداد ٧٠/٩، رقم ٤٦٥٤.  
 (٥) انظر التهذيب ٢/٣٠.  
 (٦) ت العجلي رقم ٦٠٥.  
 (٧) الجرح ٤/رقم ١٧٨.  
 (٨) الميزان ٢/١٤٨، ولم أقف عليه في الجرح والتعديل.  
 (٩) المعرفة ٣/١٣٨، و ت بغداد ٧٠/٩.  
 (١٠) انظر التهذيب ٢/٣٠.

وقال النسائي: «لا بأس به»<sup>(١)</sup>.

وقال زكريا الساجي: «روى عن هشام بن عروة<sup>(٢)</sup>، وسهيل بن أبي صالح أحاديث لم يُتابع عليها، أروى الناس عنه عبد الله بن وهب»<sup>(٣)</sup>.  
وقال ابن حبان: «يروى عن عبيد الله بن عمر وغيره من الثقات أشياء موضوعة يتخايل إلى من سمعها أنه كان المتعمد لها!»<sup>(٤)</sup>.

وقال ابن عدي: «له أحاديث غرائب حسان، وأرجو أنها مستقيمة، وإنما يهم عندي في الشيء بعد الشيء؛ يرفع موقوفاً ويوصل مرسلأً، لا عن تعمد»<sup>(٥)</sup>.

(١) ت بغداد ٧٠/٩.

(٢) لم أقف على ذكر شيء من مناكيره عن هشام بن عروة ولعل ذلك لندرته، وأكثر ما ذكر ابن حبان وابن عدي وغيرهما من مناكيره إنما هو عن عبيد الله بن عمر.

(٣) ت بغداد ٧٠/٩.

(٤) المحروحين ٣٢٣/١، والتهذيب ٣٠/٢، وقال الذهبي في الميزان ٢/رقم ٣٢٢٧، عند ذكره لقول ابن حبان: "وأما ابن حبان فإنه حسأف قصاب".

قلت: تعبير ابن حبان وإن كان فيه مبالغة لا تليق بمثل حال سعيد الجمحي، إلا أنه استعمالٌ يذكره متقدمو النقاد وأئمة العلل، عند تعليقهم على بعض الأسانيد، كأبي حاتم في كتاب ابنه علل الحديث، وكذا غيره، فقد يعبرون عن حديثٍ بأنه باطل، أو موضوع، وهو في الصحيحين متنه، لكن مرادهم؛ بطلانه بهذا الإسناد فقط، ولذلك صور منها:

أن يخطئ الراوي في رفعه وهو موقوف على الصحابي، فيكون نسبته للنبي صلى الله عليه وسلم من قوله، نسبة غير صحيحه، فهو بذلك موضوع، أو قد يركب الراوي من غير تعمدٍ إسناداً على متن لا يُروى بهذا الإسناد، فهذا يطلقون عليه في استعمالهم موضوعاً، وقد حصل لسعيد الجمحي مثل الصورة الأولى حيث رفع أكثر من حديثٍ موقوف، ومع ذلك فالغالب من استعمالهم أن وقع في ذلك خطأً من الراوي الثقة، أنهم يقولون "أخطأ فيه فلان"، لا كما قال ابن حبان! بل من تشدده رحمه الله قال " يتخايل إلى من سمعها أنه كان المتعمد لها"، وهذا ما تخايل له، أما غيره من الأئمة فقد أحسن فيه الظن وأنصفه وتأدب في وصفه، فمن ذلك ما قاله ابن عدي في الكامل ٤٠١/٣ " يهم عندي في الشيء بعد الشيء يرفع موقوفاً ويوصل مرسلأً لا عن تعمد!"، وأما عبارة الذهبي فكان الأولى أن يعبر رحمه الله بأحسن منها، خاصة وأن لابن حبان وجه فيما قاله، والعبارة المناسبة في الرد على كلام ابن حبان أن يقال ما قاله الحافظ ابن حجر:

"أفرط ابن حبان في تضعيفه"، التقريب رقم ٢٣٥٠، وانظر النكت لابن حجر ٨٤٠/٢-٨٤١، وفيه وصف أحمد حديث مشهور المتن روي من بعض الطرق، قال فيه أحمد: "هذا كذب!"، وقال عقبه الحافظ: "يعني به الإسناد".

(٥) الكامل ٤٠١/٣، رقم ٨٢٤.

وقال الحاكم: «ثقة»<sup>(١)</sup>.

في وفاته قولان:

الأول: سنة أربع وسبعين، وهو خطأ<sup>(٢)</sup>.

الثاني: سنة ست وسبعين ومائة وهو الصواب<sup>(٣)</sup>.

الخلاصة:

هو صدوق حديثه في درجة الحسن، لكن له بعض الأوهام المعروفة، وبعض المناكير، خاصة عن عبيد الله بن عمر، من ذلك تلك الأحاديث التي نبه عليها الأئمة مما هو موقوف وقام برفعه، أو مرسلٌ وقام بوصله، وكذا ما حدث به عن هشام بن عروة ولم يتابع عليه، فكل ذلك يُجتنب، وبقية حديثه صحيح.

النتيجة: لا بأس به<sup>(٤)</sup>، من الطبقة الخامسة.

(١) انظر التهذيب ٣٠/٢.

(٢) قاله يحيى بن أيوب وزاد: " وولي سبعة عشر سنة "، كما في المعرفة ١/١٦٥، وت بغداد ٧١/٩، وقال الخطيب عقبه: " هذا القول في وفاته خطأ، والصواب ... ست وسبعين ومائة ".

(٣) قاله يحيى بن أيوب وسريج بن النعمان وأبو حسان الزياتي، وصوبه الخطيب كما في ت بغداد ٧١/٩.

(٤) من المرتبة الخامسة من مراتب التعديل.

## ٧- عبد العزيز بن أبي حازم

«عبد العزيز بن أبي حازم سلمة بن دينار المدني<sup>(١)</sup> صدوق فقيه، من الثامنة مات سنة أربع وثمانين وقيل: قبل ذلك/ع»<sup>(٢)</sup>.

أقوال النقاد فيه:

قال علي ابن المديني: «كان حاتم بن إسماعيل<sup>(٣)</sup> يطعن عليه في أحاديث حدث بها عن أبيه»<sup>(٤)</sup>.

وقال عثمان بن أبي شيبة: «أردت السماع من عبد العزيز بن أبي حازم، فجننا إلى حاتم<sup>(٥)</sup> وهو في دكانه، فسألناه عنه؟ فقال: قد روى عن أبيه أحاديث فهمناه عنها فلم ينته، قال: فلم نكتب عنه»<sup>(٦)</sup>.

وقال عمرو بن علي: «ما رأيت عبد الرحمن بن مهدي حدث عن ابن أبي حازم بحديث»<sup>(٧)</sup>.

وقال ابن سعد: «وكان كثير الحديث دون الدراوردي»<sup>(٨)</sup>.

- 
- (١) ط ابن سعد ٤٢٤/٥، والجرح ٣/رقم ١٧٨٧.
- (٢) التقريب رقم ٤٠٨٨.
- (٣) هو "حاتم بن إسماعيل المدني أبو إسماعيل الحارثي مولا هم أصله من الكوفة، صحيح الكتاب صدوق بهم، من الثامنة مات سنة ست أو سبع وثمانين/ع" التقريب رقم ٩٩٤.
- (٤) س بن أبي شيبة رقم ١٦٤، وانظر الميزان ٢/رقم ٥٠٩٣.
- (٥) أي ابن إسماعيل.
- (٦) س بن أبي شيبة رقم ١٦٤، وانظر الميزان ٢/رقم ٥٠٩٣، ووهم الذهبي رحمه الله حين جعل هذا القول من نقل ابن المديني عن حاتم، والصواب أنه من نقل عثمان بن أبي شيبة عن حاتم بن إسماعيل.
- قلت: ويفهم من نقل ابن المديني وعثمان بن أبي شيبة عن حاتم بن إسماعيل أنه يطعن في أحاديث معينة رواها عبد العزيز عن أبيه، وليس جميع ما روى عن أبيه، ولم يذكر هذه الأحاديث المنكرة بعينها.
- (٧) ض العقيلي ٣/رقم ٩٦٤، وعبد الرحمن بن مهدي من المعتدلين لكنه شديد التحري والاحتياط سواء في التوثيق أو في الرواية فإذا لم يطمئن لحال الشخص أو كان متكلماً فيه بما يؤثر على ضبطه عنده، فإنه لا يروي عنه ولو وثق، ولا يصرح بقده وهذا يحصل منه كثيراً.
- (٨) ط ابن سعد ٤٢٤/٥.

وقال يحيى بن معين: «صدوق ثقة ليس به بأس»<sup>(١)</sup>.

وقال العباس الدوري: «قيل ليحيى: ما تقول في الدراوردي»<sup>(٢)</sup> وابن أبي حازم؟

قال: الدراوردي ثم ابن أبي حازم»<sup>(٣)</sup>.

وقال ابن معين كذلك: «ابن أبي حازم ليس بثقة في حديث أبيه»<sup>(٤)</sup>.

وقال ابن نمير: «ثقة»<sup>(٥)</sup>.

وقال أبو بكر<sup>(٦)</sup>: «قيل لمصعب بن عبد الله<sup>(٧)</sup>: إن ابن أبي حازم ضعيف إلا في

حديث أبيه. قال: وقد قالوا! أما ابن أبي حازم فسمع مع سليمان بن بلال فلما مات

سليمان أوصى بكتبه إليه فكانت عند ابن أبي حازم قد بال عليها الفأر، فذهب بعضها،

فكان يقرأ ما استبان ويدع ما لا يعرف، وأما حديث أبيه فكان يحفظه، وقد أخذت كتاباً

فكتبت عنه حديث أبيه ولم أسمع منه»<sup>(٨)</sup>.

وقال أحمد بن محمد<sup>(٩)</sup>: «سمعت أبا عبد الله يسأل عن عبد العزيز بن أبي حازم

(١) الجرح ٥/رقم ١٧٨٧، من رواية ابن أبي خيثمة عنه.

(٢) مر معنا أن الحافظ قال فيه: "صدوق كان يحدث من كتب غيره فيخطيء"، التقريب رقم ٤١١٩، وقد قلل عنه ابن معين "لا بأس به"، وقال في رواية ابن أبي مريم "ثقة حجة"، وقال أحمد: "إذا حدث من كتابه فهو صحيح، وإذا حدث من كتب الناس وهم" التهذيب ٥٩٣/٢.

(٣) ت ابن معين رقم ١٠٨٠.

(٤) التذكرة ١/رقم ٢٦٨، من رواية ابن أبي خيثمة، والمغني رقم ٣٧٣٢، قال الذهبي في التذكرة عقب كلام ابن معين: "بل هو ثقة حجة في أبيه وقد يكون غيره أقوى وأثبت منه".

قلت: تقدم تضعيف كبار الأئمة لروايته عن أبيه وقولهم أولى فهم أعرف بالراوي وبعلة أحاديثه من كل متأخر ولم يبين الذهبي وجه كونه حجة عن أبيه.

(٥) التهذيب ٥٨٣/٢.

(٦) لعله بن أبي خيثمة.

(٧) أي الزبيرى.

(٨) التعديل ٢/رقم ٩٥٨، وانظر التذكرة ٢/رقم ٢٦٨، والتهذيب ٥٨٣/٢.

(٩) أكبر الاحتمالات أن يكون المراد به الأثر المتوفى سنة ٢٧٣، خاصة عند الاطلاق لأنه من المقدمين عند أحمد ومن الأكثرين عنه خاصة في الجرح والتعديل وفي المسائل، وأصحاب أحمد الذين رووا عنه المسائل والحديث يوجد منهم كثير باسم محمد بن أحمد، كما في طبقات الخنابلة لأبي يعلى ٧٦-٥٦/١.

ف قيل: كيف هو؟ قال: أما روايته فيقولون<sup>(١)</sup>: إنه قد سمع من أبيه. وأما هذه الكتب التي عن غير أبيه فيقولون إن كتب سليمان بن بلال صارت إليه. قلت له: وكان يدلسها؟ قال: ما أدري أحبرك؟!<sup>(٢)</sup>.

وقال أبو طالب: «سئل أحمد بن حنبل عن عبد العزيز بن أبي حازم فقال: لم يكن يعرف بطلب الحديث إلا كتب أبيه فأنهم يقولون: إنه سمعها وكان يفقه<sup>(٣)</sup> لم يكن بالمدينة بعد مالك أفقه منه، ويقال: إن كتب سليمان بن بلال وقعت إليه ولم يسمعها، وقد روى عن أقوام لم يكن يُعرف أنه سمع منهم»<sup>(٤)</sup>.

وقال المروزي: «سألته<sup>(٥)</sup> عن ابن أبي حازم، فقال: ليس به بأس، قلت: أعجب إليك من الدراوردي؟ فقال: نعم»<sup>(٦)</sup>.

وقال أحمد أيضاً: «أرجو أنه لا بأس به، فقيل لأحمد: هو أحب إليك أو الدراوردي؟ فقال: لا، بل هو أحب إلي، ولكن الدراوردي أعرف منه، ثم قال أحمد: يقال: له بلية أخرى أيضاً - يعني ابن أبي حازم - لم يكن بكثير الحديث، فلما مات سليمان بن بلال أوصى إليه فدفعت كتبه إليه، فأخرج أحاديث كثيرة للناس!!»<sup>(٧)</sup> وقال العجلي: «ثقة»<sup>(٨)</sup>.

(١) هكذا في المطبوع "فيدون"، والصواب ما أثبتته كما في الرواية التي بعدها.

(٢) ض العقيلي ٣/رقم ٩٦٤.

(٣) قال في حاشية الجرح هكذا في الأصلين.

(٤) الجرح ٥/رقم ١٧٨٧، يبدو أن هذا الرأي لأحمد متقدم لأن أبا طالب أقدم أصحاب أحمد، ويلاحظ في الكلام الذي أورده أحمد أنه صادر عن غيره وليس هو مما توصل إليه، وفي القول الذي يلي هذا يتبين رأي أحمد الأخير.

(٥) أي أحمد بن حنبل.

(٦) العلل للمروزي رقم ٢١١، وهذا الرأي من أحمد واضح أنه صادر عن معرفة بحاله، خاصة أنه فاضل بينه وبين الدراوردي فقدمه عليه، ووقد استنتج ذلك من خلال النظر في حديث الاثنين، إضافة إلى فقه ابن أبي حازم، لأن أمن الغلط من الفقيه أكثر من غير الفقيه، لاسيما إذا كان ما يرويه في الأحكام، وهذا الرأي لأحمد في توثيقه متأخر عن ما نقله عنه فيما تقدم أبو طالب المتوفى سنة ٢٤٤، وهو من أقدم أصحاب أحمد.

(٧) س أبي داود رقم ١٩٧، أي إنه حدث بما لم يسمعه وهذا من التدليس.

(٨) ث العجلي رقم ١١٠٥.



وقال البرذعي: «قلت لأبي زرعة: فليح بن سليمان، وعبد الرحمن بن أبي الزناد، وأبو أويس، والداروردي، وابن أبي حازم، أيهم أحب إليك؟ قال: الدراوردي وابن أبي حازم أحب إلي من هؤلاء كلهم»<sup>(١)</sup>.

وقال أبو زرعة وأبو حاتم: «ابن أبي حازم أفقه من الدراوردي، والدراوردي أوسع حديثاً»<sup>(٢)</sup>.

وقال ابن أبي حاتم: «سألت أبي عن عبد العزيز بن أبي حازم وعبد الرحمن بن أبي الزناد وعبد الرحمن بن زيد بن أسلم، فقال: متقاربون»<sup>(٣)</sup>.

وقال ابن أبي حاتم: «قيل لأبي: فعبد العزيز بن أبي حازم؟ قال: صالح الحديث»<sup>(٤)</sup>.

وقال النسائي: «ليس به بأس»<sup>(٥)</sup>.

وقال في موضع آخر: «ثقة»<sup>(٦)</sup>.

وقال ابن حبان: «من خيار أهل المدينة ومتقنيهم»<sup>(٧)</sup>.

#### ولادته :

سنة سبع ومائة<sup>(٨)</sup>.

في وفاته أقوال:

الأول: سنة ثمانين ومائة<sup>(٩)</sup>.

الثاني: سنة اثنتين وثمانين ومائة<sup>(١٠)</sup>.

- 
- (١) س أبي زرعة ٤٢٤/٢-٤٢٥.
- (٢) الجرح ٥/رقم ١٧٨٧.
- (٣) الجرح ٥/رقم ١٧٨٧.
- (٤) الجرح ٥/رقم ١٧٨٧.
- (٥) ت الكمال ٤/٥١٤، والتهذيب ٢/٥٨٣.
- (٦) ت الكمال ٤/٥١٤، والتهذيب ٢/٥٨٣.
- (٧) المشاهير رقم ١١١٩.
- (٨) قاله ابن سعد في طبقاته ٥/٤٢٤.
- (٩) قاله خليفة في طبقاته ص ٢٧٦، وابن حبان في المشاهير رقم ١١١٩.
- (١٠) كما في ت الكبير ٦/رقم ١٥٧١، ورجال البخاري رقم ٧١٦.

- الثالث: سنة ثلاث وثمانين ومائة<sup>(١)</sup>.
- الرابع: سنة أربع وثمانين ومائة<sup>(٢)</sup>.
- الخامس: سنة خمس وثمانين ومائة<sup>(٣)</sup>.
- النتيجة: لا بأس به<sup>(٤)</sup> في هشام بن عروة، من الطبقة الخامسة.

- (١) كما في رجال البخاري رقم ٧١٦.
- (٢) قاله ابن سعد في طبقاته ٤٢٤/٥، وزاد: " يوم الجمعة في مسجد النبي صلى الله عليه وسلم"، وعبد الرحمن بن عبد الملك بن شيبه كما في ت الكبير ٦/رقم ١٥٧١، وأبو داود كما في التعديل ٢/رقم ٩٥٨، ورجال البخاري رقم ٧١٦.
- (٣) قاله الزبير بن بكار كما في التعديل ٢/رقم ٩٥٨، وزاد: " يوم الجمعة أول يوم من صفر"، وابن زبير كما في وفياته ٤١٨/١.
- (٤) في المرتبة الخامسة من مراتب التعديل، وقد أخرج له مسلم متابعة وفيها التصريح بالتحديث عن هشام.

## ٨ - عبد القدوس بن بكر

«عبد القدوس بن بكر بن حنيس، بمعجمة ونون، مصغر، الكوفي أبو الجهم قال أبو حاتم: لا بأس به، من التاسعة/ت ق»<sup>(١)</sup>.

## أقوال النقاد فيه:

ذكر محمود بن غيلان عن أحمد<sup>(٢)</sup> وابن معين<sup>(٣)</sup> وأبي خيثمة أنهم ضربوا على حديثه<sup>(٤)</sup>.

وقال أبو حاتم: «لا بأس بحديثه»<sup>(٥)</sup>.

وذكره ابن حبان في الثقات<sup>(٦)</sup>.

## الخلاصة:

ما نقله ابن حجر عن محمود بن غيلان الظاهر عدم ثبوته، ولم يبين ابن حجر مصدره في النقل، ثم إن الحافظ نفسه في التقريب جعل الحكم الأخير فيه قول أبي حاتم، ولم يعتبر ما نقل عن أحمد وغيره في ضربهم على حديثه، مما يدل على عدم ثبوت هذا النقل عنده، ثم إن أبا حاتم متشدد في الجرح وكذا التعديل وقد نص على تعديله، فيقدم توثيقه لمثبوتته وقد قال الذهبي<sup>(٧)</sup>: "ذكره البخاري في الضعفاء... الخ"، وليس بصحيح، فقد بحث في الضعفاء في قسم العين ولم أجده، ونص ما نقله الذهبي موجود في التاريخ الكبير لا في

(١) التقريب رقم ٤١٤٤.

(٢) لم أجد فيما نقل عن أحمد ما يدل على ذلك.

(٣) لم أجد ما يدل على ذلك في شيء من السؤالات والكتب التي نقلت كلامه.

(٤) التهذيب ٦٠٠/٢، ولم أقف على ذلك فإن صح النقل اعتبرنا كلامهم، لكن أخشى أن لا يكون ثابتاً عنهم أو أنه اشتبه على الحافظ وغيره، وقد وقفت بعد ذلك على الراوي في معجم شيخ أحمد رقم ١٢١، وقال المؤلف عقب كلام الحافظ: "ها هو ذا حديثه في المسند، لم يضرب عليه أحمد!" ثم ذكر جميع مواضع هذه الأحاديث في المسند.

(٥) الجرح ٦/رقم ٢٩٨، وتوثيق أبي حاتم مع تشدده مما يقوي عدم صحة النقل السابق عن أحمد وابن معين وأبي خيثمة في تضعيفه.

(٦) الثقات ٤١٩/٨.

(٧) في الميزان ٢/رقم ٥١٥٥.

الضعفاء<sup>(١)</sup>.

وقد رجعت للثلاثة الأحاديث التي رواها عبد القدوس عن هشام بن عروة في الكتب التسعة فوجدت أنه قد تويع عليها جميعاً بمتابعات تامة عن هشام بن عروة في الصحيحين، وفي غيرهما<sup>(٢)</sup>، وهذا بحمد الله يدل على صحة حديثه عن هشام بن عروة.  
النتيجة: لا بأس به<sup>(٣)</sup> من الخامسة.

(١) ٦/رقم ١٩٠٢.

(٢) كان هذا تتبعاً سريعاً بطريق الحاسب الآلي.

(٣) من المرتبة الخامسة من مراتب التعديل، وقال الذهبي في الكاشف رقم ٣٤٢١: "وثق".

## ٩- عثمان بن فرقد

«عثمان بن فرقد العطار البصري، صدوق ربما خالف، من الثامنة/خ ت»<sup>(١)</sup>.

## أقوال النقاد فيه:

قال أبو زرعة: «ضعيف الحديث»<sup>(٢)</sup>.

وقال أبو حاتم: «شيخ»<sup>(٣)</sup>.

وقال ابن حبان: «مستقيم الحديث»<sup>(٤)</sup>.

وقال الدارقطني: «يخالف الثقات»<sup>(٥)</sup>.

وقال الأزدي: «يتكلمون فيه»<sup>(٦)</sup>.

## الخلاصة:

هو من الثقات الصدوقين الذين خف ضبطهم، وذلك لحصول بعض الأحاديث التي تفرد بها وأنكرت عليه، أو خالف فيها الثقات، وقد ذكر له أبو حاتم حديثاً مما أنكر عليه، وكذا أشار الدارقطني أنه يخالف الثقات، ومراده أن له مخالفات، لا أن كل حديثه تحصل فيه المخالفة، وهذه المخالفة هي التي جعلت حديثه ينحط عن مرتبة الثقات الضابطين إلى من بعدهم، أما حديثه على وجه العموم فهو صحيح مستقيم كما ذكر ابن حبان، أي يوافق حديث الثقات، وعليه فلا يحتج به إذا انفرد، وقد أخرج البخاري له عن هشام بن عروة مقروناً بغيره في موضعين<sup>(٧)</sup>، وهذا يدل على تعديل البخاري له كما قدمنا في غير مل

(١) التقريب رقم ٤٥١٠.

(٢) أسئلة البرذعي ٣٢٣/٢.

(٣) الجرح ٦/رقم ٨٩٩، وذكر له حديثاً منكراً عن جعفر بن محمد، وقد ذكر المزي حديثه المنكر ولم يذكر كلام أبي حاتم فيه في كتابه ت الكمال ١٣٤/٥، وتابعه ابن حجر في التهذيب ٧٦/٣.

(٤) الثقات ١٩٥/٧.

(٥) التهذيب ٧٦/٣.

(٦) ض ابن الجوزي رقم ٢٢٨٢، والتهذيب ٧٦/٣، والأزدي متعنت ولم يبين مراده من الكلام، وقد قال الذهبي في الميزان ٣/رقم ٥٥٥٣، قبل ذكره لمقالة الأزدي: "ما علمت به بأساً".

(٧) انظر هدي الساري ص ٤٤٥.

موضع<sup>(١)</sup>، ويدل على قوة ما رواه عن هشام بن عروة حيث تُوبع عليه.  
النتيجة: صدوق<sup>(٢)</sup>، من الطبقة الخامسة.

- 
- (١) انظر ما ذكره في ذلك ابن حجر في هدي الساري ص ٤٠٣.  
(٢) من الخامسة من مراتب التعديل. وقال الذهبي فيه من تكلم فيه وهو موثق رقم ٢٣٦: "صدوقٌ تكلم فيه"، وقال في ديوان الضعفاء رقم ٢٧٨٣: "لا يحتج به، ضعفه بعضهم، وثقه بعضهم".  
قلت: ولا تعارض بين مقالتي الذهبي؛ لأنه وإن كان حديثه حسناً إلا أنه لا يُحتج به، أي على الانفراد.

## ١٠- عمر بن حفص

«عمر بن حفص المعيطي عن أبي حيان التيمي، وهشام بن عروة، وغيرهما روى عنه: أحمد بن حنبل ومحمد بن عيسى بن الطباع وغيرهما»<sup>(١)</sup>.  
أقوال النقاد فيه:

وقال أبو حاتم: «لا بأس به»<sup>(٢)</sup>.

وقال الحافظ: «ذكره ابن حبان في الثقات»<sup>(٣)</sup>.

أما بالنظر إلى مروياته:

فقد روى عنه أحمد مباشرة في مسنده حديثين توبع عليهما:

الحديث الأول: قال: «حدثنا عبد الله حدثني أبي ثنا عمر بن حفص أبو حفص المعيطي قال ثنا هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة قالت: قال النبي صلى الله عليه وسلم: ألا تكنين قالت: بمن أكتني، قال: اكنني بابنك عبد الله -يعني ابن الزبير- قال: فكانت تكني بأبي عبد الله»<sup>(٤)</sup>.

(١) تعجيل المنفعة رقم ٧٦٧.

(٢) الجرح ٦/رقم ٥٤١.

(٣) وهذا وهم من الحافظ عليه رحمة الله، وليس لعمر بن حفص المعيطي ذكر في الثقات، وقد نبه على عدم وجوده أكثر من باحث، والظاهر والعلم عند الله أنه قد اشتبه على الحافظ ابن حجر بـ "محمد بن عمر المعيطي من أهل بغداد كان من الحفاظ كتب عن بقية وأهل العراق روى عنه أحمد بن حبان بن ملاعب والبغداديون، يغرب مات سنة اثنتين وعشرين ومائتين" قاله ابن حبان في الثقات ٨٨/٩، وهذا كنيته -والله أعلم- أبو عبد الله، ويتقوى أن يكون هو: محمد أبو عبد الله المعيطي، الذي أورده البخاري في تاريخه الأوسط ٢/٢٤٤، وذكره ضمن الرواة الذين ماتوا سنة اثنتين وعشرين ومائتين، وهو موافق لما ذكره ابن حبان في وقت وفاته.

أما عمر بن حفص المعيطي فكنيته أبو حفص، نص على ذلك في الجرح والتعديل ١٠٣/٦، ونص على ذلك أحمد وهو من الرواة عنه كما في العلل رواية ابنه عبد الله ٢/رقم ٢٥٠٧، و ٣/رقم ٥٠٩١، وفي المسند وسيأتي ذكر الموضوع.

كذلك مما يقوي احتمال الوهم من الحفاظ ابن حجر أن الحسيني في الإكمال ص ٣١٤، وهو الأصل، لم ينسب وجود هذا الراوي في الثقات، إنما أشار إلى وجوده في الجرح والتعديل فقط.

(٤) المسند ٦/١٨٦، وهو أيضاً في علل أحمد رواية عبد الله ٣/رقم ٥٠٩١.

وقد تابعه غير واحد وسأذكر موضعاً واحداً عند أحمد أيضاً في مسنده، وفيه متابعة حماد بن زيد له عن هشام بن عروة به<sup>(١)</sup>.

والحديث الثاني: «حدثنا عبد الله حدثني أبي ثنا عمر أبو حفص المعيطي قال ثنا هشام عن أبيه عن عائشة قالت: خرجت مع النبي صلى الله عليه وسلم في بعض أسفاره، وأنا جارية لم أحمل اللحم ولم أبذن فقال للناس: تقدموا فتقدموا ثم قال لي: تعالي حتى أسابقك فسابقته فسبقته، فسكت عني حتى إذا حملت اللحم وبدنت ونسيت خرجت معه في بعض أسفاره فقال للناس: تقدموا فتقدموا ثم قال: تعالي حتى أسابقك فسابقته فسبقتني فجعل يضحك وهو يقول هذه بتلك»<sup>(٢)</sup>.

وقد تابعه غير واحد فمن ذلك متابعة سفيان بن عيينة له عند أحمد في مسنده<sup>(٣)</sup>. ولم يتكلم أحمد على عمر بن علي بجرح أو تعديل، ومتابعة غيره له خاصة في هشام تدل على ضبطه وصحة حديثه.

النتيجة: لا بأس به<sup>(٤)</sup>، وهو في الطبقة الخامسة.

(١) المسند ٢٦٠/٦.

(٢) المسند ٢٦٤/٦.

(٣) المسند ٣٩/٦.

(٤) من الخامسة من مراتب التعديل وتجاذبه الرابعة.



## ١١- فليح بن سليمان

«فُليح بن سليمان بن أبي المغيرة الخزاعي أو الأسلمي أبو يحيى المدني ويقال: فليح لقب واسمه عبد الملك، صدوق كثير الخطأ، من السابعة مات سنة ثمان وستين ومائة/ع» (١).

## أقوال النقاد فيه:

وقال محمد بن المثنى: «ما سمعت عبد الرحمن (٢) يحدث عن فليح بن سليمان» (٣).  
وقال أبو كامل (٤): «محمد بن طلحة، وفليح بن سليمان، وأيوب بن عتبة ليسوا بشيء» (٥).

وفي رواية: «كان لا يرضاهم» (٦).

وقال عبد الله بن أحمد بن حنبل: «سمعت يحيى بن معين يقول: كان يقال: ثلاثة كان يتقى حديثهم: محمد بن طلحة بن مصرف، وأيوب بن عتبة، وفليح بن سليمان، قلت له: ممن سمعت هذا؟ قال: من أبي كامل، مظفر بن مدرك، وكان رجلاً صالحاً، وقل من يشبهه، وأظنه قال: وكنت آخذ عنه ذا الشأن» (٧).

وقال عباس الدوري: «سمعت يحيى وذكر فليح بن سليمان فلم يقو أمره» (٨).

وقال ابن معين: «ضعيف» (٩).

(١) التقريب رقم ٥٤٤٣.

(٢) أي ابن مهدي.

(٣) ض العقيلي ٣/ رقم ١٥٢٢ ز

(٤) هو "مظفر بتسديد الفاء المفتوحة بن مدرك الخراساني أبو كامل نزيل بغداد، ثقة متقن كان لا يحدث الا عن ثقة، من صغار التاسعة مات سنة سبع ومائتين، وقد ذكره ابن عدي وغيره في شيوخ البخاري، وهو وهم فإنه لم يلحقه/ت س" التقريب رقم ٦٧٢٢.

(٥) ت ابن معين رقم ١٩٨٨، من رواية ابن معين.

(٦) ت ابن معين رقم ٤٨٨٢، من رواية ابن معين.

(٧) علل أحمد ٢/ رقم ٣٨٢٦، و ض العقيلي ٣/ رقم ١٥٢٢.

(٨) ت ابن معين رقم ٧٦٦، و ض العقيلي ٣/ رقم ١٥٢٢.

(٩) ض العقيلي ٣/ رقم ١٥٢٢، من رواية معاوية بن صالح، وجاء تضعيفه فيه أيضاً من رواية المعتمر بن سعيد،

وقال أيضاً: «ليس بقوي، ولا يحتج بحديثه، وهو دون الدراوردي والدراوردي أثبت منه»<sup>(١)</sup>.

وقال كذلك: «أبو أويس ضعيف الحديث، وفليح ضعيف، ما أقرهما»<sup>(٢)</sup>.

وقال مرة: «ضعيف، وهم يكتبون حديثه ويشتهونه»<sup>(٣)</sup>.

وقال مرة أخرى: «صالح، وليس حديثه بذاك الجائز»<sup>(٤)</sup>.

وقال أبو عبيد الآجري: «سألت أبا داود أبلغك عن يحيى بن سعيد: أنه كان يقشعراً من أحاديث فليح؟ قال: بلغني عن يحيى بن معين، قال: كان أبو كامل مظفر بن مدرك يتكلم في فليح، قال أبو كامل: كانوا يرون أنه يتناول رجال الزهري. قال أبو داود: وهذا خطأ؛ عسى يتناول رجال مالك!»<sup>(٥)</sup>.

وقال علي بن المديني: «ضعيف»<sup>(٦)</sup>.

وقال أبوزرعة: «فليح بن سليمان، ضعيف الحديث، وأبو أويس ضعيف الحديث،

إلا أنهما من حسن حديثهما نعمتان»<sup>(٧)</sup>.

وقال البرذعي: «قلت: فليح بن سليمان، وعبد الرحمن بن أبي الزناد، وأبو أويس،

والدراوردي، وابن أبي حازم أيهم أحب إليك؟ قال<sup>(٨)</sup>: الدراوردي، وابن أبي حازم أحب

إلي من هؤلاء كلهم، قيل له: فليح؟ فحرك رأسه، وقال: واهي الحديث، هو وابنه، محمد

ومن رواية أبي بكر بن أبي خيثمة في التعديل ٣/رقم ١٢٣٤، وقال في رواية ابن الجنيد في سؤالاته رقم ٨١٧: "ضعيف الحديث".

(١) الجرح ٧/ رقم ٤٧٩، من رواية الدوري، وانظر النص مفرقاً في ت ابن معين دون عبارة "ليس بقوي" برقم ١٠٧٩، ١٢١٢، والكامل ٦/٣٠.

(٢) عثمان الدارمي رقم ٦٩٤، ٦٩٥، والكامل ٦/٣٠، رقم ١٥٧٥.

(٣) التهذيب ٣/٤٠٤، من رواية البرقي.

(٤) التعديل ٣/ رقم ١٢٣٤، من رواية أبي بكر بن أبي خيثمة.

(٥) ت الكمال ٦/٥٨، والتهذيب ٣/٤٠٤، ولم أقف عليه في س الآجري؛ لأن أصحاب المدينة من القسم المفقود، وفليح بن سليمان منهم.

(٦) س ابن أبي شيبة رقم ١٣٧.

(٧) س أبي زرعة ٢/٣٦٦-٣٦٧.

(٨) أي أبو زرعة.

ابن فليح جميعا واهيان»<sup>(١)</sup>.

وقال الآجري: «قلت لأبي داود: قال يحيى بن معين: ... وفليح، لا يحتج بحديثهم.

قال: صدق»<sup>(٢)</sup>.

وقال أبو داود أيضاً: «ليس بشيء»<sup>(٣)</sup>.

وقال أبو حاتم: «ليس بالقوي»<sup>(٤)</sup>.

وقال النسائي: «ضعيف»<sup>(٥)</sup>.

وقال في موضع: «ليس بالقوي»<sup>(٦)</sup>.

وقال ابن حبان: «من متقي أهل المدينة وحفاظهم»<sup>(٧)</sup>.

وقال ابن عدي: «ولفليح أحاديث صالحة يرويهها، ... ويروي عن سائر الشيوخ

من أهل المدينة مثل أبي النضر وغيره أحاديث مستقيمة وغرائب وقد اعتمده

البخاري في صحيحه، وروى عنه الكثير وقد روى عنه زيد بن أبي أنيسة، وهو عندي

لا بأس به»<sup>(٨)</sup>.

وقال الدارقطني: «يختلفون فيه، وليس به بأس»<sup>(٩)</sup>.

وقال أيضاً: «ثقة»<sup>(١٠)</sup>.

(١) س أبي زرعة ٤٢٤/٢-٤٢٥.

(٢) ت الكمال ٥٨/٦، والتهذيب ٤٠٤/٣، ولم أقف عليه في س الآجري؛ لأن أصحاب المدينة من القسم

المفقود، وفليح بن سليمان منهم.

(٣) التهذيب ٤٠٤/٣، من رواية الرملي .

(٤) الجرح ٧/ رقم ٤٧٩.

(٥) ت الكمال ٥٨/٦، والتهذيب ٤٠٤/٣.

(٦) ض النسائي رقم ٤٨٦.

(٧) المشاهير رقم ١١١٧.

(٨) الكامل ٣٠/٦.

(٩) س ابن بكير رقم ٢٢، والتهذيب ٤٠٤/٣.

(١٠) ض الدارقطني رقم ٣٥١، ونص كلامه: " عبد الحميد بن سليمان ، مدني، أخو فليح ، عن أبي حازم .

وأخوه [أي فليح] ثقة "

وقال الساجي: «هو من أهل الصدق ويهم»<sup>(١)</sup>.

وقال الحاكم أبو أحمد: «ليس بالمتين عندهم»<sup>(٢)</sup>.

وقال الحاكم أبو عبد الله: «اتفاق الشيخين عليه يقوي أمره»<sup>(٣)</sup>.

ولادته:

سنة ثلاث وسبعين<sup>(٤)</sup>.

وفاته:

سنة ثمان وستين ومائة<sup>(٥)</sup>.

الخلاصة:

«صدوق في نفسه ومكثر، لكن له أخطاء متعددة بجانب ما روى، فحديثه في مرتبة الحسن، وليس بحجة في حال الانفراد، أما روايته عن هشام فهي من روايته عن أهل المدينة وقد قال ابن عدي: «ويروي عن سائر الشيوخ من أهل المدينة مثل أبي النضر وغيره أحاديث مستقيمة وغرائب».

ولعل سبب استقامة حديثه عن أهل المدينة لكونه مدني قد أتقن حديث بلده وضبط ما رواه عن مشائخه فيه بخلاف غيرهم، وقد روى له البخاري عن هشام بن عروة في الأصول<sup>(٦)</sup>، وهذا مما يصحح روايته عنه، وكذا روى له مسلم عن هشام في المتابعات،

(١) الميزان ٣/رقم ٦٧٨٢، والتهذيب ٤٠٤/٣.

(٢) التهذيب ٤٠٤/٣.

(٣) التهذيب ٤٠٤/٣.

(٤) قاله محمد بن فليح كما في المعرفة ١/١٤٦.

(٥) قاله سعيد بن منصور كما في الأوسط ٢/١٣٠، وتابعه ابن حبان في الثقات ٧/٣٢٤.

(٦) وقال ابن حجر في "هدي الساري ٤٥٧: "من طبقة مالك احتج به البخاري وأصحاب السنن وروى له مسلم حديثا واحدا وهو حديث الإفك... لم يعتمد عليه البخاري اعتمادا على مالك وابن عيينة وأضربهما وإنما أخرج له أحاديث أكثرها في المناقب وبعضها في الرقاق"

قلت: في هذا أيضا جواب توضيحي على قول ابن عدي المتقدم: "اعتمده البخاري"، وقول الذهبي: "اعتمده البخاري في غير ما حديث" كما في الميزان ٣/رقم ٦٧٨٢. فإن مثل هؤلاء الرواة الذين عرفوا بخفة الضبط إنما يخرج لهم البخاري ومسلم انتقاء، هذا إذا أخرجنا لهم في الأصول، وهذا الانتقاء يختلف

وعلى الاحتياط فإن روايته عن هشام بن عروة في المرتبة الخامسة من مراتب التعديل.  
النتيجة: لا بأس به<sup>(١)</sup> عن هشام بن عروة، من الطبقة الخامسة.

فقد يكون في الأحكام وقد يكون في الرقاق والمناقب ونحوها، ولا يحتج بمثل حديث هؤلاء مطلقا وإلا ما فائدة كلام الأئمة فيهم فإن النقاد ما تكلموا فيهم إلا بعد أن جربوا حديثهم وخبروه، وتبين لهم كثرة الخطأ فيه، فلذا ينبغي أن يتنبه لهذا الأمر فليس كل من خرج له البخاري ولو في الأصول يحتج بحديثه مطلقا، وكلام ابن حجر هنا يوضح ذلك، وكلام كبار النقاد في فليح بن سليمان إذا جُمع إلى صنيع البخاري هنـد تبين ما ذكرت.

(١) قال الذهبي في التذكرة ١/رقم ٢٠٩: "وكان صادقا عالما صاحب حديث وما هو بالمتين ... وحديثه في رتبة الحسن"، وانظر من تكلم فيه وهو موثق رقم ٢٧٨، والميزان ٣/رقم ٦٧٨٢.

## ١٢- قُرَّانُ بنِ تمام

«قُرَّانُ بضم أوله وتشديد الراء ابن تمام الأسدي الكوفي نزيل بغداد، صدوق ربما أخطأ من الثامنة مات سنة إحدى وثمانين/د ت س»<sup>(١)</sup>.  
أقوال النقاد فيه:

قال ابن سعد: «كان ضعيفاً»<sup>(٢)</sup>.

وقال أيضاً: «وكانت عنده أحاديث ومنهم من يستضعفه»<sup>(٣)</sup>.

وقال يحيى بن معين: «ثقة»<sup>(٤)</sup>.

وقال ابن أبي خيثمة: «سمعت يحيى بن معين يقول: رجل صدوق، ووثقه، قيل

ليحيى: كان صاحب حديث؟ قال: لا بأس به»<sup>(٥)</sup>.

وقال أحمد بن حنبل: «ليس به بأس»<sup>(٦)</sup>.

وقال كذلك: «ثقة»<sup>(٧)</sup>.

قال ابن حُجْر<sup>(٨)</sup>: «معروف، يوثق عن هشام بن عروة ويزيد بن سنان»<sup>(٩)</sup>.

وقال أبو حاتم: «شيخ لين»<sup>(١٠)</sup>.

وقال ابن حبان: «يخطئ»<sup>(١١)</sup>.

(١) التقريب رقم ٥٥٣٢.

(٢) ط ابن سعد ٣٤٤/٧.

(٣) ط ابن سعد ٣٩٩/٦.

(٤) الجرح ٧/رقم ٨٠٣، من رواية أبي حاتم الرازي، وجاء توثيقه عن ابن معين أيضاً من رواية العباس الدوري كما في ت ابن معين رقم ٣٠٩٦.

(٥) ت بغداد ٤٦٨/١٢، رقم ٦٩٤٦.

(٦) س أبي داود رقم ٥٧٥، و ت بغداد ٤٦٩/١٢.

(٧) ت بغداد ٤٦٩/١٢، من رواية حنبل بن إسحاق.

(٨) يُحتمل أن يكون علي بن حجر السعدي، فإن البخاري من الرواة عنه.

(٩) ت الكبير ٧/رقم ٨٩٢.

(١٠) الجرح ٧/رقم ٨٠٣.

(١١) الثقات ٧/٣٤٦.

---

---

وقال الدارقطني: «ثقة»<sup>(١)</sup>.

وفاته :

سنة إحدى وثمانين ومائة<sup>(٢)</sup>.

النتيجة: لا بأس به إن شاء الله<sup>(٣)</sup>، من الطبقة الخامسة.

---

---

---

(١) ت بغداد ٤٦٩/١٢، وليس في س البرقاني.

(٢) قاله أحمد كما في ت بغداد ٤٦٩/١٢.

(٣) من الخامسة من مراتب التعديل، وانظر من تكلم فيه وهو موثق رقم ٢٤٨

## ١٣ - مالك بن سعيّر

«مالك بن سعيّر بالتصغير وآخره راء بن الخمس بكسر المعجمة وسكون الميم بعدها مهملة، لا بأس به، من التاسعة مات على رأس المائتين/خ م ت س ق»<sup>(١)</sup>.  
أقوال النقاد فيه:

- قال البخاري: «مقارب الحديث»<sup>(٢)</sup>.  
وقال أبو زرعة: «صدوق»<sup>(٣)</sup>.  
وقال أبو داود: «ضعيف»<sup>(٤)</sup>.  
وقال أبو حاتم: «صدوق»<sup>(٥)</sup>.  
وذكره ابن حبان في الثقات<sup>(٦)</sup>.  
وقال الدارقطني: «صدوق»<sup>(٧)</sup>.  
وقال الأزدي: «عنده منا كبير»<sup>(٨)</sup>.

وفاته:

سنة مائتين أو قبلها أو بعدها بقليل<sup>(٩)</sup>.

- (١) التقريب رقم ٦٤٤٠، قال المحقق: "هكذا جاءت رموزه في الأصل، لكن في التهذيب ونسخة الميرغني "قد" بدل "م"، ويؤيده إنه لم يذكر عند ابن منجوية، وجعله ابن طاهر في أفراد البخاري ٤٨١/٢". قلت: وهو كما قال، وقد بحثت عن طريق الحاسب الآلي فلم أجد له رواية في مسلم.
- (٢) علل الترمذي الكبير ٨٠٤/٢.
- (٣) الجرح ٨/رقم ٩٢٤.
- (٤) ت الكمال ١٩/٧، رقم ٦٣٣٤، والتهذيب ١٢/٤، وهذا الجرح من أبي داود إن صح فهو غير مفسر، وأبو حاتم مع تشدده، وأبو زرعة مع شدة تحريه قد وثقاه، ولم أقف على موضع كلام أبي داود هذا في س الآجري ولا غيره؛ علما بأني قد تصفحت كلامه على أهل الكوفة في س الآجري بكامله ولم أجده.
- (٥) الجرح ٨/رقم ٩٢٤.
- (٦) الثقات ٤٦٢/٨-٤٦٣.
- (٧) س الحاكم رقم ٤٩٨.
- (٨) التهذيب ١٢/٤.
- (٩) قاله ابن حبان في الثقات ٤٦٢/٧-٤٦٣.



---

---

النتيجة: صدوق<sup>(١)</sup> من الخامسة.

---

---

---

(١) قال الذهبي: " صدوق مشهور "، انظر من تكلم فيه وهو موثق رقم ٢٩٠.

وقال ابن حجر في هدي الساري ص ٤٦٥: " روى له البخاري حديثين من روايته عن هشام عن أبيه عن عائشة، أحدهما في تفسير سورة المائدة في لغو اليمين، والآخر في الدعوات في قوله تعالى {ولا تجهر بصلاتك ولا تخافت بما} نزلت في الدعاء، وكلاهما قد توبع عليه عنده وروى له أصحاب السنن ".  
قلت: ورواية البخاري له عن هشام بن عروة كانت في الأصول، وتوبع عليها في مواضع أخر.

## ١٤- محاضر بن المورع

«محاضر بضاد معجمة، ابن المورع بضم الميم وفتح الواو وتشديد الراء المكسورة بعدها مهملة الكوفي، صدوق له أوهام، من التاسعة مات سنة ست ومائتين/خت م د س»<sup>(١)</sup>.

أقوال النقاد فيه:

قال أبو سعيد الحداد<sup>(٢)</sup>: «محاضر لا يحسن أن يصدق! فكيف يحسن أن يكذب؛ كنا نوقفه على الخطأ في كتابه فإذا بلغ ذلك الموضع أخطأ»<sup>(٣)</sup>.

وقال ابن سعد: «وكان ثقة صدوقاً، ممتنعاً بالحديث ثم حدث بعد ذلك»<sup>(٤)</sup>.

وقال ابن الجنيد: «سئل يحيى وأنا أسمع عن محاضر؟ فقال: ما أدري لم يكن صاحب حديث»<sup>(٥)</sup>.

وقال الدوري لابن معين: «محاضر أحب إليك أو جابر بن نوح»<sup>(٦)</sup> قال: محاضر»<sup>(٧)</sup>.

وقال أحمد بن حنبل: «سمعت منه أحاديث لم يكن من أصحاب الحديث، كان مغفلاً جداً»<sup>(٨)</sup>.

وقال أبو زرعة: «صدوق»<sup>(٩)</sup>.

(١) التقريب رقم ٦٤٩٣.

(٢) هو أحمد بن داود الحداد الواسطي، وثقه ابن معين وابن سعد، وتوفي سنة مائتين وإحدى وعشرين، أو اثنتين وعشرين، كما في ت بغداد ٣٦٢/٤، رقم ٢١٣٧، وانظر الجرح ٢/رقم ٥٠.

(٣) س الآجري رقم ٤٨٠، وانظر رقم ٥٤.

(٤) ط ابن سعد ٣٨٩/٦.

(٥) س ابن الجنيد رقم ٨٦٥.

(٦) هو "جابر بن نوح الحماني بكسر المهملة وتشديد الميم أبو بشير الكوفي، ضعيف، من التاسعة مات سنة ثلاث ومائتين على الصواب/ت س" التقريب رقم ٨٧٦.

(٧) ت ابن معين رقم ٢١٦٧.

(٨) علل أحمد ٣/رقم ٤١١٠، والجرح ٨/رقم ١٩٩٦.

(٩) الجرح ٨/رقم ١٩٩٦.

وقال أبو حاتم: «ليس بالمتين، يكتب حديثه»<sup>(١)</sup>.

وقال النسائي: «ليس به بأس»<sup>(٢)</sup>.

وقال ابن قانع: «ثقة»<sup>(٣)</sup>.

وقال مسلمة بن قاسم<sup>(٤)</sup>: «ثقة مشهور»<sup>(٥)</sup>.

وقال ابن عدي: «ومحاضر هذا قد روى عن الأعمش أحاديث صالحة مستقيمة

وغيره إذا روى عن غيره كذلك»<sup>(٦)</sup>، ولم أر في رواياته حديثاً منكراً فأذكره، إذا روى عنه

ثقة»<sup>(٧)</sup>.

وفاته:

سنة ست ومائتين<sup>(٨)</sup>.

النتيجة: لا بأس به<sup>(٩)</sup>، من الطبقة الخامسة.

(١) الجرح ٨/رقم ١٩٩٦.

(٢) ت الكمال ٧/٤٤، رقم ٦٣٨٦، والتهذيب ٤/٣٠.

(٣) التهذيب ٤/٣٠.

(٤) هو مسلمة بن القاسم القرطبي، وهناك من ضعفه، وقد قال الحافظ: "هذا رجل كبير القدر ما نسبه إلى التشبيه إلا من عاداه، وله تصانيف في الفن وكانت له رحلة لقي فيها الأكابر"، وقد وصف بكثرة الرواية، توفي يوم الإثنين لثمان بقين من جمادي الأولى سنة ثلاث وخمسين وثلاثمائة. انظر لسان الميزان ٦/٤٣-٤٤، رقم ٨٤٤٥.

(٥) التهذيب ٤/٣٠.

(٦) هكذا العبارة في الكامل، وفيها ركاقة، فلعل ذلك بسبب الطباعة أو النساخ.

(٧) الكامل ٦/٤٤١، رقم ١٩١٨، و انظر ت الكمال ٧/٤٤ مختصراً، وكلام ابن عدي هذا فيه رفع من حلال حديث محاضر وتقوية له.

(٨) قاله ابن سعد في طبقاته ٦/٣٩٨، وأبو حاتم في الجرح ٨/رقم ١٩٩٦، ومحمد بن إبراهيم الخزازي كما في وفيات ابن زبير ٢/٤٥٩.

(٩) قال الذهبي في الكاشف رقم ٥٣٠١: "صدوق مغفل"، وقال ابن حجر في هدي الساري ص ٤٦٥: "أخرج له البخاري حديثين بصورة التعليق الموصول عن بعض شيوخه عنه أحدهما في الحج، والآخر في البيوع وعلق له غيرهما وروى له مسلم حديثاً واحداً وأبو داود والنسائي".

## ١٥ - محمد بن إسحاق

«محمد بن إسحاق بن يسار أبو بكر المطلي مولا هم المدني نزيل العراق إمام المغازي، صدوق يدلّس ورمي بالتشيع والقدر، من صغار الخامسة مات سنة خمسين ومائة ويقال: بعدها/خت م»<sup>(١)</sup>.

## أقوال النقاد فيه:

وقال ابن أبي ذئب: «كنا عند الزهري فنظر إلى محمد بن إسحاق مقبلاً فقال الزهري: لا يزال بالحجاز علم كثير ما دام هذا الأحول بين أظهرهم»<sup>(٢)</sup>.  
وقال هشام بن عروة<sup>(٣)</sup> ومالك<sup>(٤)</sup>: «كذاب».  
وقال محمد بن إسحاق: «حفظت المغازي بمكة مرة ثم تفلت<sup>(٥)</sup> مني ثم عدت فيها فحفظتها»<sup>(٦)</sup>.

وقال شعبة: «صدوق في الحديث»<sup>(٧)</sup>.  
وقال أيضاً: «أمير المحدثين»<sup>(٨)</sup>.  
وفي رواية أنه قال: «أمير المحدثين بحفظه»<sup>(٩)</sup>.  
وفي أخرى أنه قال: «أمير المؤمنين في الحديث»<sup>(١٠)</sup>.  
وقال عباس العنبري: «حدثنا أبو الوليد الطيالسي حدثني وهيب بن خالد قال:

- 
- (١) التقريب رقم ٥٧٢٥.  
(٢) الجرح ١٩١/٧، رقم ١٠٨٧، وانظر نحو هذا النص في نفس الموضع.  
(٣) ض العقيلي ٢٣/٤، رقم ١٥٧٨، والجرح ٧/رقم ١٠٨٧.  
(٤) ض العقيلي ٢٤/٤.  
(٥) هكذا في الجرح ولعل الصواب " تفلتت ".  
(٦) الجرح ١٩٢/٧، والمراد من إيراد هذا النص إيضاح تمكنه وحفظه للمغازي، ولذا كان رأي أحمد أن تأخذ رواياته في المغازي دون الأحكام.  
(٧) الجرح ١٩١/٧-١٩٢.  
(٨) الجرح ١٩٢/٧.  
(٩) ت الكبير ١/رقم ٦١، وانظر ت بغداد ١/٢٤٣.  
(١٠) الكامل ٦/رقم ١٦٢٣.

سألت مالك بن أنس عن محمد بن إسحاق، قال: فقال: وأتممه. قال عباس: بيده إني أتممه»<sup>(١)</sup>.

وقال عبد الله بن إدريس: «كنت عند مالك بن أنس فقال له رجل: إن محمد بن إسحاق يقول اعرضوا علي علم مالك فإني يبطاره، قال: فقال مالك: انظروا إلى دجال من الدجاجلة»<sup>(٢)</sup> يقول: اعرضوا علي علم مالك»<sup>(٣)</sup>.

وقال عبد الرحمن بن مهدي: «كان يحيى بن سعيد القطان ومالك يجرحان محمد بن إسحاق»<sup>(٤)</sup>.

وقال سليمان بن داود: «قال لي يحيى بن سعيد القطان: أشهد أن محمد بن إسحاق كذاب، قال: قلت: وما يدريك؟ قال: قال لي وهيب بن خالد، فقلت لو هيب: ما يدريك؟ قال: قال لي مالك بن أنس، فقلت لمالك بن أنس ما يدريك؟ قال: قال لي هشام بن عروة، قال: قلت لهشام بن عروة وما يدريك؟ قال: حدث عن امرأتي فاطمة ابنة المنذر دخلت علي وهي بنت تسع سنين»<sup>(٥)</sup> وما رآها حتى لقيت الله عز وجل»<sup>(٦)</sup>.

وقال علي بن المديني: «كان يحيى بن سعيد لا يتحدث عن محمد بن إسحاق، قيل له: لرأيه قال لا ليس لرأيه، وإنه كان سيئ الرأي فيه، يَضَعُفه»<sup>(٧)</sup>.

(١) ض العقيلي ٢٣/٤، رقم ١٥٧٨.

(٢) قال ابن إدريس عقب كلام مالك: "ما رأيت أحدا جمع الدجالين قبله" أي من حيث اللغة، لأن جمع (دجال) في اللغة هو (دجالون). انظر المصباح المنير مادة "دجل" ص ٧٢.

(٣) ض العقيلي ٢٣/٤، رقم ١٥٧٨، والجرح ١٩٣/٧، رقم ١٠٨٧، قلت: وهذه من الأسباب التي جعلت مالكاً يغضب على ابن إسحاق ويتكلم فيه.

(٤) ض العقيلي ٢٣/٤، رقم ١٥٧٨.

(٥) قال الذهبي في الميزان ٣/رقم ٧١٩٧: "ما قيل من أنها أدخلت عليه وهي بنت تسع غلط بين، ما أدري ممن وقع من رواة الحكاية، فإنها أكبر من هشام بثلاث عشرة سنة، ولعلها ما زُفَّت إليه إلا وقد قاربت بضعا وعشرين سنة، وأخذ عنها ابن إسحاق وهي بنت بضع وخمسين سنة، أو أكثر."

(٦) ض العقيلي ٢٤/٤، رقم ١٥٧٨، والميزان ٣/رقم ٧١٩٧، وقال الذهبي في الميزان بعد هذه الحكاية: "قد أجبنا عن هذا، والرجل فما قال إنه رآها، أفبمثل هذا يعتمد على تكذيب رجل من أهل العلم!!، هذا مردود."

(٧) ض العقيلي ٢٦/٤، رقم ١٥٧٨.

وقال أحمد: «ما رأيت يحيى بن سعيد أسوأ رأياً في أحد منه في محمد بن إسحاق وليث وهمام لا يستطيع أحد أن يراجعه فيهم»<sup>(١)</sup>.

وقال سفيان بن عيينة: «ما سمعت أحداً يتكلم في محمد بن إسحاق إلا في قوله في القدس»<sup>(٢)</sup>.

وقال ابن سعد: «كان ثقة وقد روى الناس عنه ... ومن الناس من تكلم فيه»<sup>(٣)</sup>.

وقال يحيى بن معين: «كان ثبناً في الحديث»<sup>(٤)</sup>.

وقال كذلك: «ثقة»<sup>(٥)</sup>، ولكنه ليس بحجة»<sup>(٦)</sup>.

وقال أيضاً: «ليس به بأس»<sup>(٧)</sup>.

وقال المفضل بن الغلابي: «قال سألت يحيى بن معين عن محمد بن إسحاق فقال: كان ثقة، وكان حسن الحديث»<sup>(٨)</sup>.

وقال يعقوب بن شيبه لابن معين: «كيف محمد بن إسحاق عندك؟ قال: ليس هو عندي بذاك، ولم يثبت، وضعفه ولم يضعفه جداً، فقلت له ففي نفسك من صدقه شيء؟ قال: لا كان صدوقاً»<sup>(٩)</sup>.

وقال العباس الدوري: «قال لي يحيى: لا تشبَّت بشيء مما يحدثك به ابن إسحاق، فإن ابن إسحاق ليس هو بقوي في الحديث، فقال رجل ليحيى: يصح أن ابن إسحاق كان يرى القدر؟ قال: نعم كان يرى القدس»<sup>(١٠)</sup>.

- 
- (١) ض العقيلي ٢٧/٤، رقم ١٥٧٨، من رواية عبد الله.
- (٢) ض العقيلي ٢٦/٤، رقم ١٥٧٨.
- (٣) ط ابن سعد ٣٢١/٧.
- (٤) الثقات ٣٨٣/٧، و ت بغداد ٢٤٦/١، من رواية المفضل بن غسان.
- (٥) في الجرح ١٩٢/٧، رقم ١٠٨٧ " صدوق "، بدل ثقة، ومن رواية الدوري أيضاً.
- (٦) ت ابن معين رقم ١٠٤٧.
- (٧) ت بغداد ٢٤٧/١، من رواية ابن أبي خيثمة.
- (٨) ت بغداد ٢٣٣/١.
- (٩) الكامل ١٠٦/٦، رقم ١٦٢٣.
- (١٠) ت ابن معين رقم ١١٥٨.

وقال ابن معين مرةً: «ضعيف»<sup>(١)</sup>.

وقال مرةً أخرى: «ليس بذلك، هو ضعيف»<sup>(٢)</sup>.

وقال أيضاً: «عندي سقيم، ليس بالقوي»<sup>(٣)</sup>.

وقال كذلك: «ما أحب أن احتج به في الفرائض»<sup>(٤)</sup>.

وقال يعقوب بن شيبه: «سألت علي بن المديني قلت كيف حديث محمد بن إسحاق عندك صحيح؟ فقال: نعم حديثه عندي صحيح. قلت له: فكلام مالك فيه قال علي: مالك لم يجالسه ولم يعرفه، ثم قال علي بن إسحاق: أي شيء حدث بالمدينة؟ قلت له: فهشام بن عروة قد تكلم فيه، فقال علي: الذي قال هشام ليس بحجة؛ لعله دخل على امرأته وهو غلام فسمع منها، قال: وسمعت علياً يقول: إن حديث محمد بن إسحاق ليتين فيه الصدق، يروى مرة "حدثني أبو الزناد"، ومرة "ذكر أبو الزناد"، وروى عن رجل عن من سمع منه ...»<sup>(٥)</sup>.

وقال علي بن المديني: «لم أجد لابن إسحاق إلا حديثين منكرين»<sup>(٦)</sup>.

وقال أيضاً: «دفع إلي (٧) من حديث ابن إسحاق ستين (٨) فما أنكرت منه إلا أربعة

أحاديث، ظننت أن بعضه منه، وبعضه ليس منه»<sup>(٩)</sup>.

وقال كذلك: «نظرت فإذا الإسناد يدور على ستة [فذكرهم]، ثم صار علم هؤلاء

الستة إلى أصحاب الأصناف ممن صنف، فلأهل المدينة: مالك بن أنس ... ومحمد بن

(١) ض العقيلي ٢٨/٤، رقم ١٥٧٨، من رواية أبي الحسن الميموني.

(٢) الجرح ١٩٤/٧، رقم ١٠٨٧، من رواية ابن أبي خيثمة، ونحوها في ت بغداد ٢٤٧/١، وجاءت عبارة "ليس

بذلك" وحدها من رواية محمد بن عبد الله الزهري عن ابن معين كما في ت بغداد ٢٤٦/١.

(٣) ت بغداد ٢٤٧/١، وإجابات ابن معين المختلفة من سامع واحد تدل على أن الجواب مختلف بحسب السؤال الذي عُرض عليه.

(٤) الجرح ١٩٤/٧، رقم ١٠٨٧، من رواية محمد بن هارون الفلاس.

(٥) ت بغداد ٢٤٤/١.

(٦) المعرفة ٢٨/٢، وذكرهما، و ت بغداد ٢٤٤/١.

(٧) في ت بغداد " وقع إلي ".

(٨) في ت بغداد " شيء ".

(٩) المعرفة ٢٨/٢، وذكرهما، و ت بغداد ٢٤٤/١.

إسحاق بن يسار<sup>(١)</sup>.

وقال البخاري: «رأيت علي بن عبد الله<sup>(٢)</sup> يحتج بحديث ابن إسحاق<sup>(٣)</sup>».

وقال أيضاً: «قال لي علي بن عبد الله: نظرت في كتاب ابن إسحاق فما وجدت

عليه إلا في حديثين، ويمكن أن يكونا صحيحين<sup>(٤)</sup>».

وقال علي بن المديني: «صالح وسط<sup>(٥)</sup>».

وقال ابن نمير: «إذا حدث عن من سمع من المعروفين فهو حسن الحديث صدوق، إنما

أتى أنه يحدث عن الجهولين بأحاديث باطلة<sup>(٦)</sup>».

وقال أيضاً: «كان محمد بن إسحاق يرمى بالقدر، وكان أبعد الناس منه<sup>(٧)</sup>».

وقال أحمد بن حنبل: «حسن الحديث<sup>(٨)</sup>».

وقال المروزي: «سألته عن محمد بن إسحاق كيف هو؟ فقال: هو حسن الحديث،

ولكنه إذا جمع عن رجلين<sup>(٩)</sup> قلت كيف؟ قال: يحدث عن الزهري ورجل آخر، فيحمل

حديث هذا على هذا، ثم قال: قال يعقوب<sup>(١٠)</sup>: سمعت أبي يقول: سمعت المغازي منه

ثلاث مرات ينقضها ويغيرها<sup>(١١)</sup>».

(١) انظر العلل لعللي بن المديني ٣٩-٤٠، وانظر مختصرات بغداد ٢٣٤/١.

(٢) أي المديني.

(٣) ت بغداد ٢٤٦/١.

(٤) ت بغداد ٢٤٦/١.

(٥) س ابن أبي شيبة رقم ٨٣، وهذه من الروايات المتأخرة عن علي بن المديني.

(٦) الكامل ١٠٦/٦.

(٧) ت بغداد ٢٤١/١.

(٨) ت بغداد ٢٣٩/١، من رواية الأثرم.

(٩) أي حسن الحديث لكن إذا جمع عن رجلين فهو دون ذلك أي ضعيف.

(١٠) هو يعقوب بن إبراهيم بن سعد.

(١١) العلل للمروزي رقم ٥٥، وانظر شرح علل الترمذي ٦٧٤/٢، وقد ذكر ابن رجب هذا الكلام في ابن

إسحاق في قسم "من ضَعَف حديثه إذا جمع الشيوخ، دون ما إذا أفردهم".

قلت: ومثل هذا التصرف لا يقبل إلا من الأئمة الضابطين؛ كالزهري، فإنه قد روى حديث الإفك وجمع في

روايته له أكثر من شيخ، ولا يقبل هذا التصرف ممن خفَّ ضبطهم. وانظر شرح العلل ٦٧٦/٢-٦٧٧.



وقال أحمد: «ليس بحجة»<sup>(١)</sup>.

وقال أبو العباس بن سعيد<sup>(٢)</sup>: «سمعت عبد الله بن أحمد وسأله رجل عن محمد بن إسحاق، فقال: كان أبي يتتبع حديثه ويكتبه كثيراً بالعلو والتزول، ويخرجه في المسند، وما رأيته أنفى حديثه قط، قيل له: يحتج به<sup>(٣)</sup>؟ قال: لم يكن يحتج به في السنن»<sup>(٤)</sup>.

وقال أيوب بن إسحاق بن سافري: «سألت أحمد بن حنبل فقلت: يا أبا عبد الله ابن إسحاق إذا تفرد بحديث تقبله؟ قال: لا والله، إني رأيته يحدث عن جماعة بالحديث الواحد ولا يفصل كلام ذا من كلام ذا، قال: وأما علي بن المديني فكان يثني عليه ويقدمه»<sup>(٥)</sup>.

وقال عبد الله بن أحمد: «فحدثت أبي بحديث ابن إسحاق<sup>(٦)</sup> فقال: وما ينكر هشام! لعله جاء فاستأذن عليها فأذنت له، أحسبه قال: ولم يعلم، وكان مالك بن أنس يسيء القول في ابن إسحاق»<sup>(٧)</sup>.

وقال أحمد بن حنبل: «يكتب عنه هذه الأحاديث -يعني المغازي ونحوها- فإذا جلاء الحلال والحرام أردنا قوماً هكذا، قال أحمد بن حنبل بيده وضم يديه وأقام أصابعه الإبهامين»<sup>(٨)</sup>.

وقال الأثرم: «قلت لأبي عبد الله: ما تقول في محمد بن إسحاق؟ قال: هو كثير التدليس جداً، قلت له: فإذا قال "حدثني" و"أخبرني" فهو ثقة؟ قال: هو يقول أخبرني فيحالف<sup>(٩)</sup>، فقليل لإبي عبد الله: روى عنه يحيى بن سعيد؟ فقال: لا، كالمكرر لذلك، ثم

(١) ت بغداد ٢٤٥/١، من رواية حنبل بن إسحاق.

(٢) هو أحمد بن محمد بن سعيد.

(٣) أي هل أحمد يحتج به في السنن.

(٤) ت بغداد ٢٤٥/١.

(٥) ت بغداد ٢٤٥/١.

(٦) أي وتكذيب هشام بن عروة لمحمد بن إسحاق في رؤيته لزوجه فاطمة.

(٧) ت بغداد ٢٣٨/١.

(٨) ت ابن معين للدوري رقم ١١٦١.

(٩) قال ابن رجب: "يشير إلى أنه يصرح بالتحديث والإخبار ويخالف الناس في حديثه مع ذلك". شرح علل

الترمذي ١٢٧/١.

قال كان يحيى بن سعيد ليستخف (١) من هو أكثر من محمد بن إسحاق (٢).  
وقال أحمد بن حنبل: «كان رجلاً يشتهي الحديث فيأخذ كتب الناس (٣) فيضعها في  
كتبه» (٤).

وقال الجوزجاني: «الناس يشتهون حديثه، وكان يرمى بغير نوع من البدع» (٥).  
وقال العجلي: «ثقة» (٦).  
وقال أبو زرعة: «صدوق»، من تكلم في محمد بن إسحاق! محمد بن إسحاق  
صدوق» (٧).

وقال أبو حاتم: «يكتب حديثه» (٨).  
وقال أيضاً: «ليس عندي في الحديث بالقوي، ضعيف الحديث، وهو أحب إلي من  
أفلح بن سعيد يكتب حديثه» (٩).  
وقال ابن عدي: «وحضرت مجلس الفريابي (١٠) وقد سئل عن حديث لمحمد بن  
إسحاق وكان يأبى عليهم، فلما كرروا عليه قال: محمد بن إسحاق فذكر كلمة شنيعة  
فقال: زنديق» (١١).

- 
- (١) في المطبوع "لا يستخف"، ولعل الصواب ما أثبت.  
(٢) ض العقيلي ٢٨/٤، رقم ١٥٧٨، وشرح علل الترمذي ١/١٢٦.  
(٣) قال الذهبي في السير ٤٦/٧، رقم ١٥: "هذا الفعل سائغ، فهذا الصحيح للبخاري فيه تعليق كثير".  
قلت: والظاهر أن مراد أحمد هنا وصف بعض حال ابن إسحاق في تصنيفه، وليس مراده القدح فيه، وإلا  
فإن رأي أحمد في ما يرويه محمد بن إسحاق واضح سيأتي ملخصه في الخلاصة.  
(٤) س أبي داود رقم ١٧٧.  
(٥) أحول الرجال رقم ٢٣٠.  
(٦) ث العجلي رقم ١٥٧١.  
(٧) الجرح ١٩٢/٧، لعل مراد أبي زرعة الإنكار على من كذب ابن إسحاق، والتأكيد على صدقه أي من حيث  
العدالة.  
(٨) الجرح ١٩٢/٧.  
(٩) الجرح ١٩٤/٧، رقم ١٠٨٧.  
(١٠) أبو بكر جعفر بن محمد بن الحسن بن المستفاض التركي، صاحب تصانيف، قال الخطيب: "ثقة حجة"، ولد  
سنة سبع ومائتين، ومات إحدى وثلاث مائة. انظر التذكرة ٢/رقم ٧١٤.  
(١١) الكامل ١٠٣/٦، رقم ١٦٢٣، نعوذ بالله من الجرأة، فهذه كلمة شنيعة، لا ينبغي أن تقال في مثل ابن

وقال النسائي: «ليس بالقوي»<sup>(١)</sup>.

وقال ابن حبان<sup>(٢)</sup>: «وقد تكلم في ابن إسحاق رجلان: هشام بن عروة ومالك بن أنس، فأما هشام بن عروة فحدثني محمد بن زياد الزياتي قال ثنا بن أبي شيبه قال ثنا علي بن المديني قال سمعت يحيى بن سعيد القطان يقول: قلت لهشام بن عروة إن ابن إسحاق يحدث عن فاطمة بنت المنذر! قال: وهل كان يصل إليها. قال أبو حاتم رضي الله تعالى عنه<sup>(٣)</sup>: وهذا الذي قاله هشام بن عروة ليس مما يُجرح به الإنسان في الحديث؛ وذلك أن التابعين مثل الأسود وعلقمة من أهل العراق وأبي سلمة وعطاء ودونهما من أهل الحجاز قد سمعوا من عائشة من غير أن ينظروا إليها، سمعوا صوتها، وقبل الناس أخبارهم من غير أن يصل أحدهم إليها حتى ينظر إليها عياناً، وكذلك ابن إسحاق كان يسمع من فاطمة والستر بينهما مسبل، أو بينهما حائل من حيث يسمع كلامها، فهذا سماعٌ صحيح، والقادح فيه بهذا غير منصف، وأما مالك فإنه كان ذلك منه مرةً واحدة ثم عاد له إلى ما يحب، وذلك أنه لم يكن بالحجاز أحد أعلم بأنساب الناس وأيامهم من محمد بن إسحاق، وكان يزعم أن مالكاً من موالي ذي أصبح، وكان مالك يزعم أنه من أنفسهم، فوقع بينهما لهذا مفاوضة، فلما صنف مالك الموطأ قال ابن إسحاق اثتوني به في بيطاره، فنقل ذلك إلى مالك فقال هذا دجال من الدجاجلة يروى عن اليهود، وكان بينهم ما يكون بين الناس<sup>(٤)</sup> حتى عزم محمد بن إسحاق على الخروج إلى العراق فتصالحا حينئذ، فأعطاه مالك عند الوداع خمسين ديناراً نصف ثمرته تلك السنة، ولم يكن يقدر فيه مالك من أجل

إسحاق، ولم أجد من قال مثل هذه الكلمة أو ما يقاربها إلا الفريابي، وقد قال عليه الصلاة والسلام: «إذا قال الرجل لأخيه يا كافر فقد باء بها أحدهما» [البخاري ٥/٥ رقم ٥٧٥٢ في الأدب باب من أكفر أخاه بغير تأويل فهو كما قال]. ويستغرب أن تصدر هذه الكلمة من الفريابي لما عرف عنه من الفضل والإمامة في الدين، فلعله تأثر بأقوال من طعن في ابن إسحاق، وما ورد في رمية ببعض البدع.

(١) ض النسائي رقم ٥١٣.

(٢) لنفاضة كلام ابن حبان فسأذكره برمته مضافاً له ما استدلل به من الأقوال ونحوها، مما له تعلق بحال ابن إسحاق، ولأن فصل كلامه مستقلاً قد يجزل بالمعنى المطلوب.

(٣) أي ابن حبان.

(٤) أي ما يكون بين الأقران من المنافسة ونحوها والذي قد ينتج عنه كلام بعضهم في بعض.

الحديث، إنما كان ينكر عليه تتبعه غزوات النبي صلى الله عليه وسلم عن أولاد اليهود<sup>(١)</sup> الذين أسلموا وحفظوا قصة خيبر وقريظة والنضير وما أشبهها من الغزوات عن أسلافهم، وكان ابن إسحاق يتتبع هذا عنهم ليعلم من غير أن يحتج بهم، وكان مالك لا يرى الرواية إلا عن متقن صدوق فاضل يحسن ما يروي ويدري ما يحدث، حدثني محمد بن عبد الرحمن قال ثنا بن قهزاد قال ثنا علي بن الحسين بن واقد قال: دخلت على ابن المبارك وإذا هو وحده، فقلت: يا أبا عبد الرحمن كنت أشتهي أن ألقاك على هذه الحالة، قال: هات قلت: ما تقول في محمد بن إسحاق؟ فقال: أما إنا وجدناه صدوقاً ثلاث مرات، سمعت محمد بن إسحاق الثقفي يقول سمعت المفضل بن غسان يقول سمعت يحيى بن معين يقول: كان محمد بن إسحاق ثبتاً في الحديث<sup>(٢)</sup>. قال أبو حاتم رضي الله تعالى عنه: لم يكن أحد بالمدينة يقارب ابن إسحاق في علمه ولا يوازيه في جمعه، وكان شعبة وسفيان يقولان: محمد بن إسحاق أمير المؤمنين في الحديث، ومن أحسن الناس سياقاً للأخبار وأحسنهم حفظاً لمتونها، وإنما أتى ما أتى لأنه كان يدلس على الضعفاء فوق المناكير في روايته من قبل أولئك، فأما إذا بين السماع فيما يروييه فهو ثبت يحتج بروايته<sup>(٣)</sup>، سمعت محمد بن إسحاق بن خزيمة يقول سمعت محمد بن يحيى الذهلي وسأله

(١) وهذا من ضمن أسباب قدحه، وإلا فهناك أسباب أخرى، كسماعه لتكذيب هشام بن عروة لابن إسحاق، ولأجل عبارة ابن إسحاق التي أغضبت مالكا عندما قال: "اعرضوا علي علم مالك فأنا بيطاره".

(٢) سيأتي الكلام على هذه الرواية في ص ٥٠١.

(٣) وما قاله ابن حبان هنا وهو الاحتجاج بروايته إذا صرح بالتحديث فيه نظر مخالف لما ذهب إليه الجمهور خاصة من المتقدمين، وسيأتي في الخلاصة أن حديثه من قبيل الحسن، وأنه لا يحتج بحديثه في الأحكام، وقد صار ابن حبان في صحيحه هو وشيخه ابن خزيمة على هذه الطريقة، وهي مخالفة لطريقة متقدمي النقاد وأئمة العلل كأحمد وابن معين وأشباههم، بل قال بالغ العلاني فقال في جامع التحصيل ص ٣٢١، رقم ٦٦٦: ((وابن حبان لم يراع ذلك [أي التصريح بالتحديث] في صحيحه، بل احتج به مطلقاً وإن قال "عن" اهـ)).

قلت: لكن يجاب عن كلام العلاني أن ابن حبان في مقدمة صحيحه (١٥١/١) أبان عن منهجه فقال: "فإذا صح عندي خير من رواية مدلس أنه بين السماع فيه، لا أبالي أن أذكره من غير بيان السماع في خيره بعد صحته عندي من طريق آخر".

وابن حبان إمام حافظ مطلع على الطرق، فقد يعمد إلى رواية ما لم يصرح ابن إسحاق فيه بالسماع - مع

كرخويه عن محمد بن إسحاق فقال: سمعت علي بن المديني يقول: محمد بن إسحاق صدوقٌ، والدليل على صدقه أنه ما روى عن أحد من الجلة إلا وروى عن رجل عنه، فهذا يدل على صدقه<sup>(١)</sup>. سمعت محمد بن أحمد المسندي يقول سمعت محمد بن نصر الفراء يقول: قلت لعلي بن المديني ما تقول في محمد بن إسحاق؟ فقال: ثقة قد أدرك نافعاً، وروى عنه وروى عن رجل عنه وعن رجل عن رجل عنه هل يدل هذا إلا على الصدق! قال أبو حاتم رضي الله تعالى عنه: كان محمد بن إسحاق يكتب عن من فوقه ومثله ودونه لرغبته في العلم وحرصه عليه، وربما يروى عن رجل عن رجل عن رجل قد رآه، و يروى عن آخر عنه في موضع آخر، و يروى عن رجل عن رجل عنه، فلو كان ممن يستحل الكذب لم يحتج إلى الإنزال، بل كان يحدث عن من رآه ويقتصر عليه، فهذا مما يدل على صدقه وشهرة عدالته في الروايات، وإنما يعنى الكلام في هذا الفصل عند ذكرنا إياه في كتاب الفصل بين النقلة إن قضى الله ذلك وشاء، سمعت محمد بن أحمد المسندي يقول سمعت محمد بن نصر الفراء يقول سمعت يحيى بن يحيى وذكر عنده محمد بن إسحاق فوثقه<sup>(٢)</sup>.

وقال ابن عدي: «ولمحمد بن إسحاق حديث كثير، وقد روى عنه أئمة الناس: شعبة والثوري وابن عيينة وحماد بن سلمة وغيرهم... وقد فتشت أحاديثه الكثيرة فلم أجد في أحاديثه ما يتهيأ أن يقطع عليه بالضعف، وربما أخطأ أو وهم في الشيء بعد الشيء، كما يخطئ غيره، ولم يتخلف في الرواية عنه الثقات والأئمة، وهو لا بأس به»<sup>(٣)</sup>.

وقال الدارقطني: «لا يحتج به بل يعتبر به»<sup>(٤)</sup>.

ثبوت تصريحه عنده في رواية أخرى، أو لثبوته عنده من طريق أخرى-؛ طلباً للعلو ونحوه، وقريباً منه ما فعله مسلم في صحيحه.

(١) وكان مراد ابن المديني هنا الرد على من كذبه، وتبين صدقه وعدالته، وليس في كلامه هنا ما يدل على وصفه بتمام الضبط.

(٢) الثقات ٧/٣٨٠-٣٨٥.

(٣) الكامل ٦/١١٢.

(٤) س البرقاني رقم ٤٢٢، وت بغداد ١/٢٤٧، ولا يتناقض هذا مع تحسينه لحديث ابن إسحاق موافقاً لمتقدمي الأئمة، ومحققى المتأخرين، فإن الدارقطني قال في السنن ١/٣٥٥، عن زيادة تفرد بها ابن إسحاق في التشهد: "هذا إسناد حسن متصل"، وهذا لا يتنافى مع حكمه على ابن إسحاق فحديثه عنده في مرتبة الحسن كما

وقال أبو يعلى الخليلي: «عالم كبير وإنما لم يخرجه البخاري من أجل روايته للمطولات<sup>(١)</sup>، والمغازي، ويستشهد به<sup>(٢)</sup>، وأكثر عنه فيما يُحكى في أيام النبي صلى الله عليه وسلم وفي أحواله وفي التواريخ، وهو عالم واسع العلم، ثقة<sup>(٣)</sup>». وقال الخطيب البغدادي: «وقد احتج بروايته في الأحكام قوم من أهل العلم، وصدف عنها آخرون<sup>(٤)</sup>».

وقال أيضاً: «وقد أمسك عن الاحتجاج بروايات ابن إسحاق غير واحد من العلماء لأسباب منها: أنه كان يتشيع، وينسب إلى القدر، ويدلس في حديثه، فأما الصدق فليس بمدفوع عنه<sup>(٥)</sup>».

### في وفاته أقوال:

الأول: سنة خمسين ومائة<sup>(٦)</sup>.

الثاني: سنة إحدى وخمسين ومائة<sup>(٧)</sup>.

الثالث: سنة اثنتين وخمسين ومائة<sup>(٨)</sup>.

هو رأي الكثير من الأئمة، منهم أحمد، لكن لا يصل إلى درجة الاحتجاج، خاصة إذا تفرد، وي طرح تماماً إذا خالف من هو أوثق منه، وانظر جلاء الأفهام لابن القيم ص ٣٠-٣٢، بخصوص زيادة زاده ابن إسحاق في حديث.

(١) ولعله يقصد أن المطولات لا تقبل إلا من ضابط متقن، يغلب على الظن قلة وقوعه في الخطأ أثناء روايته كالزهرى مثلاً.

(٢) أي البخاري يستشهد به، وهو كما قال.

(٣) الإرشاد ٢٨٨/١، رقم ١٣٨.

(٤) ت بغداد ٢٣١/١.

(٥) ت بغداد ٢٣٩/١.

(٦) قاله عمرو بن علي كما في وفيات بن زبر ١ / ٣٥٢، وإبراهيم بن محمد بن عرفة كما في ت بغداد ٢٤٧/١.

(٧) قال به ابن سعد كما في طبقاته ٣٢٢/٧، وأحمد بن خالد الوهبي ويعقوب بن شيبه، والهيثم بن عدي كما في ت بغداد ٢٤٨/١، والبخاري في ت الأوسط ٧٨/٢.

(٨) قاله علي بن المديني كما في كتابه العلل ص ٤٠، وزكريا الساجي، وابن معين كما في ت بغداد ٢٤٨/١.

## الخلاصة:

اتفق الجمهور على تعديله، وكذبه بعض معاصريه<sup>(١)</sup>، كهشام بن عروة وهو ممن شيوخه؛ لادعائه الرواية عن امرأته، وقد أجاب العلماء على ذلك، بأنه ربما روى عنها في صغره، أو روى عنها في خروجها لحاجة في أثناء الطريق، أو روى عنها وبينهما ستر، وهناك من تأثر بتكذيب هشام بن عروة لمحمد بن إسحاق فجرحه بسبب ذلك، أيضاً قد رمي ابن إسحاق بغير نوع من البدع كالتشيع وغيرهما<sup>(٢)</sup> مما جعله عرضة لجرح بعض النقاد، أما كلام مالك فيه فمشهور، وله عدة أسباب منها: لأجل كلام ابن إسحاق في مالك، وقوله: "اعرضوا علي علم مالك فإني بيظاره"، ولكلامه أيضاً في نسب مالك - إن صح - كما أشار له ابن حبان، ومنها تأثره بتكذيب هشام بن عروة له، وغيرها ممن الأسباب.

وكما أن الجمهور من النقاد قد اتفقوا على تعديله فإنهم أيضاً اتفقوا على أنه لا يبلغ مرتبة الاحتجاج خاصة في الأحكام، بل هو في مرتبة الاعتبار، وذلك لضعف حفظه، وهناك رواية واحدة لابن معين متقدمة جداً يرويها المفضل الغلابي وصفه فيها بأنه ثبت في الحديث<sup>(٣)</sup>، وجاءت رواية أخرى عنه من رواية الغلابي تصفه بأنه حسن الحديث، لتتفق مع بقية الروايات الكثيرة عن ابن معين والتي تحطه عن مرتبة الاحتجاج.

وكذلك علي بن المديني جاءت روايات عديدة عنه تبين احتجاجه به، لكن في رواية محمد بن عثمان بن أبي شيبة وهي من آخر الروايات. عن ابن المديني، قال عنه: «صالح ووسط»، فوافق بذلك الجمهور، وعليه فهو حسن الحديث لا يصل إلى درجة الاحتجاج في الأحكام إذا انفرد ولم يتابع، وهذا هو رأي الذهبي<sup>(٤)</sup> فيه من المتأخرين، وهو الصواب إن

(١) انظر شرح علل الترمذي ١/١٢٦، ٣٢٧.

(٢) انظر شرح علل الترمذي ١/١٢٦.

(٣) ويحتمل أن يقصد ابن معين في وصفه بالثابت ما كان من روايته في السير والمغازي.

(٤) قال الذهبي في آخر ترجمة ابن إسحاق في الميزان ٣/رقم ٧١٩٧: "فالذي يظهر لي أن ابن إسحاق حسن

الحديث، صالح الحال صدوق، وما انفرد به ففيه نكارة؛ فإن في حفظه شيئاً، وقد احتج به أئمة "

ونحوه في السير ٧/٤١، حيث قال: "له ارتفاع بحسه [أي ابن إسحاق] ولا سيما في السير، وأما في

---

شاء الله الذي لا محيد عنه.

النتيجة: لا بأس به<sup>(١)</sup>، من الطبقة الخامسة.

---

أحاديث الأحكام، فينحط حديثه فيها عن رتبة الصحة إلى رتبة الحسن، إلا فيما شذ فيه، فإنه يعد منكراً، هذا الذي عندي في حاله".

قلت: وقد نظرت في معظم أحكام الذهبي في كتبه على ابن إسحاق فوجدت حكمه متفقاً مع هذا الذي ذكره في الميزان والسير.

(١) من الخامسة من مراتب التعديل.



## ١٦ - محمد بن خازم

«محمد بن خازم، معجمتين أبو معاوية الضرير الكوفي عمي وهو صغير، ثقة أحفظ الناس لحديث الأعمش وقد يهم في حديث غيره، من كبار التاسعة مات سنة خمس وتسعين وله اثنتان وثمانون سنة وقد رمي بالإرجاء/ع»<sup>(١)</sup>.

## أقوال النقاد فيه:

وقال عقبة بن خالد: «رأيت أبا معاوية عند هشام بن عروة ومعه رجلٌ يكتب»<sup>(٢)</sup>.  
 وقال ابن سعد: «كان ثقة كثير الحديث يدلّس، وكان مرجئاً»<sup>(٣)</sup>.  
 وقال محمد بن الحسن<sup>(٤)</sup>: «سألت أبا داود هل كان محمد بن خازم من الحفاظ الثقات؟ قال: سألت يحيى بن معين عن هذه المسألة فقال: نعم هو من المعدودين»<sup>(٥)</sup>.  
 وقال ابن محرز: «سألت يحيى عن أبي معاوية محمد بن خازم قلت: كيف هو في غير الأعمش؟ فقال: ثقة، ولكنه يخطئ»<sup>(٦)</sup>.  
 وقال ابن نمير: «كان أبو معاوية لا يضبط شيئاً من حديثه ضبطه لحديث الأعمش، كان يضطرب في غيره اضطراباً شديداً»<sup>(٧)</sup>.  
 وقال أحمد: «في غير حديث الأعمش مضطرب لا يحفظها حفظاً جيداً»<sup>(٨)</sup>.  
 وقال أيضاً: «علي بن مسهر أثبت من أبي معاوية في الحديث»<sup>(٩)</sup>.

(١) التقريب رقم ٥٨٤١.

(٢) الجرح ٧/رقم ١٣٦٠، وهذا يدل على أن ما يرويه عن هشام بن عروة لم يعتمد فيه على حفظه فحسب، وهذا يجعل لحديثه عن هشام ميزة.

(٣) ط ابن سعد ٦/٣٩٢.

(٤) هكذا في المطبوع.

(٥) التعديل ٢/رقم ٤٨٠.

(٦) س ابن محرز رقم ٣٨٥، ٨٧٢، نقلاً عن حاشية ت الكمال ٦/٢٩٢.

(٧) ت بغداد ٢/٣٠٥، رقم ٧٩٤.

(٨) علل أحمد ١/رقم ٧٢٦، والجرح ٧/رقم ١٣٦٠.

(٩) علل أحمد ١/رقم ٧٤٢، ولا شك أن مراد أحمد أنه أثبت في الحديث عامة لا في الأعمش خاصة، لأنه معلوم

وقال الأثرم: «قلت لأبي عبد الله: أبو معاوية صحيح الحديث عن هشام؟ قال: لا، ما هو بصحيح الحديث عنه»<sup>(١)</sup>.

وقال أبو داود: «قلت لأحمد بن حنبل: كيف حديث أبي معاوية عن هشام بن عروة؟ قال: فيها أحاديث مضطربة، يرفع أحاديث منها إلى النبي صلى الله عليه وسلم»<sup>(٢)</sup>.

وقال العجلي: «ثقة، وكان يرى الإرجاء، وكان لين القول»<sup>(٣)</sup>، وسمع من الأعمش ألفي حديث، فمرض مرضةً فنسي منها ستمائة حديثاً!«<sup>(٤)</sup>.

وقال يعقوب بن شيبه: «وكان من الثقات، وربما دلس، وكان يرى الأرجاء فيقال: إن وكيعاً لم يحضر جنازته لذلك»<sup>(٥)</sup>.

وقال البرذعي: «قيل لأبي زرعة في أبي معاوية -وأنا شاهد- كان يرى الإرجاء؟ قال: نعم، كان يدعو إليه»<sup>(٦)</sup>.

وقال أبو داود: «إذا جاز حديث الأعمش كثر خطؤه، يخطئ على هشام بن عروة وعلى إسماعيل»<sup>(٧)</sup> وعلى عبيد الله بن عمر»<sup>(٨)</sup>.

أن أبا معاوية يخطئ ويضطرب في غير حديث الأعمش، أما في الأعمش فهو من أثبت الناس، وأعلى من علي بن مسهر.

(١) شرح علل الترمذي ٤٨٨/٢، كلام الإمام أحمد هنا من حيث نفى الصحة نسبي، وقد قدمنا في أول البحث

في القواعد المتعلقة بالحكم على الرواة أنه ينبغي أن يراعى في التعامل مع أحكام النقاد الأحوال المختلفة والتي يصدر الناقد حكمها على الراوي بحسبها، وهذا منها وسيأتي أن أحمد حكم على بعض أحاديثه بالخطأ والاضطراب لا كلها، وكذا بقية النصوص عن ابن معين وغيره تدل على ذلك.

(٢) التعديل ٢/رقم ٤٨٠، والتهذيب ٣/٥٥٢، ولم أقف عليه في س أبي داود لأحمد.

(٣) قال المزني في ت الكمال "يعني فيه".

(٤) ت العجلي رقم ١٥٨٩، وانظر ت الكمال ٦/٢٩٣.

(٥) ت بغداد ٢/٣٠٦.

(٦) س أبي زرعة ٢/٤٠٧.

(٧) هو ابن أبي خالد الأحمسي.

(٨) س أبي داود رقم ٤٦٦، وانظر ت بغداد ٢/٣٠٥، رقم ٧٩٤، مع ملاحظة ما فيه من تصحيف.

وقال أبو حاتم: «... وعبد بن سليمان<sup>(١)</sup> أحب إلي من أبي معاوية - يعني في غير حديث الأعمش -»<sup>(٢)</sup>.

وقال ابن خراش: «صدوق»، وهو في الأعمش ثقة، وفي غير الأعمش فيه اضطراب<sup>(٣)</sup>.

وقال النسائي: «ثقة»<sup>(٤)</sup>.

وقال النسائي أيضاً: «ثقة في الأعمش»<sup>(٥)</sup>.

وقال ابن حبان: «وكان حافظاً متقناً، ولكنه كان مرجحاً»<sup>(٦)</sup>.

وقال الدارقطني: «من الرفعاء الثقات»<sup>(٧)</sup>.

#### ولادته:

سنة ثلاث عشرة ومائة<sup>(٨)</sup>.

#### في وفاته قولان:

الأول: سنة أربع وتسعين ومائة<sup>(٩)</sup>.

الثاني: سنة خمس وتسعين ومائة، وعليه الجمهور<sup>(١٠)</sup>.

- 
- (١) في التهذيب " معتمر بن سليمان ". و"عبد بن سليمان هو الكلبي، ثقة ثبت من صغار الثامنة، مات سنة سبع وثمانين، وقيل بعدها/ع"، انظر التهذيب رقم ٤٢٧٠.
- (٢) الجرح ٧/رقم ١٣٦٠، وانظر التهذيب ٥٥٢/٣، وفيه اختلاف وحذف.
- (٣) ت بغداد ٣٠٥/٢.
- (٤) ت الكمال ٢٩٣/٦، والتهذيب ٥٥٢/٣.
- (٥) التعديل ٢/رقم ٤٨٠، والتهذيب ٥٥٢/٣، ومفهوم كلامه أنه في غير الأعمش دون الثقة الضابط.
- (٦) الثقات ٤٤٢/٧، و ت الكمال ٢٩٣/٦، وفيه زيادة "مرجحاً حبيثاً!"، وقال ابن حبان في المشاهير رقم ١٣٦٨: " كان متقناً ".
- (٧) السنن ١/١٢٧، ولعله يزيد من الرفعاء الثقات في الأعمش، بدليل أنه قال ذلك بعد حديث منكر أخطأ فيه بعض الضعفاء عن الأعمش وخالف فيه الثقات، ولذا قال الدارقطني بعد إيراده للرواية الصحيحة عن الأعمش: " وكذلك رواه عن الأعمش جماعة من الرفعاء الثقات منهم سفيان وأبو معاوية الضرير ...".
- (٨) قاله أحمد وابن معين كما في ت بغداد ٣٠٦/٢، والبخاري كما في ت الكبير ١/رقم ١٩١، وابن زبير كما في وفياته ١/٢٦٧، وغيرهم.
- (٩) قاله محمد بن نمير كما في وفيات ابن زبير ١/٤٣٥.
- (١٠) قال به علي بن المديني وسلم بن جنادة، ومحمد بن الحجاج كما في ت بغداد ٣٠٦/٢، ومحمد بن المنثني كما

## الخلاصة:

معروف عند عامة النقاد أن محمد بن خازم من أوثق الناس في الأعمش<sup>(١)</sup> أما في غيره فعبارات جمهور النقاد تفيد أنه إذا حدث عن غير الأعمش كـهشام بن عروة وغيره، فإنه يكثر الخطأ في حديثه والاضطراب، ولا يعني هذا ضعف حديثه عن غير الأعمش بل هو كما قال ابن معين عندما سُئل عن حديثه عن غير الأعمش فقال: «ثقة، ولكن يخطئ»، والظاهر أن حديثه عن هشام بن عروة وغيره في أدنى درجات الصحيح، ويحتمل من حديثه ما خالف فيه أو انفرد، ويحتاج ذلك إلى النظر في أحاديثه التي أنكرت عليه فتحتمل، وعلى كل حال فهو لا ينحط عن مرتبة الخامسة من مراتب التعديل عن هشام بن عروة، لا سيما وأن البخاري قد أخرج له في صحيحة في مواضع ليست بالقليلة<sup>(٢)</sup>، بل أخرج له في عدة مواضع عن هشام بن عروة في الأصول، وهذا يدل على علو مكانته، ويحتمل من حديثه المناكير التي أنكرت عليه.

النتيجة: لا بأس به في هشام بن عروة، من الطبقة الخامسة.

في وفيات ابن زبير ٤٣٨/١، وابن سعد في طبقاته ٣٩٢/٦، وخليفة كما في طبقاته ١٧٠، وغيرهم.  
 (١) وقد حذف النصوص المبينة لذلك مع كثرتها، وهي تبلغ ضعفي ما ذكرته هنا في ترجمة أبي معاوية محمد بن خازم، واكتفيت بما له تعلق بهشام بن عروة.  
 (٢) وقد وقفت على أكثر من ستة عشر موضعاً، وقال ابن حجر في هدي الساري ص ٤٦٠-٤٦١: "لم يحتج به البخاري إلا في الأعمش، وله عنده عن هشام بن عروة عدة أحاديث توبع عليها...".  
 قلت: بل وجدته أحتج به في الأصول في عدة مواضع عن هشام بن عروة.

## ١٧- محمد بن عبد الرحمن الطفاوي

«محمد بن عبد الرحمن الطفاوي أبو المنذر البصري صدوق يهم من الثامنة/خ د ت س»<sup>(١)</sup>.

أقوال النقاد فيه:

قال ابن معين: «ليس به بأس»<sup>(٢)</sup>.

وقال أيضاً: «صالح»<sup>(٣)</sup>.

وقال مرة: «قدم علينا هاهنا لم يكن به بأس البصريون يرضونه»<sup>(٤)</sup>.

وقال علي بن المديني: «كان ثقة»<sup>(٥)</sup>.

وقال أبو زرعة: «صدوق إلا أنه يهم أحياناً»<sup>(٦)</sup>.

وقال مرة: «هو منكر الحديث»<sup>(٧)</sup>.

وقال أيضاً: «يُنكر إلا أن أحمد حدثنا عنه»<sup>(٨)</sup>.

وقال أبو داود: «ليس به بأس»<sup>(٩)</sup>.

وقال أبو حاتم: «ليس به بأس، صدوق صالح، إلا أنه يهم أحياناً»<sup>(١٠)</sup>.

- 
- (١) التقريب رقم ٦٠٨٧، ذكره ابن حجر في الطبقة الثالثة من طبقات المدلسين وقال: "ذكره أحمد والدارقطني بالتدليس"، انظر ط المدلسين رقم ٩٦، وانظر ما قاله أحمد في ت بغداد ٣/١١٠.
- (٢) ت ابن معين رقم ٣٦٠٢، وانظر ت ابن شاهين رقم ١٢٣٤.
- (٣) الجرح ٧/رقم ١٧٤٧، من رواية إسحاق بن منصور، وانظر ت ابن شاهين رقم ١٢٩٦.
- (٤) ت بغداد ٣/١١٠، رقم ١١٠٥، من رواية الحسين بن جبان.
- (٥) ت بغداد ٣/١١٠.
- (٦) علل الحديث لابن أبي حاتم ١٣/١، والتهديب ٣/٦٣١، وقال محقق الكاشف ٢/١٩٤ بعد ذكره لأقوال أبي زرعة هذه: "يتبين أن أبا زرعة يطلق النكارة على ما يهم فيه الراوي".
- قلت: هذا محتمل هنا، ويحتمل غيره، لأنه قد يطلق النكارة لأجل حديث بعينه أو لأجل بعض الأحاديث المنكرة، وأحياناً يوثقه في أول الأمر ثم يقف على مناكير له فيصنفه بالنكارة لأجلها وهكذا.
- (٧) الجرح ٧/رقم ١٧٤٧.
- (٨) أسئلة البرذعي ٢/٣٨٩.
- (٩) س الآجري رقم ١١٠٨، و ت بغداد ٣/١١٠.
- (١٠) الجرح ٧/رقم ١٧٤٧.

ونقل عن أبي حاتم الرازي أيضاً أنه قال: «ضعيف الحديث، منكر الحديث»<sup>(١)</sup>.

وقال ابن حبان: «من جلة أهل البصرة ممن كان يغرب»<sup>(٢)</sup>.

وقال أيضاً: «كان يغلو في التشيع»<sup>(٣)</sup>.

وقال ابن عدي: «وللطفاوي غير ما ذكرت من الحديث، ورواياته عامتها عن من روى إفرادات وغرائب كلها مما يحتمل، ويكتب حديثه، ولم أر للمتقدمين فيه كلاماً، وأخرجته أنا في جملة من سمي محمد بن عبد الرحمن لأجل أحاديث أيوب التي ذكرتها والتي ينفرد بها، وكل ذلك فمحتمل لا بأس به»<sup>(٤)</sup>.

وقال الدارقطني: «قد احتج به البخاري»<sup>(٥)</sup>.

في وفاته قولان:

الأول: سنة سبع وثمانين ومائة<sup>(٦)</sup>.

الثاني: سنة خمس وتسعين ومائة<sup>(٧)</sup>.

#### الخلاصة:

صدوق لا بأس به، لكن يتجنب ما أنكر عليه، ويتوقف فيما انفرد فيه خاصة في الأحكام والعقائد، لأنه ممن لا يتحمل تفرد، ويُسهّل فيما انفرد به في الترغيب والفضائل

(١) ض ابن الجوزي رقم ٣٠٥٨، وانظر الميزان ٣/رقم ٧٨٣٠، وفي التهذيب ٦٣١/٣ عبارة "ضعيف الحديث" فقط، والله أعلم بصحة هذا النقل عنه!، فإن ثبت فإنه يحمل على بعض ما أنكر عليه من الحديث.

(٢) المشاهير رقم ١٢٨٣.

(٣) الثقات ٤٤٢/٧.

(٤) الكامل ١٩٥/٦، رقم ١٦٧٠، وقال ابن حجر في التهذيب ٦٣١/٣ معلقاً على كلام ابن عدي هذا: "لكنه أورد ما رواها عن هشام بن عروة والذنب فيها لغير الطفاوي، فإنها من رواية عمرو بن عبد الجبار السخاوي عن الطفاوي، وقد أورد له ابن عدي الحديث الأول في ترجمته وهو المتهم به" انتهى.

(٥) س الحاكم رقم ٤٧١، والتهذيب ٦٣١/٣، وليس ما قاله الدارقطني على إطلاقه بل رواية البخاري له على تفصيل، وانظر هدي الساري ص ٤٦٣.

(٦) قاله ابن قانع كما في ت بغداد ١١٠/٣.

(٧) قاله ابن حبان كما في الثقات ٤٤٢/٧.

ونحوها كما فعل البخاري معه<sup>(١)</sup>، وكما هي طريقة متقدمي النقاد في حال الرواة الذين  
خف ضبطهم.

النتيجة: صدوق<sup>(٢)</sup>، من الطبقة الخامسة.

---

(١) انظر هدي الساري ص ٤٦٣.

(٢) من المرتبة الخامسة من مراتب التعديل، وقال الذهبي في الميزان ٣/رقم ٧٨٣٠: "شيخ مشهور ثقة"،  
وأورده في من تكلم فيه وهو موثق رقم ٣٠٥، وقال ابن حجر في هدي الساري ص ٤٦٣: "له في  
البخاري ثلاثة أحاديث ليس فيها شيء مما استنكره ابن عدي..."، ثم ذكرها، ومنها حديث عن هشام بن  
عروة، قد توبع عليه عنده.

## ١٨ - المغيرة بن عبد الرحمن

«المغيرة بن عبد الرحمن بن الحارث بن عبد الله بن عياش بتحتانية ومعجمة بن أبي ربيعة المخزومي أبو هاشم أو هشام المدني، صدوق فقيه كان يهيم، من الثامنة مات سنة ست أو ثمان وثمانين/خ د س ق»<sup>(١)</sup>.

أقوال النقاد فيه:

وقال يحيى بن معين: «ثقة»<sup>(٢)</sup>.

وقال ابن محرز: «سألت يحيى<sup>(٣)</sup> عن المغيرة بن عبد الرحمن المدني المخزومي فقال: ليس به بأس، ليس بصاحب أبي الزناد»<sup>(٤)</sup>.

وقال أبو زرعة: «لا بأس به»<sup>(٥)</sup>.

وقال أبو عبيد الآجري عن أبي داود: «ضعيف، قال: فقلت له: أن عباساً حكى عن يحيى أنه ضعف الحزامي، ووثق المخزومي، فقال: غلط عباس»<sup>(٦)</sup>.

وقال يعقوب بن شيبة: «ثقة، وهو أحد فقهاء أهل المدينة ومن كان يفتي فيهم»<sup>(٧)</sup>.

وقال ابن حبان: «... ربما أخطأ»<sup>(٨)</sup>.

(١) التقريب رقم ٦٨٤٣.

(٢) ت ابن معين رقم ٩٣٩.

(٣) أي ابن معين.

(٤) س ابن محرز ترجمة رقم ٢٥٦، نقلاً عن حاشية ت الكمال ١٩٨/٧.

(٥) الجرح ٨/رقم ١٠١٣.

(٦) ت الكمال ١٩٨/٧، والتهذيب ١٣٥/٤، ولم أقف عليه في المطبوع من س الآجري، وهو في القسم الساقط منه. وقول أبي داود: " غلط عباس "، فيه نظر خاصة وأن العباس الدوري نقل التفريق عن ابن معين بين المغيرة الحزامي والمخزومي؛ واحتمال الخطأ في جال التفريق بعيد، وما يؤكد صحة هذا النقل عن ابن معين ويؤكد توثيقه للمخزومي؛ ما تقدم من رواية ابن محرز عنه، حين سأله عن المغيرة المخزومي فقال: " لا بأس به، ليس بصاحب أبي الزناد "، فقوله " ليس بصاحب أبي الزناد " زيادة إيضاح منه؛ لأن الحزامي هو صاحب أبي الزناد، وهو الراوي عنه.

(٧) ت الكمال ١٩٨/٧، والتهذيب ١٣٥/٤.

(٨) الثقات ٤٦٧/٧.



وقال أيضاً: «كان يهيم في الشيء بعد الشيء»<sup>(١)</sup>.

ولادته:

سنة أربع أو خمس وعشرين ومائة<sup>(٢)</sup>.

في وفاته قولان:

الأول: يوم الأربعاء لسبعمِ خلت من صفر سنة ست وثمانين ومائة<sup>(٣)</sup>.

الثاني: سنة ثمان وثمانين ومائة<sup>(٤)</sup>.

النتيجة: لا بأس به<sup>(٥)</sup>، من الطبقة الخامسة.

- 
- (١) المشاهير رقم ١٠٥٣.
- (٢) قاله ابنه عياش بن المغيرة كما في ت الأوسط ١٦٩/٢.
- (٣) قاله ابنه عياش كما في ت الأوسط ١٦٩/٢.
- (٤) ت الكمال ١٩٨/٧، ولم أقف عليه في طبقاته، ولا أعلم هل هونابت عنه أم لا، والمشهور المعتمد مانقله ابنه عنه، ولذا جزم به البخاري في ت الأوسط ١٦٨/٢.
- (٥) من الخامسة من مراتب التعديل، وقال الذهبي في من تكلم فيه وهو موثق رقم ٣٣٩: "ثقة، ضعفه أبو داود"، وهذا دليل على عدم التفاته لقدح أبي داود، وقال الحافظ في هدي الساري ص ٤٦٧: "ليس له في البخاري سوى حديث واحد في غزوة مؤتة من روايته عن عبد الله بن سعيد بن أبي هند عن نافع عن ابن عمر، وتابعه عنده سعيد بن أبي هلال عن نافع".

# الفصل السادس

## الطبقة السادسة

الشيوخ الذين وثقوا

أو وصفوا بالصدق مع خفة

ضبطهم، وهم أخفُّ ضبطاً

من الطبقة الخامسة

## ١- سلمة بن رجاء التيمي

«سلمة بن رجاء التيمي (١) أبو عبد الرحمن الكوفي، صدوقٌ يُغرب، من الثامنة/خ ت ق» (٢).

أقوال النقاد فيه:

قال يحيى بن معين: «ليس بشيء» (٣).

وقال أبو زرعة: «صدوق» (٤).

وقال أبو حاتم: «ما بحديثه بأس» (٥).

وقال النسائي: «ضعيف» (٦).

وذكره ابن حبان في الثقات (٧).

وقال ابن عدي: «وأحاديثه أفراد وغرائب، ويحدث عن قوم بأحاديث لا يتابع

عليه» (٨).

وقال الدارقطني: «ينفرد عن الثقات بأحاديث» (٩).

النتيجة: صدوق إن شاء الله (١٠)، من السادسة (١١).

(١) في سائر المصادر التيمي، نسبة لبني تميم . وانظر الكاشف وحاشيته رقم ٢٠٣٠.

(٢) التقريب رقم ٢٤٩٠.

(٣) ت ابن معين رقم ١٦٣٢، وانظر ض العقيلي ٢/رقم ٦٤٩.

(٤) الجرح ٤/رقم ٧٠٥.

(٥) الجرح ٤/رقم ٧٠٥.

(٦) ض النسائي رقم ٢٤٢.

(٧) الثقات ٨/٢٨٦.

(٨) الكامل ٣/٣٣٢، رقم ٧٨٤، وهذه من التعبيرات الخاصة لابن عدي في كامله، ومن يقول فيه من مثل هذه

العبارة فهو فيما بين المرتبة الخامسة والسادسة من مراتب الجرح على تقسيم السخاوي تقريباً.

(٩) س الحاكم رقم ٣٤٢.

(١٠) من المرتبة السادسة من مراتب التعديل.

(١١) قال الحافظ: " له في البخاري حديث واحد في الفضائل رواه عن إسماعيل بن الخليل عنه عن هشام عن أبيه

عن عائشة في ذكر يوم أحد، وأورد في المغازي من طريق أبي أسامة عن هشام نحوه "، هدي الساري ٤٢٧،

## ٢- عبد الله بن عبد الله بن أويس

«عبد الله بن عبد الله بن أويس بن مالك بن أبي عامر الأصبحي أبو أويس المدني قريب مالك وصهره صدوق يهمل، من السابعة مات سنة سبع وستين/م ٤»<sup>(١)</sup>.  
أقوال النقاد فيه:

وقال ابن معين: «ثقة»<sup>(٢)</sup>.

وقال أيضاً: «صدوق، وليس بحجة»<sup>(٣)</sup>.

وفي زيادة: «وهو دون الدراوردي، وهو مثل فليح في حديثه ضعف، وفي زيادة: وابن أخي ابن شهاب أمثل من أبي أويس»<sup>(٤)</sup>.

وقال كذلك: «ليس بثقة»<sup>(٥)</sup>.

وقال مرة: «ليس بشيء»<sup>(٦)</sup>.

وقال في موضع: «يسرق الحديث»<sup>(٧)</sup>.

وقال أيضاً: «ضعيف الحديث»<sup>(٨)</sup>.

وانظر رجال البخاري رقم ٤٤٩.

(١) التقريب رقم ٣٤١٢.

(٢) ت ابن معين رقم ٦٧٩، والكمال ١٢٨/٤، رقم ٩٩٩، من رواية الدوري أيضاً، وجاء توثيقه عن ابن معين في تاريخ عثمان الدارمي رقم ٩٣٠، ومن رواية ابن أبي خيثمة كما في ت بغداد ٧/١٠، رقم ٥١١٧.

(٣) ت ابن معين رقم ١٠٤٨، وض العقيلي ٢/رقم ٨٢٩ من رواية الدوري.

(٤) الكامل ١٨٢/٤، من رواية الدوري، وجاءت عبارة تضعيفه وتشبيهه بفليح من روايات العديد من أصحابه

في عدة مواضع، انظر على سبيل المثال ت ابن معين رقم ١٠٨٥، وض العقيلي ٢/رقم ٨٢٩.

(٥) الجرح ٥/رقم ٤٢٣، من رواية معاوية بن صالح الدمشقي، وهذه العبارة "ليس بثقة"، ومثلها "ليس بشيء"، يطلقها ابن معين في أحيان كثيرة، ويريد بها شدة ضعف الراوي، وفي أحيان قليلة يريد بها الضعف في حال دون حال، كما هو الحال هنا، ويتبين ذلك بالمقارنة ببقية أقواله، وانظر مقدمة تحقيق ت ابن معين ١١٨/١-١١٩.

(٦) ت بغداد ٧/١٠، من رواية ابن أبي خيثمة.

(٧) الكامل ١٨٢/٤، من رواية أحمد بن أبي يحيى.

(٨) ت عثمان الدارمي رقم ٦٩٤، وجاء إطلاق الضعف في الكامل ١٨٢/٤، من رواية عبد الله بن شعيب عنه،

- وقال كذلك: «صالح، ولكن حديثه ليس بذاك الجائز»<sup>(١)</sup>.
- وقال مرةً: «ليس به بأس»<sup>(٢)</sup>.
- وقال أحمد بن حنبل: «ضعيف الحديث»<sup>(٣)</sup>.
- وقال كذلك: «لا بأس به»<sup>(٤)</sup>.
- وقال أيضاً: «ليس به بأس، أو قال: ثقة، كان قدم هاهنا<sup>(٥)</sup> فكتبوا عنه، زعموا أن سماع أبي أويس وسماع مالك كان شيئاً واحداً»<sup>(٦)</sup>..
- وقال علي بن المديني: «كان عند أصحابنا ضعيفاً»<sup>(٧)</sup>.
- وقال عمرو بن علي: «فيه ضعف، وهو عندهم من أهل الصدق»<sup>(٨)</sup>.
- وقال البخاري: «ما روى من أصل كتابه فهو أصح»<sup>(٩)</sup>.
- وقال يعقوب بن شيبة: «صدوق، وصالح الحديث، وإلى الضعف ما هو»<sup>(١٠)</sup>.
- وقال أبو زرعة: «صالح صدوق، كأنه لين»<sup>(١١)</sup>.
- وقال في موضع: «فليح بن سليمان، ضعيف الحديث، وأبو أويس ضعيف

ومن رواية ابن الجنيد عنه في سؤالاته رقم ١٦١، ومن رواية محمد بن عثمان بين أبي شيبة، وابن أبي خيثمة في ت بغداد ٧/١٠.

- (١) ت بغداد ٧/١٠، من رواية أحمد بن أبي خيثمة.
- (٢) ت بغداد ٧/١٠، من رواية الغلابي.
- (٣) الكامل ١٨٢/٤، رقم ٩٩٩، من رواية أحمد بن أبي يحيى.
- (٤) الكامل ١٨٢/٤، من رواية أبي طالب.
- (٥) في ت الكمال زاد "يعني بغداد".
- (٦) س أبي داود رقم ٢٠٣، و ت بغداد ٨/١٠، و ت الكمال ١٨٠/٤.
- (٧) س ابن أبي شيبة رقم ١٧٣، و ت بغداد ٨/١٠، وجاء تضعيفه عنه أيضاً من رواية ابنه عبد الله كمل في ت بغداد ٨/١٠.
- (٨) ت بغداد ٨/١٠.
- (٩) ت الكبير ٥/رقم ٣٧٧، ويلاحظ أن البخاري عبّر بـ "أصح"، ولم يقل "صحيح".
- (١٠) ت بغداد ٨/١٠.
- (١١) الجرح ٥/رقم ٤٢٣.

الحديث، إلا أنهما من حسن حديثهما نعمتان»<sup>(١)</sup>.

وقال البرذعي لأبي زرعة: «فليح بن سليمان، وعبد الرحمن بن أبي الزناد، وأبو أويس، والدراوردي، وابن أبي حازم أيهم أحب إليك؟ قال: الدراوردي، وابن أبي حلزم أحب إلي من هؤلاء كلهم، قيل له: فليح؟ فحرك رأسه، وقال: واهي الحديث، هو وابنه، محمد بن فليح جميعاً واهيان»<sup>(٢)</sup>.

وقال أبو داود: «صالح الحديث»<sup>(٣)</sup>.

وقال أبو حاتم: «يكتب حديثه، ولا يحتج به، وليس بالقوي»<sup>(٤)</sup>.

وقال النسائي: «ليس بالقوي»<sup>(٥)</sup>.

وقال ابن حبان: «كان ممن يخطئ كثيراً؛ لم يفحش خطؤه حتى استحق الترك؛ ولا هو ممن سلك سنن الثقات فيسلك مسلكهم، والذي أرى في أمره تنكب ما خالف الثقات من أخباره، والاحتجاج بما وافق الأثبات منها، وكان يحيى بن معين يوثقه مرة ويضعفه أخرى وذكر أبا أويس المديني فقال: كان ضعيفاً»<sup>(٦)</sup>.

وقال ابن عدي: «وفي أحاديثه ما يصح ويوافقه الثقات عليه، ومنها ما لا يوافقه عليه أحد، وهو ممن يكتب حديثه»<sup>(٧)</sup>.

وقال أبو أحمد الحاكم: «يخالف في بعض حديثه»<sup>(٨)</sup>.

وقال الحاكم أبو عبد الله: «قد نسب إلى كثرة الوهم، ومحلّه عند الأئمة محل من

(١) أسئلة البرذعي ٣٦٦/٢-٣٦٧.

(٢) أسئلة البرذعي ٤٢٤/٢-٤٢٥.

(٣) س الآجري رقم ١٩١٩.

(٤) الجرح ٥/رقم ٤٢٣.

(٥) ت بغداد ٨/١٠.

(٦) المجروحين ٢/٢٤، وكلام ابن حبان فيه، من أجمع وأحسن الأقوال في بيان حاله، وكذا ما سيذكره ابن عدي.

(٧) الكامل ٤/١٨٤.

(٨) الكنى لأبي أحمد ٦٨/٢، رقم ٤٣٤.

يحتمل عنه الوهم، ويذكر عنه الصحيح<sup>(١)</sup>.

وقال أبو يعلى الخليلي: «... منهم من رضي حفظه ومنهم من يضعفه...  
أخرجه مسلم، ولم يخرج البخاري، وهو مقارب الأمر ليس له في الفقه رتبة، لكنه معدود  
في الحديثين»<sup>(٢)</sup>.

وفاته :

سنة تسع وستين ومائة<sup>(٣)</sup>.

الخلاصة:

حسن الحديث، صدوق في نفسه، ليس بحجة على الانفراد، وذلك لكثرة وهمه،  
لكنه لا يستحق الترك كما قال ابن حبان، بل يُتنكب ويُتجنب ما خالف فيه الثقات،  
وأيضاً ما أخطأ فيه، ويحتج من حديثه بما وافق فيه الثقات، كذلك يفرق بين ما روى من  
أصل كتابه لأنه أصح مما لم يروه من أصل كتابه، كما قال البخاري.  
النتيجة: محله الصدق<sup>(٤)</sup>، من الطبقة السادسة.

(١) التهذيب ٣٦٧/٢، ولم أجده في القسم المطبوع من المدخل.

(٢) الإرشاد ٢٨٧/١، رقم ١٣٧.

(٣) قاله إسماعيل بن أبي أويس كما في ت الأوسط ١٣٠/٢، وكذا قال ابن قانع في وفاته كما في ت بغداد  
٩/١٠، وانظر التهذيب ٣٦٧/٢، وفيه التنبيه على الخطأ الذي وقع فيه المزني فيما نقله عن ابن قانع في  
سنة وفاته.

(٤) من السادسة من مراتب التعديل على ترتيب السخاوي، وقد أدرجه الذهبي في كتاب من تكلم فيه وهو  
موثق رقم ١٨٦.

## ٣- محمد بن دينار

«محمد بن دينار الأزدي ثم الطّاحي بمهملتين أبو بكر بن أبي الفُرات البصري،  
صديق سيئ الحفظ ورمي بالقدر وتغير قبل موته من الثامنة/د ت»<sup>(١)</sup>.  
أقوال النقاد فيه:

وقال ابن معين: «ثقة»<sup>(٢)</sup>.

وقال أيضاً: «ليس به بأس، وكان على مسائل سوار العنبري ولم يكن له  
كتاب»<sup>(٣)</sup>.

وفي رواية: «ثقة ليس به بأس»<sup>(٤)</sup>.

وقال كذلك: «ضعيف»<sup>(٥)</sup>.

وقال ابن الجنيد: «سأل ابن الغلابي يحيى بن معين وأنا أسمع عن محمد بن دينار  
الطّاحي، فقال: ليس به بأس، فعاوده، فقال: ليس بالقوي»<sup>(٦)</sup>.

وقال ابن معين مرةً: «ليس بذاك القوي»<sup>(٧)</sup>.

وقال علي بن المديني: «كان تغير قبل الموت»<sup>(٨)</sup>.

وقال أحمد بن حنبل: «كان -زعموا- لا يحفظ، كان يتحفظ<sup>(٩)</sup> لهم»<sup>(١٠)</sup>.

(١) التقريب رقم ٥٨٧٠.

(٢) ث ابن شاهين رقم ١٣١٥.

(٣) الجرح ٧/رقم ١٣٦٧، من رواية ابن أبي خيثمة.

(٤) ث ابن شاهين رقم ١٢٦٥، ذكره بنحو السياق السابق لكن أضاف عبارة " ثقة ".

(٥) ض العقيلي ٤/رقم ١٦١٦، والكامل ٦/١٩٨، رقم ١٦٧٣، من رواية معاوية بن صالح، وجاء تضعيفه له  
أيضاً من رواية ابن أبي خيثمة، كما في المرحومين ٢/٢٧٢.

(٦) س ابن الجنيد رقم ٥٧٢.

(٧) س ابن الجنيد رقم ٦٣٨.

(٨) س الآجري رقم ١٢٧٤، عن أبي داود عن علي بن المديني، وانظرت الكمال ٦/٣٠٣، رقم ٥٧٩٣، وقد  
جعله من قول أبي داود وليس كذلك.

(٩) في ض العقيلي " يحتفظ ".

(١٠) س أبي داود رقم ٥٤٧، و ض العقيلي ٤/رقم ١٦١٦.



وقال العجلي: «لا بأس به»<sup>(١)</sup>.

وقال أبو زرعة: «صدوق»<sup>(٢)</sup>.

وقال مرة: «ضعيف الحديث جداً»<sup>(٣)</sup>.

وقال أبو داود: «كان ضعيف القول في القدس»<sup>(٤)</sup>.

وقال أبو حاتم: «لا بأس به»<sup>(٥)</sup>.

وقال النسائي: «ليس به بأس»<sup>(٦)</sup>.

وقال في موضع آخر: «ضعيف»<sup>(٧)</sup>.

وقال العقيلي: «في حديثه وهم»<sup>(٨)</sup>.

وقال ابن حبان: «كان يخطئ لم يفحش خطؤه حتى استحق الترك، ولا سلك سنن الثقات مما لا ينفك منه البشر فيسلك به مسلك العدول، فالإنصاف في أمره ترك الاحتجاج بما انفرد، والاعتبار بما لم يخالف الثقات، والاحتجاج بما وافق الأثبات»<sup>(٩)</sup>.

وقال ابن عدي: «ولمحمد بن دينار غير ما ذكرت، وهو مع هذا كله حسن

الحديث وعامة حديثه ينفرد به»<sup>(١٠)</sup>.

وقال الدارقطني: «متروك»<sup>(١١)</sup>.

(١) ث العجلي رقم ١٥٩٢.

(٢) الجرح ٧/رقم ١٣٦٧.

(٣) أسئلة البرذعي ٧٣٢/٢، قاله عند ذكر حديث منكر له.

(٤) س الآجري رقم ١٣٢٥.

(٥) الجرح ٧/رقم ١٣٦٧.

(٦) ت الكمال ٣٠٣/٦، والتهذيب ٥٥٨/٣.

(٧) ت الكمال ٣٠٣/٦، والتهذيب ٥٥٨/٣.

(٨) ض العقيلي ٤/رقم ١٦١٦.

(٩) الجرحين ٢٧٢/٢، وذكر بعض مناكيره، وقد أورده في الثقات أيضاً ٤١٩/٧-٤٢٠، من غير أن يتعرض لحاله.

(١٠) الكامل ١٩٩/٦، رقم ١٦٧٣.

(١١) س البرقاني رقم ٤٢٨.

وقال الدارقطني مرةً: «ضعيف»<sup>(١)</sup>.

وقال أبو الحسين بن مظفر: «لا بأس به»<sup>(٢)</sup>.

الخلاصة:

محلّه الصدق، مع كثرة مناكيره التي لم تصل به إلى حد الترك، ويحتمل أن الفترة التي كثرت المناكير في حديثه هي الفترة التي ما قبل موته، وذلك لتغيره قبل موته، كما قال علي بن المديني، وعلى كل لا يستحق الترك بالكلية ولا يحتج بما انفرد به، ويعتبر بما لم يخالف الثقات فيه، ويحتج بما وافق الأثبات، كما قال ابن حبان.

النتيجة: حسن الحديث<sup>(٣)</sup>، من الطبقة السادسة.

(١) س البرقاني رقم ٤٢٨.

(٢) س البرقاني رقم ٤٢٩.

(٣) من المرتبة السادسة من مراتب التعديل.

## ٤ - معمر بن راشد

«معمر بن راشد الأزدي مولاهم أبو عروة البصري نزيل اليمن، ثقة ثبت فاضل إلا أن في روايته عن ثابت والأعمش وهشام بن عروة شيئاً، وكذا فيما حدث به بللبصرة من كبار السابعة، مات سنة أربع وخمسين وهو ابن ثمان وخمسين سنة/ع»<sup>(١)</sup>.

## أقوال النقاد فيه:

وقال مالك: «وأي رجل لولا أنه يروي تفسير قتادة»<sup>(٢)</sup>.

وقال يحيى بن معين: «ثقة»<sup>(٣)</sup>.

وقال أيضاً: «إذا حدثك معمر عن العراقيين فخذ منه، إلا عن الزهري وابن طاوس

فإن حديثه عنهما مستقيم، فأما أهل الكوفة وأهل البصرة فلا...»<sup>(٤)</sup>.

وقال مرة: «وحديث معمر عن ثابت وعاصم بن أبي النجود وهشام بن عروة من

هذا الضرب، مضطرب كثير الأوهام»<sup>(٥)</sup>.

وقال علي بن المديني: «نظرت فإذا الإسناد يدور على ستة، فلأهل البصرة شعبة

وسعيد بن أبي عروبة وحماد بن سلمة ومعمر بن راشد»<sup>(٦)</sup>.

وقال المروزي لأحمد: «كيف معمر في الحديث؟ قال: ثبت إلا أن في بعض

(١) التقريب رقم ٦٨٠٩.

(٢) التعديل ٢/رقم ٦٧٤.

(٣) ت الكمال ٧/١٨٢، والتهذيب ٤/١٢٥، من رواية معاوية بن صالح عنه، وابن معين وأحمد وابن المديني كلامٌ كثير في المفاضلة بينه وبين كبار الحفاظ من الأئمة، لكن لأجل أن معظمه في الزهري وغيره ممن أكثر عنهم فقد حذفته، ولم أورد.

(٤) في التعديل والتهذيب "فخالفه"، والتصويب من شرح علل الترمذي والسير.

(٥) التعديل ٢/رقم ٦٧٤، والسير ٧/١٠، والتهذيب ٤/١٢٦، وشرح علل الترمذي ٢/٦١٢، من رواية ابن أبي خيثمة، وقال ابن رجب: "كان يضعف حديثه عن أهل العراق خاصة".

(٦) التعديل ٢/رقم ٦٧٤، وشرح علل الترمذي ٢/٤٩١.

(٧) انظر العلل لابن المديني ٣٩/٤١، وترتيبه فيه هكذا ومن "أهل البصرة سعيد بن أبي عروبة...، حماد بن سلمة... أبو عوانة... شعبة... معمر بن راشد..."; وانظر الجرح ٨/رقم ١١٦٥، والسياق له.

حديثه شيئاً»<sup>(١)</sup>.

وقال أحمد في رواية الأثرم: «حديث عبد الرزاق عن معمر أحب إلي من حديث هؤلاء البصريين، كان يتعاهد كتبه وينظر -يعني باليمن-، وكان يحدثهم بخطاً بالبصرة»<sup>(٢)</sup>.

وقال عمرو بن علي: «معمر من أصدق الناس، سمعت يزيد بن زريع يقول: سمعت أيوب قبل الطاعون يقول حدثني معمر»<sup>(٣)</sup>.

وعده الجوزجاني من أثبت الناس في الزهري بعد مالك وأبي أويس إلا أنه قال: «ومعمر إلا أنه يهم في أحاديث»<sup>(٤)</sup>.

وقال العجلي: «ثقة رجل صالح»<sup>(٥)</sup>.

وقال يعقوب بن شيبة: «معمر ثقة، وصالح الثبت عن الزهري»<sup>(٦)</sup>.

وقال أيضاً: «سماع أهل البصرة من معمر حين قدم عليهم فيه اضطراب، لأن كتبه لم تكن معه»<sup>(٧)</sup>.

وقال أبو حاتم: «انتهى الإسناد الى ستة نفر أدركهم معمر وكتب عنهم لا أعلم اجتمع لأحد غير معمر، من أهل الحجاز: الزهري وعمرو بن دينار ومن أهل الكوفة:

(١) العلل للمروذي رقم ٢٥، و بحر الدم رقم ١٠١٥.

(٢) شرح علل الترمذي ٦٠٢/٢، وقد جعل ابن رجب كلام أحمد هذا في معمر بن راشد في النوع الثاني وهو: من ضعف حديثه في بعض الأماكن دون بعض، ومن الضرب الأول منه وهو: من حدث في مكان لم يكن معه فيه كتبه فخلط، وحدث في مكان آخر من كتبه فضبط، أو من سمع في مكان من شيخ فلم يضبط عنه، وسمع منه في موضع آخر فضبط. ثم قال ابن رجب عن معمر: "حديثه بالبصرة فيه اضطراب كثير، وحديثه باليمن جيد".

(٣) ت الكمال ١٨٢/٧، والتهذيب ١٢٦/٤.

(٤) شرح علل الترمذي ٤٨٢/٢.

(٥) ت العجلي رقم ١٧٦٦.

(٦) ت الكمال ١٨٢/٧، والتهذيب ١٢٦/٤.

(٧) شرح علل الترمذي ٦٠٢/٢، وذكر يعقوب وأحمد بعض ما أخطأ فيه كما في شرح علل الترمذي ٦٠٣/٢-٦٠٤.

- أبو إسحاق والأعمش ومن البصرة: قتادة ومن اليمامة: يحيى بن أبي كثير<sup>(١)</sup>.  
 وقال كذلك: «ما حدث بالبصرة ففيه أغاليط وهو صالح الحديث»<sup>(٢)</sup>.  
 وقال النسائي: «الثقة المأمون»<sup>(٣)</sup>.  
 وقال ابن حبان: «وكان فقيهاً متقناً حافظاً ورعاً»<sup>(٤)</sup>.  
 وقال أيضاً: «من الفقهاء المتقنين والحفاظ المتورعين»<sup>(٥)</sup>.  
 وقال الدارقطني: «ثقة»<sup>(٦)</sup>.

#### ولادته:

- سنة خمس أو ست وتسعين<sup>(٧)</sup>.  
 وفي وفاته أقوال:  
 الأول: أول سنة خمسين<sup>(٨)</sup>.  
 الثاني: سنة أربع وخمسين ومائة<sup>(٩)</sup>.  
 الثالث: سنة ثلاث وخمسين ومائة، وعليه الأكثر<sup>(١٠)</sup>.  
 النتيجة: في هشام مقارب الحديث<sup>(١١)</sup> من الطبقة السادسة.

- 
- (١) الجرح ٨/رقم ١١٦٥.  
 (٢) الجرح ٨/٢٥٧، رقم ١١٦٥.  
 (٣) ت الكمال ٧/١٨٢، والتهديب ٤/١٢٦.  
 (٤) الثقات ٧/٤٨٤.  
 (٥) المشاهير رقم ١٥٤٣.  
 (٦) انظر سنن الدارقطني ١/١٦٤.  
 (٧) قاله الذهبي في السير ٧/٥.  
 (٨) قاله عبد المنعم بن إدريس كما في ط ابن سعد ٥/٥٤٦.  
 (٩) قاله علي بن المديني كما في كتابه العلل ص ٤١، والمهيم بن عدي كما في وفيات بن زبير ١/٣٦٠، وأحمد كما في رجال البخاري رقم ١٢٠١، وابن معين كما في ت الكمال ٧/١٨٣.  
 (١٠) قاله الواقدي كما في ط ابن سعد ٥/٥٤٦، وخالد بن إبراهيم المؤذن، وزادا في رمضان، وخليفة في طبقاته ص ٢٨٨، والفلاس وأبو عيسى الترمذي كما في رجال البخاري رقم ١٢٠١، وأبو عبيد القاسم كما في ت الكمال ٧/١٨٣، وصحح الذهبي وفاته في هذه السنة كما في التذكرة ١/رقم ١٨٤، وقال أحمد: "مات وله ثمان وخمسون سنة" انظر ت الأوسط ٢/٩٠.  
 (١١) من المرتبة السادسة من مراتب التعديل، وهذه مرتبة اعتبار فما وافق فيه الثقات عن هشام قبل، وما عداه فلا

## ٥- يحيى بن محمد الحاربي

«يحيى بن محمد بن قيس الحاربي الضرير أبو محمد المدني نزيل البصرة لقبه أبو زكيو بالتصغير، صدوق يخطئ كثيراً، من الثامنة/بخ م د ت س ق»<sup>(١)</sup>.  
أقوال النقاد فيه:

قال يحيى بن معين: «ضعيف»<sup>(٢)</sup>.

وقال عمرو بن علي: «ليس بمتروك الحديث»<sup>(٣)</sup>.

وقال أبو زرعة: «أحاديثه متقاربة، إلا حديثين حدث بهما»<sup>(٤)</sup>.

وقال أبو حاتم: «يكتب حديثه»<sup>(٥)</sup>.

وقال الساجي: «صدوق يهم، وفي حديثه لين»<sup>(٦)</sup>.

وقال العقيلي: «عن هشام بن عروة، وعمرو بن أبي عمرو لا يتابع على

حديثه»<sup>(٧)</sup>.

يحتج به، وقال الذهبي في الميزان ٤/رقم ٨٦٨٢: "له أوهام معروفة، احتملت له في سعة ما أتقن". وقال في السير ١٢/٧: "ومع كون معمر ثقة ثباتاً، فله أوهام، لا سيما لما قدم البصرة لزيارة أمه، فإنه لم يكن معه كتبه، حدث من حفظه، فوقع للبصريين عنه أغاليط، وحديث هشام وعبد الرزاق عنه أصح، لأنهم أخذوا عنه من كتبه والله أعلم". وقال ابن حجر في هدي الساري ص ٤٦٧: "أخرج له البخاري من روايته عن الزهري وابن طاوس وهمام بن منبه ويحيى بن أبي كثير وهشام بن عروة وأيوب وثمامة بن أنس وعبد الكريم الجزري وغيرهم ولم يخرج له من روايته عن قتادة ولا ثابت البناني إلا تعليقا ولا من روايته عن الأعمش شيئا ولم يخرج له من رواية أهل البصرة عنه إلا ما توبعوا عليه عنه، واحتج به الأئمة كلهم".

(١) التقريب رقم ٧٦٣٩.

(٢) الجرح ٩/رقم ٧٦٤، من رواية إسحاق بن منصور.

(٣) الكامل ٧/٢٤٣، رقم ٢١٤١، بتصرف. وهذا يدل أنه ضعيف عنده لكن لم يصل إلى مرتبة الترك.

(٤) الجرح ٩/رقم ٧٦٤.

(٥) الجرح ٩/رقم ٧٦٤، أي للاعتبار.

(٦) التهذيب ٤/٣٨٦.

(٧) ض العقيلي ٤/رقم ٢٠٥٥، المشهور أن له حديثاً واحداً أنكر عليه عن هشام بن عروة، ذكره العقيلي

وغيره وسيأتي.

وقال ابن حبان: «كان ممن يقلب الأسانيد ويرفع المراسيل من غير تعمد، فلما كثر ذلك منه صار غير محتج به إلا عند الوفاق، وإن اعتُبر بما لم يخالف الأثبات في حديثه؛ فلا ضير»<sup>(١)</sup>.

وقال ابن عدي: «له أحاديث سوى ما ذكرت وعمامة أحاديثه مستقيمة»<sup>(٢)</sup> إلا هذه الأحاديث التي بينها»<sup>(٣)</sup>.

وقال الخليلي: «شيخ صالح»<sup>(٤)</sup>.

### الخلاصة:

حسن الحديث يكتب حديثه، ويتجنب ما أنكر عليه خاصة عن هشام بن عروة،

- (١) المجروحين ١١٩/٣، وأورد بعض منكريه عن هشام بن عروة، وهو حديث "كلوا البلح بالتمر".
- (٢) وقول ابن عدي: " وعمامة أحاديثه مستقيمة "، قد جعله في المرتبة الأولى هذا على تقسيمه، وهذه شهادة عظيمة من ابن عدي ولها اعتبارها، خاصة وأن منهج ابن عدي في الكامل قائم على سير أحاديث الراوي والحكم عليه من خلالها. وانظر ابن عدي ومنهجه في الكامل ١٤٦/٢.
- (٣) الكامل ٢٤٤/٧، ولم يذكر له من أحاديثه المنكرة عن هشام بن عروة إلا حديثاً واحداً، وهو حديث "كلوا البلح بالتمر".
- (٤) الإرشاد ١٧٣/١، وهذا الحكم من الخليلي عليه رحمة الله غير محرر، وقد قدمنا أن الأقوال العارضة في الرجل لمناسبة وروده في حديث ونحوه قد لا تكون محررة كالتي ترد في كتب التراجم والتي تعنى بحال الرجل، وقد أطلق هذا الحكم على أبي زكير أثناء كلامه على الأفراد، وساق حديثاً له يمثل به على نوع من الأفراد، وهو حديث " كلوا البلح بالتمر "، المتقدم ثم قال عقبه: "وهذا فرد شاذ، لم يروه عن هشام، غير أبي زكير، وهو شيخ صالح... "، وتأكد لدي أن الخليلي لم يعرف حال الرجل لا ضعفاً ولا توثيقاً، فلا يستفاد من حكمه، بحيث يقرن بحكم غيره، بدليل أنه قال قبل كلامه على أبي زكير: " نوع آخر من الأفراد: لا يحكم بصحته ولا بضعفه، ويتفرد به شيخ، لا يعرف ضعفه، ولا توثيقه... "، ثم أورد الحديث المتقدم، وأتبعه بكلامه على أبي زكير. فقولته: " لا يُعرف ضعفه ولا توثيقه "، يدل على عدم معرفته لحاله، وقد قال ابن حجر في النكت ١٨٠/٢، معلقاً على كلام الخليلي هذا " وقول الخليلي: إنه شيخ صالح، أراد به في دينه، لا في حديثه؛ لأن عادتهم إذا أرادوا وصف الراوي بالصلاحية في الحديث قيدوا ذلك، فقالوا: صالح الحديث، فإذا أطلقوا الصلاح، فإنما يريدون به الديانة، والله أعلم " انتهى. أقول: ولولا إيراد الحافظ ابن حجر لهذا القول في التهذيب ٣٨٦/٤، لما أوردته، لعدم فائدته في بيان حال الرجل، ولذا وجب التنبيه على عدم تأثره في حال الرجل بالكلام المتقدم حتى لا يُغتر به.

---

ويحتج بما وافق فيه الأثبات.

النتيجة: حسن الحديث (١) من الطبقة السادسة (٢).

---

---

(١) من السادسة من مراتب التعديل.

(٢) قال الذهبي فيمن تكلم فيه وهو موثق رقم ٣٧٧: "صدوق"، وقد روى له مسلم لكن متابعاً.



## ٦- يحيى بن يمان العجلي

«يحيى بن يمان العجلي الكوفي، صدوق عابد يخطئ كثيراً وقد تغير، من كبار التاسعة مات سنة تسع وثمانين/بخ م ٤»<sup>(١)</sup>.  
أقوال النقاد فيه:

قال يحيى بن يمان: «ما حملت إلى سفیان<sup>(٢)</sup> ألواحاً قط، كنت أقوم من عنده بالسبعين ونحوها، ويقومون من عند سفیان فيطلبون إلي فأملئ عليهم. فذكر لو كيع قول يحيى، فقال: صدق كان إذا كتبها نسيها!»<sup>(٣)</sup>.

وقال وكيع بن الجراح: «ما كان من أصحابنا أحفظ للحديث من يحيى بن يمان، كان يحفظ في المجلس خمسمائة حديث ثم نسي...»<sup>(٤)</sup>.

وقال ابن سعد: «كان كثير الحديث، كثير الغلط، لا يحتج به إذا خولف»<sup>(٥)</sup>.

وقال يحيى بن معين: «ثقة»<sup>(٦)</sup>.

وقال أيضاً: «ليس به بأس»<sup>(٧)</sup>.

وقال مرة: «ضعيف الحديث»<sup>(٨)</sup>.

وقال في موضع: «كان يُضعف في آخر عمره في حديثه»<sup>(٩)</sup>.

(١) التقريب رقم ٧٦٧٩.

(٢) أي الثوري.

(٣) ت بغداد ١٢٧/١٤، وأكثر النصوص التي وردت فيه تنصب على ذكر حاله في سفیان الثوري خاصة؛ لأنه من المكثرين عنه، ولذلك حذفها، وأبقيت على النصوص التي لها تعلق بموضوعنا.

(٤) ت بغداد ١٢٦/١٤، رقم ٧٤٥٦.

(٥) ط ابن سعد ٣٩١/٦، وهذا القول مع أهميته لم يذكر في التهذيبيين.

(٦) الجرح ٩/رقم ٨٣٠، من رواية إسحاق بن منصور.

(٧) ت بغداد ١٢٨/١٤.

(٨) الكامل ٢٣٦/٧، رقم ٢١٣٧، و ت بغداد ١٢٨/١٤، من رواية ابن أبي مريم، وجاء تضعيفه له أيضاً في نفس الموضع من تاريخ بغداد من رواية ابن الغلابي.

(٩) ت بغداد ١٢٨/١٤، من رواية محمد بن عثمان بن أبي شيبة.

وقال كذلك: «ليس بثبت، قال وكيع: هذه الأحاديث التي يحدث بها يحيى بن يمان ليست من أحاديث سفیان، قال يحيى بن معين: لم يكن يبالي أي شيء حدث؛ كان يتوهم الحديث» (١).

وقال عثمان بن سعيد: «قلت ليحيى بن معين: فيحيى بن يمان في الثوري؟ قال: أرجو أن يكون صدوقاً، قلت: كيف هو في حديثه؟ (٢) قال: ليس بالقوي» (٣).  
وقال ابن معين في موضع آخر: «ربما عارضت أحاديث يحيى بن يمان بأحاديث الناس فما خالف ضربت عليه، وقد أتيت بحديثه وكيعاً، فقال وكيع: ليس هذا سفیان الذي سمعنا نحن منه - أنكرها جداً» (٤).

وقال علي بن المديني: «صدوق وكان قد أفلج (٥) فتغير حفظه» (٦).

وقال ابن نمير: «سريع النسيان» (٧).

وقال عثمان بن شيبان: «كان صدوقاً ثقة، لكن في حفظه تخليط» (٨).

وقال أحمد بن حنبل: «قال وكيع: وكنا نعهدها عند سفیان ثم نكتب في البيت، وكان يحيى بن يمان يعقد خيطاً - يعني يعدُّ به الحديث - عند سفیان ثم يذهب إلى البيت فيحل عقدة ويكتب حديثاً، ولكن عنده تخليط، وقال مرة (٩): فأيش

(١) س ابن الجنيد رقم ٦٨١، وانظر نص آخر كلام وكيع في ت ابن معين رقم ٢٢٥٥، ويقصد وكيع من هذا الكلام المتقدم أنه قد أتى بأخطاء لا تعرف في حديث سفیان.

(٢) ومن هذا الكلام نعرف أن ابن معين وغيره من النقاد قد يصفون الراوي بالصدق ومرادهم مجرد العدالة، لا الضبط، ونجد هنا أن الدارمي استفصل من ابن معين بعد أن وصفه بالصدق، فقال: كيف هو في حديثه، فأجابه ابن معين بما يدل على خفة ضبطه.

(٣) ت عثمان الدارمي رقم ٩٨، و ض العقيلي ٤/رقم ٢٠٦٥.

(٤) ت بغداد ١٤/١٢٧، من رواية ابن الغلابي، ونحوها في ت ابن معين رقم ١٥٢٧ رواية الدورى، قلت: وهذا النص وإن كان يحكي نكارة ما رواه عن سفیان الثوري وكيف تغير، إلا أنه يفيد عموماً في بيان كثرة الخطأ في حديثه.

(٥) في ت الكمال "فُلج".

(٦) ت بغداد ١٤/١٢٧، و ت الكمال ٨/١٠٨.

(٧) الكامل ٧/٢٣٥، رقم ٢١٣٧.

(٨) ت ابن شاهين رقم ١٦٠٦.

(٩) يحتتمل أن يكون القائل أحمد، ويحتتمل أن يكون وكيع والأول أقوى.

خلط - يعني ابن اليمان»<sup>(١)</sup>.

وقال أحمد كذلك: «وكيع أثبت من يحيى بن يمان، يحيى يضطرب في بعض حديثه»<sup>(٢)</sup>.

وقال مرة: «ليس حجة في الحديث»<sup>(٣)</sup>.

وقال المروزي لأحمد: «يحيى بن يمان ومؤمل إذا اختلفا؟»<sup>(٤)</sup> قال: دع ذا - كأنه لين أمرهما-»<sup>(٥)</sup>.

وقال ابن عمار: «سمعت يحيى بن يمان وقد أفلج، ولم يكن يحدثنا من كتاب إنما كان يحدثنا حفظاً، ويحيى بن يمان لا يُحتج به»<sup>(٦)</sup>.

وقال العجلي: «كان من كبار أصحاب الثوري، وكان ثقة جائر الحديث متعبداً معروفاً بالحديث صدوقاً، إلا أنه فلج بأخره فتغير حفظه...»<sup>(٧)</sup>.

وقال يعقوب بن شيبه: «كان صدوقاً كثير الحديث، وإنما أنكر أصحابنا عليه كثرة الغلط، وليس بحجة إذا خولف، وهو من متقدمي أصحاب سفيان في الكثرة عنه...»<sup>(٨)</sup>.

وقال أيضاً: «ثقة، أحد أصحاب سفيان، وهو يخطئ كثيراً في حديثه»<sup>(٩)</sup>.

وقال أبو حاتم: «رأيت محمد بن عبد الله بن نمير يضعف يحيى بن يمان ويقول:

(١) ملحق س أبي داود رقم ٥٧٨، وت بغداد ١٤/١٢٧.

(٢) الجرح ٩/رقم ٨٣٠، ويظهر أن مراد أحمد أنه أثبت في سفيان الثوري؛ لأنهما من الرواة عنه ويحيى بن يمان من المكثرين عن الثوري، وله ميزة حيث كان سريع الحفظ لحديث سفيان، لكنه سريع النسيان وتغير بأخرة، ومع تميزه في الثوري إلا أن وكيعاً أثبت منه، وليس مراد أحمد بيان تقدم وكيع عليه على وجه العموم لأن ذلك معلوم لا شك فيه.

(٣) ت بغداد ١٤/١٢٨، من رواية حنبل بن إسحاق.

(٤) أي من يقدم منهما عند الاختلاف.

(٥) العلل للمروزي رقم ٥٣.

(٦) ت بغداد ١٤/١٢٧.

(٧) ت العجلي رقم ٢٠٠٢.

(٨) ت بغداد ١٤/١٢٨.

(٩) التهذيب ٤/٤٠٢.

كأن حديثه خيال»<sup>(١)</sup>.

وقال أيضاً: «مضطرب الحديث، في حديثه بعض الصنعة، ومحل الصديق»<sup>(٢)</sup>.

وقال أبو داود: «يخطئ في الأحاديث ويقلبها»<sup>(٣)</sup>.

وقال يعقوب بن سفيان: «سألت ابن نمير أن يخرج إلي حديث يحيى بن اليمان فأخرج إلي أجزاء، ثم رأيت يتناقل، فقلت له ما هذا؟ قال: تخفف، فإن حديثه لا يشبه حديث أصحابنا؛ يتوهم الشيء فيحدث به؛ وخاصة لما أفلج، فامتنع علي أن يخرج إلي بقية سماعه منه»<sup>(٤)</sup>.

وقال النسائي: «ليس بالقوي»<sup>(٥)</sup>.

وقال النسائي: «لا يحتج بحديثه لسوء حفظه، وكثرة خطأه»<sup>(٦)</sup>.

وقال الساجي: «ضعفه أحمد بن حنبل قال: حدث عن الثوري بعجائب لا أدري لم يزل هكذا؛ أو تغير حين لقيناه؛ أو لم يزل الخطأ في كتبه، وروى من التفسير عن الثوري عجائب»<sup>(٧)</sup>.

وقال العقيلي: «لا يُتابع علي حديثه»<sup>(٨)</sup>.

وقال ابن حبان: «ربما أخطأ»<sup>(٩)</sup>.

وقال ابن عدي: «ولا بن يمان عن الأعمش غير هذا وعامتها غير محفوظة، ولا بن يمان عن الثوري غير ما ذكرت وعامة ما يرويه غير محفوظ، وابن يمان في نفسه لا يتعمد

(١) الجرح ٩/رقم ٨٣٠.

(٢) الجرح ٩/رقم ٨٣٠.

(٣) س الآجري رقم ٢٩٦، و ت بغداد ١٤/١٢٨.

(٤) المعرفة ٧٢٢/١، و ت بغداد ١٤/١٢٧.

(٥) ض النسائي رقم ٦٣٢، والكامل ٧/٢٣٦.

(٦) سنن النسائي ٨/٧٣٠، حديث رقم ٥٧١٩، جاء كلامه هذا بعد خير رواه ثم قال " هذا خير ضعيف لأن

يحيى بن يمان انفرد به دون أصحاب سفيان ... " ثم ذكر ما أورده في الأصل.

(٧) ت بغداد ١٤/١٢٩.

(٨) ض العقيلي ٤/رقم ٢٠٦٥.

(٩) الثقات ٩/٢٥٥.

الكذب إلا أنه يخطئ ويشتبه عليه»<sup>(١)</sup>.

ولادته:

سنة سبع عشرة ومائة<sup>(٢)</sup>.

في وفاته قولان:

الأول: سنة ثمان وثمانين ومائة<sup>(٣)</sup>.

الثاني: سنة تسع وثمانين ومائة، وعليه الجمهور<sup>(٤)</sup>.

الخلاصة:

هو صدوق في نفسه عدلٌ، وكان ذا حفظ سريع، لكن يتبعه نسيان سريع، وقد اتفق الجمهور على وصفه بالخطأ، بل بعض عباراتهم صريحة بأنه كثير الخطأ، وبعضها يفهم منها ذلك، وسبب ذلك أنه كان يعتمد على حفظه، بل ازداد خطؤه وكثر عندما أفلج وتغير في آخر عمره، وعليه فلا يحتج به في حال الانفراد، ولا يقبل منه ما خالف فيه الثقات، إنما يقبل منه ما وافق فيه الثقات أو توبع عليه.

النتيجة: صدوق إن شاء الله<sup>(٥)</sup>، من الطبقة السادسة.

(١) الكامل ٢٣٧/٧.

(٢) قاله يحيى بن يمان عن نفسه كما في ت بغداد ١٢٦/١٤، ولم أجد من ذكر تأريخ ولادته غير الخطيب في تأريخه.

(٣) قال به هارون بن حاتم، كما في ت بغداد ١٢٩/١٤.

(٤) قاله ابن سعد في طبقاته ٣٩١/٦، وخليفة بن خياط في طبقاته ص ١٧٢، وأبو هشام الرفاعي، ومحمد بن عبد الله الحضرمي كما في ت بغداد ١٢٩/١٤، وابن حبان في ثقاته ٢٥٥/٩.

(٥) من السادسة من مراتب التعديل، وقال الذهبي في الكاشف رقم ٦٢٧٤: "صدوق، فلج فساء حفظه". وقال في من تكلم فيه وهو موثق رقم ٣٧٩: "صالح الحديث"، وقال في السير ٣٥٧/٨: "حديثه من قبيل الحسن"، وقال في المغني رقم ٧٠٧٦: "صدوق مشهور"، وكل ما قاله رحمه الله يصب في مصب واحد.

# الفصل السابع

## الطبقة السابعة

الضعفاء الذين يُكتب حديثهم

## ١- أبو بكر المديني.

«أبو بكر المديني عن هشام بن عروة، ضعيف من السابعة/ت ق»<sup>(١)</sup>.

أقوال النقاد فيه:

قال الترمذي: «أبو بكر ضعيف عند أهل الحديث»<sup>(٢)</sup>.

النتيجة: ضعيف، من المرتبة الخامسة من مراتب الجرح.

(١) التقريب رقم ٨٠٠٠.

(٢) سنن الترمذي ١٥٦/٣ تحت حديث رقم ٧٨٩، والسلسيل رقم ٤٥٢، ولم أقف على كلام أحد من المتقدمين في ذكر اسمه أو تضعيفه، وكل من ترجم له بعد الترمذي نقل كلامه فيه أو تابعه في تضعيفه.

## ٢- إسماعيل بن عياش

«إسماعيل بن عياش بن سليم العنسي بالنون، أبو عتبة الحمصي، صدوق في روايته عن أهل بلده، مخلط في غيرهم، من الثامنة، مات سنة إحدى أو اثنتين وثمانين وله بضع وسبعون سنة/ي٤»<sup>(١)</sup>.

أقوال النقاد فيه:

قال ابن المبارك: «إذا اجتمع إسماعيل وبقية في شيء فبقية أحب إلي»<sup>(٢)</sup>.  
وقال أبو إسحاق الفزاري: «اكتبوا عن بقية ما حدثكم عن المعروفين، ولا تكتبوا عن من لا يعرف، ولا تكتبوا عن إسماعيل بن عياش عن من يعرف ولا عن من لا يعرف»<sup>(٣)</sup>.

وقال أيضاً: «ذاك رجل لا يدري ما يخرج من رأسه»<sup>(٤)</sup>.

وقال وكيع بن الجراح: «قدم علينا إسماعيل بن عياش فأخذ مني أطراف إسماعيل بن أبي خالد، فرأيته وهو يخلط في أخذه»<sup>(٥)</sup>.  
وقال أحمد بن أبي الحواري<sup>(٦)</sup>: «قال لي وكيع: يُروى عندكم عنه؟ فقلت: أما الوليد ومروان فيروون عنه، وأما الهيثم بن خارجة ومحمد بن إياس فكأنهم! فقال: وأي شيء

(١) التقريب رقم ٤٧٣.

(٢) ت الكبير ١/رقم ١١٦٩، وانظر ض العقيلي ١/رقم ١٠٢.

(٣) ض العقيلي ١/رقم ١٠٢.

(٤) ض العقيلي ١/رقم ١٠٢، هذا الجرح والذي قبله من أبي إسحاق الفزاري يظهر فيه التعنت، ويُحتمل أن يكون الحامل عليه العداوة فلا يقبل، بدليل قول أبي صالح عقبه مباشرة: " كان الفزاري قد روى عن إسماعيل بن عياش ثم تركه؛ وذلك أن رجلاً لجأ إلى أبي إسحاق فقال يا أبا إسحاق ذكرت عند إسماعيل بن عياش فقال إسماعيل إنما رجل لولا أنه شقي " هـ. وانظر أيضاً الكمال ١/٢٥١، وفيه: " شقي " بدل " شقي ".

(٥) الجرح ٢/رقم ٦٥٠.

(٦) هو "أحمد بن عبد الله بن ميمون بن العباس بن الحارث التغلبي بفتح المثناة وسكون المعجمة وكسر اللام، يكنى أبا الحسن بن أبي الحواري بفتح المهملة والواو الخفيفة وكسر الراء، ثقة زاهد، من العاشرة مات سنة ست وأربعين/دق" التقريب رقم ٦١.



الهيثم وابن إياس؟ إنما أصحاب البلد الوليد ومروان»<sup>(١)</sup>.

وقال علي بن المديني: «ضرب عبد الرحمن على حديث إسماعيل بن عياش»<sup>(٢)</sup>.

وقال يزيد بن هارون: «ما رأيت شامياً ولا عراقياً أحفظ من إسماعيل بن عياش»<sup>(٣)</sup>.

وقال أيضاً: «ما رأيت أحفظ من إسماعيل بن عياش، ما أدري ما سفيان

الثوري»<sup>(٤)</sup>.

وقال ابن معين: «ثقة»<sup>(٥)</sup>.

وقال أيضاً: «أرجو أن لا يكون به بأس»<sup>(٦)</sup>.

وقال كذلك: «كان ثقة فيما روى عن أصحابه أهل الشام، وما روى عن غيرهم

يخلط فيه»<sup>(٧)</sup>.

وقال مرة: «ثقة فيما روى عن الشاميين، وأما روايته عن أهل الحجاز فإن كتابه

ضاع فخلط في حفظه عنهم»<sup>(٨)</sup>.

وقال في رواية: «إذا حدث عن الشاميين عن صفوان وجرير فحديثه صحيح، وإذا

حدث عن العراقيين والمدنيين خلطه ما شئت»<sup>(٩)</sup>.

وقال أيضاً: «كان إسماعيل بن عياش يقعد ومعه ثلاثة أو أربعة فيقرأ كتاباً وهم معه،

والناس مجتمعون ثم يلقيه إليهم فيكتبونه جميعاً، ولم ينظر في الكتاب إلا أولئك الثلاثة أو

الأربعة، فاليجي: شهدت إسماعيل بن عياش وهو يحدث هكذا فلم أكن آخذ منه شيئاً

(١) الجرح ٢/رقم ٦٥٠.

(٢) المعرفة ٤٦/٣.

(٣) الجرح ٢/رقم ٦٥٠.

(٤) الكامل ٢٩٥/١، رقم ١٢٧.

(٥) ت ابن معين رقم ٥٠٣٢.

(٦) ت الدارمي رقم ١٣٦.

(٧) ض العقيلي ١/رقم ١٠٢، من رواية ابن أبي شيبة.

(٨) ت بغداد ٢٢٤/٦، من رواية ابن أبي شيبة.

(٩) المحروحين ١/١٢٤.

ولكني شهادته يملئ إملاء فكتبت عنه»<sup>(١)</sup>.

وقال كذلك: «إسماعيل بن عياش أحب إلي من فرج بن فضالة»<sup>(٢)</sup>،<sup>(٣)</sup>.

وقال عبد الله بن أحمد بن حنبل: «سألت يحيى بن معين عن إسماعيل بن عياش فقال: إذا حدث عن الشيوخ الثقات مثل محمد بن زياد<sup>(٤)</sup> وشرحبيل بن مسلم<sup>(٥)</sup>، قلت ليحيى: فكتبت عن إسماعيل بن عياش؟ فقال: نعم سمعت منه شيئا»<sup>(٧)</sup>.

وقال ابن معين أيضا: «ليس به بأس في أهل الشام، والعراقيون يكرهون حديثه، قيل

ليحيى: أيهما أثبت بقية أو إسماعيل بن عياش؟ فقال: كلاهما صالحان»<sup>(٨)</sup>.

وقال في رواية: «إذا حدث عن الشاميين وذكر الخبر فحديثه مستقيم، وإذا حدث

عن الحجازيين والعراقيين خلط ما شئت»<sup>(٩)</sup>.

وقال علي بن المديني: «رجلان هما صاحبنا حديث بلدهما إسماعيل بن عياش

وعبد الله بن لهيعة»<sup>(١٠)</sup>.

وقال أيضا: «كان يوثق فيما روى عن أصحابه أهل الشام، فأما ما روى عن غير

أهل الشام ففيه ضعف»<sup>(١١)</sup>.

(١) ت ابن معين رقم ٤٩٠١.

(٢) هو "فرج بن فضالة بن النعمان التنوخي الشامي، ضعيف، من الثامنة مات سنة سبع وسبعين/د ت ق" التقريب رقم ٥٣٨٣.

(٣) ت ابن معين رقم ٥٢٧٨.

(٤) هو "محمد بن زياد الألهاني، بفتح الهمزة وسكون اللام أبو سفيان الحمصي، ثقة من الرابعة/خ ٤" التقريب رقم ٥٨٨٩.

(٥) هو "شرحبيل بن مسلم بن حامد الخولاني الشامي، صدوق فيه لين، من الثالثة/د ت ق" التقريب رقم ٢٧٧١.

(٦) ومراد ابن معين أن حديثه قوي إذا حدث عن الثقات من الشاميين، وقد مثل باثنين منهم.

(٧) علل أحمد ٣/رقم ٣٩٠٩.

(٨) الكامل ١/٢٩٣.

(٩) ت الكمال ١/٢٥٠، والتهذيب ١/١٦٣، من رواية مضر بن محمد الأسدي.

(١٠) ض العقيلي ١/رقم ١٠٢.

(١١) س ابن أبي شيبة رقم ٢٣٣.

وسأله ابنه عبد الله عن إسماعيل بن عياش فقال: «إن يحيى بن معين يقول: هو ثقة فيما يروي عن أهل الشام، فأما ما روى عن غير أهل الشام ففيه شيء، فضعفه»<sup>(١)</sup> فيما روى عن أهل الشام وغيرهم»<sup>(٢)</sup>.

وقال ابن المديني كذلك: «ما كان أحد أعلم بحديث أهل الشام من إسماعيل بن عياش، لو ثبت على حديث أهل الشام، ولكنه خلط في حديثه عن أهل العراق، وحدثنا عنه عبد الرحمن ثم ضرب على حديثه»<sup>(٣)</sup>.

وقال أيضاً: «إسماعيل بن عياش عندي ضعيف وحدث عنه عبد الرحمن بن مهدي قديماً وتركه»<sup>(٤)</sup>.

وقال أحمد بن حنبل: «سمعت إسماعيل بن عياش يروي عن كل ضرب»<sup>(٥)</sup>.

وقال أيضاً: «ليس أحد أروى لحديث الشاميين من إسماعيل بن عياش والوليد بن مسلم»<sup>(٦)</sup>.

وقال مرة: «في روايته عن أهل العراق وأهل الحجاز بعض الشيء، وروايته عن أهل الشام كأنه أثبت وأصح»<sup>(٧)</sup>.

وقال المروزي: سألته<sup>(٨)</sup> عن إسماعيل بن عياش فحسن روايته عن الشاميين، وقال: هو فيهم أحسن حالاً مما روى عن المدنيين وغيرهم»<sup>(٩)</sup>.

وقال أبو داود: «سألت أحمد عن إسماعيل بن عياش، فقال: ما حدث عن مشايخهم.

(١) أي علي بن المديني.

(٢) ت بغداد ٦/٢٢٥.

(٣) ت بغداد ٦/٢٢٥.

(٤) ت بغداد ٦/٢٢٥.

(٥) الجرحين ١/١٢٥.

(٦) ت بغداد ٦/٢٢١.

(٧) الجرح ٢/رقم ٦٥٠.

(٨) أي أحمد بن حنبل.

(٩) العلل للمروزي رقم ٢٤٩.

قلت: الشاميين؟ قال: نعم؛ فأما ما حدث عن غيرهم فعنده منا كثير<sup>(١)</sup>.  
وقال أحمد كذلك: «نظرت في كتابه<sup>(٢)</sup> عن يحيى بن سعيد أحاديث صحاح، وفي  
المصنف أحاديث مضطربة»<sup>(٣)</sup>.

وقال عمرو بن علي: «إذا حدث عن أهل بلاده فصحيح، وإذا حدث عن أهل  
المدينة مثل هشام بن عروة ويحيى بن سعيد وسهيل بن أبي صالح فليس بشيء»<sup>(٤)</sup>.  
وقال أيضاً: «كان عبد الرحمن لا يحدث عن إسماعيل بن عياش»<sup>(٥)</sup>.  
وقال البخاري: «ما روى عن الشاميين فهو أصح»<sup>(٦)</sup>.  
وقال أيضاً: «إذا حدث عن أهل بلده فصحيح، وإذا حدث عن غير أهل بلده ففيه  
نظر»<sup>(٧)</sup>.

وقال الجوزجاني: «سألت أبا مسهر<sup>(٨)</sup> عن إسماعيل بن عياش وبقيّة، فقال: كلُّ كان  
يأخذ عن غير ثقة فإذا أخذت حديثه عن الثقات فهو ثقة»<sup>(٩)</sup>.  
وقال الجوزجاني كذلك: «أما إسماعيل بن عياش فقلت لأبي اليمان: ما أشبه حديثه  
بثياب سابور يُرقم على الثوب المائة ولعل شراءه دون عشرة، قال: كان من أروى الناس  
عن الكذابين<sup>(١٠)</sup>، وهو في حديث الثقات من الشاميين أحمد منه في حديث غيرهم»<sup>(١١)</sup>.

(١) س أبي داود رقم ٣٠٠/ج.

(٢) أي إسماعيل بن عياش.

(٣) الجرح ٢/رقم ٦٥٠.

(٤) ت بغداد ٦/٢٢٥.

(٥) ض العقيلي ١/رقم ١٠٢.

(٦) ت الكبير ١/رقم ١١٦٩.

(٧) ت بغداد ٦/٢٢٣.

(٨) هو "عبد الأعلى بن مسهر الغساني أبو مسهر الدمشقي، ثقة فاضل، من كبار العاشرة مات سنة ثمان عشرة  
وله ثمان وسبعون سنة/ع" التقريب رقم ٣٧٣٨.

(٩) أحوال الرجال رقم ٣١١، ٣١٢.

(١٠) وليعلم أن الجوزجاني من المتعنتين في الجرح، وقوله هنا لم أجد من وافقه عليه أو قال مثله. وانظر "من  
يعتمد قوله في الجرح" ١٥٩.

(١١) أحوال الرجال رقم ٣١٢.

وقال أبو زرعة: «صدوق، إلا أنه غلط في حديث الحجازين والعراقيين»<sup>(١)</sup>.

وقال الآجري: «قلت لأبي داود: أيما أحب إليك فرج بن فضالة أو إسماعيل بن عياش؟ فقال: إسماعيل»<sup>(٢)</sup>.

وقال أبو حاتم: «هو لين، يُكتب حديثه، لا أعلم أحداً كف عنه إلا أبو إسحاق الفزاري»<sup>(٣)</sup>.

وقال يعقوب بن سفيان: «كنت أسمع أصحابنا يقولون: علم الشام عند إسماعيل بن عياش»<sup>(٤)</sup>.

وقال يعقوب: «وتكلم قوم في إسماعيل، وإسماعيل ثقةٌ عدلٌ أعلم الناس بحديث الشام، ولا يدفعه دافع، وأكثر ما تكلموا قالوا: يغرب عن ثقات المدنيين والمكيين»<sup>(٥)</sup>.  
وقال يعقوب بن شيبة: «إسماعيل بن عياش ثقةٌ عند يحيى بن معين وأصحابنا فيما روى عن الشاميين خاصة، وفي روايته عن أهل العراق وأهل المدينة اضطرابٌ كثير، وكان عالماً بناحيته»<sup>(٦)</sup>.

وقال النسائي: «ضعيف»<sup>(٧)</sup>.

وقال أيضاً: «ضعيف كثير الخطأ»<sup>(٨)</sup>.

(١) الجرح ٢/رقم ٦٥٠.

(٢) س الآجري رقم ١٧٥٤، وانظر التهذيب ١/١٦٤، وفيه تلفيق بين نصين، وخطأ في الشطر الأول من التلفيق، وانظر س الآجري رقم ١٦٧٩.

(٣) الجرح ٢/رقم ٦٥٠.

(٤) المعرفة ٢/٤٢٣.

(٥) المعرفة ٢/٤٢٤.

(٦) ت بغداد ٦/٢٢٥، وانظر ت الكمال ١/٢٥١، وفيه: "اضطراب كبير" بدل "كثير".

(٧) ض النسائي رقم ٣٤، والكامل ١/٢٩٤.

(٨) السنن الكبرى ٤/٢٣٥، قال ذلك عقب رواية لإسماعيل عن ابن جريج، وهذا يُعد من روايته عن أهل الحجاز، وهي ضعيفة.

وقال مرة: «صالح في حديث أهل الشام»<sup>(١)</sup>.

وقال العقيلي: «إذا حدث عن غير أهل الشام اضطرب وأخطأ»<sup>(٢)</sup>.

وقال ابن حبان: «كان من الحفاظ المتقين في حديثه، فلما كبر تغير حفظه، فما حفظ في صباه وحديثه أتى به على جهته، وما حفظ على الكبر من حديث الغرباء خلط فيه، وأدخل الإسناد في الإسناد، وألزم المتن بالمتن وهو لا يعلم، ومن كان هذا نعتة حتى صار الخطأ في حديثه يكثر خرج عن الاحتجاج به فيما لم يخلط فيه»<sup>(٣)</sup>.

وقال ابن عدي: وهذه الأحاديث التي أمليتها من رواية ابن عياش عن أهل الشام يحمل بعضها بعضاً، وسوى هذه الأحاديث إذا رواه ابن عياش عن أهل الشام فهو مستقيم، وإنما يخلط ويغلط في حديث العراق والحجاز»<sup>(٤)</sup>.

وقال أيضاً: «وهذه الأحاديث من أحاديث الحجاز ليحيى بن سعيد ومحمد بن عمرو وهشام بن عروة وابن جريج وعمر بن محمد وعبيد الله الوصافي وغير ما ذكرت من حديثهم، ومن حديث العراقيين إذا رواه ابن عياش عنهم فلا يخلو من غلط يغلط فيه؛ إما أن يكون حديثاً يرسله، أو مرسلًا يوصله، أو موقوفاً يرفعه، وحديثه عن الشاميين إذا روى عنه ثقة فهو مستقيم، وفي الجملة إسماعيل بن عياش ممن يكتب حديثه ويحتج به في حديث الشاميين خاصة»<sup>(٥)</sup>.

(١) التهذيب ١/١٦٤، لم أقف عليه، وتكرر من الحفاظ ابن جحر والمزي النقل لعدة أحكام عن النسائي ليست موجودة في ضعفاته، ولا في سننه فلعلهما وقفا عليها في بعض كتبه الأخرى أو في بعض النسخ. وانظر حاشية ت الكمال ١/٢٥١.

(٢) ض العقيلي ١/رقم ١٠٢.

(٣) هذا الرأي من ابن حبان مخالف لما ذهب إليه الجمهور، وابن حبان مصنف ضمن المتشددين في الجرح.

(٤) الكامل ١/٢٩٦.

(٥) الكامل ١/٣٠٠.

### في ولادته أقوال:

الأول: سنة اثنتين ومائة (١).

الثاني: سنة خمس ومائة (٢).

الثالث: سنة ست ومائة (٣).

الرابع: سنة ثمان ومائة (٤).

### وفي وفاته قولان:

الأول: سنة إحدى وثمانين ومائة، وعليه الجمهور (٥).

الثاني: سنة اثنتين وثمانين ومائة (٦).

### الدراسة والمناقشة للأقوال السابقة:

ويتلخص لدينا من كلام الأئمة في إسماعيل ما يلي:

#### ١- عبارات التعديل التي قيلت فيه خاصة في روايته عن أهل الشام:

فقد وُصف بأنه "من أحفظ الناس" كما قاله يزيد بن هارون (٧)، و"من أروى الناس لحديث الشاميين" كما قاله أحمد، بل "من أعلم الناس بحديث الشام" كما قاله يعقوب بن

(١) قال به يزيد بن عبد ربه، كما في ت بغداد ٢٢٦/٦.

(٢) قال به بقية بن الوليد كما في الكامل ٢٩٤/١.

(٣) قال به يزيد بن عبد ربه في رواية كما في وفيات ابن زبر ٢٥٥/١، وابن عينة وأحمد بن حنبل كما في ت بغداد ٢٢٦/٦.

(٤) قال به بقية بن الوليد في رواية كما في الكامل ٢٩٤/١.

(٥) قال به حيوة بن شريح الحضرمي كما في ت الكبير ٧٣/١، ويزيد بن عبد ربه والحجاج بن محمد الخولاني كما في ت بغداد ٢٢٦/٦، وأحمد بن حنبل كما في ت الكمال ٢٥٢/١، وأبو زرعة كما في وفيات ابن زبر ٤١١/١، وغيرهم.

(٦) قال به ابن سعد وأبو حسان الزياتي كما في ت بغداد ٢٢٧/٦، و ت الكمال ٢٥٢/١. وفيهما نقل قول ابن سعد و الزياتي ولم أجد في طبقات ابن سعد ذكر لهذا القول، لكن ساقه الخطيب بسنده إليه، وقال به أيضاً خليفة بن خياط في طبقاته ٣١٦، وغير واحد، وهناك قول ثالث بالشك بين إحدى أو اثنتين وثمانين ومائة قال به عمرو بن عثمان الحمصي كما في ت بغداد ٢٢٦/٦.

(٧) وهو من أقرانه الذين رووا عنه، وبين وفاتيهما أربع وعشرون سنة تقريبا، وهو من الطبقة التالية لطبقة إسماعيل بن عياش على تقسيم الحافظ بن حجر في التقريب.

سفيان، وقال عنه ابن معين وغيره "ثقة"، وقال ابن عدي "مستقيم الحديث" (١) عن أهل الشام خاصة، ونحوه قول ابن معين "إذا حدث عن الشاميين وذكر الخبر فحديثه مستقيم"، وقوله "ثقة فيما رواه عن أهل الشام"، وكذا قول البخاري "صحيح حديثه عن أهل الشام"، وقد أفاد معنى ما تقدم جمع من الأئمة تقدم نقل أقوالهم.

## ٢- حكم حديثه عن أهل الشام:

حديثه عن أهل الشام قبله الجمهور وصححوه؛ إلا ما كان من أبي إسحاق الفزاري، فإنه لا يرى الكتابة عن إسماعيل وضعفه، وقدمنا أن هذا منه تحامل لا يقبل، وبيئاً سبب تحامله.

كذلك عبد الرحمن بن مهدي روى عنه ثم ضرب على حديثه، ولعله ترك حديثه عامة ورعاً منه، أو استدلل بما وقف عليه من ضعف حديثه عن غير أهل الشام على ضعف حديثه بالكلية، ولم يُنقل عن عبد الرحمن بن مهدي نصوصٌ توضح سبب الترك، إلا أن الحال قد تبينت لغيره من الأئمة؛ فقالوا بالتفصيل في حاله.

وقد تأثر بموقف عبد الرحمن بن مهدي هذا علي بن المديني، فكان يقول بضعف إسماعيل مطلقاً، يستوي في ذلك ما حدث به عن أهل الشام أو عن غيرهم، وكذا ابن حبان وهو من المتعنتين في الجرح. قال بعدم الاحتجاج بحديث إسماعيل مطلقاً، وهذا القول غير مقبول وهو مخالف لما ذهب له جمهور النقاد من المحدثين من المتشددين والمعتدلين في قبولهم وتصحيحهم لحديث إسماعيل عن أهل الشام.

٣- أما حديثه عن أهل العراق وأهل الحجاز من المكيين والمدنيين فقد وصفه النقاد

## بالعبارات التالية:

فمن ذلك قول ابن معين "وروايته عن غيرهم (٢) يخلط"، وقوله "وأما روايته عن

(١) عبارة "مستقيم الحديث" عند ابن عدي من عبارات التعديل العالية وهي تعادل على أقل أحوالها عبارات المرتبة الرابعة من مراتب التعديل على ترتيب السخاوي إن لم تكن أعلى من ذلك. انظر "ابن عدي ومنهجه في الكامل" ١٤٦/٢.

(٢) أي عن غير أهل الشام، وهو يشمل أهل الحجاز والعراق.



أهل الحجاز فإن كتابه ضاع فخلط في حفظه عنهم"، وقوله "إذا حدث عن الحجازيين والعراقيين خلط ما شئت"، وكذا وصف ابن المديني حديثه عن أهل الشام "بأن فيه ضعف"، ومن العبارات قول أحمد "ما حدث عن غيرهم (١) فعنده منا كثير"، وقول الفلاس "إذا حدث عن أهل المدينة فليس بشيء"، وقول أبي زرعة "غلط في حديث الحجازيين والعراقيين"، وقول البخاري "إذا حدث عن غير أهل بلده ففيه نظر"، وقول يعقوب الفسوي "يُغرب عن ثقات المدنيين والمكيين"، وقول يعقوب بن شيبة "وفي روايته عن أهل العراق وأهل المدينة اضطراب كثير".

٤- قد بين ابن عدي أنواع الخطأ الذي يقع له في روايته عن أهل الحجاز وأهل العراق بقوله: "إما أن يكون حديثاً يرسله، أو مرسلأ يوصله، أو موقوفاً يرفعه".

وتقدم حكم عام للغلط الذي يحصل في حديثه؛ وهو الإغراب والانفراد، أي يُغرب ويأتي بمناكير لا يُتابع عليها سواء بإرسال موصول أو وصلٍ لمرسل أو رفع لموقوف، أو غير ذلك.

٥- سبب غلظه عن غير أهل الشام:

لم أقف عليه إلا في رواية عن ابن معين، وهي خاصة بأهل الحجاز قال فيها: "وأما روايته عن أهل الحجاز فإن كتابه ضاع فخلط في حفظه عنهم".

٦- حكم حديثه عن غير أهل الشام:

من خلال النظر في نصوص الأئمة نلاحظ عدم ردهم لحديث إسماعيل عن غير أهل الشام من العراقيين والحجازيين بالكلية، فعبارتهم الآتية في حديثه عن غير أهل الشام كقولهم: "عنده منا كثير"، "فيه ضعف"، "فيه شيء"، "فيه نظر"، تفيد عدم رده بالكلية، ويُفهم منها أن فيه ما هو مقبول أو ما توبع عليه، إلا ما كان من عمرو بن علي الفلاس - وعنده تشدد - فقال: "إذا حدث عن أهل بلاده فصحيح وإذا حدث عن أهل المدينة مثل هشام بن عروة ويحيى بن سعيد وسهيل بن أبي صالح فليس بشيء"، وعبارة "ليس بشيء" على المعروف تفيد أن حديثه لا يُكتب بالكلية، وهناك احتمال أن يكون المراد من عبارته هذه ينطبق على أحاديث مخصوصة، وكذا ما ورد عن بعض الأئمة من

(١) عن غير أهل الشام.

عبارات الجرح القوية في رواية إسماعيل عن غير أهل الشام، لا تشمل كل الأحاديث التي رواها عن غير أهل الشام؛ لأن منها ما هو شديد الضعف، ومنها ما يكتب ويُعتبر به والله أعلم.

فيتلخص لدينا أن أحاديثه عن أهل الشام صحيحة يحتج بها، وهو ثقة<sup>(١)</sup> عن أهل الشام في المرتبة الرابعة من مراتب التعديل، وأما روايته عن غيرهم كأهل الحجاز والعراق، فضعيفة، وهي في المرتبة الخامسة من مراتب الجرح على تقسيم السخاوي، ومن ذلك روايته عن هشام بن عروة؛ لأنه من أهل المدينة<sup>(٢)</sup>.

النتيجة: ضعيف في هشام بن عروة من الطبقة السابعة.

- (١) قول الحافظ فيه "صدوق" يتفق مع النتيجة التي تم التوصل لها؛ لأن حديث الصدوق على منهج الحافظ في التقريب خاصة لا في اصطلاح المتقدمين يعتبر صحيحاً لا حسناً كما يظنه الكثير، لكنه يَقْصُرُ في المرتبة على من قيل فيه ثقة على تقسيمه، وقد صحح ابن حجر نفسه لأحاديث من قال فيهم: "صدوق"، ولمزيد تفصيل وتعرف على الأمثلة انظر "منهج دراسة الأسانيد والحكم عليها" ١٤٥-١٥٤.
- (٢) وقد مر معنا أن الفلاس شدد فيه الجرح فيما رواه عن هشام بن عروة وغيره من أهل المدينة، لكن الحكم الذي ذكرته كان باعتبار النظر في مجموع كلام الأئمة.

## ٣- جنادة بن سلم

«جنادة بن سلم بسكون اللام بن خالد بن جابر بن سمرة السوائي، أبو الحكم الكوفي، صدوق له أغلاط من التاسعة/ت»<sup>(١)</sup>.

## أقوال النقاد فيه:

قال البخاري: «كنت أرى أن جنادة بن سلم مقارب الحديث!»<sup>(٢)</sup>.

وقال أبو حاتم: «ضعيف الحديث ما أقربه من أن يترك حديثه؛ عمد إلى أحاديث

موسى بن عقبة فحدث بما عن عبيد الله بن عمر»<sup>(٣)</sup>.

وقال أبو زرعة: «ضعيف الحديث»<sup>(٤)</sup>.

وقال الساجي: «حدث عن هشام بن عروة حديثاً منكراً»<sup>(٥)</sup>.

ووثقه ابن خزيمة<sup>(٦)</sup>.

وذكره بن حبان في الثقات<sup>(٧)</sup>.

وقال الأزدي: «منكر الحديث عن عبيد الله بن عمر، أخاف أن لا يكون ضعيفاً،

(١) التقريب رقم ٩٧٤.

(٢) علل الترمذي الكبير ٢ / ٩٤٥، قال ذلك البخاري عندما سأله الترمذي عن حديث جنادة عن هشام بن

عروة عن أبيه عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «آخر قرية من قرى الإسلام خراباً

المدينة». وتمة كلام الترمذي قال: سألت محمداً عن هذا الحديث فلم يعرفه، وجعل يتعجب من هذا

الحديث! وقال: كنت... "ويفهم من كلام البخاري وتعجبه استنكاره لهذا الحديث، والحديث لم يروه

من أهل الكتب التسعة إلا الترمذي في سننه في المناقب باب فضل المدينة ٥ / رقم ٣٩١٩.

(٣) الجرح ٢ / رقم ٢١٣٣، كأنه حصل له قلب في الأسانيد، ويطلق العلماء على هذا التصرف وضعاً، ولا يلزم

أن يكون فاعله كذاباً أو وضاعاً؛ لأنه قد يحصل خطأ من الضعيف وغير الضابط، إلا أن تكررهُ يُسقط

حديث من تكرر منه.

(٤) الجرح ٢ / رقم ٢١٣٣.

(٥) التهذيب ١ / ٣١٧، ولعله يقصد بالحديث المنكر الحديث المتقدم الذي رواه الترمذي وتعجب منه البخاري.

(٦) التهذيب ١ / ٣١٧، وقال الحافظ: "وأخرج له في صحيحه"، ولم أفق عليه ولعله في القسم المفقود.

(٧) الثقات ٨ / ١٦٥.

وعنده عجائب»<sup>(١)</sup>.

النتيجة: ضعيف عن هشام بن عروة<sup>(٢)</sup>، من الطبقة السابعة.

(١) التهذيب ٣١٧/١.

(٢) وهو في المرتبة الخامسة من مراتب الجرح على تقسيم السخاوي، وفي غير هشام فيه ضعف، ويُدْرَج في المرتبة السادسة من مراتب الجرح وقد تجاذبه الخامسة، وبهذا يتبين أن قول الحافظ فيه: "صدوق" فيه نظر، وكأنه اعتبر توثيق ابن خزيمة، وإيراد ابن حبان له في الثقات، لكنه لا يقاوم تضعيف أبي زرعة وأبي حاتم، وهما أعلم وأقرب معاصرة، إضافة إلى قول البخاري: "كنت أرى أن جنادة بن سلم مقارب الحديث"، وكان هذا الرأي تغير عندما رأى حديثه المنكر عن هشام.

## ٤ - حجاج بن أرطاة

«حجاج بن أرطاة بفتح الهمزة، ابن ثور بن هبيرة النخعي، أبو أرطاة الكوفي القاضي، أحد الفقهاء، صدوق، كثير الخطأ، والتدليس، من السابعة، مات سنة خمس وأربعين/بخ م٤٤»<sup>(١)</sup>.

أقوال النقاد فيه:

قال عبد الله بن أبي نجيح<sup>(٢)</sup>: «ما جاءنا منكم مثله»<sup>(٣)</sup>.

وقال شعبة: «عليك بالحجاج بن أرطاة...»<sup>(٤)</sup>.

وقال سفيان الثوري: «ما تأتون أحداً أحفظ من حجاج بن أرطاة»<sup>(٥)</sup>.

وقال أيضاً: «عليكم به، فإنه ما بقي أحدٌ أعرف بما يخرج من رأسه منه»<sup>(٦)</sup>.

وقال يحيى بن الحارث المحاربي: «أمرنا زائدة<sup>(٧)</sup> أن نترك حديث الحجاج بن

أرطاة»<sup>(٨)</sup>.

وقال ابن المبارك: «كان الحجاج مدلساً، يحدثنا بالحديث عن عمرو بن شعيب مما

(١) التقريب رقم ١١١٩.

(٢) هو "عبد الله بن أبي نجيح يسار المكي أبو يسار الثقفي مولاهم، ثقة رمي بالقدر وربما دلس، من السادسة

مات سنة إحدى وثلاثين أو بعدها/ع" التقريب رقم ٣٦٦٢.

(٣) المعرفة ٨٠٣/٢، والجرح ١٥٥/٣ رقم ٦٧٣، ولفظه: "ما رأيت من كوفيكم مثله".

(٤) المعرفة ٨٠٣/٢، والجرح ١٥٥/٣ رقم ٦٧٣.

(٥) المعرفة ٨٠٣/٢، وت بغداد ٢٢٧/٨، رقم ٤٣٤١.

(٦) ت بغداد ٢٢٧/٨، أقول: وكلام شعبة والثوري وهما من المعاصرين له والرواة عنه، ليس في الدقة لبيان

حاله ككلام من بعدهم من النقاد الذين كان حكمهم على الراوي نتيجة سير جميع حديثه، وهذا لا يتسنى

غالباً للأقران في بعضهم أو المعاصرين، وقد أشرت إلى ذلك، في المقدمة في طريقي في الحكم على الرواة

والقرائن التي راعيتها في ذلك.

(٧) هو "زائدة بن قدامة الثقفي أبو الصلت الكوفي، ثقة ثبت صاحب سنة، من السابعة مات سنة ستين وقيل

بعدها/ع" التقريب رقم ١٩٨٢.

(٨) ض العقيلي ٢٢٧/١ رقم ٣٤٢، وانظر الجرح ١٥٥/٣.

يحدثه محمد العرزمي، والعرزمي متروك الحديث لا تقربه»<sup>(١)</sup>.

وقال أبو عبيد القاسم بن سلام: «ناظرت يحيى بن سعيد القطان -يعني في حجاج بن أرطاة- وظننت أنه تركه -يعني لا يروي عن الحجاج- من أجل لبسه السواد، فقلت: لم تركته؟ فقال: للغلط. قلت: في أي شيء، فحدث يحيى بغير حديث»<sup>(٢)</sup>.

وقال يحيى القطان: «رأيت الحجاج بن أرطاة يفتي بمكة فلم أحمل عنه، ولم أحمل عن رجل عنه، - كان عنده مضطربا-»<sup>(٣)</sup><sup>(٤)</sup>.

وقال علي بن المديني: «سمعت يحيى<sup>(٥)</sup>: يقول الحجاج بن أرطاة ومحمد بن إسحاق عندي سواء، قلت ليحيى بن سعيد: تركت الحجاج بن أرطاة متعمدا؟ قال: كان بمكة وأنا بها ولم أكتب عنه حديثا قط، ولا عن ابن إسحاق حديثا قط -يعني عن رجل عنهما»<sup>(٦)</sup>. وقال أيضا: «ما أعلم أحدا تركه<sup>(٧)</sup> غير يحيى بن سعيد»<sup>(٨)</sup>.

وقال أحمد بن حنبل: «حجاج بن أرطاة لم يكن يحيى بن سعيد يروي عنه بشيء، وقال: هو مضطرب الحديث»<sup>(٩)</sup>.

وقال أيضا: «سمعت يحيى<sup>(١٠)</sup> يذكر: أن حجاجا لم ير الزهري، وكان سيئ الرأي فيه جدا، ما رأيته أسوأ رأيا في أحد منه في حجاج ومحمد بن إسحاق وليث وهمام، لا يستطيع أحد أن يراجعهم فيهم»<sup>(١١)</sup>.

(١) ض البخاري رقم ٧٥، وت الأوسط ٨٦/٢.

(٢) ت بغداد ٢٣٠/٨.

(٣) الظاهر أن هذه العبارة من الراوي عنه، وهو علي بن المديني.

(٤) ض العقيلي ٢٨٠/١.

(٥) أي القطان.

(٦) ض العقيلي ٢٨٠/١.

(٧) أي الحجاج.

(٨) ت بغداد ٢٢٩/٨.

(٩) الجرح ١٥٥/٣.

(١٠) أي القطان.

(١١) ض العقيلي ٢٧٩/١، وت بغداد ٢٢٩/٨، لكن من رواية أبي بكر الباهلي عن القطان، وأخشى

أن هناك سقطا في السند، فيكون أبو بكر روى عن أحمد من قوله عبارة: "كان سيئ

- وقال الفلاس: «كان يجي (١) لا يحدث عن ليث بن أبي سليم، ولا عن حجاج، وكان عبد الرحمن بن مهدي يحدث عنهما عن سفيان وعن غيره» (٢).
- وقال ابن سعد: «كان ضعيفاً في الحديث» (٣).
- وقال ابن معين: «صالح الحديث» (٤).
- وقال أيضاً: «صدوق ليس بالقوي، يدللس عن محمد بن عبيد الله العرزمي عن عمرو بن شعيب» (٥) (٦).
- وقال كذلك: «ليس بذاك القوي، وهو مثل ابن أبي ليلي (٧) ومجالد» (٨).
- وقال مرة: «لا يُحتج بحديثه» (٩).
- وقال مرة أخرى: «ضعيف» (١٠).
- وقال كذلك: «ضعيف، ضعيف» (١١).

الرأي الخ ... "، لتطابقهما لفظاً.

- (١) أي القطان.
- (٢) ض العقيلي ٢٨٠/١، وانظر الجرح ١٥٥/٣.
- (٣) ط ابن سعد ٣٥٩/٦.
- (٤) رواية الدقاق رقم ٢١٣، وت بغداد ٢٣١/٨.
- (٥) قال في السير ٧٠/٧، "يعني فيسقط العرزمي".
- (٦) الجرح ١٥٦/٣، من رواية ابن أبي خيثمة.
- (٧) هو "محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلي الأنصاري الكوفي القاضي أبو عبد الرحمن، صدوق سيئ الحفظ جداً، من السابعة مات سنة ثمان وأربعين/٤" التقريب رقم ٦٠٨١، وما قيل فيه قريب مما قيل في الحجاج بن أرطاة، إلا أن بعض عبارات النقاد فيه أشد من العبارات التي قيلت في الحجاج، وانظر تفصيل ما قيل فيه في التهذيب ٦٢٧/٣-٦٢٨.
- (٨) الجرح ١٥٦/٣، من رواية إسحاق بن منصور عنه.
- (٩) الجرح ١٥٦/٣ من رواية العباس الدوري، وانظر ض العقيلي ٢٨٠/١، والمجروحين ٢٢٦/١.
- (١٠) الكامل ٢٢٣/٢ رقم ٤٠٦، من رواية أحمد الدوري.
- (١١) المجروحين ٢٢٦/١، من رواية أحمد بن زهير، وفي ت بغداد ٢٣١/٨، أيضاً من رواية ابن أبي خيثمة عن ابن معين أنه لكن قال: "ضعيف"، مرة واحدة فقط، وفي النفس شيء من رواية ابن حبان في تكراره لعبارة

وقال أيضاً: «يدلس»<sup>(١)</sup>.

وقال في رواية: «صدوقٌ وليس بالقوي في الحديث، وليس هو من أهل الكذب»<sup>(٢)</sup>.

وقال عبد الملك الميموني: «سمعت أحمد وسأله رجلٌ عن الحجاج بن أرطاة ما شأنه؟ قال: شأنه أنه يزيد في الأحاديث»<sup>(٣)</sup>.

وقال الميموني أيضاً: «قال رجلٌ لأبي عبد الله: ابن أبي ليلى؟ قال: ضعيف، والحجاج أكثر<sup>(٤)</sup> في نفسي منه...»<sup>(٥)</sup>.

وقال الحسن بن علي: «سئل أحمد بن حنبل يفتح بحديث حجاج بن أرطاة؟ فقال: لا»<sup>(٦)</sup>.

وقال أحمد بن حنبل: «كان يدلس، كان إذا قيل له من حدثك من أخيرك؟ قال: لا تقولوا من أخيرك من حدثك! قولوا: من ذكره؟ وروى عن الزهري ولم يره!»<sup>(٧)</sup>.

وقال أبو طالب: «سمعت أبا عبد الله -يعني أحمد بن حنبل- يقول: كان الحجاج من الحفاظ، قلت: فلم ليس هو عند الناس بذلك؟ قال: لأن في حديثه زيادة<sup>(٨)</sup> على حديث الناس، ليس يكاد له حديثٌ إلا فيه زيادة»<sup>(٩)</sup>.

ضعيف، فيُحتمل أن يكون خطأً في النسخ.

- (١) ت بغداد ٢٣١/٨ من رواية ابن أبي خيثمة أحمد بن زهير.
- (٢) ت بغداد ٢٣١/٨، من رواية عبد الخالق بن منصور، وهذا الحكم من ابن معين هنا من أجمع وأحسن أحكامه على حجاج.
- (٣) رواية الميموني رقم ٤٩١، وض العقيلي ٢٧٩/١.
- (٤) هكذا في المطبوع، ويحتمل أن الصواب "أكبر" لكن تصحفت.
- (٥) رواية الميموني رقم ٤٩٣.
- (٦) وض العقيلي ٢٨٠/١.
- (٧) الكامل ٢/٢٢٥، من رواية أبي طالب أحمد بن حميد، وذكر نفس المعنى يعقوب الفسوي في المعرفة ٨٠٤/٢، لكن قال: "وكان يقول أصحاب الحديث فذكره...".
- (٨) ومراد أحمد والله أعلم، أنه يزيد زيادةً ينفرد بها، لا يُتابع عليها، ومثله لا يُحتمل تفرده، بل أن كثرة التفرد وعدم متابعة الثقات له دليلٌ على الضعف والنعارة.
- (٩) الجرح ٣/١٥٦.



وقال أحمد: «لم يلق الزهري وكان يروي عن رجال لم يلقهم - وكانه ضعفه - (١)» (٢).

وقال كذلك: «هو عندي صالح الحديث» (٣).

وقال البخاري: «ما قال فيه: "حدثنا" يُحتمل» (٤).

وقال الجوزجاني: «كان يروي عن قوم لم يلقهم: الزهري وغيره، فَيُتَبَّتُ في حديثه» (٥).

وقال العجلي: «جائز الحديث، وكان له فقه، وكان جائز الحديث، إلا أنه صلح إرسال، وكان يرسل... فإنما يعيب الناس منه التدليس، روى نحواً من ستمائة حديث» (٦).

وقال يعقوب بن شيبة: «صدوق، وفي حديثه اضطراب» (٧).

وقال أيضاً: «واهي الحديث (٨)، في حديثه اضطراب كثير، وهو صدوق، وكان أحد الفقهاء» (٩).

وقال أبو زرعة: «صدوق مدلس» (١٠).

وقال أبو حاتم: «صدوق، يدلس عن الضعفاء، يكتب حديثه، وإذا قال: "حدثنا"

- 
- (١) القائل حرب بن إسماعيل أي كأن أحمد ضعف الحجاج.
  - (٢) الجرح ١٥٦/٣ من رواية حرب بن إسماعيل.
  - (٣) المعرفة ١٦٤/٢، من رواية الهيثم بن خارجة.
  - (٤) ت الأوسط ٨٦/٢.
  - (٥) أحوال الرجال رقم ١٠٠.
  - (٦) ت العجلي رقم ٢٦٤.
  - (٧) ت بغداد ٢٣١/٨.
  - (٨) هذه العبارة إن ثبتت عن يعقوب، فإنها تضاف لعباراته الأخرى التي فيها تعنت في الجرح يشذ به عن الجمهور، فإن هذه العبارة لم يقل بها أحد غيره.
  - (٩) ت الكمال ٥٨/٢، ولم أقف عليه، وكل من نقل عن المزني فقد أتى بهذا النص.
  - (١٠) الجرح ١٥٦/٣.

فهو صالح لا يُرتاب في صدقه وحفظه إذا بين السماع، ولا يُحتج بحديثه، لم يسمع من الزهري ولا من هشام بن عروة<sup>(١)</sup> ولا من عكرمة<sup>(٢)</sup>.

وقال ابن خراش: «كان مدلساً، وكان حافظاً للحديث»<sup>(٣)</sup>.

وقال النسائي: «ليس بالقوي»<sup>(٤)</sup>.

وقال الساجي: «كان مدلساً، صدوقاً، سيئ الحفظ، ليس بحجة في الفروع

والأحكام»<sup>(٥)</sup>.

وقال ابن خزيمة: «لا أحتج به إلا فيما قال: أخبرنا وسمعت»<sup>(٦)</sup>.

وقال ابن حبان: «تركه ابن المبارك ويحيى القطان وابن مهدي وابن معين وأحمد بن

حنبل<sup>(٧)</sup>... كان الحجاج مدلساً عن رآه وعمن لم يره»<sup>(٨)</sup>.

وقال ابن عدي: «إنما عاب الناس عليه تدليسه عن الزهري وعن غيره، وربما أخطأ

(١) لم أر من نبه على عدم سماعه من هشام بن عروة غير أبي خاتم، وقد فات العلامي ذكر كلام أبي حاتم في عدم سماعه من هشام بن عروة في جامع التحصيل ص ١٩٢، وكذا ولي الدين أبو زرعة في تحفة التحصيل ص ٦٢.

(٢) الجرح ١٥٦/٣.

(٣) ت بغداد ٢٣١/٨.

(٤) الكامل ٢٢٣/٢، وانظر ت الكمال ٥٨/٢.

(٥) التهذيب ٣٥٧/١.

(٦) التهذيب ٣٥٧/١.

(٧) قال الذهبي عقب كلام ابن حبان في الميزان ٤٦٠/١ ما نصه: "وهذا القول فيه مجازفة" ثم قال بعد أسطر: "وأكثر ما نُقم عليه التدليس، وفيه تبه لا يليق بأهل العلم". وقال في السير ٧٤/٧، رقم ٢٧، عقب كلام ابن حبان: "وهذا ليس بجيد، وقد قدمنا عبارات هؤلاء في حجاج، نعوذ بالله من التهور في وزن العلماء".

(٨) المجروحين ٢٢٥-٢٢٦/١.

في بعض الروايات، فأما أن يتعمد الكذب فلا، وهو ممن يُكتب حديثه»<sup>(١)</sup>.

وقال الدارقطني: «لا يُحتج به»<sup>(٢)</sup>.

وقال أيضاً: «كثير الوهم»<sup>(٣)</sup>.

وقال أيضاً: «رجلٌ مشهور بالتدليس، وبأنه يحدث عن من لم يلقه ومن لم يسمع منه... وترك الرواية عنه سفيان بن عيينة ويحيى بن سعيد القطان وعيسى بن يونس بعد أن جالسوه وخبروه، وكفكك بهم علماً بالرجال ونبلاً»<sup>(٤)</sup>.

في وفاته أقوال:

الأول: سنة خمس وأربعين ومائة<sup>(٥)</sup>.

الثاني: سنة سبع وأربعين ومائة<sup>(٦)</sup>.

الثالث: سنة تسع وأربعين ومائة<sup>(٧)</sup>.

الخلاصة:

من خلال النظر في أحكام النقاد في حجاج بن أرطأة، يتضح لنا حاله جلياً، فهم

(١) الكامل ٢٢٩/٢.

(٢) علل الدارقطني ٣٤٧/٥، والميزان ٤٥٩/١، والسير ٧٢/٧.

(٣) علل الدارقطني ١٢٣/٦، قال ذلك عند ذكره لحديث وقع الاختلاف في روايته ثم قال عن الحجاج بن أرطأة: "والاختلاف منه؛ لأنه كثير الوهم".

(٤) سنن الدارقطني ١٧٤/١-١٧٥، وقد ذكر تفصيلاً في شأن الحجاج بن أرطأة ونقل كلام النقاد فيه، جاء كلامه هذا في معرض الرد على رواية للحجاج عن ابن مسعود في فتواه في دية الخطأ خالف فيها رواية الثقات عن ابن مسعود.

(٥) قاله ابن حبان في المروحين ٢٢٥/١، ووقع خطأً في التهذيب ٣٥٦/١، حيث عزا قول ابن حبان هذا للثقات، وتابع الذهبي ابن حبان في تاريخ وفاته في الكاشف رقم ٩٢٨، لكنه اختار غير ذلك في السير والتذكرة كما سيأتي.

(٦) قاله الهيثم بن عدي، نقل ذلك الذهبي في زيادته على التهذيب في تذهيبه، انظر حاشية تهذيب الكمال ٥٨/٢.

(٧) السير ٧٥/٧ قال: "وفي ذهني أنه بقي إلى سنة تسع وأربعين ومائة"، وقال في التذكرة: "مات حجاج ظناً سنة تسع وأربعين ومائة" التذكرة ١٨٧/١، رقم ١٨١.

متفقون على أنه من أهل الصدق، وكذا وصفه العديد من النقاد بالحفظ، لكن لكثرة غلظه، وانفراده بزيادات لا يُتابع عليها؛ امتنع النقاد عن الاحتجاج به، وقد ذكر ابن عدي شيئاً من الزيادات التي انفرد بها وكذا ذكر الدارقطني في سننه وفي العلل مواضع عديدة خالف الحجاج فيها الثقات، ولم يُتابع عليها، ومن أجمع العبارات فيه ما قاله ابن معين في بعض الروايات عنه: «صدوق»، وليس بالقوي في الحديث، وليس هو من أهل الكذب».

كذلك مما أخذ عليه التدليس عمن سمع وعمن لم يسمع كالزهري وهشام بن عروة، بل قد يدلّس عن الضعفاء، وقد قال أبو حاتم: «لم يسمع من هشام بن عروة»، ولم أر من ذكر ذلك غيره، فعلى هذا تكون روايته عن الزهري منقطعةً ضعيفةً، ولذلك جعلته في الطبقة السابعة، وهي طبقة من يكتب حديثه للاعتبار، ولو كانت روايته عن هشام بن عروة متصلةً بالسماع<sup>(١)</sup> لكان في مرتبةٍ أحسن ولأدرجته في الطبقة السادسة.

النتيجة: روايته عن هشام بن عروة ضعيفةٌ، من الطبقة السابعة.

(١) والأحاديث التي في بعض الكتب التسعة من روايته عن هشام بن عروة رواها بصيغة العنعنة ولم يصرح بالسماع أو التحديث.

## ٥- سليمان بن يزيد

((أبو المثني الخزاعي، اسمه سليمان بن يزيد، ضعيف، من السادسة/ت ق))<sup>(١)</sup>.

## أقوال النقاد فيه:

قال أبو حاتم: ((منكر الحديث، ليس بقوي))<sup>(٢)</sup>.

وحسن له الترمذي حديثاً رواه عن هشام بن عروة<sup>(٣)</sup>.

وذكره ابن حبان في الثقات<sup>(٤)</sup>.

ثم ذكره في "المجروحين" في الكنى فقال: ((أبو المثني شيخ يروي عن هشام بن

عروة... يخالف الثقات في الروايات، لا يجوز الاحتجاج به، ولا الرواية عنه إلا

للاعتبار))<sup>(٥)</sup>.

وقال الدارقطني: ((ضعيف))<sup>(٦)</sup>.

(١) التقريب رقم ٨٣٤٠.

(٢) الجرح ٤/رقم ٦٤٥.

(٣) السنن في الأضاحي باب ما جاء في فضل الأضحية حديث رقم ١٤٩٣. قال أبو عيسى عقبه: هذا حديث

حسن غريب لا نعرفه من حديث هشام بن عروة إلا من هذا الوجه وأبو المثني اسمه سليمان بن يزيد روى

عن ابن أبي فديك، لكن نقل الترمذي في علله الكبير ٦٣٨/٢ عن البخاري أنه قال عن هذا الحديث: "هو

حديث مرسل، لم يسمع أبو المثني من هشام بن عروة"، وانظر جامع التحصيل ص ١٩٠.

(٤) ٦/٣٩٥.

(٥) المجروحين ٣/١٥١، وانظر التهذيب ٤/٥٨٢. فائدة: قال الحافظ عقب نقله لكلام ابن حبان في

"المجروحين": "تعبه الدارقطني في حواشيه [أي حواشي الدارقطني على المجروحين] فقال: أبو المثني هذا هو

سليمان بن يزيد الكلبي مدني" هـ. قلت: كأن أبو المثني هذا التبس على ابن حبان فظنه غير الأول؛ حيث

قال في الثقات ٦/٣٩٥: "سليمان بن يزيد أبو المثني الكعبي من أهل المدينة يروي عن عمر بن طلحة روى

عنه بن أبي فديك"، ثم جاء به في "المجروحين" في قسم الكنى وذكر كنيته دون اسمه ثم عقبه بالجرح، وهذا

يتعارض مع إيراده له في الثقات، والظاهر أنه ظنهما اثنين، ولذلك نبه الدارقطني على كون أبي المثني هذا هو

سليمان بن يزيد، فإذا كان الحال كذلك فحق هذا الهمم من ابن حبان أن يُدرج في أوهام الجمع والتفريق.

وانظر اللسان ٧/١٢٠-١٢١.

(٦) التهذيب ٤/٥٨٢.

---

---

النتيجة: ضعيف (١)، من الطبقة السابعة.

---

---

---

(١) وهو في المرتبة الخامسة من مراتب الجرح على تقسيم السخاوي.

## ٦- عبد الله بن معاوية

«عبد الله بن معاوية بن عاصم بن المنذر بن الزبير بن العوام الأسدي الزبيري أبو معاوية البصري عن هشام بن عروة، وعنه أحمد ويحيى وأبو عاصم النبيل وجماعة»<sup>(١)</sup>.  
أقوال النقاد فيه:

قال البخاري: «منكر الحديث»<sup>(٢)</sup>.

وقال كذلك: «في بعض أحاديثه مناكير»<sup>(٣)</sup>.

وذكر عن أبي حاتم أنه قال: «مستقيم الحديث»<sup>(٤)</sup>.

وقال النسائي: «ضعيف»<sup>(٥)</sup>.

- (١) تعجل المنفعة رقم ٥٨٦، وانظر ت الكبير ٢٠٠/٥، والجرح ١٧٨/٥. ليس له في الكتب التسعة إلا أثر واحد رواه أحمد في مسنده ٦٧/٦، وهو من كلام عائشة ولا تعلق له بالأحكام من رواية عبد الله بن معاوية عن هشام بن عروة عن عائشة، وفيه يسأل عروة عن سبب علمها بالطب، فأجابته وقالت: "إن رسول كان يسقم عند آخر عمره أو في آخر عمره، فكانت تقدم عليه وفود العرب من كل وجه فتنعت له الأنعام وكنت أعالجها له، فمن ثم".
- (٢) الأوسط الحاشية ٢٠٢/٢، والكامل ١٩٥/٤، وهذه العبارة قوية الجرح من البخاري، لكن قد يطلقها ولا يريد بها حكما عاما على الرجل، بل يريد بعض حديثه أو منكر الحديث في روايته عن رجل دون آخر، ويقوي ما ذكرته، قول البخاري في الرواية الأخرى عنه "في بعض أحاديث مناكير".
- (٣) ض البخاري رقم ١٩٤، والكامل ١٩٥/٤. تنبيه: البخاري إذا قال: منكر الحديث، فله اصطلاح خاص به بينه بقوله: "كل من قلت فيه: منكر الحديث لا يحتج به"، وفي لفظ: "لا تحمل الرواية عنه". انظر فتح المغيث ١٢٥/٢، والرفع والتكميل ص ١٧٩.
- (٤) الجرح ٥/رقم ٨٣٤، وهذه العبارة من التوثيق العالي، وتبرز أهميتها عندما يطلقها مثل أبي حاتم، والمعروف بتشده. قال في الحاشية: "هكذا في الأصلين، ووقع في لسان الميزان ٤١٩/٣ قال أبو حاتم الرازي: منكر الحديث" هـ، وانظر تعجل المنفعة رقم ٥٨٦، وقد نقل توثيق أبي حاتم له كما في الجرح.
- قلت: وعبارة "منكر الحديث" التي وردت في الميزان من قول أبي حاتم لم أقف عليها في شيء من المصادر، ولا شك أنها قد تصحفت على الحافظ ابن حجر أو على بعض النساخ فأبدل عبارة "مستقيم الحديث" بعبارة "منكر الحديث"، ويؤكد ذلك أن ابن حجر قد ساق الترجمة في تعجل المنفعة وذكر قول أبي حاتم على الصواب، وأتى بعبارة "مستقيم الحديث".
- (٥) ض النسائي رقم ٣٣٥، والكامل ١٩٥/٤.

- وقال الساجي: «(صدوق، وفي أحاديثه مناكير)»<sup>(١)</sup>.
- وقال العقيلي: «(يحدث عن هشام بن عروة بمناكير لا أصل لها)»<sup>(٢)</sup>.
- وقال ابن عدي: «(ليس حديثه بالكثير)»<sup>(٣)</sup>.
- وقال ابن حبان: «(ربما خالف، يعتبر حديثه إذا بين السماع في روايته)»<sup>(٤)</sup>.
- النتيجة: منكر الحديث<sup>(٥)</sup> خاصة في هشام<sup>(٦)</sup>، من الطبقة السابعة<sup>(٧)</sup>.

- (١) تعجيل المنفعة رقم ٥٨٦، ولسان الميزان ٤١٩/٣، وفيه: " صدوق، وفي بعض أحاديثه مناكير ".
- (٢) ض العقيلي ٢/رقم ٨٨٦.
- (٣) الكامل ٤/١٩٦. ونقل ابن حجر عن ابن عدي أنه قال: " أحاديثه مناكير"، كما في لسان الميزان ٤١٩/٣، وتعجيل المنفعة رقم ٥٨٦، وقد بحث عنه في الكامل ولم أحده لا في ترجمة عبد الله ولا في غيرها من المواضع، فيُحتمل أن الحافظ ابن حجر وقف عليه في نسخة أو موضع آخر، ويُحتمل أن يكون وهماً منه، وهذا هو الذي يغلب على الظن، فإن العبارة ليست موجودة في الكامل، ولم ينقلها غيره من النقاد المتقدمين عنه، ثم إن هذه العبارة إذا أطلقها ابن عدي فهي منه تعادل المرتبة الثالثة من مراتب الجرح على ترتيب السخاوي، وهي مرتبة المتهمين والمتروكين [انظر ابن عدي ومنهجه في الكامل ١٥٤/٢-١٥٥] ومعلوم استبعاد اطلاق ابن عدي -الذي عُرف بالتحري والاستقراء والاعتدال في الأحكام- لمثل هذه العبارة، فإن الراوي لم يصل إلى هذه المرتبة بالنظر إلى مجموع كلام الأئمة، فكل هذه قرائن تؤكد عدم صحة هذا النقل عن ابن عدي.
- (٤) الثقات ٧/٤٦، قال الحافظ عقب كلام ابن حبان: "فكأنه أشار إلى أنه ربما دلس عن الضعفاء فتكون النكارة من قبلهم فتلصق به"، تعجيل المنفعة رقم ٥٨٦، وانظر طبقات المدلسين رقم ١٤١.
- (٥) فهو في المرتبة الخامسة من مراتب الجرح.
- (٦) وقد ذكر الذهبي حديثه الذي أنكر عليه عن هشام ثم قال عن عبد الله بن معاوية هذا: "منكر الحديث". انظر تلخيص العلل المنتاهية حديث رقم ٨١٢.
- (٧) ليس له في الكتب التسعة إلا حديثاً واحداً، رواه أحمد في المسند ٦/٦٧، ليس له تعلق بالأحكام، وفيه يسأل عروة بن الزبير عائشة عن سبب معرفتها بالطب، وعلى كل حال فهذا الحكم يُستفاد منه فيما رواه عبد الله بن معاوية عن هشام في بقية كتب الحديث.



## ٧- عمر بن حبيب

«عمر بن حبيب بن محمد العدوي القاضي البصري، ضعيف، من التاسعة مات سنة ست أو سبع ومائتين/ق»<sup>(١)</sup>.

## أقوال النقاد فيه:

وقال ابن معين: «ضعيف»<sup>(٢)</sup>.

وقال أيضاً: «ليس بثقة»<sup>(٣)</sup>.

وقال كذلك: «ضعيف، كان يكذب»<sup>(٤)</sup>.

وقال مرة: «ليس حديثه بشيء، ما يسوى فلساً»<sup>(٥)</sup>.

وقال أحمد: «قدم علينا هاهنا ولم يكتب عنه ولا حرف، وكان مُستخفاً به جداً»<sup>(٦)</sup>.

وقال البخاري: «يتكلمون فيه»<sup>(٧)</sup>.

وقال العجلي: «ليس بشيء»<sup>(٨)</sup>.

وقال أبو زرعة: «ليس بالقوي»<sup>(٩)</sup>.

(١) التقريب رقم ٤٨٧٤.

(٢) ت ابن معين رقم ٣٥٥٨، ض العقيلي ٣/رقم ١١٣٩، يلاحظ تفاوت عبارات الجرح من ابن معين كما سيأتي، وهذا يتكرر منه، ثم ينبغي التنبيه إلى اختلاف النقل عن الراوي الواحد من الرواة عن ابن معين؛ لأنه مما يوسع دائرة اختلاف النقل عنه. انظر حاشية الكاشف ٥٦/٢.

(٣) رواية الدقاق رقم ١٢٥، ١٤٢.

(٤) الجرح ٦/رقم ٥٥٣، من رواية الدوري.

(٥) ت بغداد ١١/١٩٩، رقم ٥٩٠٣، من رواية الحسين بن حبان.

(٦) ض العقيلي ٣/رقم ١١٣٩، و ت بغداد ١١/١٩٩، من رواية أبي بكر الأثرم.

(٧) ت الكبير ٦/رقم ١٩٨٧، الذي يظهر والعلم عند الله أن هذه العبارة من البخاري من عبارات الجرح القوية، ويُحتمل أن يقصد بها من تركه علماء الحديث لكونه من أهل الرأي، مع ضعف حديثه، وقد تكرر عن البخاري مثل ذلك، وانظر الرفع والتكميل وحاشيته ص ١٨٣ و ص ٤٠٣-٤٠٤.

(٨) ت العجلي رقم ١٣٣٤.

(٩) أسئلة البرذعي ٢/٣٨٥، و ت بغداد ١١/٢٠٠.

وقال أبو حاتم: «ليس بالقوي»<sup>(١)</sup>.

وقال يعقوب بن سفيان: «ضعيف، لا يكتب حديثه»<sup>(٢)</sup>.

وقال أبو بكر البزار: «لم يكن حافظاً، احتُمِل حديثه»<sup>(٣)</sup>.

وقال النسائي: «ضعيف»<sup>(٤)</sup>.

وقال الساجي: «يهم عن الثقات، وكان قاضياً، وكان من أصحاب عبيد الله بن الحسن عنه أخذ، فأظنهم تركوه لموضع الرأي، كان صدوقاً»<sup>(٥)</sup>، ولم يكن من فرسان الحديث»<sup>(٦)</sup>.

وقال ابن قانع: «صالح»<sup>(٧)</sup>.

وقال ابن حبان: «كان ممن ينفرد بالمقلوبات عن الأثبات، حتى إذا سمعها المبتدئ في هذه الصناعة شهد أنها معمولة، لا يجوز الاحتجاج به»<sup>(٨)</sup>.

وقال ابن عدي: «هو حسن الحديث، ومع ذلك يُكتب حديثه مع ضعفه»<sup>(٩)</sup>.

في وفاته قولان:

الأول: سنة ست ومائتين<sup>(١٠)</sup>.

(١) الجرح ٦/رقم ٥٥٣.

(٢) المعرفة والتاريخ ١/٤٣٥، وت بغداد ١١/١٩٩.

(٣) التهذيب ٣/٢١٨.

(٤) ض النسائي رقم ٤٧١، وت بغداد ١١/٢٠٠.

(٥) ومراده من حيث العدالة لا الاحتجاج.

(٦) ت بغداد ١١/٢٠٠.

(٧) التهذيب ٣/٢١٨.

(٨) ويُشعر كلام ابن حبان أنه ممن يُكتب حديثه، وهو الصواب كما سيأتي، فإن من عادته إذا كان الراوي ممن لا يكتب حديثه أنه ينص على ذلك، فإن كان الراوي ممن يُكتب حديثه أشار لذلك، أو اكتفى بقوله "لا يحتج به".

(٩) الكامل ٥/٣٩، وهذه العبارة من ابن عدي أصحابها في المرتبة السادسة من مراتب التعديل على تقسيم

السخاوي، وانظر ابن عدي ومنهجه في الكامل ٢/١٥٠.

(١٠) قاله أبو بكر بن أبي عاصم كما في ت الكامل ٥/٣٣٧.

الثاني: سنة سبع ومائتين، وعليه الجمهور<sup>(١)</sup>.

#### المناقشة:

نلاحظ من كلام الأئمة اختلافهم في الحكم على عمر بن حبيب على ثلاثة أقسام:  
فالقسم الأول: من شدد فيه العبارة كابن معين، فقد وصفه بصفات من يُترك حديثه، واتهمه في رواية بالكذب، وهو من المعاصرين له، وأيضاً ما حكاه أحمد وهو من معاصريه من أنه "لم يكتب عنه أحدٌ، وكان مُستخفاً به"<sup>(٢)</sup>، وكذا عبارة البخاري "يتكلمون فيه" فإن الظاهر من إطلاق البخاري لها إرادة الجرح الشديد، وكذا يعقوب الفسوي قال: "لا يكتب حديثه"، ويضاف لهما العجلي، فمع تساهله في التوثيق أحياناً، نجده هنا وصفه بصفة من لا يكتب حديثه حتى للاعتبار؛ حيث قال: "ليس بشيء".  
أما القسم الثاني: وهم المتوسطون في الجرح، والذين وصفوه بالضعف غير الشديد، أو الذي لا يصل بصاحبه إلى مرحلة الترك، من ذلك قول أبي حاتم مع تشدده، حيث قال "ليس بالقوي"، ومثله أبو زرعة من المعتدلين، وكذا النسائي قال "ضعيف"، وكذا الساجي قال "يهم عن الثقات"، وكذا ابن حبان قال "لا يجوز الاحتجاج به"<sup>(٣)</sup>  
وأما القسم الثالث: فهم من احتملوا حديثه وجعلوه في أدنى مراتب التعديل كأبي بكر البزار، حيث قال "احتمل حديثه"<sup>(٤)</sup>، وكابن عدي<sup>(٥)</sup> وهو من المعتدلين، فقد قال

- (١) قال به محمد بن المثنى، ومحمد بن عبد الله الحضرمي، وأبو أمية الطرسوسي، وأحمد بن كامل كما في ت بغداد ٢٠٠/١١، وابن زبير في وفياته ٤٦١/٢.
- (٢) ويُحتمل أن يكون من ترك الكتابة عنه لموضع الرأي منه، كما حكاه زكريا الساجي، فإن أهل الحديث كانوا يحملون على أهل الرأي ويُحذرون منهم.
- (٣) قد يتبادر للذهن أن هذه العبارة شديدة الجرح، وليس كذلك، لأن المراد منها، أنه لا يُروى حديثه على وجه الاحتجاج كمن قيل فيه "ثقة"، ولكن يجوز كتابة حديثه على وجه الاعتبار.
- (٤) وعبارة احتمل حديثه هي من أدنى مراتب التعديل، وتعد في المرتبة السادسة تقريباً على تقسيم السخاوي، وقد قالها أحمد بن حنبل في محمد بن سليم أبو هلال الراسي ونص عبارته هكذا: "قد احتمل حديثه إلا أنه يخالف في حديث قتادة، وهو مضطرب الحديث عن قتادة". الجرح ٢٧٣/٧. ومحمد هذا لينة البعض، ووثقه البعض، وقال عنه البزار متابِعاً أحمد: "احتمل الناس حديثه، وهو غير حافظ". التهذيب ٥٧٧/٣. وقال ابن حجر في التقريب رقم ٥٩٢٣: "صدوق فيه لين".
- (٥) ولأحكام ابن عدي اعتبارها القوي، فإنه إمام متقن، شديد التحري، مع الاعتدال في الحكم، إضافة إلى أنه

"حسن الحديث، ومع ذلك يكتب حديثه مع ضعفه"، وعبد الباقي بن قانع -وهو من المعروفين بكثرة الوهم-، فقد قال "صالح"<sup>(١)</sup>، وكذا الساجي قال "صدوق". ولا شك أن لكلام المتقدمين ثقله وقوته، فقد شددوا فيه العبارة، لكن يوجد من القرائن ما يقوي وجود سبب آخر غير الضعف في الحديث جعلهم يشددون فيه الجرح؛ ألا وهو انتماؤه لمدرسة أهل الرأي<sup>(٢)</sup>، التي يمقت المحدثون من ينتسب لها<sup>(٣)</sup>. والأمر الوسط في شأنه أن يجعل في المرتبة الخامسة من مراتب الجرح، وقد تجاذبه السادسة، وعلى كل حال فهاتان المرتبتان يكتب حديث من أدرج فيهما للاعتبار، لا للاحتجاج.

النتيجة: ضعيف، من الطبقة السابعة<sup>(٤)</sup>.

- =
- ينظر في أحكام من سبقه من كبار النقاد، ثم يستقري أحاديث من يريد الحكم عليه، ثم يحكم بمقتضى سير مروياته، والنظر فيها.
- (١) انظر لسان الميزان ٣/٤٤٠-٤٤١. وعبارة "صالح" التي ذكرها ابن قانع يحتمل أنه يريد بها أنه صالح في دينه، لأن كلمة صالح إذا أطلقت فالمراد بها الصلاح في الديانة أما إذا أردوا الصلاح في الحديث فيقيدونه كقولهم "صالح الحديث" كما قرره السخاوي. انظر فتح المغيث ١/٢٣٧، والرفع والتكميل ١٣٨.
- (٢) وقد تقدمت إشارة زكريا الساجي لذلك.
- (٣) فمع ورع الإمام أحمد واعتداله خرجت منه عبارات عديدة في ذم أئمة أهل الرأي، وفي ذم مذهبهم ورواة الحديث منهم، فمن بعض عباراته قوله فيما رواه عنه ابن هانئ في مسائله ٢/٢٣٦: "تركنا أصحاب الرأي، وكان عندهم حديث كثير؛ لأنهم معاندون للحديث، لا يفلح منهم أحد". وكذا قول البخاري في محمد بن مقاتل الرازي لا المروزي (وقد سمع منه، ولم يحدث عنه): "لأن آخر من السماء إلى الأرض أحب إلي من أن أروي عن محمد بن مقاتل!".
- قال ابن حجر معقبا: "وأظن ذلك من قبل الرأي"، وقد نقل ابن حجر عن صاحب كتاب "تاريخ الري" أنه قال عنه: "كان إمام أهل الرأي بالري"، انظر الإرشاد للخليلي ٣/٩٠٥، ولسان الميزان ٥/٣٨٣، وحاشية الرفع والتكميل ص ٤٠٣-٤٠٤.
- (٤) وهذا الحكم عام في هشام وغيره.

## ٨ - محمد بن ميسر

«محمد بن ميسر بتحتانية ومهملة وزن محمد الجعفي أبو سعد الصاغاني بمهملة ثم معجمة البلخي الضرير، نزيل بغداد، ويقال له: محمد بن أبي زكريا، ضعيف ورمي بالإرجاء، من التاسعة/ت»<sup>(١)</sup>.

## أقوال النقاد فيه:

قال ابن سعد: «كان ثقة»<sup>(٢)</sup>.

وقال ابن معين: «ضعيف»<sup>(٣)</sup>.

وقال أيضاً: «كان مكفوفاً، وكان جهمياً، وليس هو بشيء، كان شيطاناً من الشياطين»<sup>(٤)</sup>.

وقال كذلك: «قد رأيت أبا سعد الأعمى الصاغاني صاحب ابن أبي رواد، كان هاهنا، ليس هو بشيء»<sup>(٥)</sup>.

وقال أيضاً: «جهمي، خبيث، عدو الله، قد كتبت عنه حديثاً كثيراً»<sup>(٦)</sup>.

وقال أبو داود: «قلت لأحمد بن حنبل: أبو سعد محمد بن ميسر قال: السنياني هو صدوق، قال: ولكن كان مرجئاً قلت: كتبت عنه؟ قال: نعم»<sup>(٧)</sup>.

وقال البخاري: «فيه اضطراب»<sup>(٨)</sup>.

وقال أبو زرعة: «كان مرجئاً، ولم يكن يكذب»<sup>(٩)</sup>.

(١) التقريب رقم ٦٣٤٤.

(٢) ط ابن سعد ٣٧٨/٧.

(٣) الكامل ٢٢٦/٦، من رواية معاوية بن صالح.

(٤) ت ابن معين رقم ٤٧٨٨، وت بغداد ٤٨/٤، رقم ١٦٨٣.

(٥) ت بغداد ٤٨/٤، وت الكامل ٥٣٥/٦، من رواية الحسين بن حبان.

(٦) ت بغداد ٤٨/٤، من رواية الحسين بن حبان.

(٧) س أبي داود رقم ٥٦٠، وت بغداد ٤٩/٤.

(٨) ت الكبير ١/رقم ٧٧٨.

(٩) أسئلة البرذعي ٥٠٠/٢، وت بغداد ٤٩/٤.

وذكره يعقوب الفسوي في باب من يرغب عن الرواية عنهم<sup>(١)</sup>.

وقال النسائي: «متروك الحديث»<sup>(٢)</sup>.

وقال أيضاً: «ليس بثقة، ولا مأمون»<sup>(٣)</sup>.

وقال ابن حبان: «روى عنه العراقيون، مضطرب الحديث، كان ممن يقلب الأسانيد، لا يجوز الاحتجاج به إلا فيما وافق الثقات، فيكون حديثه كالمأنس به دون المحتج بما يرويه»<sup>(٤)</sup>.

وقال ابن عدي: «والضعف بين علي رواياته»<sup>(٥)</sup><sup>(٦)</sup>.

وقال الدارقطني: «ضعيف»<sup>(٧)</sup>.

#### المناقشة:

تعددت أحكام النقاد على محمد بن ميسر علي ثلاثة أقوال:

فالأول منها: قول من وثقه، وهو محمد بن سعد فقد انفرد بإطلاق عبارة "ثقة" عليه، وأما أحمد بن حنبل فقد وصفه بالصدق، ويعني بذلك العدالة، ولا يعني به صحة حديثه، لأن عبارة "صدوق" من العبارات التي لا تُشعر بشريطة الضبط.

والثاني منها: قول من ضعفه تضعيفاً مطلقاً، ولم يشدد فيه العبارة، كقول أبي زرعة "لم يكن يكذب"، وقول ابن معين في رواية "ضعيف"، وكذا قول الدارقطني، وأيضاً قول البخاري "فيه اضطراب"، وكذا عبارة ابن حبان فيه فإنه أجاز كتابة حديثه للاعتبار دون الاحتجاج، فما وافق الثقات فيه احتج به وإلا فلا.

(١) المعرفة ٣/٣٩، وت بغداد ٤/٤٩.

(٢) ض النسائي رقم ٥٤٠، والكامل ٦/٢٢٧.

(٣) ت الكمال ٦/٥٣٥، والتهذيب ٣/٧١٥، ولم أقف عليه في ضعفاء النسائي، ولا في المجتبى والسنن الكبرى، بل لم أجده في نقل أحد من العلماء سوى المزي ومن نقل عنه.

(٤) الجرحين ٢/٢٧١.

(٥) قد تكرر معنا مراراً أن هذه العبارة عند ابن عدي من العبارات التي تُطلق على من هو متروك الحديث، وهي تعادل عبارات المرتبة الثالثة من مراتب الجرح على تقسيم السخاوي.

(٦) الكامل ٦/٢٢٧.

(٧) ت بغداد ٤/٤٩.

الثالث من الأقوال: قول من شدد فيه الجرح ووصفه بصفات من يُترك حديثه، كابن معين في ثلاث روايات عنه، فمن ذلك عبارة "ليس بشيء، كان شيطاناً من الشياطين"، وظاهر أن إغلاظ ابن معين عليه هو لأجل بدعة الإرجاء، ويقترن بذلك ضعفه في الحديث، وكذا وصف النسائي له في روايتين بأنه "متروك الحديث"، وبأنه "لا ثقة ولا مأمون"، ويُحتمل أن يكون تشديد النسائي الجرح فيه هو بسبب البدعة أيضاً<sup>(١)</sup>، وأيضاً هو عند ابن عدي في مرتبة من يُترك حديثه، أخذنا ذلك من قوله "والضعف بين علي رواياته".

والذي يترجح أنه من أهل الصدق، لكنه ضعيف الحديث، ولا يصل الأمر فيه إلى الترك، فيكون ممن يكتب حديثه على جهة الاعتبار كما ذهب له ابن حبان، ويُدرج في المرتبة الخامسة من مراتب الجرح على ترتيب السخاوي.  
النتيجة: ضعيف من الطبقة السابعة.

(١) والإمام النسائي عليه رحمة الله وصفه الذهبي بالتعنن في الجرح كما في الميزان ٤٣٧/١ في ترجمة الحارث الأعمور، وابن حجر كما في هدي الساري ص ٤٠٦، وانظر قواعد في علوم الحديث للتهانوي ١٧٨-١٧٩.

## ٩- مسلم بن خالد الزنجي

«مسلم بن خالد المخزومي مولاهم المكي المعروف بالزنجي<sup>(١)</sup>، فقيه صدوق كثير الأوهام، من الثامنة، مات سنة تسع وسبعين أو بعدها/دق»<sup>(٢)</sup>.  
أقوال النقاد فيه:

قال ابن سعد: «كان كثير الغلط والخطأ في حديثه، وكان في بدنه نعم الرجل<sup>(٣)</sup>، ولكنه كان يغلط، وداود العطار<sup>(٤)</sup> أرفع منه<sup>(٥)</sup> في الحديث»<sup>(٦)</sup>.  
وقال ابن معين: «ثقة»<sup>(٧)</sup>.  
وقال أيضاً: «ثقة، وهو صالح الحديث»<sup>(٨)</sup>.  
وقال كذلك: «ليس به بأس»<sup>(٩)</sup>.  
وقال مرة: «ثقة، قال عثمان<sup>(١٠)</sup>: يقال في الزنجي والقдах: ليسا بذاك في الحديث»<sup>(١١)</sup>.

وقال ابن الجنيد: «قال رجل ليحيى بن معين وأنا أسمع: الزنجي بن خالد ثقة؟ قال:

- (١) سمي بالزنجي لا لسواده كما ظنه سويد بن سعيد، بل كان أبيض مشرباً بالحمرة كما قال ابن سعد، وأفاد وصفه هذا غير واحد من العلماء، وسبب التسمية قيل: لأنه كان أشقرَ مثل البصلة، وقيل لأكله التمر ومحبه له، فقالت له جاريتة له: "ما أنت إلا زنجي". انظرت الكمال ٧/٩٨-٩٩.
- (٢) التقريب رقم ٦٦٢٥.
- (٣) هذه العبارة يراد بها العبادة أي من العباد.
- (٤) هو "داود بن عبد الرحمن العطار أبو سليمان المكي، ثقة لم يثبت أن ابن معين تكلم فيه، من الثامنة، مات سنة أربع أو خمس وسبعين وكان مولده سنة مائة/ع". التقريب رقم ١٧٩٨. وهو من الرواة عن هشام بن عروة.
- (٥) في ت الكمال "أروج في الحديث منه".
- (٦) ط ابن سعد ٥/٤٩٩، و ت الكمال ٧/٩٩.
- (٧) ت ابن معين رقم ٢٢٧، والجرح ٨/رقم ٨٠٠، من رواية ابن أبي خيثمة.
- (٨) ت ابن معين رقم ٣٣٣.
- (٩) الكامل ٦/٣٠٨، رقم ١٧٩٧، من رواية ابن أبي مريم عنه.
- (١٠) الدارمي الراوي عن ابن معين.
- (١١) ت الدارمي رقم ٣٦٤، والكامل ٦/٣٠٨.



ليس بذاك القوي» (١).

وقال أيضا: «سألت يحيى عن مسلم بن خالد الزنجي، فقال: ليس به بأس، فقال ابن

الغلابي ليحيى: ما كنت أراه إلا متروك الحديث، قال: لا» (٢).

وقال ابن معين مرة: «كان ضعيفا» (٣).

وقال علي بن المديني: «منكر الحديث، ما كتبت عنه، وما كتبت عن رجل

عنه» (٤).

وقال كذلك: «كان عندنا ضعيفا، ليس بالقوي» (٥).

وقال أيضا: «ليس بشيء» (٦).

وقال ابن نمير: «ليس يُعبأ بحديثه» (٧).

وقال أبو جعفر النفيلى (٨): «ضعيف» (٩).

وقال أحمد: «مسلم بن خالد الزنجي هو كذا وكذا (١٠) ... كان يحرك يده» (١١).

وفي رواية المروزي قال: «فحرك يده وليته» (١٢).

(١) س ابن الجنيد رقم ٨١٠.

(٢) س ابن الجنيد رقم ٨٣٩.

(٣) ض العقيلي ٤/رقم ١٧١٩، من رواية محمد بن عثمان العبيسي - وهو ابن أبي شيبة .

(٤) الكامل ٦/٣٠٨-٣٠٩.

(٥) س ابن أبي شيبة رقم ١٣١.

(٦) ت الكبير ٧/رقم ١٠٩٧، و ض العقيلي ٤/رقم ١٧١٩.

(٧) مقدمة الجرح والتعديل ٣٢٣.

(٨) هو " عبد الله بن محمد بن علي بن نفيلى بنون وفاء مصغر أبو جعفر النفيلى الحراي، ثقة حافظ، من كبار

العاشرة مات سنة أربع وثلاثين/خ ٤" التقريب رقم ٣٥٩٤.

(٩) ت الكمال ٧/٩٨، لم أقف عليه في غيره، ولم يورده ابن حجر في التهذيب كما هو المفترض.

(١٠) إذا قال أحمد هذه العبارة فيريد تليين حديث الرجل، وسيأتي تفسيرها في رواية المروزي التالية، وهي تتكرر

منه في كتاب العلل رواية ابنه عبد الله وفي غيره.

(١١) علل أحمد ٢/رقم ٣١٤٠، و ض العقيلي ٤/رقم ١٧١٩.

(١٢) رقم ١٨، وانظر بحر الدم رقم ٩٨٠.

وذكره ابن البرقي (١) في باب "من نسب إلى الضعف ممن يكتب حديثه" (٢).  
وقال البخاري: «عن ابن جريج وهشام بن عروة منكر الحديث» (٣).  
وفي رواية عن البخاري: «عن ابن جريج وهشام بن عروة منكر الحديث، ليس بشيء» (٤).  
وقال أيضاً: «ذاهب الحديث» (٥).  
وقال أبو زرعة: «منكر الحديث» (٦).  
وقال أبو داود: «ضعيف» (٧).  
وقال أبو حاتم: «ليس بذلك القوي، منكر الحديث، يكتب حديثه، ولا يحتج به، تعرف وتُنكر» (٨).

- (١) هو "محمد بن عبد الله بن عبد الرحيم بن سعيه المصري بن البرقي بفتح الموحدة وسكون الراء ثم قاف، ثقة، من الحادية عشرة، مات سنة تسع وأربعين/د س" التقريب رقم ٦٠٣٢. وقد ذكر الذهبي أنه صاحب كتاب الضعفاء، وأنه تلقى معرفة الرجال عن ابن معين، انظر السير ٤٦/١٣-٤٧.
- (٢) التهذيب ٦٩/٤.
- (٣) ت الكبير ٧/رقم ١٠٩٧، و ض البخاري رقم ٣٤٢، و ض العقيلي ٤/رقم ١٧١٩، وانظر ت الكمال ٩٨/٧، واقتصر فيه على نقل عبارة " منكر الحديث " فقط، وفي ذلك قصور، لأن البخاري قد يخص النكارة بروايته عن راوٍ معين، ويكون في روايته عن غيره له حكم آخر.
- (٤) الكامل ٣٠٩/٦، رواها ابن عدي سماعاً من ابن حماد عن البخاري.
- (٥) علل الترمذي الكبير ٥١٤/١، قاله عند سؤال الترمذي له عن حديث رواه عن هشام بن عروة، وهو حديث "الخراج بالضمان"، فيحتمل أن مراده من قوله " ذاهب الحديث " أي عن هشام، مثل صنيعه في التاريخ الكبير والأوسط حيث قيد النكارة في حديثه بما رواه عن هشام بن عروة وابن جريج، ويحتمل من إطلاقه إرادة العموم بذلك؛ بحيث يعم هذا الحكم حديثه كله، والأول أقوى، وهذا التصرف يتكرر منه.
- (٦) ض ابن الجوزي رقم ٣٣٠٥، ولم أقف عليه في شيء من الكتب التي نقلت عن أبي زرعة إلا أن يكون من كلام أبي زرعة على بعض الأحاديث في كتاب العلل لابن أبي حاتم، فالله أعلم بصحة هذا النقل، والذي وقفت عليه عن أبي زرعة في مسلم بن خالد إدراجه له في كتابه الضعفاء ٢/٦٥٧ برقم ٣٠٥، ولم يتكلم عليه بشيء، وانظر ديوان الضعفاء رقم ٤١٠٠، فقد أورد الذهبي هذا القول عن أبي زرعة نقلاً عن كتاب ابن الجوزي، وأخشى أن يكون من أوهام ابن الجوزي فإن له أوهاماً كثيرة في العديد من كتبه.
- (٧) ت الكمال ٩٨/٧، ولم أقف عليه في س الآجري المطبوع، ولا في غيره، ولم يورده ابن حجر في التهذيب كما هو المفترض.
- (٨) الجرح ٨/رقم ٨٠٠.

وقال يعقوب بن سفيان: «سمعت مشايخ مكة يقولون: كان له حلقة أيام ابن جريج وكان يطلب ويسمع ولا يكتب، وجعل سماعه سُفْتِجَةً<sup>(١)</sup>، فلما احتيج إليه وحدث كان يأخذ سماعه الذي قد غاب عنه، وكان علي بن المديني يضعفه، وخرج يوماً من منزله وصار إلى المسجد، فدخل المسجد قوم من أصحاب الحديث يتذكرون حديثه، فقال: لا عليكم أن تشتغلوا بغيره، أو كلام نحو هذا»<sup>(٢)</sup>.

وقال النسائي: «ضعيف»<sup>(٣)</sup>.

وقال في موضع آخر: «ليس بالقوي»<sup>(٤)</sup>.

وقال الساجي: «صدوق كان كثير الغلط، وكان يرى القدر، وقد روي عنه ما

ينفي القدر»<sup>(٥)</sup>.

وقال ابن أبي حاتم: «إمام في الفقه والعلم»<sup>(٦)</sup>.

وقال ابن حبان: «كان من فقهاء أهل الحجاز، ومنه تعلم الشافعي الفقه وإياه كان

يجالس قبل أن يلقي مالك بن أنس وكان مسلم بن خالد يخطئ أحياناً»<sup>(٧)</sup>.

وقال كذلك: «كان يهيم في الأحابيز»<sup>(٨)</sup>.

وقال ابن عدي: «حسن الحديث، وأرجو أنه لا بأس به»<sup>(٩)</sup>.

(١) قال في المعجم الوسيط ص ٤٣٢ مادة (سُفْتِج): "السُفْتِجَةُ: أن يعطي آخر مالاً، وللآخر مال، في بلد المُعْطِي، فيوفيه إياه هناك، فيستفيد أمن الطريق، (فارسي معرب) "اهـ. وفي التعريفات للجرجاني ص ١٥٧ قال: "السُفْتِجَةُ: جمع سُفْتِجَةٍ، تعريب: سفتة، بمعنى المحكم، وهي إقراض لسقوط خطر الطريق" اهـ. ولم يتبين لي وجه مجيء هذه الكلمة في هذه الحكاية.

(٢) المعرفة ٥١/٣.

(٣) ض النسائي رقم ٥٦٩.

(٤) ت الكمال ٧/رقم ٦٥١٧، والتهذيب ٦٨/٤.

(٥) انظر الميزان ٤/رقم ٨٤٨٥، والتهذيب ٦٨/٤، والسياق له.

(٦) ت الكمال ٧/رقم ٦٥١٧، والتهذيب ٦٨/٤.

(٧) الثقات ٤٤٨/٧.

(٨) المشاهير رقم ١١٧٧.

(٩) الكامل ٣١١/٦.

وقال الدارقطني: «ثقة، إلا إنه سيئ الحفظ»<sup>(١)</sup>.

#### المناقشة:

اتفق الجمهور على تضعيفه لكن اختلفت عباراتهم من حيث قوة الجرح وخفته على ثلاثة أقسام:

فالقسم الأول: وهم الأكثر على تليينه وتضعيفه، وعباراتهم تفيد أنه ممن يكتب حديثه للاعتبار.

والقسم الثاني: من شدد فيه الجرح، وجعله في مرتبة من لا يكتب حديثه وهم: ابن نمير وابن المديني وتلميذه البخاري.

والقسم الثالث: وهم من عدله وجعله في أدنى مراتب التعديل، مع وصفه بالخطأ والوهم، كابن معين بالنظر لمجموع الروايات عنه<sup>(٢)</sup>، والدارقطني، وابن عدي، والساجي. وما ورد عن ابن معين من توثيقه توثيقاً مطلقاً، فمراده العدالة والصدق في القول، لا الضبط؛ بدليل بقية أحكامه التفصيلية الأخرى<sup>(٣)</sup>.

لكن يبقى أمرٌ وهو انفراد البخاري بجرحه بشده، خاصة ما كان من روايته عن هشام بن عروة<sup>(٤)</sup>، وهذا يحتاج لمزيد نظر، والذي يترجح لي الآن والعلم عند الله إدراجه في المرتبة الخامسة من مراتب الجرح على تقسيم السخاوي، وهذا الحكم خاصٌ فيما رواه

(١) سنن الدارقطني ٤٦/٣، وقد ذكر له حديثاً ثم قال: "اضطرب في إسناده مسلم بن خالد وهو سيئ الحفظ ضعيف، مسلم بن خالد ثقة، إلا أنه سيئ الحفظ، وقد اضطرب في هذا الحديث".

(٢) من الطرق الخاطئة التي يسلكها بعض الباحثين أنهم عند اختلاف الروايات عن ابن معين في توثيق الرجل وتضعيفه يرجحون باعتبار الأخذ بأخر أقواله، وهذا المسلك من القرائن التي لا يلجأ إليها إلا في أحوال معينة، لأن ابن معين لا يحكم على الرجل إلا بعد سير مروياته، وهكذا فعل أقرانه من النقاد، لكن يختلف جوابه في حكمه على الرجل باختلاف حال السؤال الذي يُعرض عليه، وبالنظر في مجموع كلامه يتضح لنا رأيه، وقد نبه على ذلك الكثير من الأئمة كأبي الوليد الباجي في مقدمة التعديل والتجريح ٢٨٣/١-٢٨٨، وكذا الحافظ ابن حجر في عدة مواضع من كتبه من ذلك في مقدمة لسان الميزان ١٠٩/١، وتلميذه السخاوي في فتح المغيث ١٢٧/٢-١٢٨.

(٣) فإن النقاد قد يقولون عن الرجل "ثقة كثير الغلط"، ومرادهم الصدق في القول والعدالة لا الضبط، وهذا يتكرر في عباراتهم وأحكامهم، ومن أمثلة ذلك عبارات الدارقطني المقدمة في مسلم بن خالد.

(٤) وقد استنكر عليه بعض الأحاديث منها ما تقدم نقله عن علل الترمذي الكبير.

---

عن هشام بن عروة، وإلا لو أخذنا بجرح البخاري الشديد له فيما رواه عن هشام، فإنه  
يكون في مرتبة من يترك حديثه، ولا يكتب حتى للاعتبار.  
النتيجة: ضعيف، من الطبقة السابعة.

---

## ١٠- نجیح بن عبد الرحمن السندي

«نجیح بن عبد الرحمن السندي بكسر المهملة وسكون النون المدني، أبو معشر مولى بني هاشم مشهور بكنيته، ضعيف، من السادسة، أسن واختلط، مات سنة سبعين ومائة ويقال: كان اسمه عبد الرحمن بن الوليد بن هلال/٤»<sup>(١)</sup>.

## أقوال النقاد فيه:

قال الفلاس: «كان يجي (٢) لا يحدث عن أبي معشر المدني ويستضعفه جدا، ويضحك إذا ذكره، وكان عبد الرحمن يحدث عنه، وفي زيادة: ثم تركه»<sup>(٣)</sup>.  
وقال عبد الرحمن بن مهدي: «كان أبو معشر يعرف وينكر»<sup>(٤)</sup>.  
وفي رواية قال: «كان أبو معشر تعرف وتنكر»<sup>(٥)</sup>.  
وقال يزيد بن هارون: «ثبت حديث أبي معشر، وذهب حديث أبي جزء (٦)»<sup>(٧)</sup>.

(١) التقريب رقم ٧١٠٠.

(٢) هو القطان.

(٣) الجرح ٨/رقم ٢٢٦٣، وانظر ض العقيلي ٤/رقم ١٩٠٩، وانظر ت الكمال ٧/٣١٩.

وانفرد العقيلي في ما رواه عن محمد بن عيسى عن الفلاس في قوله: "وكان عبد الرحمن يحدث عنه ثم تركه"، بزيادة عبارة "ثم تركه"، أما بقية المصادر فروى فيها جمع من الرواة هذا القول عن الفلاس ولم يذكرها زيادة "ثم تركه" فليتأمل، فإن محمد بن عيسى قد تكرر منه فيما ينقله عنه العقيلي التفرد بزيادات في الجرح والتعديل يخالف بها الرواة عن الناقد الواحد، وأخشى أن يكون ذلك من أوهامه.  
وانظر على سبيل المثال الجرح ٨/رقم ٢٢٦٣، والكامل ٧/٥٢، وفيهما: "كان يجي بن سعيد لا يحدث عنه، ويضعفه ويضحك إذا ذكره، وكان عبد الرحمن بن مهدي يحدث عنه".

(٤) ت الكبير ٨/رقم ٢٣٩٧، هكذا في المطبوع وقال في الحاشية: "هكذا في الأصلين، والذي في كتاب ابن أبي حاتم "تعرف وتنكر"، وهو المعروف في عبارات أئمة الجرح والتعديل، كما في كتب المصطلح... هـ.  
قلت: قد رواها العقيلي وابن عدي والخطيب عن البخاري عن ابن مهدي بهذا اللفظ، والظاهر أنها بالبناء للمجهول أي بضم الياء من الكلمتين، فلا إشكال من حيث المعنى، بل هي موافقة لرواية "تعرف وتنكر" من حيث المعنى. انظر ض العقيلي ٤/٣٠٨، والكامل ٧/٥٢، وت بغداد ١٣/٤٥٧.

(٥) الجرح ٨/رقم ٢٢٦٣.

(٦) هو نصر بن طريف، ممن اتفق على تركه، وقد ثبت كذبه في الأسانيد، انظر تفصيل ما قيل فيه الميزان ٤/٢٥١-٢٥٢، ولسان الميزان ٦/٢٠٠-٢٠٢.

(٧) الجرح ٨/رقم ٢٢٦٣.

وقال في رواية: «سمعت أبا جَزء، يقول: أبو معشر أكذب من في السماء ومن في الأرض، قلت في نفسي: هذا علمك بالأرض فكيف علمك بالسماء، قال يزيد: فوضع الله أبا جزء ورفع أبا معشر»<sup>(١)</sup>.

وقال أبو نعيم: «كان أبو معشر كيساً حافظاً»<sup>(٢)</sup>.

وقال ابن سعد: «كان كثير الحديث ضعيفاً»<sup>(٣)</sup>.

وقال يحيى بن معين: «ليس بقوي في الحديث»<sup>(٤)</sup>.

وقال أيضاً: «ضعيفٌ، يكتب من حديثه الرقاق، وكان رجلاً أمياً يُتقى إذ يُروى من حديثه المسند»<sup>(٥)</sup><sup>(٦)</sup>.

وقال كذلك: «ليس بشيء، كان أمياً»<sup>(٧)</sup>.

وقال علي بن المديني: «كان ذلك شيخاً ضعيفاً ضعيفاً، وكان يحدث عن محمد بن قيس، ويحدث عن محمد بن كعب بأحاديث صالحة، وكان يحدث عن المُقْبِرِي عن نافع بأحاديث منكراً»<sup>(٨)</sup>.

وقال محمد بن بكار بن الريان<sup>(٩)</sup>: «قد كان أبو معشر تغير قبل أن يموت تغيراً شديداً، حتى كان يخرج منه الريح ولا يشعر بها»<sup>(١٠)</sup>.

(١) ت بغداد ٤٣١/١٣.

(٢) ت بغداد ٤٣٢/١٣، رقم ٧٣٠٤.

(٣) ط ابن سعد ٤١٨/٥.

(٤) ض العقيلي ٤/رقم ١٩٠٩.

(٥) في ت بغداد "المسندات".

(٦) الكامل ٥٢/٧، رقم ١٩٨٤، وت الكمال ٣١٩/٧. والذي في تاريخ بغداد ٤٥٧/١٣، وتابعه المزي عليه عبارة: "يتقى أن يروى" بدل "إذ يروى".

(٧) الكامل ٥٢/٧.

(٨) س ابن أبي شيبة رقم ١٠٦.

(٩) هو "محمد بن بكار بن الريان الهاشمي مولاهم أبو عبد الله البغدادي الرصافي ثقة من العاشرة مات سنة ثمان وثلاثين وله ثلاث وتسعون م د". التقريب رقم ٥٧٥٨.

(١٠) ت بغداد ٤٣٢/١٣.

وقال أبو بكر الأثرم: «قلت لأبي عبد الله: أبو معشر المدني يكتب حديثه؟ فقال: عندي حديثه مضطرب، لا يقيم الإسناد، ولكن أكتب حديثه أعتبر به»<sup>(١)</sup>.  
وقال أحمد أيضاً: «يُكتب من حديث أبي معشر أحاديثه عن محمد بن كعب القرظي في التفسير»<sup>(٢)</sup>.

وقال كذلك: «صدوق ولكنه لا يقيم الإسناد»<sup>(٣)</sup>، وفي زيادة: «ليس بذلك»<sup>(٤)</sup>.  
وقال مرة: «كان أبو معشر رجلاً لا يضبط الإسناد»<sup>(٥)</sup>.  
وقال ابن أبي حاتم سمعت أبي وذكر مغازي أبي معشر فقال: «كان أحمد بن حنبل يرضاه ويقول: كان بصيراً بالمغازي»<sup>(٦)</sup>.

وقال الفلاس: «وأبو معشر ضعيف، ما روى عن محمد بن قيس ومحمد بن كعب ومشايخه فهو صالح؛ وما روى عن المقبري وهشام بن عروة ونافع وابن المنكدر فهي رديئة لا تكتب»<sup>(٧)</sup>،<sup>(٨)</sup>.

وقال البخاري: «منكر الحديث»<sup>(٩)</sup>.

وقال أيضاً: «يخالف في حديثه»<sup>(١٠)</sup>.

وقال كذلك: «أبو معشر المديني نجيح مولى بني هاشم ضعيف، لا أروي عنه شيئاً، ولا أكتب حديثه، وكل رجل لا أعرف صحيح حديثه من سقيمه لا أروي عنه، ولا

(١) ت بغداد ١٣/٤٣٣.

(٢) الكامل ٥٢/٧.

(٣) علل أحمد ١/رقم ٨٧٥.

(٤) الجرح ٨/رقم ٢٢٦٣، من رواية عبد الله بن أحمد، وانظر ض العقيلي ٤/رقم ١٩٠٩ بدون زيادة "ليس بذلك"، موافقة لما في علل أحمد.

(٥) علل أحمد ٢/رقم ٣٦١٦.

(٦) الجرح ٨/رقم ٢٢٦٣.

(٧) الفلاس باستقراء الكثير من أحكامه، وإن كان في الغالب يوافق الجمهور، إلا أنه يتكرر منه ألفاظ شديدة في الجرح تخرجه عن موافقة الجمهور، وهو يصلح أن يصنف في المتشددين في الجرح أحياناً.

(٨) ت بغداد ١٣/٤٣٣.

(٩) ت الكبير ٨/رقم ٢٣٩٧، و ض البخاري رقم ٣٨٠.

(١٠) ت الأوسط ٢/١٤٩، الكامل ٥٢/٧.



أكتب حديثه»<sup>(١)</sup>.

وقال مرة: «لا أروى عنه، وقد روى عنه الناس»<sup>(٢)</sup>.

وقال أبو زرعة: «صدوق»<sup>(٣)</sup>.

وقال أبو زرعة أيضا: «صدوق في الحديث، وليس بالقوي»<sup>(٤)</sup>.

وقال أبو داود: «ضعيف»<sup>(٥)</sup>.

وقال أبو حاتم مرة: «صدوق»<sup>(٦)</sup>.

وقيل لأبي حاتم: «هو ثقة؟ قال: صالح، لين، الحديث، محله الصدق»<sup>(٧)</sup>.

وقال ابن أبي حاتم سألت أبي عنه فقال: «كنت أهاب حديث أبي معشر حتى رأيت

أحمد بن حنبل يحدث عن رجل عنه أحاديث فتوسعت بعد في كتابته حديثه»<sup>(٨)</sup>.

وقال صالح جزرة: «لا يسوى حديثه شيئا»<sup>(٩)</sup>.

وقال النسائي: «ضعيف»<sup>(١٠)</sup>.

وقال أيضا: «ضعيف، ومع ضعفه أيضا كان قد اختلط، عنده أحاديث

مناكير...»<sup>(١١)</sup>.

(١) علل ت الكبير ٢/٩٧٨، والسلسيل رقم ٤٠٧.

(٢) سنن الترمذي ٢/١٧٢، و السلسيل رقم ٤٠٧.

(٣) الجرح ٨/رقم ٢٢٦٣.

(٤) الجرح ٨/رقم ٢٢٦٣.

(٥) س الآجري رقم ١٩٥٧.

(٦) الجرح ٨/رقم ٢٢٦٣.

(٧) الجرح ٨/رقم ٢٢٦٣، و ت الكمال ٧/٣١٩. والذي يظهر لي أن القائل أبو حاتم لا أبو نعيم؛ لذلك أثبت

نسبة هذا القول له، وهذا المفهوم من سياق الكلام، كذلك ذكر المحشي أن في نسخة (م) عبارة: "قلت لأبي"

والقائل لاشك أنه ابنه عبد الرحمن.

(٨) الجرح ٨/رقم ٢٢٦٣.

(٩) ت بغداد ١٣/٤٣٣.

(١٠) ض النسائي رقم ٥٩٠، و ت بغداد ١٣/٤٣٣.

(١١) المجتبى من السنن ٤/٤٨١-٤٨٢.

قال الذهبي: "وقال النسائي: ليس بالقوي، قلت [الذهبي]: قد احتج به النسائي" هـ. انظر التذكرة ١/٢٣٤ =

وقال الساجي: «منكر الحديث وكان أمياً صدوقاً إلا أنه يغلط»<sup>(١)</sup>.

وقال ابن حبان: «وكان ممن اختلط في آخره عمره، وبقي قبل أن يموت سنتين في تغيرٍ شديد لا يدري ما يحدث به، فكثير المناكير في روايته من قبل اختلاطه، فبطل الاحتجاج به»<sup>(٢)</sup>.

وقال ابن عدي: «وقد حدث عنه الثوري وهشيم والليث بن سعد وغيرهم من الثقات وهو مع ضعفه يكتب حديثه»<sup>(٣)</sup><sup>(٤)</sup>.

وقال الدارقطني: «ضعيف»<sup>(٥)</sup>.

وقال الدارقطني أيضاً: «ليس بالقوي»<sup>(٦)</sup>.

وقال الحاكم: «عداده في المدنيين...: روى عن نافع ومحمد بن المنكدر وهشام بن عروة ومحمد بن عمرو وغيرهم الموضوعات»<sup>(٧)</sup><sup>(٨)</sup>.

قلت: ولم أف على قول النسائي هذا في شيء من المصادر، بل حتى في المحتج والسنن الكبرى، والمنقول عنه ما ذكرته، وما قاله في سننه عن أبي معشر يوضح للقارئ أن قول الذهبي: "احتج به النسائي" فيه نظر، والظاهر أن أبا معشر هذا اشتبه على الذهبي بآخر ثقة، فقد قال النسائي في الموضوع المتقدم عن حديث رواه أبو معشر زياد بن كليب في الحث على الزواج: "وأبو معشر هذا اسمه زياد بن كليب وهو ثقة، وهو صاحب إبراهيم...، وأبو معشر المدني اسمه نجيح، وهو ضعيف، ومع ضعفه أيضاً كان قد اختلط، وعنده أحاديث مناكير...". وبذلك عرفنا أن الذي احتج به النسائي هو أبو معشر زياد بن كليب.

(١) التهذيب ٢١٥/٤.

(٢) المروحين ٦٠/٣.

(٣) وعبارة: "مع ضعفه يكتب حديثه" عند ابن عدي توافق السادسة من مراتب التعديل على تقسيم السخاوي، انظر ابن عدي ومنهجه في الكامل ١٤٩/٢-١٥٠.

(٤) الكامل ٥٦/٧.

(٥) السنن ١٦/٢.

(٦) السنن ١٩١/٢، وقد ذكره الدارقطني في كتابه المتروكون برقم ٥٠، وسكت عنه، لكن قدمنا أن شرط الكتاب إثبات اسم من يستحق الترك، ولو لم يُتكلّم عليه، كما أشار له البرقاني في أول الكتاب.

(٧) وهذا الجرح من الحاكم قوي، ولم أر من قال به من المتقدمين إلا ما كان من عمرو بن علي الفلاس فإنه عدّ أحاديثه عن نافع ومحمد بن المنكدر وهشام بن عروة رديئة لا تكتب، وهو جرح شديد.

(٨) المدخل إلى الصحيح ٢٢٠.

وقال أبو نعيم الأصبهاني: «روى عن نافع وابن المنكدر وهشام بن عروة ومحمد بن عمرو الموضوعات، لا شيء»<sup>(١)</sup>.

وقال الخليلي: «له مكانٌ في العلم والتاريخ، وتاريخه مما يحتج به الأئمة في كتبهم، وضعفوه في الحديث، ولم يتفقوا عليه، وروى عن الكبراء مثل ابن المبارك، ويونس المؤدب، ووكيع، وابنه محمد بن أبي معشر، ويتفرد بأحاديث، وأمسك الشافعي عن الرواية عنه... تغير قبل أن يموت بسنتين تغيراً شديداً، حتى كان يخرج منه الريح ولا يشعر به»<sup>(٢)</sup>.

وفاته:

سنة سبعين ومائة بالاتفاق<sup>(٣)</sup>.

المناقشة:

أبو معشر إذا أردنا أن نحكم عليه فله أحوال، وهي كالتالي:

الحالة الأولى:

عند الإطلاق يُدرج في المرتبة السادسة من مراتب التعديل، يتضح ذلك عند النظر إلى مجموع عبارات جمهور النقاد، خاصة المتقدمين، وإليك هذه العبارات:

فمن ذلك قول أحمد "كان صدوقاً..."، وقول البخاري "روى عنه الناس"، وقول

(١) ض أبي نعيم رقم ٢٥٤، قال ابن حجر في التهذيب ٢/٢١٥، عقب كلام أبي نعيم هذا: "أفحش فيه القول فلم يصب وصفه".

قلت: والظاهر أن هذا القول من أبي نعيم صدر من غير تحقيق، بل تابع فيه الحاكم كعادته، وزاد عبارة: "لا شيء".

(٢) الإرشاد للخليلي ١/٣٠٠، ٣٠٢.

(٣) في خلافة هارون الرشيد، قاله محمد بن أبي معشر كما في ت بغداد ١٣/٤٣٤، وكذا قال ابن سعد في طبقاته ٥/٤١٨، والهيثم بن عدي ومحمد بن بكار، والمدائني كما في وفيات ابن زبير ١/٣٩٢، وغيرهم كثير.

أبي زرعة مرة "صدوق، ومرة "صدوق ليس بالقوي"، وقول أبي زرعة "كان أحمد يرضاه"، وقول أبي حاتم مرة "صدوق"، ومرة "صالح، لين، محله الصدق"، وقول ابن عدي "مع ضعفه يكتب حديثه"، وقول الساجي "... كان صدوقاً..."، ومع ذلك فتجاذبه المرتبة السادسة من مراتب الجرح، لصدور بعض عبارات هذه المرتبة عن جمع من الأئمة.

الحالة الثانية: التفصيل والتحقيق في حاله فيما رواه عن شيوخه:

فمن حديثه ما هو صالح ويكتب (١):

١- فيكتب من حديثه الرقاق كما قال ابن معين؛ علماً بأنه لم ينص على صلاحه، لكن لأنه - والله أعلم - ليس من أحاديث الأحكام فقد سهّل فيه، ويوضح ذلك بعض الشيء قول ابن معين: "ضعيف"، يكتب من حديثه الرقاق، وكان رجلاً أمياً، يتقى أن يُروى من حديثه المسند".

٢- يُكتب حديثه عن محمد بن كعب القرظي في التفسير؛ لكونه صالحاً، كما قال أحمد والفلاس وابن المديني، وكذا ما رواه عن محمد بن قيس (٢)، كما قال ابن المديني، والفلاس.

٣- يكتب من مروياته وأحاديثه التاريخ والمغازي لأمر:

أ- لكونه بصيراً بهذا العلم، وقد تقدم نعت الأئمة كأحمد وغيره له بالمعرفة بهذا العلم، يوضح ذلك قول ابن أبي حاتم السابق: سمعت أبي وذكر مغازي أبي معشر فقال: "كان أحمد بن حنبل يرضاه، ويقول كان بصيراً بالمغازي".

بل مقتضى كلام الخليلي الاحتجاج بما رواه في المغازي والتاريخ، دون الحديث، حيث قال: "أبو معشر له مكان في العلم والتاريخ وتاريخه احتج به الأئمة وضعفوه في الحديث..."

ب- ولأن الأمر فيها أسهل من الأحاديث المسندة، تحاصه ما كان في الأحكام.

(١) والمراد أنه صالح للاستشهاد والاعتبار، لا للاحتجاج.

(٢) هو "محمد بن قيس المدني القاص، ثقة، من السادسة، وحديثه عن الصحابة مرسل/م ت س ق" التقريب،

ما يُضعف من حديثه، وما يتوقى منه، وما يُستنكر:

٢- فعلى كلام ابن معين يُتقى ويُحذر من حديثه المسند أي الأحاديث المرفوعة، خاصة ما كان في الأحكام<sup>(١)</sup>، وهذا على وجه العموم، لضعفه في الحديث، والضعف يتفاوت، فبعض المسندات التي رواها، قد يكون ضعفها شديداً كما سنبين.

٣- تُتقى أحاديثه عن المقبري، ونافع، وهشام بن عروة، ومحمد ابن المنكدر، كما قال الفلاس، والحاكم، وأبو نعيم، أضاف الأخيرين محمد بن عمرو بن علقمة الليثي، لكونها غير صالحة للكتابة.

وقد ساق ابن عدي بعض أحاديثهم، وقال عقبها: وهذه الأحاديث عن ابن المنكدر، وعن سعيد المقبري وعن محمد بن عمرو، كلها غير محفوظة<sup>(٢)</sup>، وساق أيضاً أحاديث مناكير عن نافع، وهشام بن عروة<sup>(٣)</sup>.

٤- يُتقى من أحاديثه، ما رواه حال تغييره، خاصة وأن تغييره كان شديداً<sup>(٤)</sup>، وحُدّ هذا التغيير بالسنتين اللتين قبل موته<sup>(٥)</sup>.

ويتلخص لدينا أن ما رواه عن هشام بن عروة، فالظاهر من كلام الأئمة، وما نقلوه عن بعض أحاديثه عن هشام، أن حديثه عنه منكر<sup>(٦)</sup>، وأبو معشر عن هشام، يُدرج في المرتبة الخامسة من مراتب الجرح، وتجاذبه الرابعة، وهذا المجاذبة على قول من تشدد كالفلاس، والحاكم وأبي نعيم.

(١) لأن ابن معين قال: "يُكتب من حديثه الرقاق"، والرقاق قد تكون أحاديث مرفوعة لكن الأمر فيها أسهل من أحاديث الحلال والحرام.

(٢) الكامل ٧/ ٥٤.

(٣) الكامل ٧/ ٥٥، لكنه لم يتكلم عليها بشيء، وعُرف من طريقته إذا ذكر أحاديث للراوي الضعيف، وسكت عنها أن مراده النكارة والتفرد غالباً.

(٤) قال بتغيره محمد بن بكار، وابن حبان، والخليلي، وأشار لذلك التسائي.

(٥) وحدد تغييره بالسنتين اللتين قبل موته ابن حبان والخليلي.

(٦) قال الذهبي: "قولهم: منكر الحديث، لا يعنون به أن كل ما رواه منكر، بل إذا روى الرجل جملة، وبعض ذلك مناكير، فهو منكر الحديث". انظر الرفع والتكميل ٢٠١، تقلا عن الميزان في ترجمة عبد الله بن معاوية، وليست في المطبوع، فلعلها في بعض النسخ، انظر الميزان ٥٠٧/٢.

## النتيجة: منكر الحديث، من السابعة<sup>(١)</sup>.

(١) مما تقدم يتضح، أن إطلاق الحافظ ابن حجر الضعف على أبي معشر في التقريب فيه نظر، والصواب التفصيل، ثم إن الحافظ رحمه الله، خالف منهجه في حكمه على أبي معشر، لأن عبارة "ضعيف" تُطلق عنده -على اصطلاحه الخاص بالتقريب- على أصحاب المرتبة الثامنة من مراتب الجرح والتعديل التي ابتكرها، وقال عن وصف أهل هذه المرتبة: "من لم يوجد فيه توثيقٌ لمعتبر، ووجد فيه إطلاق الضعف، ولو لم يُفسَس، وإليه الإشارة بلفظ: ضعيف"، وقد تقدم وصف أبي معشر بالصدق من أكثر من مُعتبر، كأحمد وأبي زرعة، وأبي حاتم، وغيرهم، وهي من مراتب التوثيق، كذلك وجدنا النقاد نصوا على التفريق بين ما يرويه، فمن حديثه ما هو صالح، ومنه ما هو ضعيف، ومنه ما لا يُكتب، وعلى منهج الحافظ ابن حجر يلزم إدراج أبي معشر في مرتبة أعلى من هذه المرتبة والله أعلم بالصواب.

## ١١- يحيى بن أبي زكريا الغساني

«يحيى بن أبي زكريا الغساني، أبو مروان الواسطي، أصله من الشام، ضعيف، ما له في البخاري سوى موضع واحد متباعدة، من التاسعة، مات سنة تسعين/خ»<sup>(١)</sup>.

## أقوال النقاد فيه:

سئل يحيى بن معين عنه، فقال: «لا أدري»<sup>(٢)</sup>.

وقال أبو داود: «ضعيف»<sup>(٣)</sup>.

وقال أبو حاتم: «شيخ ليس بالمشهور»<sup>(٤)</sup>.

وقال ابن حبان: «كان ممن يروي عن الثقات المقلوبات، حتى إذا سمعها من الحديث

صناعته لم يشك أنها مقلوبة، لا يجوز الرواية عنه<sup>(٥)</sup> لما أكثر من مخالفة الثقات فيما يروي عن الأثبات»<sup>(٦)</sup>.

رواية البخاري له في صحيحه، وهي نوع من التعديل<sup>(٧)</sup>:

قال أبو نصر الكلاباذي: «روى عنه محمد بن حرب النسائي في آخر (الاعتصام)

(١) التقريب رقم ٧٥٥٠، وقال ابن حجر في موضع -بعد ذكره ما قيل في يحيى الغساني-: "وهو غير يحيى بن أبي زكريا الغساني الذي أخرج له البخاري، وقد أشار إلى ذلك البخاري في الأصل"، لسان الميزان ٣٦٣/٦، ولم أجد للحافظ رحمه الله في ذلك مستنداً.

(٢) الجرح ٩/رقم ٦١٤، من رواية العباس الدوري، وليس موجوداً في ت ابن معين المطبوع من رواية الدوري، ولم أقف على ترجمته أو حكم ابن معين عليه في شيء من كتبه.

(٣) ت الكمال ٣٥/٨، والتهذيب ٣٥٥/٤، ولم أجد في "س الأجرى لأبي داود" المطبوع، لسقوط القسم المتعلق بأهل واسط منه.

(٤) الجرح ٩/رقم ٦١٤.

(٥) وهذا جرح شديد، وهذه العبارة من عبارات المرتبة الرابعة من مراتب الجرح على تقسيم السخاوي، وهي مرتبة من لا يكتب حديثه.

(٦) المجروحين ٣/١٢٦.

(٧) كنت أريد وضع هذا الكلام في الحاشية، لكن لطوله، ولحاجته للتحشية اضطرت إلى وضعه في الأصل.

مفرداً<sup>(١)</sup>، وفي سائر المواضع مقروناً<sup>(٢)</sup>.

وقال أبو الوليد الباجي: «أخرج البخاري في آخر الاعتصام عن محمد بن حرب عنه مفرداً، وفي الدييات وسائر المواضع عن محمد بن حرب عنه مقروناً بغيره عن هشام بن عروة...»<sup>(٣)</sup>.

وقال ابن حجر: «أخرج له البخاري حديثاً واحداً عن هشام عن أبيه عن عائشة في الهدية، وقد توبع عليه عنده»<sup>(٤)</sup>.

قلت: فيه نظر، فقد أخرج له البخاري في خمسة مواضع، في ثلاثة منها مقروناً بغيره<sup>(٥)</sup>.

وفي موضعٍ تعليقاً عن أبي مروان [يحيى بن زكريا] عن هشام عن عروة: «كان الناس يتحرون بهداياهم يوم عائشة»<sup>(٦)</sup>.

لكن أورد قبل هذه الرواية المعلقة، روايةً مسندةً من قول عائشة، قال البخاري: حدثنا سليمان بن حرب، حدثنا حماد بن زيد عن هشام عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها قالت: «كان الناس يتحرون بهداياهم يومئذ»<sup>(٧)</sup>، وفي رواية أبي مروان أرسل القول من كلام عروة ولم يوصله من قول عائشة.

وأخرج له في آخر كتاب الاعتصام، مقروناً، كما في المطبوع<sup>(٨)</sup>، علماً بأن كلام

(١) البخاري مع الفتح ١٣/٣٥١، وقوله: "أخرج له مفرداً"، قال ذلك لعدم وجود متابعة تامة من أول السند، وإلا فقد وجدت متابعة، وسيأتي ذكرها؛ لكنها كما يسميها المتأخرون "قاصرة". انظر علوم الحديث لابن الصلاح ص ٨٣، ونزهة النظر ٧٠-٧١.

(٢) رجال البخاري رقم ١٣٥٤.

(٣) التعديل ١٢٢٧/٣.

(٤) هدي الساري ٤٧٤.

(٥) في كتاب الجنائز، باب (ما جاء في قبر النبي صلى الله عليه وسلم...)، ١/رقم ١٣٢٣، وفي الحج، باب من صلى ركعتي الطواف خارجاً من المسجد، ٢/رقم ١٥٤٦، وفي الدييات، باب العفو في الخطأ بعد المسرت، ٦/رقم ٦٤٨٩.

(٦) في الهبة باب من أهدى إلى صاحبه وتحرى بعض نسائه دون بعض، ٢/رقم ٢٤٤٢.

(٧) في الهبة باب من أهدى إلى صاحبه وتحرى بعض نسائه دون بعض، ٢/رقم ٢٤٤١.

(٨) الاعتصام، باب وأمرهم شورى بينهم، ٦/رقم ٦٩٣٦.



الكلاباذي والباجي يقتضي أن هذا الموضوع الذي نحن بصدد الحديث عنه، رواية يحيى الغساني فيه غير مقرونة، ولعل ذلك بحسب النسخة التي رواها، وهذا هو الذي يوافق ما في المطبوع من فتح الباري ومثله<sup>(١)</sup>، وعلى اعتبار عدم وجود هذه المتابعة في هذا الموضوع فقد وردت في موضع آخر، في التفسير، لكن تعليقا، قال البخاري: «قال أبو أسامة عن هشام... فذكره مطولاً»<sup>(٢)</sup>.

وأسند أيضاً متابعة قاصرة من طريق ابن شهاب عن عروة وابن المسيب وعلقمة بن وقاص وعبيد الله عن عائشة رضي الله عنها، في الاعتصام قبل رواية يحيى بن أبي زكريا المتقدمة بموضع<sup>(٣)</sup>، وبهذا يتضح الحال<sup>(٤)</sup>.

### في وفاته قولان:

الأول: سنة اثنتين وتسعين ومائة<sup>(٥)</sup>.

الثاني: سنة ثمان وثمانين ومائة<sup>(٦)</sup>.

- 
- (١) الفتح ٣٥١/١٣.
- (٢) التفسير، باب قوله {إن الذين يحبون أن تشيع الفاحشة}... الآية ٤/رقم ٤٤٧٩.
- (٣) الاعتصام، باب وأمرهم شورى بينهم، ٦/رقم ٦٩٣٥.
- (٤) بعد كتابي لهذا التعقيب على كلام الحافظ رحمه الله، وجدت الشيخ محمد عوامة قد نبه على سهو الحافظ هنا، وذكر ثلاثة مواضع فقط لرواية يحيى بن أبي زكريا في البخاري. انظر حاشية الكاشف ترجمة رقم ٦١٦٩.
- (٥) قاله محمد بن وزير: كما في ت الأوسط ١٧٩/٢، وانظر رجال البخاري رقم ١٣٥١، وفيه: قال [البخاري]: "قال لي محمد بن الوزير: مات سنة تسعين ومائة". وهو يخالف ما في التاريخ الأوسط.
- (٦) نقله البخاري ولم يعزه لأحد كما في ت الأوسط ١٧٩/٢، وانظر رجال البخاري رقم ١٣٥١، وقد جزم بذلك ابن سعد في طبقاته ٣١٤/٧.
- وقد وقع للمزي وهم في تاريخ وفاته وتابعه الحافظ ابن حجر في التهذيب عليه، حيث قال المزي: "قال البخاري: مات سنة ثمان وثمانين ومائة، وقال محمد بن الوزير الواسطي: مات سنة تسعين ومائة" اهـ كلامه. والصحيح ما أثبتته في الأصل.
- وهناك قول ثالث لا يخرج عن القولين السابقين، عن محمد بن حرب أنه قال: "مات بعد محمد بن يزيد"، كما في ت الأوسط ١٨١/٢، ورجال البخاري رقم ١٣٥١. ومحمد بن يزيد؛ هو الكلاعي أبو سعيد ويقال: أبو يزيد، ويقال: إسحاق الواسطي، قال ابن سعد: مات سنة ثمان وثمانين ومائة، وقال ابن حبان وتميم بن التنصر: مات سنة تسعين، وقال مطين: مات إحدى وتسعين ومائة. انظر التهذيب ٧٣٦/٣.

### المناقشة:

يلاحظ أن عبارة ابن معين تدخل في المرتبة السادسة من مراتب الجرح مع تشدده، وعبارة أبي حاتم الشطر الأول منها يدخل في المرتبة السادسة من مراتب التعديل، والشطر الثاني يدخل في السادسة من مراتب الجرح.

ثم إن رواية البخاري له في أكثر من موضع تقوي أمره وإن كانت مقرونة، أما جرح أبي داود فغير مفسر<sup>(١)</sup>، وجرح ابن حبان مفسر؛ وظاهر أنه حكم عليه من خلال النظر في مروياته، لكنه متعنت في الجرح كما هو معلوم، حتى قال الحافظ بعد نقله لكلامه في يحيى بن أبي زكريا: "وبالغ ابن حبان فقال: لا تجوز الرواية عنه"<sup>(٢)</sup>، ثم إنه لم يذكر له شيئاً من أحاديثه المنتقدة؛ لأن من عادته ذكر بعض الأحاديث المنتقدة على الراوي الضعيف الذي يورده، بل الواقع على العكس من ذلك، فقد أورد له البخاري عدة أحاديث يوافق فيها الثقات، وهذا مما يقوي أمره، فالذي يظهر والعلم عند الله أنه على أقل أحواله يكون في المرتبة السادسة من مراتب التعديل<sup>(٣)</sup>.

النتيجة: يكتب حديثه، من الطبقة السابعة<sup>(٤)</sup>.

(١) قال ابن حجر: "فأما إن خرَّج له [أي البخاري للراوي] في المتابعات والشواهد والتعليق فهذا يتفاوت درجات من أخرج له منهم في الضبط وغيره، مع حصول اسم الصدق لهم؛ وحينئذ إذا وجدنا لغيره في أحدٍ منهم طعناً فذلك الطعن مُقابلٌ لتعديل هذا الإمام [أي البخاري] فلا يقبل إلا مُبين السبب مُفسراً بقساح يقدر في عدالة هذا الراوي وفي ضبطه مطلقاً، أو في ضبطه خير بعينه؛ لأن الأسباب الحاملة للأئمة على الجرح متفاوتة، منها ما يقدر ومنها ما لا يقدر..."، انظر هدي الساري ٤٠٣.

(٢) هدي الساري ٤٧٤.

(٣) وعلى هذا فقول الحافظ فيه: "ضعيف"، ليس بجيد، ويخالف ما أورده في هدي الساري ٤٠٣، بل إذا أخذنا بما قاله الحافظ في هدي الساري فإن هذا الراوي تجاذبه المرتبة الخامسة من مراتب التعديل.

(٤) ولم أدرجه في الطبقة السادسة، مع أن من رواها من هو في المرتبة السادسة من مراتب التعديل على تقسيم السخاوي؛ لأنه لا ينطبق عليه شرطها، فمن شرطها أن يُنص على توثيقه، أو يُوصف بالصدق....

## ١٢- يعلى بن شبيب

((يعلى بن شبيب المكّي مولى آل الزبير، لين<sup>(١)</sup> الحديث من الثامنة/ت ق))<sup>(٢)</sup>.

## أقوال النقاد فيه:

أورده البخاري في التاريخ الكبير، وأورد أحد حديثه اللذين رواهما وسكت عنه<sup>(٣)</sup>.  
وأورده ابن أبي حاتم أيضاً في كتاب الجرح والتعديل، ونقل عن أبيه الذين روى  
عنهم، والذين رووا عنه، ولم يتكلم عليه بجرح ولا تعديل<sup>(٤)</sup>.

وذكره ابن حبان في الثقات وقال: ((... روى عنه الحجازيون))<sup>(٥)</sup>.

وذكر المزي سبعة من الذين رووا عنه، منهم أئمة، كقتيبة بن سعيد، والحميدي  
صاحب المسند<sup>(٦)</sup>.

وقال الذهبي: ((ثقة))<sup>(٧)</sup>.

(١) إطلاق الحافظ لعبارة: "لين" هنا، إطلاق صحيح، موافق للمنهج الذي رسمه والتزم به، فمرتبة "لين"، عنده هي الشطر الثاني من المرتبة السادسة من مراتب الجرح والتعديل التي انتهجها في كتابه، وهي مرتبة تعديل، جعلها الحافظ: "لمن ليس له من الحديث إلا القليل، ولم يثبت فيه ما يُترك حديثه من أجله، وإليه الإشارة بلفظ: مقبول، حيث يتابع، وإلا فلين الحديث" مقدمة التقريب ص ٧٤. وهذا ينطبق على يعلى بن شبيب، لقلة حديثه، ولعدم وجود مُتابعٍ معتبر، وبهذا يتبين خطأ ما فهمه محقق الكاشف، الأستاذ محمد عوامّة في انتقاده لتلين الحافظ ليعلى بن شبيب، ترجمة رقم ٦٤١٣، لأن عبارة: لين الحديث هنا المراد بها اصطلاح خاص لهذا الكتاب ولا يراد بها التلين المفهوم عند المتقدمين، والمحقق، ممن يقرر أن هذه العبارات اصطلاح يخص التقريب، أقول ومما يقوي ذلك؛ أن هذه العبارة لين الحديث ليست عبارة جرح من الحافظ في التقريب بل هي عبارة توثيق، فقد حسن الحافظ لأصحاب هذه المرتبة، التي اصطلاحها هنا، انظر النكت ٤٢٣/١، ولمزيد تفصيل انظر منهج دراسة الأسانيد والحكم عليه ص ٨١-٨٥.

(٢) التقريب رقم ٧٨٤٢.

(٣) ت الكبير ٨/رقم ٣٥٥١.

(٤) الجرح ٩/رقم ١٣١١.

(٥) الثقات ٧/٦٥٢.

(٦) ت الكمال ٨/١٨٢.

(٧) الكاشف رقم ٦٤١٣. تنبيه: أحكام الحافظ الذهبي في الكاشف تختلف من حيث الدقة عن أحكامه في الميزان وفي غيره من مصنفاته التي صنفها بعده، فقد يوثق في الكاشف لبعض الجاهيل، أو لمن أورده ابن حبان

وقال أيضاً في موضع: «وثق»<sup>(١)</sup>.

أما بالنظر إلى أحاديثه:

فلم أقف على تضييفٍ لمتقدم من العلماء لحديثه اللذين رواهما، بل وُجد من صحح له، لكن هناك تصويب لما رواه غيره على روايته، وإليك قول من صحح أو التمس المتابع: ففي حديث يعلى بن شبيب عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة في سبب نزول آية {الطلاق مرتان} <sup>(٢)</sup>، ساقه الحاكم من طريق يعقوب بن حميد ثم قال الحاكم عقبه: «هذا حديث صحيح الإسناد، ولم يتكلم أحدٌ في يعقوب بن حميد بحجة، وناظرني شيخنا أبو أحمد الحافظ وذكر أن البخاري روى عنه في الصحيح، فقلت هذا يعقوب بن محمد الزهري، وثبت هو على ما قال»<sup>(٣)</sup>.

وقال الذهبي عقب كلام الحاكم عن يعقوب بن حميد: «ضعفه غير واحد»<sup>(٤)</sup>.

فُلاحظ هنا: تصحيح الحاكم، وعدم تعرض الذهبي ليعلى بن شبيب بقدرح، وقد سبق توثيقه له كما في الكاشف<sup>(٥)</sup>.

وقد رواه البيهقي من طريق الحاكم وقال عقبه: «ورواه أيضاً قتيبة بن سعيد والحميدي عن يعلى بن شبيب، وكذلك قال محمد بن إسحاق بن يسار بمعناه، وروى نزول الآية فيه عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة رضي الله تعالى عنها»<sup>(٦)</sup>.  
والحديث رواه مالك مرسلاً عن هشام بن عروة عن أبيه من قوله<sup>(٧)</sup>.

في الثقات، ولذلك أسباب، أشار لها محقق الكاشف. انظر الكاشف ٧٣/١-٧٧.

(١) المجرد في أسماء ابن ماجه رقم ١٥٦٦، وكأنه يشير إلى إيراد ابن حبان له في الثقات، وكتاب المجرد من كتب الذهبي المتأخرة، وهو متأخر عن الكاشف والميزان، وأحكام الذهبي فيه أكثر تحريراً من كتبه المتقدمة، وانظر مقدمة المحقق ١١-١٨.

(٢) (البقرة: ٢٢٩)

(٣) المستدرک فی التفسیر، تفسیر سورة البقرة، ٣٠٧/٢، رقم ٣١٠٦.

(٤) التلخيص، مجاشية المصدر السابق.

(٥) رقم ٦٤١٣.

(٦) السنن الكبرى ٣٣٣/٧.

(٧) الموطأ في الطلاق، باب جامع الطلاق، ٥٨٨/٢، رقم ٨٠.

وقال السيوطي في تنوير الحوالك عن هذا الحديث:

«وصله الترمذي من طريق يعلى بن شبيب عن هشام عن أبيه عن عائشة، وقال: "المرسل أصح"، وصحح الحاكم في مستدرکه الموصول، وقد تابع يعلى على وصله محمد بن إسحاق عن هشام، أخرجه ابن مردويه في تفسيره، وممن رواه مراسلاً عن هشام، عبد الله بن إدريس، وعبد بن سليمان، وجرير بن عبد الحميد، وجعفر بن عون»<sup>(١)</sup>.

وإليك مثال من قديم رواية غير يعلى بن شبيب على روايته من علماء العلل:

فقد أورد الترمذي حديثه عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة في سبب نزول آية {الطلاق مرتان} <sup>(٢)</sup>، ثم قال عقبه: «حدثنا أبو كريب حدثنا عبد الله بن إدريس عن هشام بن عروة عن أبيه نحو هذا الحديث بمعناه ولم يذكر فيه عن عائشة، قال أبو عيسى: وهذا أصح من حديث يعلى بن شبيب»<sup>(٣)</sup>.

ويؤيد ما قاله الترمذي في كون المرسل أصح، قول السيوطي المتقدم: وممن رواه مراسلاً عن هشام: عبد الله بن إدريس، وعبد بن سليمان، وجرير بن عبد الحميد، وجعفر بن عون.

وقد سئل الدارقطني في كتابه العلل عن حديث علي بن الحسين عن علي بن أبي طالب عن النبي صلى الله عليه وسلم في "النهي عن صوم أيام منى"، فقال:

«يرويه جعفر بن محمد بن علي، واختلف عنه، فرواه يعلى بن شبيب عن جعفر عن أبيه عن جده عن علي بن أبي طالب، وخالفه أبو ضمرة، فرواه عن جعفر عن أبيه عن جابر، كذلك قال يعيش بن جهم عنه، وغيره يرويه عن أبي ضمرة مراسلاً، كذلك رواه أصحاب جعفر بن محمد عن جعفر عن أبيه مراسلاً وهو أشبه بالصواب»<sup>(٤)</sup>.

فيلاحظ مما تقدم، مخالفة يعلى بن شبيب للثقات في وصله للمرسل.

(١) تنوير الحوالك ١٠٤/٣.

(٢) (البقرة: آية ٢٢٩).

(٣) السنن ٤٩٧/٣، في الطلاق، باب ...، رقم ١١٩٢.

(٤) العلل ٥٧/٤.

النتيجة: مجهول الحال<sup>(١)</sup>، ويسمى مستوراً<sup>(٢)</sup>، من الطبقة السابعة.

- (١) وهو في المرتبة السادسة من مراتب الجرح، فلقلة أحاديثه لم يتمكن الأئمة من الحكم عليه بما يبين حاله في الحديث.
- (٢) قال الحافظ في المستور: "وقد قبل روايته جماعة بلا قيد والجمهور على ردها، والتحقيق: أن رواية المستور ونحوه مما فيه الاحتمال؛ لا يطلق القول بردها ولا بقبولها، بل يقال: هي موقوفة إلى استبانة حاله، كما جزم به إمام الحرمين، ونحوه قول ابن الصلاح فيمن جرح بجرح غير مفسر" اهـ. انظر نزهة النظر ص ٩٩-١٠٠، وعلوم الحديث لابن الصلاح ص ١١١-١١٢، وفتح المغيث للسخاوي ٥٣/٢. ولتعلم أن تصحيح الأئمة خاصة المتقدمين منهم لمثل أحاديث هؤلاء إنما هو راجع للقرائن التي يلاحظونها، من ذلك النظر إلى الشواهد والاعتبارات.

# الفصل الثامن

## الطبقة الثامنة

المتروكون والمتهمون

الذين لا يكتب حديثهم

## ١- أيوب بن واقد الكوفي

«أيوب بن واقد الكوفي أبو الحسن، ويقال: أبو سهل، سكن البصرة، متروك من الثامنة/ت»<sup>(١)</sup>.

## أقوال النقاد فيه:

قال ابن معين: «ليس بثقة»<sup>(٢)</sup>.

وقال أحمد: «ضعيف الحديث»<sup>(٣)</sup>.

وقال البخاري: «... حديثه ليس بالمعروف ... منكر الحديث»<sup>(٤)</sup>،<sup>(٥)</sup>.

وقال أيضا: «عن عثمان بن حكيم (٦) عنده مناكير»<sup>(٧)</sup>.

وقال أبو حاتم: «ضعيف الحديث، وحديثه ليس بمعروف، منكر»<sup>(٨)</sup>.

وقال النسائي: «ضعيف»<sup>(٩)</sup>.

وقال ابن حبان: «كان يروى المناكير عن المشاهير حتى يسبق إلى القلب أنه كان يعتمد لها، لا يجوز الاحتجاج بروايته»<sup>(١٠)</sup>.

(١) التقريب رقم ٧١٧.

(٢) ت ابن معين رقم ٣٩٣٦، والجرح ٢/رقم ٩٣٤.

(٣) الجرح ٢/رقم ٩٣٤، و ض العقيلي ١/رقم ١٣٦.

(٤) وهذه العبارة عند غير البخاري قد يكتب حديث من قيلت فيه للاعتبار، فعلى تقسيم السخاوي يعتبر من وصف بها في المرتبة الخامسة من مراتب الجرح، لكن عند البخاري يختلف الحال، فقد قال: "كل من قلت فيه منكر الحديث لا يحتج به، وفي لفظ: لا تحمل الرواية عنه"، فتح المغيث للسخاوي ١٢٥/٢، والرفع والتكميل ١٧٩، وعلى هذا فهذه العبارة على تقسيم السخاوي موضعها في المرتبة الرابعة من مراتب الجرح.

(٥) ت الكبير ١/رقم ١٣٧٠، و ض الصغير رقم ٢٨، و ض العقيلي ١/رقم ١٣٦.

(٦) هو "عثمان بن حكيم بن عباد بن حنيف بالمهملة والنون مصغر الأنصاري الأوسي، أبو سهل المدني ثم الكوفي، ثقة، من الخامسة مات قبل الأربعين/خت م ٤" التقريب رقم ٤٤٦١.

(٧) ت أوسط ٢/١٨٨، والكامل ١/٣٥٦.

(٨) الجرح ٢/رقم ٩٣٤.

(٩) ض النسائي رقم ٢٨.

(١٠) الجرحين ١/١٦٩.



وقال ابن عدي: «عامّة ما يرويه لا يتابع عليه»<sup>(١)</sup>،<sup>(٢)</sup>.

وقال الدارقطني: «منكر الحديث»<sup>(٣)</sup>.

وقال أيضاً: «متروك»<sup>(٤)</sup>.

النتيجة: ضعيفٌ جداً<sup>(٥)</sup>، من الطبقة الثامنة.

(١) هذه العبارة عند ابن عدي تُعدُّ من الجرح الشديد، وهي تعادل عبارات المرتبة الثالثة على تقسيم السخاوي،

انظر ابن عدي ومنهجه في الكامل ١٥٥/٢-١٥٦.

(٢) الكامل/٣٥٦.

(٣) ض الدارقطني رقم ١١١.

(٤) س البرقاني رقم ١٦.

(٥) وهو في المرتبة الرابعة من مراتب الجرح على ترتيب السخاوي وتجاذبه الثالثة.

## ٢- الحارث بن عمران

«الحارث بن عمران الجعفري المدني ، ضعيف رماه ابن حبان بالوضع ، من التاسعة/ق»<sup>(١)</sup>.

## أقوال النقاد فيه:

قال أبو زرعة: «ضعيف الحديث ، واهي الحديث»<sup>(٢)</sup>.

وقال أبو حاتم: «ليس بقوي»<sup>(٣)</sup>.

وقال ابن حبان: «كان يضع الحديث على الثقات»<sup>(٤)</sup>.

وقال ابن عدي: «وللحارث عن جعفر<sup>(٥)</sup> بهذا الإسناد غير حديث لا يتابع عليه

الثقات ... والضعف بين علي رواياته»<sup>(٦)</sup><sup>(٧)</sup>.

وقال الدارقطني: «متروك»<sup>(٨)</sup>.

النتيجة: ضعيفٌ جداً<sup>(٩)</sup> من الطبقة الثامنة.

(١) التقريب رقم ١٠٤٠.

(٢) الجرح ٣/رقم ٣٨٥.

(٣) الجرح ٣/رقم ٣٨٥.

(٤) المجروحين ١/٢٢٥.

(٥) هو ابن محمد.

(٦) وعبارة "والضعف بين علي رواياته" عند ابن عدي قد يتبادر للذهن أنها تعني ضعيف عند غيره، والواقع أن

هذه العبارة عند ابن عدي تعدّ من عبارات الجرح الشديدة، وأصحابها أشبه بأصحاب المرتبة الثالثة من

مراتب الجرح على ترتيب السنخاوي، انظر ابن عدي ومنهجه في الكامل ٢/١٥٤-١٥٥.

(٧) الكامل ٢/١٩٥.

(٨) س البرقاني رقم ١٠٣، وانظر ض الدارقطني رقم ١٥٤.

(٩) وهو على أقل أحواله من المرتبة الرابعة من مراتب الجرح على ترتيب السنخاوي.

## ٣- داود بن عطاء

«داود بن عطاء المزني مولاهم، أبو سليمان المدني، أو المكّي، ضعيف، من الثامنة/ق»<sup>(١)</sup>.

## أقوال النقاد فيه:

قال أحمد: «لا تُحدّث عنه... ليس بشيء، قد رأيتُه قبل أن يموت بأيام»<sup>(٢)</sup>.

وقال أيضا: «قد رأيتُه ليس حديثه بشيء»<sup>(٣)</sup>.

وقال البخاري: «منكر الحديث»<sup>(٤)</sup>،<sup>(٥)</sup>.

وقال أبو زرعة: «منكر الحديث»<sup>(٦)</sup>.

وقال أبو حاتم: «ليس بالقوي، ضعيف الحديث، منكر الحديث، ... من شاء كتب حديثه زحفاً»<sup>(٧)</sup>.

وقال النسائي: «ضعيف»<sup>(٨)</sup>.

وقال ابن حبان: «كثير الوهم في الأخبار، لا يُحتج به بحال لكثرة خطئه وغلبته على صوابه»<sup>(٩)</sup>.

(١) التقريب رقم ١٨٠١.

(٢) علل أحمد ٢/رقم ١٥٠٩، ٣/رقم ٥٣٢٠، والجرح ٣/رقم ١٩١٩، والسياق له لأنه أتم.

(٣) علل أحمد ٢/رقم ٥٤٢٠، وض العقيلي ٢/رقم ٤٥٧.

(٤) وقد تقدم أن هذه العبارة تعني عند البخاري من لا يُحتج بحديثه أو من لا تحل الرواية عنه، فعلى هذا فهذه العبارة عند البخاري تعادل عبارات المرتبة الرابعة من مراتب الجرح على تقسيم السخاوي.

(٥) ت الكبير ٣/رقم ٨٣٦.

(٦) أسئلة الرذعي ٢/٦١٤، والجرح ٣/رقم ١٩١٩.

(٧) الجرح ٣/رقم ١٩١٩.

(٨) ت الكمال ٢/٤٢٠، والتهذيب ١/٥٦٧. ولم أفد عليه في الضعفاء والمتروكين للنسائي ولا في غيره.

(٩) المجروحين ١/٢٨٩.

وقال ابن عدي: «وليس حديثه بالكثير، وفي حديثه بعض النكرة»<sup>(١)</sup>،<sup>(٢)</sup>.

وقال الدارقطني: «متروك»<sup>(٣)</sup>.

النتيجة: ضعيفٌ جداً<sup>(٤)</sup> من الثامنة.

(١) وعبارة "في حديثه بعض النكرة" تعادل تقريباً عبارات المرتبة الخامسة من مراتب الجرح عند السخاوي، فهو

بمذا يتفق مع الجمهور في حكمهم على داود بن عطاء، وانظر ابن عدي ومنهجه في الكامل ١٥٢/٢.

(٢) الكامل ٨٧/٣.

(٣) س البرقاني رقم ١٣٨، وانظر التهذيب ٥٦٧/١، واللسان ٤٨٩/٢.

(٤) من المرتبة الرابعة على تقسيم السخاوي، وقد اعتبرت كلام أحمد والدارقطني مُرجحاً لقوة جرحهما مع ما

عُرف عنهما من الاعتدال في الجرح، وقد تجاذبه المرتبة الخامسة، فإذا كُتب حديثه فإنما يُكتب زحفاً كما

قال أبو حاتم.

## ٤- عامر بن صالح الزبيري

«عامر بن صالح بن عبد الله بن عروة بن الزبير القرشي الأسدي الزبيري، أبو الحارث المدني، نزل بغداد، متروك الحديث أفرط فيه ابن معين فكذبه، وكان عالماً بالأخبار، من الثامنة مات في حدود التسعين/ت»<sup>(١)</sup>.

## أقوال النقاد فيه:

قال ابن سعد: «كان شاعراً عالماً بأمور الناس»<sup>(٢)</sup>.

وقال يحيى بن معين: «لم يكن حديثه بشيء»<sup>(٣)</sup>.

وقال أيضاً: «وقال لي حجاج الأعور استعار مني عامر كتب ابن لهيعة»<sup>(٤)</sup>.

وقال كذلك: «كان ضعيف الحديث»<sup>(٥)</sup>.

وقال مرة: «كان كذاباً»<sup>(٦)</sup>.

وفي زيادة: «كان كذاباً؛ يروي عن هشام بن عروة كل حديثٍ يسمعه، قال: وقد

لقيته وكتبتُ عامة هذه الأحاديث عنه»<sup>(٧)</sup>.

وقال ابن مُحَرِّز: «سمعت يحيى بن معين وسئل عن عامر بن صالح الذي يحدث عن

هشام بن عروة فقال: كذاب خبيث عدو الله، وهو زبيري، قد كتبت عنه، فقلت ليحيى

إن أحمد بن حنبل يحدث عنه فقال: لمه؟! وهو يعلم، أنا تركنا هذا الشيخ في حياته، فقلت:

(١) التقريب رقم ٣٠٩٦.

(٢) ط ابن سعد ٤٣٥/٥.

(٣) ت ابن معين رقم ١١٢٣، ورواه ابن عدي في كامله ٨٣/٥، رقم ١٢٥٩، عن عباس الدوري عن ابن معين

بلفظ: "ليس حديثه بشيء".

(٤) ت ابن معين رقم ١١٢٣، ويفسر بقية مراده من الاستعارة ما سيأتي من رواية ابن مُحَرِّز.

(٥) ت ابن معين رقم ٤٩٦٨، وانظر الجرح ٦/رقم ١٨٠٥.

(٦) المحروحين ١٨٨/٢، من رواية ابن أبي خيثمة أحمد بن زهير.

(٧) ت بغداد ٢٣٠/١٢، رقم ٦٦٨١، وانظر النص في ت الكمال ٣١/٤، رقم ٣٠٣٣، وفيه حذف عبارة

"وقد لقيته" وقد وقع المحقق في خطأ في ضبطه لعبارة "كتبتُ" حيث جعلها بالبناء للمجهول، والصواب ما

أثبتته والكاتب هو ابن معين، وهو واضح من سياق النص في ت بغداد.

ولم؟ فقال: قال لي حجاج -يعني الأعور-: جاءني [ أي عامر بن صالح ] فكتب عني حديث هشام بن عروة عن ابن لهيعة وليث بن سعد، ثم ذهب فادعاها فحدث بها عن هشام»<sup>(١)</sup>.

وقال أبو داود: «قيل ليحيى بن معين: إن أحمد بن حنبل حدث عن عامر بن صالح، فقال [ ابن معين ]: ماله؟ جُن؟!»<sup>(٢)</sup>.

وقال عبد الله بن علي المديني: «سمعت أبي [ علي بن المديني ] يقول: عامر بن صالح قد رأيتُه وكأنه غمزه وأنكر حديثه»<sup>(٣)</sup>.

وقال أحمد: «ثقة لم يكن صاحب كذب»<sup>(٤)</sup>.

وقال عبد الله بن أحمد: «قلت لأبي: إن يحيى بن معين يطعن على عامر بن صالح هذا، قال: يقول ماذا؟ قال: قلت: رآه يسمع من حجاج قال [ أي أحمد ]: قد رأيت أنا حجاجاً يسمع من هشيم، وهذا عيب؟ يسمع الرجل ممن هو أصغر منه وأكبر!»<sup>(٥)</sup>.  
وقال الزبير بن بكار: «كان من أهل الفقه والعلم والحديث والنسب وأيام

(١) ت بغداد ٢٣٠/١٢، وهذا مثال يوضح سبب تكذيب ابن معين لعامر بن صالح، إضافة إلى أن ابن معين كتب عنه حديثه عن هشام وبين ما فيه من خلل، وبهذا يُعلم أن ابن معين قد خَبَّر الرجل وتَبَيَّن حاله وكذبه؛ فكان معه مزيدٌ علمٍ على أحمد بن حنبل بخصوص حال الرجل، وهذا ما يسمى عند علماء الحديث بالجرح المفسر، انظر تدريب الرواي ٣٥٩/١، والرفع والتكميل ص ٨٠، ٩٢، ٩٣.

(٢) س الآجري رقم ١٩٤٤، و ت بغداد ٢٣٠/١٢، وهذا استغراب من ابن معين كيف يروي أحمد عن مثل هذا، مع أنه ضعيف بين الحال وقد تُرك في حال حياته، فكيف يروي عنه أحمد بعد موته، وأحمد قد بلغه تضعيف ابن معين له، لكن الظاهر أنه لم تبلغه علّة تضعيفه كما يُفهم من النصوص المنقولة عن أحمد فيما سيأتي، ويصدق فيه ما قاله الدارقطني فيما سيأتي: " لم يتبين أمره عند أحمد ".

(٣) ت بغداد ٢٣٠/١٢.

(٤) علل أحمد ١/رقم ٨٥٥، والجرح ٦/رقم ١٨٠٥.

(٥) ت بغداد ١٢/رقم ٦٦٨١، وواضح أن أحمد رحمه الله لم ير سماع عامر من حجاج قادحاً في روايته، لأنه لا مانع من سماع الرجل ممن هو أصغر منه، ولم يذكر له العلة الحقيقية في إنكار ابن معين لروايته عن حجاج الأعور، والتي تقدم بيانها في رواية ابن مُحَرِّز عن ابن معين، وفيما أوضحه أبو داود من استعارته لكتاب حجاج الأعور عن ليث بن سعد، عن هشام بن عروة فنسخه ثم حدث به عن هشام، وهذا يؤكد ما قاله الدارقطني كما سيأتي: " لم يتبين أمره لأحمد ".

العرب وأشعارها»<sup>(١)</sup>.

وقال أبو زرعة: «يُنكر كثيراً»<sup>(٢)</sup>.

وقال أبو داود: «وحدث عنه أحمد بثلاثة أحاديث<sup>(٣)</sup>... استعار كتاب حجاج الأعمور عن ليث بن سعد عن هشام بن عروة فنسخه ثم حدث به عن هشام بن عروة»<sup>(٤)</sup>.  
وقال أبو حاتم: «صالح الحديث، ما أرى بحديثه بأساً، كان يحيى بن معين يحمل عليه وأحمد بن حنبل يروى عنه»<sup>(٥)</sup>.

وقال النسائي: «ليس بثقة»<sup>(٦)</sup>.

وقال العقيلي: «في حديثه وهم»<sup>(٧)</sup>.

وقال ابن حبان: «كان ممن يروي الموضوعات عن الأثبات، لا يحل كتابة حديثه إلا

(١) ت بغداد ١٢/٢٢٩.

(٢) أسئلة البرذعي ٢/٤٢٦.

(٣) قد وقفت على حديثين يرويها أحمد عن عامر بن صالح عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة مرفوعاً، الأول منهما: حديث "أمر ببناء المساجد في الدور"، ساقه العقيلي في الضعفاء ٣/رقم ١٣٢٢، من طريق أحمد بن حنبل عن عامر بن صالح عن هشام به، ثم ساق له متابعة.  
والثاني: حديث "أمرت أن أبشر خديجة ببيت في الجنة من قصب"، ساقه الخطيب من طريق أحمد بن حنبل عن عامر بن صالح عن هشام به، في ت بغداد ١٢/٢٢٨-٢٢٩.  
ورواية ثالثة في علل أحمد ٣/٢٣٤، من رواية عبد الله ابنه عن محمد بن حاتم [البغدادي الزمي] عن عامر بن صالح عن هشام عن أبيه عن عائشة "أن رسول الله صلى الله عليه وسلم توفي يوم الاثنين".  
ويلاحظ في الروايتين الأولىين نهاية أحمد حيث روى له ما تُوبع فيه، وفي الثالثة [إن كان عبد الله رواها عن أبيه في موضع آخر]، أما تتعلق بالسيرة، فالأمر فيها سهل، يضاف لذلك ما عُرف به عامر بن صالح من معرفته بالأخبار وأيام العرب.

(٤) س الآجري رقم ١٩٤٤، و ت بغداد ١٢/٢٣٠، وقد تابع أبو داود فيما ذكره هنا ابن معين.

(٥) الجرح ٦/رقم ١٨٠٥. هذا الرأي من أبي حاتم غريب على خلاف المعتاد؛ حيث عُرف أبو حاتم بالتشدد في التوثيق، وكأنه تأثر بما ذهب إليه شيخه أحمد بن حنبل، ولم يظهر له شدة ضعف عامر بن صالح، وأيضاً لم يظهر له وجه حمل ابن معين عليه، وما ذهب إليه هو وشيخه معارض لما ذهب له الجمهور من تضعيفهم الشديد لحديثه، ومنهم صاحبه وقريبه أبو زرعة الرازي حيث قال: "يُنكر كثيراً".

(٦) ض النسائي رقم ٤٣٧.

(٧) ض العقيلي ٣/رقم ١٣٢٢.

على جهة التعجب»<sup>(١)</sup>.

وقال ابن عدي: «وعامة حديثه مسروقات<sup>(٢)</sup> من الثقات، وإفرادات مما ينفرد به، وعامة ما رأته يروي عن هشام بن عروة»<sup>(٣)</sup>.

وقال الدارقطني: «أساء القول فيه ابن معين، ولم يتبين أمره عند أحمد، وهو مديني يُترك عندي»<sup>(٤)</sup>.

وقال أبو الفتح الأزدي: «ذاهب الحديث»<sup>(٥)</sup>.

وقال الحاكم: «من أهل المدينة روى عن هشام بن عروة المناكير»<sup>(٦)</sup>.

وقال أبو نعيم الأصبهاني: «روى عن هشام بن عروة المناكير، لا شيء»<sup>(٧)</sup>.

وفاته:

سنة اثنتين وثمانين ومائة<sup>(٨)</sup>.

النتيجة: متروك<sup>(٩)</sup>، من الطبقة الثامنة.

- 
- (١) المجروحين ١٨٨/٢.
- (٢) وهذه العبارة من ابن عدي تعادل عبارات المرتبة الثالثة من مراتب الجرح على تقسيم السخاوي، وانظر ابن عدي ومنهجه في الكامل ١٥٤/٢.
- (٣) الكامل ٨٤/٥.
- (٤) ت بغداد ٢٣٠/١٢.
- (٥) ت الكمال ٣٢/٤، والتهذيب ٢٦٧/٢.
- (٦) المدخل إلى الصحيح رقم ١٥٠.
- (٧) ض الأصبهاني رقم ١٨١، وقد تابع الحاكم كعاداته وزاد عبارة "لا شيء".
- (٨) التهذيب ٢٦٧/٢، عن كتاب أولاد المحدثين لابن مردويه، وذكر ابن سعد في طبقاته ٤٣٥/٥، أنه مات في خلافة هارون.
- (٩) من خلال النظر في عبارات الجمهور وواقع الحال ترجح إدراجه في المرتبة الثالثة من مراتب الجرح على تقسيم السخاوي.



## ٥- عبيد بن القاسم

«عبيد بن القاسم الأسدي الكوفي يقال: هو ابن أخت الثوري، متروك كذبه ابن معين واتهمه أبو داود بالوضع، من التاسعة/ق»<sup>(١)</sup>.

## أقوال النقاد فيه:

قال ابن معين: «قريب لسفيان الثوري قد سمعت منه وليس بثقة»<sup>(٢)</sup>.

وقال أيضاً: «كان كذاباً»<sup>(٣)</sup>.

وقال كذلك عندما سُئل عنه: «لا، ولا كرامة، وكان من أحسن الناس سمناً»<sup>(٤)</sup>.

وقال مرة: «عبيد بن القاسم قرابة سفيان الثوري كان كذاباً خبيثاً»<sup>(٥)</sup>.

وقال البخاري: «منكر الحديث، ذاهب»<sup>(٦)</sup>.

وقال أيضاً: «ليس بشيء»<sup>(٧)</sup>.

وقال أبو زرعة: «واهي الحديث»<sup>(٨)</sup>.

وقال كذلك: «كوفي قدم البصرة حدث بأحاديث منكرة، لا ينبغي أن يحدث

عنه»<sup>(٩)</sup>.

وقال أبو عبيد الآجري: «قلت لأبي داود عبيد بن القاسم قريب لسفيان؟ قال: كان

(١) التقريب رقم ٤٣٨٩.

(٢) ت ابن معين رقم ١٩٥٥.

(٣) ت ابن معين رقم ٤٩٥٨.

(٤) ت بغداد ٩٦/١١، رقم ٥٧٨٧، من رواية عبد الخالق بن منصور.

(٥) بغداد ٩٦/١١، رقم ٥٧٨٧.

(٦) علل الترمذي الكبير ٩٧٧/٢.

(٧) ذكره عنه صاحب تهذيب الكمال ٧٩/٥، وتابعه الذهبي في الميزان ٢١/٣، وابن حجر في التهذيب ٣٩/٣،

ولم أقف عليه لا في تواريخ البخاري الثلاثة ولا في غيرها، أما القول الذي قبله فهو منصوص عنه.

(٨) أسئلة البرذعي ٥٠٥/٢، و ت بغداد ٩٦/١١.

(٩) الجرح ٥/رقم ١٩١٤.

- يضع الحديث، وما علمته قريباً لسفيان، قلت: هكذا قال يحيى بن معين فسكت»<sup>(١)</sup>.
- وقال أبو حاتم: «ضعيف الحديث، ذاهب الحديث»<sup>(٢)</sup>.
- وقال صالح بن محمد جزرة: «كذاب، كان يضع الحديث، وله أحاديث مناكين»<sup>(٣)</sup>.
- وقال النسائي: «متروك الحديث»<sup>(٤)</sup>.
- وقال العقيلي: «كانت له هيبة، وكان كذاباً»<sup>(٥)</sup>.
- وقال العقيلي أيضاً: «لا يكادُ يقيم من الحديث شيئاً»<sup>(٦)</sup>.
- وقال ابن حبان: «كان ممن يروي العضلات عن الثقات، روى عن هشام بن عروة بنسخة موضوعة، لا يحل كتابة حديثه إلا على جهة التعجب»<sup>(٧)</sup>.
- وقال الدارقطني: «ضعيف»<sup>(٨)</sup>.
- وقال أبو نعيم الأصبهاني: «لا شيء»<sup>(٩)</sup>.
- النتيجة: متروك، متهم بالوضع<sup>(١٠)</sup>، من الطبقة الثامنة.

- (١) س الأجرى رقم ١٩٢٨.
- (٢) الجرح ٥/رقم ١٩١٤.
- (٣) ت بغداد ٩٦/١١.
- (٤) ض النسائي رقم ٤٠٣، و ت بغداد ٩٧/١١.
- (٥) ض العقيلي ٣/رقم ١٠٩٣، وقد تابع ابن معين في العبارة.
- (٦) ذكره عنه المزي في ت الكمال ٧٩/٥، وتابعه ابن حجر في التهذيب ٣/٣٩، ولم أجد هذه العبارة عن العقيلي في ضعفائه ٣/١١٦، بل لم أجد من نقل هذه العبارة عنه، والمنصوص عنه هو القول المتقدم عن هذا القول.
- (٧) الجروحين ٢/١٧٥، وانظر ض ابن الجوزي رقم ٢٢٢٧، و ت الكمال ٧٩/٥، والتهذيب ٣/٣٩، وفيهم عبارة "الموضوعات" بدل "العضلات".
- (٨) ض الدارقطني رقم ٣٩٦، وإذا أخذنا بشرط كتاب الضعفاء والمتروكين فيكون عبيد بن القاسم من الضعفاء المتروكين.
- (٩) ض الأصبهاني رقم ١٨٤، وانظر التهذيب ٣/٣٩، وفيه: "لا شيء متروك".
- (١٠) وهو على أقل أحواله من الثالثة من مراتب الجرح عند السخاوي.

## ٦- عمران بن أبي الفضل الأيلي

«عمران بن أبي الفضل الأيلي عن هشام بن عروة ونافع وعنه إسماعيل بن عياش وزرعة بن عبيد الله الزبيدي»<sup>(١)</sup>.

## أقوال النقاد فيه:

قال يحيى بن معين: «ليس بشيء»<sup>(٢)</sup>.

وقال أبو داود: «ما عندي من علمه»<sup>(٣)</sup>.

وقال أبو حاتم: «ضعيف الحديث، منكر الحديث جداً، روى عنه إسماعيل بن عياش

حديثين باطلين موضوعين»<sup>(٤)</sup><sup>(٥)</sup>.

(١) تعجيل المنفعة رقم ٨١٣، وانظر الجرح ٦/رقم ١٦٨٣.

(٢) ت ابن معين رقم ٥١٥٢، وض العقيلي ٣/رقم ١٣١١، وتعجيل المنفعة رقم ٨١٣.

(٣) س الآجري رقم ١٦٨٨، وكان أبا داود لم يعرفه.

(٤) قال إبراهيم بن محمد سبط ابن العجمي بعد نقله لكلام أبي حاتم المتقدم: "يعني وإسماعيل ثقة فعمران الآفة، وإسماعيل الكلام فيه معروف وقد وثقه غير واحد كابن معين وغيره وقد وثقه بقية أيضاً، فيحتمل: أن عمران يُذكر مع هؤلاء [المتهمين بالوضع]، وهو أشبه، ويحتمل أن لا يذكر والله أعلم" الكشف الخبيث رقم ٥٧٧.

(٥) الجرح ٦/رقم ١٦٨٣، وتعجيل المنفعة رقم ٨١٣. قال الحافظ الذهبي عقب كلام أبي حاتم هذا:

"أحدهما: مسابقة عائشة بألفاظ تُنكر، وثانيهما: عن هشام عن أبيه عن عائشة رضي الله تعالى عنها أنها قالت: «يا رسول الله أرأيت لو نزلت وادياً قد عري جميع الشجر إلا شجرة واحدة أين كنت تنزل قال: على الشجرة التي لم تعر قالت: فأنا تلك الشجرة»".

وقد روى بقية عن زرعة بن عبد الله الزبيدي عن عمران بن أبي الفضل عن نافع عن بن عمر رضي الله تعالى عنهما مرفوعاً: "العرب أكفاء قبيلة بقبيلة وحي بحى إلا خائكا أو حجاما" — انظر الميزان ٢٤١/٣. والأخير هذا "العرب أكفاء... " قال عنه أبو حاتم: "هذا كذب لا أصل له"، وفي موضع قال: "باطل"، انظر علل ابن أبي حاتم ١/رقم ١٢٣٦، ورقم ١٢٦٧. وقد ساق هذه الأحاديث جميعها ابن عدي في كامله ٩٥/٥.

- وقال النسائي: «ضعيف»<sup>(١)</sup>.
- وذكره الساجي في الضعفاء<sup>(٢)</sup>.
- وقال ابن الجارود: «ليس بشيء»<sup>(٣)</sup>.
- وقال العقيلي: «حديثه غير محفوظ وقد روى منا كير»<sup>(٤)</sup>.
- وقال ابن حبان: «كان ممن يروي الموضوعات عن الأثبات، على قلة روايته لا يحل كتابة حديثه إلا على سبيل التعجب»<sup>(٥)</sup>.
- وقال ابن عدى: «وضعفه بين علي حديثه»<sup>(٦)</sup>.
- النتيجة: متروك<sup>(٧)</sup>، من الطبقة الثامنة.

- 
- (١) ض النسائي رقم ٤٧٩، والكامل ٩٤/٥، رقم ١٢٧٦.
- (٢) لسان الميزان ٤/٤٠٠.
- (٣) لسان الميزان ٤/٤٠٠.
- (٤) ض العقيلي ٣/رقم ١٣١١.
- (٥) المحروحين ٢/١٢٤.
- (٦) الكامل ٩٥/٥، وقد مرّ معنا أن عبارة ابن عدى هذه توافق عبارات المرتبة الثالثة من مراتب الجرح عند السخاوي. انظر ابن عدى ومنهجه في الكامل ١٥٤/٢-١٥٥.
- (٧) من المرتبة الرابعة من مراتب الجرح على تقسيم السخاوي.

## ٧- عمر بن قيس المكي

«عمر بن قيس المكي المعروف بسندل بفتح المهملة وسكون النون وآخره لام، متروك من السابعة/ق»<sup>(١)</sup>.

## أقوال النقاد فيه:

قال يحيى بن سعيد: «كنت قاعداً في المسجد ليلة وعمرو بن قيس يحدث وما حفل يحيى به، قال يحيى: سمعته يحدث عن عطاء عن عبيد بن عمير في دية اليهودي والنصراني وأعاجيب»<sup>(٢)</sup>.

وقال عبد الرحمن بن مهدي: «ضعيف الحديث»<sup>(٣)</sup>.

وقال ابن سعد: «فيه بذاء وتسرع إلى الناس؛ فأمسكوا عن حديثه وألقوه، وهو ضعيف وفي حديثه ليس بشيء»<sup>(٤)</sup>.

وقال يحيى بن معين: «ضعيف الحديث»<sup>(٥)</sup>.

وقال أيضاً: «ليس بثقة»<sup>(٦)</sup>.

وقال كذلك: «ليس بشيء»<sup>(٧)</sup>.

وقال مرة: «كذاب»<sup>(٨)</sup>.

(١) التقريب رقم ٤٩٥٩، كنيته أبو حفص، كما في الكنى لأبي أحمد الحاكم ٢/٢٤٢، ٢٤٣، والكنى لابن مندة

رقم ١٧٢٩.

(٢) ت الكبير ٦/رقم ٢١٢٢، وانظر الجرح ٦/رقم ١٢٩.

(٣) الجرح ٦/رقم ١٢٩.

(٤) ط ابن سعد ٥/٤٨٧.

(٥) ت ابن معين رقم ٣٤٢، والجرح ٦/رقم ١٢٩.

(٦) ض العقيلي ٣/١٨٨، رقم ١١٨١، من رواية الغلابي.

(٧) ض العقيلي ٣/١٨٨، من رواية معاوية بن صالح، والكامل ٥/٦، من رواية أحمد بن أبي يحيى، وس ابن

الجنيد رقم ٨٤٧.

(٨) رواية الدقاق رقم ١٨٥.

- وقال علي بن المديني: «كان ضعيفاً ضعيفاً، ليس بشيء»<sup>(١)</sup>.
- وقال أحمد بن حنبل: «ليس يسوى حديثه شيئاً، أحاديثه بواطيل»<sup>(٢)</sup>.
- وقال أيضاً: «متروك الحديث، لم يكن حديثه بصحيح»<sup>(٣)</sup>.
- وقال عمرو بن علي الفلاس: «متروك الحديث»<sup>(٤)</sup>.
- وقال البخاري: «منكر الحديث»<sup>(٥)</sup>،<sup>(٦)</sup>.
- وقال إبراهيم بن يعقوب الجوزجاني: «ساقط»<sup>(٧)</sup>.
- وقال أبو زرعة: «لين الحديث»<sup>(٨)</sup>،<sup>(٩)</sup>.
- وقال عنه وقد سُئل عن أخيه حميد بن قيس: «... ما أبعد ما بين الأخوين ، انظر إلى حميد في أي درجة من العلو ، وانظر إلى عمر في أي درجة من الوهاء»<sup>(١٠)</sup>.
- وقال أبو عبيد الآجري: «سألت أبا داود عن سندل: فوهاه، وقال: متروك»<sup>(١١)</sup>.
- وقال يعقوب الفسوي: «لا يكتب حديثه»<sup>(١٢)</sup>.

- (١) س بن أبي شيبة رقم ١٣٢ .
- (٢) علل أحمد ١/رقم ١٣٥١، و ض العقيلي ٣/١٨٨ .
- (٣) الجرح ٦/رقم ١٢٩، من رواية أبي طالب .
- (٤) الجرح ٦/رقم ١٢٩ .
- (٥) تكرر معنا إنما عند البخاري بمعنى لا تحل الرواية عنه .
- (٦) ض الصغير رقم ٢٤٩، و ت الكبير ٦/رقم ٢١٢٢ .
- (٧) أحوال الرجال رقم ٢٦٠ .
- (٨) وهذه العبارة من أبي زرعة أخف عبارة قيلت فيه، وهي غريبة من أبي زرعة! فإن الجمهور شددوا فيه الجرح .
- (٩) الجرح ٦/رقم ١٢٩، وذكره أبو زرعة في كتاب الضعفاء أيضاً، انظر أسئلة البرذعي ٢/٦٣٩ .
- (١٠) أسئلة البرذعي ٢/٣٥٩ .
- (١١) ت الكمال ٥/٣٨٢، والتهذيب ٣/٢٤٧، ولم أجده في المطبوع من "س الآجري" لوجود سقط في المخطوط من أوله، ويشتمل هذا السقط على أهل مكة، وعمر بن قيس منهم، وانظر مقدمة المحقق من س الآجري ١/١١٣ .
- (١٢) المعرفة والتاريخ ٣/٥٤ .

وقال أبو حاتم: «متروك الحديث، منكر الحديث»<sup>(١)</sup>.

والنسائي: «متروك الحديث»<sup>(٢)</sup>.

وقال ابن حبان: «وكان فيه دعاية، يقلب الأسانيد، ويروي عن الثقات ما لا يشبه

حديث الأثبات»<sup>(٣)</sup>.

وقال الدارقطني: «ضعيف، ذاهب الحديث»<sup>(٤)</sup>.

وقال ابن عدي: «له حديث كثير، وعمامة ما يرويه لا يتابع عليه... وعمر ضعيف

بالإجماع<sup>(٥)</sup> لم يشك أحد فيه»<sup>(٦)</sup>.

النتيجة: متفق على تركه<sup>(٧)</sup>، من الثامنة.

(١) الجرح ٦/رقم ١٢٩، وانظرت الكمال ٣٨٢/٥، وفيه زيادة "ضعيف الحديث".

(٢) ض النسائي رقم ٤٦٠.

(٣) المجروحين ٨٥/٢.

(٤) السنن ١/١٦٤، وذكره في الضعفاء والمتروكين رقم ٣٧٨.

(٥) هذه العبارة عند ابن عدي توافق عبارات المرتبة الثالثة من مراتب الجرح على تقسيم السنخاوي، انظر

ابن عدي ومنهجه في الكامل ١٥٥/٢.

(٦) الكامل ٩٠٨/٥.

(٧) يدرج في أصحاب المرتبة الثالثة من مراتب الجرح.

## ٨- يعقوب بن الوليد

«يعقوب بن الوليد بن عبد الله بن أبي هلال الأزدي، أبو يوسف أو أبو هلال المدني، نزيل بغداد كذبه أحمد وغيره، من الثامنة/ت ق»<sup>(١)</sup>.

## أقوال النقاد فيه:

قال يحيى بن معين: «لم يكن بشيء»<sup>(٢)</sup>.

وقال أيضاً: «ليس بثقة»<sup>(٣)</sup>.

وقال كذلك: «كذاب»<sup>(٤)</sup>.

وقال أحمد بن حنبل: «كان من الكذابين الكبار»<sup>(٥)</sup>، وفي زيادة: ... وكان يضع

الحديث»<sup>(٦)</sup>.

وقال أيضاً: «كتبت عنه، وخرقنا حديثه منذ دهر، وكان من الكذابين وكان يضع

الحديث»<sup>(٧)</sup>.

وقال عبد الله بن أحمد: «سمعت أبي يقول غير مرة كان كذاباً يضع الحديث»<sup>(٨)</sup>.

وقال الفلاس: «ضعيف الحديث جداً»<sup>(٩)</sup>.

(١) التقريب رقم ٧٨٣٥.

(٢) ت ابن معين رقم ٤٢٨، و ض العقيلي ٤/رقم ٢٠٧٦، و ت بغداد ١٤/٢٦٨، وهذا القول من رواية العباس الدوري عن ابن معين قد رواه غير واحد عن العباس على الموافقة، إلا محمد بن عيسى شيخ العقيلي فزاد عبارة: " كذاب "، وقد تكرر منه مخالفة الجمهور في النقل عن العباس الدوري. انظر

ض العقيلي ٤/رقم ٢٠٧٦.

(٣) الكامل ٧/١٤٧، رقم ٢٠٥٧.

(٤) ت بغداد ١٤/٢٦٧، رقم ٧٥٦٠، من رواية الغلابي.

(٥) علل أحمد ١/رقم ١٣٠٥، والجرح ٩/رقم ٩٠٣.

(٦) الجرح ٩/رقم ٩٠٣.

(٧) علل أحمد ٢/رقم ٣٥١٨.

(٨) علل أحمد ٢/رقم ٣٥١٨، و ض العقيلي ٤/رقم ٢٠٧٦.

(٩) ت بغداد ١٤/٢٦٨.



- وقال الجوزجاني: «غير ثقة، ولا مأمون»<sup>(١)</sup>.
- وقال أبو زرعة: «ليس بشيء، وترك حديثه»<sup>(٢)</sup>.
- وقال أبو داود: «غير ثقة»<sup>(٣)</sup>.
- وقال أبو حاتم: «منكر الحديث، ضعيف الحديث، كان يكذب ... وهو مستروك الحديث»<sup>(٤)</sup>.
- وذكره يعقوب بن الفسوي، في باب من يُرغب عن الرواية عنهم<sup>(٥)</sup>.
- وقال النسائي: «ليس بشيء، متروك الحديث»<sup>(٦)</sup>.
- وقال مرة: «ليس بثقة، ولا يكتب حديثه»<sup>(٧)</sup>.
- وقال ابن حبان: «كان ممن يضع الحديث على الثقات، لا يحل كتابة حديثه إلا على جهة التعجب»<sup>(٨)</sup>.
- وقال ابن عدي: «عامّة ما يرويه من هذا الطراز، وليس هو بمحفوظ، وهو بين الأمر في الضعفاء»<sup>(٩)</sup>.
- وقال الدارقطني: «ضعيف»<sup>(١٠)</sup>.

(١) أحوال الرجال رقم ٢٢٦.

(٢) الجرح ٩/رقم ٩٠٣.

(٣) س الآجري رقم ١٩٧٠.

(٤) الجرح ٩/رقم ٩٠٣.

(٥) المعرفة ٤٢/٣.

(٦) ض النسائي رقم ٦١٥.

(٧) ت الكمال ٨/١٨٠، والتهذيب ٤/٤٤٨.

(٨) المجروحين ٣/١٣٨.

(٩) الكامل ٧/١٤٩.

(١٠) ت بغداد ٢٦٨/١٤، وعبارة الدارقطني هنا ليست بشديدة الجرح بحيث تناسب مع حال يعقوب الذي وُصف بالكذب، لكن ذكره الدارقطني في الضعفاء والمتروكون رقم ٥٩٧، وسكت عنه، وقد قال اليرقاني - راوي الكتاب عن الدارقطني - في شرط الكتاب في أوله: "فتقرر بيننا - بينه وبين الدارقطني - على ترك من أثبتته على حروف المعجم في هذه الورقات" ص ٩٥.

وقال الحاكم: «روى عن هشام بن عروة ومالك بن أنس وموسى بن عقبة وغيرهم من المدنيين مناكير»<sup>(١)</sup>.

وقال أبو نعيم الأصبهاني: «روى عن هشام بن عروة ومالك وموسى بن عقبة المناكير، لا شيء»<sup>(٢)</sup>.

النتيجة: يكذب<sup>(٣)</sup> من الطبقة الثامنة.

(١) المدخل رقم ٢٣١.

(٢) ض أبي نعيم رقم ٢٨٤، وقد تابع الحاكم كعادته، وزاد: "لا شيء".

(٣) هو في المرتبة الثانية من مراتب الجرح على تقسيم السخاوي.

## الخاتمة

أحمد الله تعالى أن وفقني لإتمام هذا البحث، وهذه بعض النتائج الخاصة والعامة التي توصلت إليها من خلال هذه الدراسة:

أولاً: النتائج الخاصة بالموضوع:

- ١- هشام بن عروة من الرواة الأكثرين للرواية، وقد تميزت أكثر رواياته بتناول الأحكام الفقهية، مع متانة الطريق التي يروي جُل حديثه منها - أعني عن أبيه عروة بن الزبير عن عائشة رضي الله عنها-، ولذا فإن الرواة عنه كثير.
- ٢- خرجت بتقسيم الرواة عن هشام بن عروة في الكتب التسعة إلى ثمان طبقات أشبه ما تكون بتقسيم علي بن المديني والنسائي للرواة عن نافع.
- ٣- أهمية التقسيم على الطبقات للرواة عن الإمام المكثر؛ ليتوصل به إلى الحكم الدقيق على الأحاديث، ومن يرجح منهم قوله عند الزيادة أو عند الاختلاف في الوصل والإرسال ونحو ذلك.
- ٤- قمت بإضافة زيادات كثيرة من أقوال النقاد في الكثير من الرواة على ما ذكره المزي في تهذيب الكمال، وما ذكره ابن حجر في تهذيب التهذيب، من مصادرها الأصلية أو من المصادر المتقدمة التي أسندت ذلك عن كبار النقاد كيجي القطان وابن معين وأحمد بن حنبل وعلي بن المديني وغيرهم، وكان لهذه الأقوال أثرها في الحكم على الرواة.
- ٥- قمت بإضافة زيادات كثيرة لها تعلق بعلم العلق؛ كالمفاضلة بين الرواة الثقات في الروايات، من حيث الحفظ والإتقان والضبط، أو ما يميز به كل راوٍ عن الآخر في بعض الشيوخ، وهذا النوع له أهمية كبرى في علم الطبقات.
- ٦- لأجل التوصل لحكم منضبطٍ موحدٍ ينتظم في سلك واحدٍ في سائر الطبقات قمت بالحكم على كل راوٍ بحكم مستقل، وهداني الله لضبط ذلك باستعمال مراتب الجرح والتعديل للسخاوي، ثم يتلو الحكم على الراوي وضعه في طبقته المناسبة، وفي

ذلك منجاة من الاضطراب في الأحكام.

٧- كشفت النقاب عن بعض عبارات القدح التي وجهت للعديد من أئمة الحديث الثقات، والتي لا تثبت أو ليست بمعتبرة؛ إما لكون قائلها من النقاد الضعفاء الذين لا يعتد بجرحهم -خاصة عند التفرد بالجرح-، أو يكون ثقة؛ لكن السند إليه ضعيف، أو يكون ثقة، لكنه من المتشددين في الجرح، أو أن الحامل على قدحه هو الاختلاف في العقائد ونحوها.

### ثانياً: النتائج العامة:

٨- المزي يلتزم كثيراً بنقل الأقوال بنصها محض زواها، ويكثر من الاعتماد على كتابي تاريخ بغداد وتاريخ دمشق عند نقله لأقوال النقاد، فمثلاً أقوال ابن معين من طريق الدوري وابن الجنيد والدارمي ينقلها عن تاريخ دمشق أو تاريخ بغداد من غير رجوع للمصدر الأصلي، ويكتفي بذلك، وهذا هو الغالب؛ لذا يفوته الكثير من الزيادات المستوفاة في أصول هذه الكتب، مما قد يكون له أثر كبير في الحكم على الراوي وتحديد طبقته.

٩- الحافظ ابن حجر في التهذيب يتصرف كثيراً في النصوص التي ينقلها عن كتاب تهذيب الكمال للمزي طلباً للاختصار، بينما نجد أن المزي يوردها تامة، وهذا الاختصار في أحيان عديدة يؤثر على التوصل للحكم الدقيق على الراوي، وهذا مما يزيد من أهمية الرجوع لأقوال النقاد في مصادرها الأصلية لمعرفة نص قول الناقد جرحاً أو تعديلاً.

١٠- وفق الحافظ ابن حجر إلى حد بعيد في أحكامه التي أطلقها مختصرة في التقريب، وقد نسب له الخطأ في بعض أحكامه من غير واحد من الباحثين، مع مجانبتهم للصواب؛ نظراً لخطئهم في فهم منهجه الذي رسمه في مقدمة التقريب.

١١- ظهر لي بحسب فهمي القاصر في بعض المواضع من التقريب -وهي قليلة- مخالفة ابن حجر لمنهجه في التقريب، أشرت لبعض ذلك في أثناء البحث.

١٢- لأهمية كتاب التقريب لابن حجر في الدراسات الحديثية، سواء المتصلة بالرجل، أو

المتصلة بالمرويات، فقد تبين لي بعض القضايا المتعلقة به أذكرها إتماماً للفائدة، وهي أن المراتب التي اعتمدها ابن حجر في التقريب خاصةً بالتقريب قصد بها توحيد أحكامه على الرجال في سائر الكتاب، بعبارة مختصرة تلخص وتقرب مجموع ما قيل في الراوي من كلام النقاد، وبعض هذه العبارات وافق في استعمالها الاستعمالات المشهورة عند النقاد وبعضها استعمالها في غير ما اشتهرت به<sup>(١)</sup>.

(١) وهذه بعض الدلائل على أن هذه المراتب مصطلح خاص بالتقريب وهي كالتالي:

١- لم يتم بسرد مراتب الجرح والتعديل المشهورة المستعملة والتي أوردتها من تقدمه من علماء الحديث على ترتيبها المشهور ابتداءً من ابن أبي حاتم وانتهاءً بالعراقي، فدل ذلك على أن له مراداً آخر، بدليل أنه تناولها في كتابه نزهة النظر (ص ١٣٣-١٣٤) -باعتباره كتاباً لمصطلح الحديث- على الترتيب المعروف عند علماء الفن.  
٢- ذكر ابن حجر المراتب ثم بين منهجه ومراده بكل مرتبة حتى تكون أحكامه على الرواة منضبطة مطردة، وعليه فإن هناك عدة عبارات أطلقها، وهو يريد بها حكماً معيناً يختلف عن المصطلح المشهور لها، ولو كان مراده من هذه العبارات والمراتب موافقة المصطلح المشهور لها، لما احتاج لتوضيح مراده منها.  
٣- فمثلاً ابتداءً مراتب التعديل في التقريب بمرتبة الصحبة، ومعلوم أن الصحبة لم يعتبرها أحد من علماء الحديث والمصطلح مرتبة من مراتب التعديل؛ لأن مرتبة الصحبة تعديل إلهي، وحتى ابن حجر نفسه لم يعتبرها في التزهة، وانظر (مقدمة تحقيق التقريب ٢٤-٢٥).

٤- المرتبة الرابعة عند ابن حجر، والتي من عباراتها (صدوق)، (ولا بأس به)، تطلقها أحياناً العبارتان عند علماء الجرح والتعديل على من خف ضبطه، وحديث أهل هذه المرتبة حسن الإسناد، لكن ابن حجر أبان عن منهجه في التقريب ص ٧٤، فأصحاب هذه المرتبة عنده هم من قصرُوا عن المرتبة الثالثة قليلاً -والثالثة عنده هم من قيل فيهم: (ثقة، ومتقن ونحوها)- وبالنظر والتطبيق العملي، تبين أن من قال فيه: (صدوق أو لا بأس به)، فحديثه صحيح الإسناد، عرفنا ذلك من خلال النظر في أحكام النقاد التي أوردتها الحافظ في التهذيب واعتمد عليها أثناء حكمه في التقريب، وكذلك من خلال الاطلاع والمقارنة بين أحكام الحافظ نفسه على أحياناً أصحاب هذه المرتبة في كتبه الأخرى، حيث صحح لأهل هذه المرتبة، لكن أصحاب هذه المرتبة عنده في الدرجة الدنيا من الصحة.

٥- مما يدل على خصوصية هذه المراتب بالتقريب، أنه لم يستعمل في كتاب من كتبه الأخرى هذه العبارات بنفس المراد الذي جرى عليه في التقريب، فإذا أراد الكلام على راوٍ في إسناد حديث في التلخيص الحبير أو غيره، فإنه يقول مثلاً وثقه ابن معين وابن المديني وضعفه فلان، وسنده كذا، ولم يقل ولو مرةً واحده: حررت في التقريب أنه صدوق أو أنه مقبول من السادسة إذا توبع ونحوها من الاصطلاحات التي انتهجها في التقريب، وما تقدم بين أن أحكامه في التقريب إنما هي أحكام تقريبية تعين المشتغل بالرجال، ولا تغنيه عن النظر في تفصيل كلام النقاد في الراوي، خاصة في الدراسات الدقيقة المتخصصة.

١٣- ظهر لي أن عبارة (لا يُسأل عنه)، الدارجة في المرتبة الثانية عند السخاوي، قليلة الإطلاق عند علماء الجرح والتعديل، علماً بأنها من العبارات المحتملة للتوثيق ولغير التوثيق، فقد تستعمل في الثناء على الراوي في جانب العبادة والصلاح ونحو ذلك، وعليه فيظهر لي عدم الحاجة لهذه المرتبة، ويمكن أن يدمج من قيلت فيه -لأجل التعديل في جانب الرواية- في أصحاب المرتبة الأولى، وبذلك تكون مراتب التعديل عند السخاوي خمساً.

هذه من أهم النتائج التي توصلت لها من خلال هذه الرسالة، وأسأل الله العظيم رب العرش العظيم أن ينفعني بهذا البحث، وأن يجعله خالصاً لوجه الكريم نافعاً للباحثين وصلى الله وسلم على رسوله محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.



# الفهارس

## فهرس المصادر والمراجع

- ١- ابن حجر العسقلاني، لشاكر محمود عبدالمنعم - مكتبة العلوم والحكم بالمدينة - ط الأولى - ١٤١٧هـ.
- ٢- ابن عدي ومنهجه في كتاب الكامل في ضعفاء الرجال، للدكتور زهير عثمان علي نور - مكتبة الرشد بالرياض - ط الأولى - ١٤١٨هـ.
- ٣- أبو زرعة الرازي وجهوده في السنة النبوية (مع تحقيق كتابه الضعفاء، وأجوبته على أسئلة البرذعي) - دراسة وتحقيق الدكتور سعدي الهاشمي - دار الوفاء - مصر - المنصورة - ط ثانية - ١٤٠٩هـ.
- ٤- إتحاف المهرة بالفوائد المبتكرة من إطراف العشرة، لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني - تحقيق مركز خدمة السنة والسيرة بالمدينة - ط الأولى - ١٤١٥هـ.
- ٥- الأجزاء الحديثية، لبكر بن عبدالله أبو زيد - دار العاصمة بالرياض - ط الأولى - ١٤١٦هـ.
- ٦- الإحسان بترتيب صحيح ابن حبان، للأمير علاء الدين الفارسي - تحقيق شعيب الأرنؤوط، وحسين أسد - مؤسسة الرسالة - بيروت - ط الأولى - ١٤٠٤هـ.
- ٧- أحوال الرجال، لأبي إسحاق إبراهيم بن يعقوب الجوزجاني - تحقيق السيد صبحي البدري السامرائي - مؤسسة الرسالة - بيروت - ط الأولى - ١٤٠٥هـ.
- ٨- إرشاد طلاب الحقائق، لأبي زكريا يحيى بن شرف النووي - تحقيق الدكتور نور الدين عتر - دار البشائر الإسلامية - بيروت - ط الثالثة - ١٤١٢هـ.
- ٩- أساس البلاغة - لجار الله أبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري - تحقيق عبد الرحيم محمود - دار المعرفة - بيروت.
- ١٠- الأسامي والكنى، لأبي أحمد محمد بن محمد بن أحمد الحاكم الكبير - تحقيق



- يوسف بن محمد الدخيل - مكتبة الغرباء الأثرية بالمدينة - ط الأولى - ١٤١٤هـ.
- ١١- الأسامي والكنى، لأبي عبد الله أحمد بن حنبل الشيباني، تحقيق عبد الله بن يوسف الجديع، مكتبة دار الأقصى، الكويت، ١٤٠٦هـ.
- ١٢- إسعاف المبطل برجال الموطن، لأبي الفضل جلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر السيوطي - المكتبة التجارية الكبرى - مصر - ١٣٨٩هـ.
- ١٣- الإصابة في تمييز الصحابة، لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني - دار الكتب العلمية - بيروت - مصورة عن النسخة المطبوعة ١٨٥٣م.
- ١٤- الإعلان بالتوبيخ لمن ذم التاريخ، لشمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي - عني بنشره القدسي - دار الكتاب العربي - بيروت - ١٣٩٩هـ.
- ١٥- الاغتباط بمن رمي بالاختلاط، لبرهان الدين الحلبي إبراهيم بن محمد سبط ابن العجمي - الدار العلمية - الهند - دلهي - ط ثانية - ١٤٠٦هـ.
- ١٦- الاقتراح في بيان الاصطلاح، لأبي الفتح محمد بن علي بن دقيق العيد - تحقيق الدكتور عامر حسن صبري - دار البشائر الإسلامية - بيروت - ط الأولى - ١٤١٧هـ.
- ١٧- الإكمال في ذكر من له رواية في مسند الإمام أحمد من الرجال، لأبي المحاسن محمد ابن علي الحسيني - تحقيق الدكتور عبدالمعطي أمين قلعجي - جامعة الدراسات الإسلامية - كراتشي - ط أولى - ١٤٠٩هـ.
- ١٨- الإلزمات والتتبع، لأبي الحسن علي بن عمر الدارقطني، تحقيق مقبل بن هادي الوادعي - دار الكتب العلمية - بيروت - ط ثانية - ١٤٠٥هـ.
- ١٩- الأنساب، لأبي سعيد عبد الكريم بن محمد التميمي السمعاني - تحقيق عبد الرحمن ابن يحيى المعلمي اليماني - الناشر محمد أمين دمسج - بيروت - ط ثانية - ١٤٠٠هـ.
- ٢٠- بحر الدم فيمن تكلم فيه الإمام أحمد بمدح أو ذم - ليوسف بن حسن بن عبدالمهادي - تحقيق وتعليق الدكتور وصي الله عباس - دار الراية بالرياض -

- ط أولى - ١٤٠٩هـ.
- ٢١- بحوث في تاريخ السنة المشرفة، للدكتور أكرم ضياء العمري - مكتبة العلوم  
والحكيم بالمدينة - ط الخامسة - ١٤١٥هـ.
- ٢٢- البدعة والمبتدعون في علم الجرح والتعديل، لمحمد بن إبراهيم الموصلي - مؤسسة  
الريان - بيروت - ط الأولى - ١٤١٦هـ.
- ٢٣- تاريخ أبي زرعة الدمشقي، لأبي زرعة عبدالرحمن بن عمرو النصري - تحقيق  
شكر الله بن نعمة الله القوجاني - مجمع اللغة العربية بدمشق - ١٩٨٠م.
- ٢٤- تاريخ أسماء الثقافات، لأبي حفص عمر بن شاهين - تحقيق صبحي السامرائي -  
الدار السلفية - الكويت - ط أولى - ١٤٠٤هـ.
- ٢٥- تاريخ أصبهان، لأبي نعيم أحمد بن عبدالله بن أحمد الأصبهاني - تحقيق سيد  
كسروي حسن - دار الكتب العلمية - بيروت - ط الأولى - ١٤١٠هـ.
- ٢٦- التاريخ الأوسط، لأبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري - تحقيق محمد بن  
إبراهيم اللحيان - دار الصميعي - ط أولى - ١٤١٨هـ.
- ٢٧- وطبعة أخرى للتاريخ الأوسط (مطبوع باسم الصغير!)، تحقيق محمود إبراهيم زايد،  
دار المعرفة - بيروت - ط أولى - ١٤٠٦هـ.
- ٢٨- تاريخ بغداد، لأبي بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي - تحقيق مصطفى  
عبدالقادر عطا - دار الكتب العلمية - ط أولى - ١٤١٧هـ.
- ٢٩- تاريخ التراث العربي، لفؤاد سزكين - جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية -  
الرياض - ١٤٠٣هـ.
- ٣٠- تاريخ جرجان، لأبي القاسم حمزة بن يوسف السهمي الجرجاني - تصحيح الشيخ  
عبدالرحمن بن يحيى المعلمي اليماني - عالم الكتب - بيروت - ط ثالثة -  
١٤٠١هـ.
- ٣١- تاريخ خليفة بن خياط - تحقيق الدكتور أكرم ضياء العمري - دار طيبة بالرياض  
- ط ثانية - ١٤٠٥هـ.
- ٣٢- تاريخ داريا ومن نزل بها من الصحابة والتابعين وتابعي التابعين، للقاضي عبد الجبار

- الخولاني - تحقيق سعيد الأفغاني - دار الفكر - ١٤٠٤هـ.
- ٣٣- تاريخ دمشق، لأبي القاسم علي بن الحسن المعروف بابن عساكر - تحقيق عمر بن غرامة العمروي - دار الفكر - بيروت - ط أولى - ١٤١٦هـ.
- ٣٤- تاريخ الرقة ومن نزلها من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم، والتابعين والفقهاء والمحدثين - لأبي علي محمد بن سعيد القشيري الحراني - تحقيق إبراهيم صالح - دار البشائر - دمشق - ط الأولى - ١٤١٩هـ.
- ٣٥- تاريخ عثمان بن سعيد الدارمي عن ابن معين - تحقيق الدكتور أحمد محمد نور سيف - دار المأمون للتراث - دمشق - ١٤٠٠هـ.
- ٣٦- التاريخ الكبير، لأبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري، دار الكتب العلمية - بيروت - ١٤٠٧هـ.
- ٣٧- تاريخ مولد العلماء ووفياتهم، لأبي سليمان محمد بن عبد الله بن أحمد بن زبر الربيعي - تحقيق الدكتور عبد الله بن أحمد بن سليمان الحمد - دار العاصمة - الرياض - ط أولى - ١٤١٠هـ.
- ٣٨- تاريخ واسط، لأسلم بن سهل الرزاز الواسطي المعروف ببِحشَل - تحقيق كوركيس عواد - عالم الكتب - بيروت - ط الأولى - ١٤٠٦هـ.
- ٣٩- التبصرة والتذكرة، لأبي الفضل زين الدين عبدالرحيم بن الحسين العراقي - دار الكتب العلمية - بيروت.
- ٤٠- تبصير المنتبه بتحرير المشتبه، لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني - تحقيق علي بن محمد البجاوي، ومحمد علي البخار - المكتبة العلمية - بيروت - ط الأولى - ١٣٨٣هـ.
- ٤١- التبيين لأسماء المدلسين، لبرهان الدين الحلبي إبراهيم بن محمد سبط ابن العجمي - دار العلمية - الهند - دلهي - ط ثانية - ١٤٠٦هـ.
- ٤٢- التحبير في المعجم الكبير، لأبي سعيد عبد الكريم بن محمد السمعاني التميمي - تحقيق منيرة ناجي سالم - بدون ذكر الناشر وبلد النشر! - ١٣٩٥هـ.
- ٤٣- تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف، لأبي الحجاج جمال الدين يوسف بن عبدالرحمن

- المزي - تحقيق عبدالصمد شرف الدين - المكتبة التجارية - مصطفى أحمد البلز - مكة - ط الأولى - ١٤١٤هـ.
- ٤٤- تحفة التحصيل في ذكر رواة المراسيل، لولي الدين أحمد بن عبدالرحيم بن الحسين أبي زرعة الرازي - تحقيق عبدالله نواره - مكتبة الرشد بالرياض - ط الأولى - ١٤١٩هـ.
- ٤٥- تدريب الراوي، لأبي الفضل جلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر السيوطي - تحقيق أبو قتيبة نظر محمد الفاريابي - مكتبة الكوثر بالرياض - ط ثانية - ١٤١٥هـ.
- ٤٦- التدليس في الحديث، للدكتور مسفر بن غرم الله الدميني - الرياض - ط الأولى - ١٤١٢هـ.
- ٤٧- تدوين السنة النبوية نشأته وتطوره، للدكتور محمد بن مطر الزهراني - دار الهجرة بالثقة - ط الأولى - ١٤١٧هـ.
- ٤٨- تذكرة الحفاظ، لأبي عبدالله محمد بن أحمد الذهبي - تحقيق عبدالرحمن بن يحيى المعلمي - دار الكتب العلمية - بيروت - ١٣٧٤هـ.
- ٤٩- تسمية فقهاء الأمصار من أصحاب رسول الله ومن بعدهم، لأبي عبدالرحمن أحمد بن شعيب بن علي النسائي، تحقيق مشهور حسن، وعبد الكريم أحمد الوريكات، مكتبة المنار - الأردن - ط أولى - ١٤٠٨هـ.
- ٥٠- تسمية من أخرجهم البخاري ومسلم، لأبي عبدالله محمد بن عبدالله النيسابوري الحاكم، تحقيق كمال يوسف الحوت - مؤسسة الكتب الثقافية - بيروت - ط الأولى - ١٤٠٧هـ.
- ٥١- تسمية من لم يرو عنه غير رجل واحد، لأبي عبدالرحمن أحمد بن شعيب بن علي النسائي، تحقيق مشهور حسن، وعبد الكريم أحمد الوريكات، مكتبة المنار - الأردن - ط أولى - ١٤٠٨هـ.
- ٥٢- تصحيقات المحدثين، لأبي أحمد الحسن بن عبدالله بن سعيد العسكري - تحقيق الدكتور محمود أحمد ميرة - المطبعة العربية الحديثة - القاهرة - ط الأولى - ١٤٠٢هـ.

- ٥٣- تعجيل المنفعة بزوائد رجال الأئمة الأربعة، لأبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني - تحقيق الدكتور إكرام الله إمداد الحق - دار البشائر الإسلامية - ط أولى - ١٤١٦هـ.
- ٥٤- التعديل والتجريح لمن خرج له البخاري في الجامع الصحيح، لأبي الوليد سليمان بن خلف الباجي، تحقيق الدكتور أبو لبابة حسين - دار اللواء - الرياض - ط أولى - ١٤٠٦هـ.
- ٥٥- تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس، والمشهور (بطبقات المدلسين)، لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني - تحقيق الدكتور عاصم بن عبدالله القريوتي - مكتبة المنار - عمان - ط أولى - ١٤٠٤هـ.
- ٥٦- التعريفات، لعلي بن محمد الجرحاني، تحقيق إبراهيم الاياري - دار الكتاب العربي - ط ثانية - ١٤١٣هـ.
- ٥٧- تفسير القرآن العظيم، لعقاد الدين إسماعيل بن كثير القرشي - دار الريان للتراث - مصر - ط الأولى - ١٤٠٨هـ.
- ٥٨- مقدمة المعرفة لكتاب الجرح والتعديل (ضمن كتاب الجرح والتعديل)، لأبي محمد عبدالرحمن بن أبي حاتم الرازي - تحقيق العلامة عبدالرحمن بن يحيى المعلمي اليملي - دار الكتب العلمية - بيروت.
- ٥٩- تقريب تحفة الأشراف معرفة الأطراف، إعداد السعيد المندوه، وسامي التوني - المكتبة التجارية - مصطفى أحمد الباز - مكة - ط الأولى - ١٤١٤هـ.
- ٦٠- تقريب التهذيب، لأبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تحقيق محمد عوامة - دار الرشيد - حلب - ط ثانية - ١٤٠٨هـ.
- ٦١- التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح، لزين الدين عبدالرحين بن الحسين العراقي، تحقيق محمد راغب الطباخ - دار الحديث - بيروت - ط الثالثة - ١٤٠٩هـ.
- ٦٢- التكملة لوفيات النقلة، لزكي الدين عبدالعظيم بن عبدالقوي المنذري - تحقيق الدكتور بشار عواد معروف - مؤسسة الرسالة - بيروت - ط الثالثة - ١٤٠٥هـ.

- ٦٣- تلخيص كتاب العلل المتناهية لابن الجوزي، لشمس الدين محمد بن أحمد الذهبي - تحقيق أبو تميم ياسر بن إبراهيم بن محمد - مكتبة الرشد بالرياض - ط الأولى - ١٤١٩هـ.
- ٦٤- تلخيص المستدرک علی الصحیحین (بمحاشیة المستدرک للحاکم)، لشمس الدین محمد بن أحمد الذهبي - تحقيق مصطفى عبدالقادر عطا - دار الكتب العلمية - بيروت - ط الأولى - ١٤١١هـ.
- ٦٥- التمييز، لأبي الحسين مسلم بن الحجاج القشيري - تحقيق الدكتور محمد مصطفى الأعظمي - مكتبة الكوثر بالرياض - ط الثالثة - ١٤١٠هـ.
- ٦٦- التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل، لعبدالرحمن بن يحيى المعلمي اليماني - تحقيق محمد ناصر الدين الألباني - نشر حديث أكاديمي - فيصل آباد - باكستان - ١٤٠١هـ.
- ٦٧- تنوير الحوالك شرح موطأ مالك، لأبي الفضل عبدالرحمن بن أبي بكر السيوطي - دار الفكر - بيروت.
- ٦٨- تهذيب التهذيب، لأبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، بإعتناء إبراهيم الزبيق وعادل المرشد - مؤسسة الرسالة - بيروت - ط أولى - ١٤١٦هـ.
- ٦٩- تهذيب الكمال، لأبي الحجاج جمال الدين يوسف بن عبدالرحمن المزني، تحقيق الدكتور بشار بن عواد معروف - مؤسسة الرسالة - بيروت - ط أولى - ١٤١٨هـ.
- ٧٠- توضيح الأفكار، لمحمد بن إسماعيل الصنعاني، - دار إحياء التراث العربي - بيروت - تحقيق محمد محي الدين عبدالحמיד - ط الأولى - ١٣٦٦هـ.
- ٧١- الثقات، لأبي حاتم محمد بن حبان البستي - طبع مجلس دائرة المعارف العثمانية - تصوير دار الفكر - لبنان - ط أولى - ١٣٩٣هـ.
- ٧٢- جامع بيان العلم وفضله، لأبي عمر يوسف بن عبدالبر النمري - تحقيق إدارة الطباعة المنيرية - دار الكتب العلمية - بيروت.
- ٧٣- جامع التحصيل في أحكام المراسيل، لصلاح الدين خليل بن كيكلدي العلائي -

- تحقيق حمدي عبدالمجيد السلفي - الدار العربية للطباعة - بغداد - ط أولى - ١٣٩٨هـ.
- ٧٤- جامع الترمذي، لأبي عيسى محمد بن عيسى بن سورة الترمذي - تحقيق أحمد محمد شاكر - دار الكتب العلمية - بيروت.
- ٧٥- جامع المسانيد والسنن الهادي لأقوم سنن، للحافظ إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي، تحقيق الدكتور عبدالمعطي أمين قلعجي - دار الفكر - ط أولى - ١٤١٥هـ.
- ٧٦- الجرح والتعديل، لأبي محمد عبدالرحمن بن أبي حاتم الرازي، تحقيق الشيخ عبد الرحمن المعلمي، دار الكتب العلمية - بيروت.
- ٧٧- جلاء الأفهام في فضل الصلاة والسلام على محمد خير الأنام - لابن قيم الجوزية - تحقيق محي الدين مستو - دار ابن كثير - دمشق - ط أولى - ١٤٠٨هـ.
- ٧٨- جمهرة أنساب العرب، لأبي محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي - تحقيق لجنة بإشراف الناشر - دار الكتب العلمية - بيروت - ط الأولى - ١٤٠٣هـ.
- ٧٩- جواب الحافظ المنذري عن أسئلة في الجرح والتعديل - تحقيق عبدالفتاح أبو غدة - مكتب المطبوعات الإسلامية بحلب - ط الأولى - ١٤١١هـ.
- ٨٠- الحديث المعلل، للدكتور خليل إبراهيم ملا خاطر - مكتبة دار الوفاء بجدة - ط الأولى - ١٤٠٦هـ.
- ٨١- الحديث المعلول، للدكتور حمزة عبدالله المليباري - المكتبة المكية بمكة - ط الأولى - ١٤١٦هـ.
- ٨٢- خلاصة تهذيب تهذيب الكمال، لصفى الدين أحمد بن عبدالله الخزرجي الأنصاري - تحقيق عبدالفتاح أبو غدة - مكتب المطبوعات الإسلامية بحلب - ط الرابعة - ١٤١١هـ.
- ٨٣- دراسات في الجرح والتعديل، للدكتور محمد ضياء الرحمن الأعظمي - عالم الكتب - بيروت - ط الأولى - ١٤١٥هـ.

- ٨٤- ديوان الضعفاء والمتروكين، لشمس الدين محمد بن أحمد الذهبي - تحقيق العلامة حماد بن محمد الأنصاري - مكتبة النهضة الحديثة - ١٣٨٧هـ.
- ٨٥- ذكر أسماء من تكلم فيه وهو موثق، لشمس الدين محمد بن أحمد الذهبي - تحقيق محمد شكور بن محمود الميادين - مكتبة المنار - الزرقاء - الأردن - ط الأولى - ١٤٠٦هـ.
- ٨٦- ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل، لشمس الدين محمد بن أحمد الذهبي - تحقيق عبدالفتاح أبو غدة - مكتبة الرشد بالرياض - ط الخامسة - ١٤٠٤هـ.
- ٨٧- ذيل ديوان الضعفاء، لشمس الدين محمد بن أحمد الذهبي - تحقيق العلامة حماد بن محمد الأنصاري - مكتبة النهضة الحديثة - ط الأولى - ١٤٠٦هـ.
- ٨٨- ذيل لسان الميزان، لحاتم بن عارف العوني - دار عالم الفوائد - مكة - ط الأولى - ١٤١٨هـ.
- ٨٩- ذيل ميزان الاعتدال، لأبي الفضل زين الدين عبدالرحيم بن الحسين العراقي - تحقيق الدكتور عبدالقيوم عبد رب النبي - مركز البحث العلمي وإحياء التراث بجامعة أم القرى - ط الأولى - ١٤٠٦هـ.
- ٩٠- رجال صحيح البخاري، لأبي نصر أحمد بن محمد بن الحسين الكلاباذي - تحقيق عبدالله الليثي - دار المعرفة - بيروت - ط الأولى - ١٤٠٧هـ.
- ٩١- رجال صحيح مسلم، لأبي بكر أحمد بن علي بن منجويه الأصبهاني - تحقيق عبدالله الليثي - دار المعرفة - بيروت - ط الأولى - ١٤٠٧هـ.
- ٩٢- الرسالة المستطرفة، لمحمد بن جعفر الكتاني - تحقيق محمد المنتصر بن محمد الزمزمي - دار البشائر الإسلامية - بيروت - ط الخامسة - ١٤١٤هـ.
- ٩٣- الرفع والتكميل في الجرح والتعديل، لأبي الحسينات محمد عبدالحسي اللكنوي - تحقيق عبدالفتاح أبو غدة - مكتب المطبوعات الإسلامية بحلب - ط الثالثة - ١٤٠٧هـ.
- ٩٤- الرواة الثقات المتكلم فيهم بما لا يوجب ردهم، لشمس الدين محمد بن أحمد الذهبي - تحقيق محمد بن إبراهيم الموصللي - دار البشائر الإسلامية - ط الأولى - ١٤١٢هـ.



- ٩٥- الرواة الذين تأثروا بابن سبأ، للدكتور سعدي الهاشمي - بدون ذكر للنشر - ط الأولى - ١٤١٣هـ.
- ٩٦- الرواة من الأخوة والأخوات، للإمامين علي بن المديني، وأبي داود السجستاني (يحوي ثلاثة كتب) - تحقيق الدكتور باسم فيصل الجوابرة - دار الراية بالرياض - ط الأولى - ١٤٠٨هـ.
- ٩٧- السلسبيل فيمن ذكرهم الترمذي بجرح أو تعديل، جمع وترتيب محمد بن عبدالله بن الشيخ محمد الشنقيطي - مؤسسة المؤمن - ط الأولى - ١٤١٥هـ.
- ٩٨- سلسلة الأحاديث الصحيحة، لمحمد ناصر الدين الألباني - المجلد الخامس - مكتبة المعارف - الرياض - ط الأولى - ١٤١٢هـ.
- ٩٩- السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي، للدكتور مصطفى السباعي - المكتب الإسلامي - بيروت - ط الرابعة - ١٤٠٥هـ.
- ١٠٠- سنن البيهقي الكبرى، لأبي بكر أحمد بن الحسين بن علي البيهقي - دار الفكر - بيروت.
- ١٠١- سنن الدارقطني، لأبي الحسن علي بن عمر الدارقطني - دار إحياء التراث العربي - بيروت - ١٤١٣هـ.
- ١٠٢- سنن الدارمي، لأبي محمد عبدالله بن عبدالرحمن الدارمي - تحقيق الدكتور مصطفى ديب البغا - دار القلم - دمشق - ط ثانية - ١٤١٧هـ.
- ١٠٣- سنن أبي داود، لأبي داود سليمان بن الأشعث الأودي السجستاني - تحقيق محمد عوامة - دار القبلة للثقافة الإسلامية - جدة - ط الأولى - ١٤١٩هـ.
- ١٠٤- سنن ابن ماجه، لأبي عبدالله محمد بن يزيد القزويني - تحقيق محمد فؤاد عبدالباقي - مكتبة ابن تيمية - القاهرة.
- ١٠٥- سنن النسائي الصغرى (المجتبى)، لأبي عبدالرحمن أحمد بن شعيب بن علي النسائي - تحقيق مكتب التراث الإسلامي - دار المعرفة - بيروت - ط الثالثة - ١٤١٤هـ.
- ١٠٦- سنن النسائي الكبرى، لأبي عبدالرحمن أحمد بن شعيب بن علي النسائي - تحقيق

- عبدالغفار سليمان البندار وسيد كسروي حسن - دار الكتب العلمية - بيروت  
- ط الأولى - ١٤١١هـ.
- ١٠٧- - سؤالات البرقاني للدارقطني - تحقيق الدكتور عبدالرحيم محمد أحمد القشقرى -  
كتب خانة جميلي - باكستان - ط أولى ١٤٠٤هـ.
- ١٠٨- - سؤالات ابن الجنيد لأبي زكريا يحيى بن معين - تحقيق الدكتور أحمد محمد نور  
سيف - مكتبة الدار بالمدينة - ط الأولى - ١٤٠٨هـ.
- ١٠٩- - سؤالات الحافظ السلفي لخميس الحوزي عن جماعة من أهل واسط - تحقيق  
مطاع الطرابيشي - دار الفكر - ط أولى - ١٤٠٣هـ.
- ١١٠- - سؤالات الحاكم للدارقطني، تحقيق الدكتور موفق بن عبدالله بن عبدالقادر -  
مكتبة المعارف بالرياض - ط أولى - ١٤٠٤هـ.
- ١١١- - سؤالات حمزة بن يوسف السهمي، للدارقطني وغيره من المشايخ - تحقيق الدكتور  
موفق بن عبدالله بن عبدالقادر - مكتبة المعارف بالرياض - ط أولى -  
١٤٠٤هـ.
- ١١٢- - سؤالات أبي داود للإمام أحمد بن حنبل - تحقيق الدكتور زياد محمد منصور -  
مكتبة العلوم والحكم بالمدينة النبوية - ط أولى - ١٤١٤هـ.
- ١١٣- - سؤالات أبي عبدالله بن بكير وغيره لأبي الحسن الدارقطني - تحقيق علي حسن  
علي عبدالحميد - دار عمار - الأردن - ط الأولى - ١٤٠٨هـ.
- ١١٤- - سؤالات أبي عبيد الآجري أبا داود السجستاني - تحقيق الدكتور عبدالعليم  
عبدالعظيم البستوي - مكتبة الاستقامة بمكة - ط أولى - ١٤١٨هـ.
- ١١٥- - سؤالات محمد بن عثمان بن أبي شيبة لعلي بن المديني - دراسة وتحقيق الدكتور  
موفق بن عبدالله بن عبدالقادر - مكتبة المعارف بالرياض - ط أولى -  
١٤٠٤هـ.
- ١١٦- - سؤالات مسعود بن علي السجزي لأبي عبدالله الحاكم - دراسة وتحقيق الدكتور  
موفق بن عبدالله بن عبدالقادر - دار الغرب الإسلامي - بيروت - ط أولى -  
١٤٠٨هـ.
- ١١٧- - سير أعلام النبلاء - لشمس الدين محمد بن أحمد الذهبي - تحقيق شعيب

- الأرنؤوط وحسين الأسد وآخرون - مؤسسة الرسالة - بيروت - ط ثامنة - ١٤١٢هـ.
- ١١٨ - شرح ألفاظ التجريح النادرة أو قليلة الاستعمال، للدكتور سعدي الهاشمي - مطابع الصفا بمكة - ١٤٠٨هـ.
- ١١٩ - شرح علل الترمذي، لعبدالرحمن بن أحمد بن رجب الحنبلي - تحقيق الدكتور نور الدين عتر - دار الملاح - ط الأولى - ١٣٩٨هـ.
- ١٢٠ - شروط الأئمة الخمسة، لأبي بكر محمد بن موسى الحازمي - تحقيق عبدالفتاح أبو غدة - مكتب المطبوعات الإسلامية بحلب - ط الأولى - ١٤١٧هـ.
- ١٢١ - شروط الأئمة الستة، لأبي الفضل محمد بن طاهر المقدسي - تحقيق عبدالفتاح أبو غدة - مكتب المطبوعات الإسلامية بحلب - ط الأولى - ١٤١٧هـ.
- ١٢٢ - شفاء العليل بألفاظ وقواعد الجرح والتعديل - تأليف أبي الحسن مصطفى بن إسماعيل - مكتبة ابن تيمية - القاهرة - ط أولى - ١٤١١هـ.
- ١٢٣ - الصحاح، لإسماعيل بن حماد الجوهري - تحقيق أحمد عبدالغفور عطار - ط ثانية - ١٤٠٢هـ.
- ١٢٤ - صحيح البخاري (الجامع الصحيح)، لأبي عبدالله محمد بن إسماعيل البخاري - تحقيق الدكتور مصطفى ديب البغا - دار ابن كثير - ط الخامسة - ١٤١٤هـ.
- ١٢٥ - صحيح ابن خزيمة، تحقيق الدكتور محمد مصطفى الأعظمي - المكتب الإسلامي - بيروت - ط ثانية - ١٤١٢هـ.
- ١٢٦ - صحيح مسلم بشرح الإمام النووي - مؤسسة الكتب الثقافية - ودار الكتب العلمية - بيروت.
- ١٢٧ - صحيح مسلم، لأبي الحسين مسلم بن الحجاج القشيري - تحقيق محمد فؤاد عبدالباقي - دار إحياء التراث العربي - بيروت.
- ١٢٨ - الضعفاء الصغير، لمحمد بن إسماعيل البخاري - تحقيق محمود إبراهيم زايد - دار المعرفة - بيروت - ط أولى - ١٤٠٦هـ.
- ١٢٩ - الضعفاء الكبير، لأبي جعفر محمد بن عمرو البعلبي - تحقيق عبدالمعطي أمين قلعجي - دار الكتب العلمية - ط أولى - ١٤٠٤هـ.

- ١٣٠- الضعفاء والمتروكين، لأحمد بن شعيب النسائي - تحقيق محمود إبراهيم زايد - دار المعرفة - بيروت - ط أولى - ١٤٠٦هـ.
- ١٣١- طبقات الحنابلة، لأبي الحسين محمد بن أبي يعلى - دار المعرفة - بيروت.
- ١٣٢- طبقات الرواة عن الإمام الزهري ممن له رواية في الكتب الستة - لفاروق بن يوسف البحريني (رسالة ماجستير بالجامعة الإسلامية بإشراف الشيخ حماد بن محمد الأنصاري مطبوعة على الآلة الكاتبة - ١٤١١هـ).
- ١٣٣- الطبقات الكبرى لابن سعد (الطبقة الخامسة من الصحابة) - تحقيق الدكتور محمد بن صامل السلمي - مكتبة الصديق بالطائف - ط الأولى - ١٤١٤هـ.
- ١٣٤- الطبقات الكبرى لابن سعد (القسم المتم لتابعي أهل المدينة ومن بعدهم) - تحقيق الدكتور زياد محمد منصور - مكتبة العلوم والحكم بالمدينة - ط ثانية - ١٤٠٨هـ.
- ١٣٥- الطبقات الكبرى، لأبي عبدالله محمد بن سعد بن منيع الزهري - تقديم إحسان عباس - دار صادر - بيروت - ١٣٨٠هـ.
- ١٣٦- طبقات خليفة، لأبي عمر خليفة بن خياط العصفري - تحقيق الدكتور أكرم ضياء العمري - مطبعة العاني - بغداد - ط أولى - ١٩٦٧م.
- ١٣٧- طبقات فحول الشعراء، لمحمد بن سلام الجمحي - تحقيق محمود محمد شاكر - مطبعة المدني - ١٣٩٤هـ.
- ١٣٨- طبقات المحدثين بأصبهان والواردين عليها، لأبي محمد عبدالله بن محمد بن جعفر الأنصاري - تحقيق الدكتور عبدالغفار سليمان البنداري وسيد كسروي - دار الكتب العلمية - بيروت - ط أولى - ١٤٠٩هـ.
- ١٣٩- الطبقات، لأحمد بن شعيب النسائي - تحقيق مشهور حسن، وعبد الكريم أحمد الوريكات، مكتبة المنار - الأردن - ط أولى - ١٤٠٨هـ.
- ١٤٠- الطبقات، لمسلم بن الحجاج النيسابوري - تحقيق أبو عبيدة مشهور بن حسن - دار الهجرة بالثقة - ط الأولى - ١٤١١هـ.
- ١٤١- العبر في خير من غير، لشمس الدين محمد بن أحمد الذهبي - تحقيق أبو هاجر محمد

- السعيد بن بسويون زغلول - دار الكتب العلمية - بيروت - ط الأولى - ١٤٠٥هـ.
- ١٤٢- العلل، لعلي بن عبدالله بن جعفر السعدي المدني - تحقيق محمد مصطفى الأعظمي - المكتب الإسلامي - بيروت - ١٣٩٢هـ.
- ١٤٣- علل الترمذي الكبير لأبي عيسى محمد بن عيسى الترمذي، (ترتيب أبي طالب القاضي)، تحقيق حمزة ديب مصطفى - مكتبة الأقصى - عمان - الأردن - ط الأولى - ١٤٠٦هـ.
- ١٤٤- علل الحديث، لأبي محمد عبدالرحمن بن محمد الرازي ابن أبي حاتم - تحقيق محب الدين الخطيب - دار الباز بمكة - ١٤٠٥هـ.
- ١٤٥- العلل في الحديث (دائرة منهجية في ضوء شرح علل الترمذي)، للدكتور همام عبدالرحيم سعيد - دار العدوي للتوزيع - الأردن - ١٤٠٠هـ.
- ١٤٦- العلل الواردة في الأحاديث النبوية، لأبي الحسن علي بن عمر الدارقطني - تحقيق الدكتور محفوظ الرحمن زين الله السلفي - دار طيبة - الرياض - ط أولى - ١٤٠٥هـ.
- ١٤٧- العلل ومعرفة الرجال عن الإمام أحمد بن حنبل، (رواية المروزي وغيره) - تحقيق الدكتور وصي الله بن محمد عباس - الدار السلفية بالهند - ط أولى - أولى - ١٤٠٨هـ.
- ١٤٨- العلل ومعرفة الرجال للإمام أحمد بن حنبل (رواية ابنه عبدالله) - تحقيق الدكتور وصي الله بن محمد عباس - المكتب الإسلامي، بيروت - دار الخاني، الرياض - ط أولى - ١٤٠٨هـ.
- ١٤٩- علم الرجال نشأته وتطوره، للدكتور محمد بن مطر الزهراني - دار الهجرة بالثقة - ط الأولى - ١٤١٧هـ.
- ١٥٠- علم الرجال وأهميته، للعلامة عبدالرحمن بن يحيى المعلمي اليماني - تحقيق علي حسن بن علي بن عبدالحميد الحلبي - دار الراية بالرياض - ط الأولى - ١٤١٧هـ.

- ١٥١ - علم طبقات المحدثين، لأسعد سالم تيم - مكتبة الرشد بالرياض - ط الأولى - ١٤١٥هـ.
- ١٥٢ - علوم الحديث، لأبي عمرو عثمان بن عبدالرحمن الشهرزوري المعروف بابن الصلاح - تحقيق نور الدين عتر - دار الفكر - مشق - ١٤٠٦هـ.
- ١٥٣ - عمل اليوم والليلة، لأبي عبدالرحمن أحمد بن شعيب بن علي النسائي - تحقيق الدكتور فاروق حمادة - مؤسسة الرسالة - بيروت - ط الثالثة - ١٤٠٧هـ.
- ١٥٤ - العنوان الصحيح للكتاب، لحاتم بن عارف العوني - دار عالم الفوائد بمكة - ط الأولى - ١٤١٩هـ.
- ١٥٥ - فتح الباب في الكنى والألقاب، لأبي عبدالله محمد بن إسحاق بن منده الأصبهاني - تحقيق أبو قتيبة نظر محمد الفاريابي - مكتبة الكوثر بالرياض - ط الأولى - ١٤١٧هـ.
- ١٥٦ - فتح الباري شرح صحيح البخاري، لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني - لأحمد ابن علي بن حجر العسقلاني - تصحيح الشيخ عبدالعزيز بن باز ومحب الدين الخطيب - دار الريان - القاهرة - ط الثانية - ١٤٠٩هـ.
- ١٥٧ - فتح المغيث بشرح ألفية الحديث، لشمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي - تحقيق الشيخ علي حسين علي - دار الإمام الطبري - ط ثانية - ١٤١٢هـ.
- ١٥٨ - فهرس ابن عطية - لأبي محمد عبد الحق بن عطية المحاربي الأندلسي - تحقيق محمد أبو الأحناف، ومحمد الزاهي - دار الغرب الإسلامي - بيروت - ط ثانية - ١٩٨٣م.
- ١٥٩ - فهرست ابن خير - المعروف باسم (فهرسة ما رواه عن شيوخه من الدواوين المصنفة في ضروب العلم وأنواع المعارف)، لأبي بكر محمد بن خير بن عمر الأموي الإشبيلي - تحقيق فرنسشكه قداره زيدين، وتلميذه خليان ربارة طرغوره - المكتب التجاري - بيروت - ط ثانية - ١٣٨٢هـ.
- ١٦٠ - الفهرست، لأبي الفرج محمد بن أبي يعقوب إسحاق (المعروف بالنديم) - تحقيق الدكتور يوسف علي طويل - مكتبة عباس أحمد الباز - مكة - ط الأولى - ١٤١٦هـ.

- ١٦١ - قاعدة في الجرح والتعديل، لتاج الدين عبدالوهاب بن علي السبكي - تحقيق عبدالفتاح أبو غدة - مكتبة الرشد بالرياض - ط الخامسة - ١٤٠٤هـ.
- ١٦٢ - القاموس المحيط، لمجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزآبادي - تحقيق مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة - مؤسسة الرسالة - بيروت - ط ثانية - ١٤٠٧هـ.
- ١٦٣ - قواعد في التعامل مع العلماء، لعبدالرحمن بن معلا اللويحق - دار الوراق - ط أولى - ١٤١٥هـ.
- ١٦٤ - قواعد في علوم الحديث، لظفر أحمد العثماني التهانوي - تحقيق عبدالفتاح أبو غدة - مكتب المطبوعات الإسلامية بحلب - ط الخامسة - ١٤٠٥هـ.
- ١٦٥ - قول البخاري سكتوا عنه، للدكتور مسفر بن غرم الله الدميني - الرياض - ١٤١١هـ.
- ١٦٦ - القول المفيد في أصح الأسانيد، لربيع بن محمد السعودي - مطابع ابن تيمية بالقاهرة - ط الأولى - ١٤١٣هـ.
- ١٦٧ - الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، لأبي عبدالله محمد بن أحمد الذهبي - تحقيق محمد عوامه وزميله - دار القبلة - جدة - ط أولى - ١٤١٣هـ.
- ١٦٨ - الكامل في ضعفاء الرجال، لأبي أحمد عبدالله بن عدي الجرجاني - تحقيق الدكتور سهيل زكار - دار الفكر - بيروت - ط الثالثة - ١٤٠٩هـ.
- ١٦٩ - كتاب الضعفاء، لأبي نعيم أحمد بن عبدالله الأصبهاني - تحقيق الدكتور فاروق حمادة - دار الثقافة - الدار البيضاء - ط أولى - ١٤٠٥هـ.
- ١٧٠ - كتاب الضعفاء والمتروكين، لأبي الفرج عبدالرحمن بن علي بن الجوزي - تحقيق أبو الفداء عبدالله القاضي - دار الكتب العلمية - بيروت.
- ١٧١ - كتاب المختلطين، لصلاح الدين أبو سعيد العلائي - تحقيق الدكتور رفعت فوزي عبدالمطلب، وعلي عبدالباسط مزيد - مكتبة الخانجي - ط الأولى - ١٤١٧هـ.
- ١٧٢ - الكشف الحثيث عن رمي بوضع الحديث، لإبراهيم بن محمد بن سبط ابن العجمي - تحقيق صبحي السامرائي - عالم الكتب - بيروت - ط ثانية - ١٤١٦هـ.

- ١٧٣- الكفاية في علم الرواية، لأبي بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي - دار الكتب العلمية - بيروت - ١٤٠٩هـ.
- ١٧٤- كنى البخاري، لأبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري، "ملحق بالتاريخ الكبير"، تحقيق السيد هاشم الندوي، دار الفكر - بيروت - ١٩٨٦م.
- ١٧٥- الكواكب النيرات في معرفة من اختلط من الرواة الثقات - لأبي البركات محمد بن أحمد بن الكيال - تحقيق عبدالقيوم عبد رب النبي - جامعة الملك عبدالعزيز - مكة - ط أولى - ١٤٠١هـ.
- ١٧٦- لب اللباب في تحرير الأنساب، لأبي الفضل جلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر السيوطي - تحقيق محمد أحمد عبدالعزيز، وأشرف أحمد عبدالعزيز - مكتبة الباز بمكة - ط الأولى - ١٤١١هـ.
- ١٧٧- لسان العرب، لمحمد بن مكرم بن منظور - نسقه وعلق عليه فلي مشيري - دار إحياء التراث العربي - بيروت - ١٤٠٨هـ.
- ١٧٨- لسان الميزان، لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني - تحقيق عادل أحمد عبد الموجود وزميليه - دار الكتب العلمية - بيروت - ط أولى - ١٤١٦هـ.
- ١٧٩- مباحث في علم الجرح والتعديل، لقاسم علي سعد - دار البشائر الإسلامية - ط الأولى - ١٤٠٨هـ.
- ١٨٠- المتكلمون في الرجال، لشمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي - تحقيق عبدالفتاح أبو غدة - مكتبة الرشد بالرياض - ط الخامسة - ١٤٠٤هـ.
- ١٨١- الجرد في أسماء رجال سنن ابن ماجه، لشمس الدين محمد بن أحمد الذهبي - دار الراجية بالرياض - ط الأولى - ١٤٠٩هـ.
- ١٨٢- الجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين، لأبي حاتم محمد بن حبان البستي - تحقيق محمود إبراهيم زايد - دار المعرفة - بيروت - ١٤١٢هـ.
- ١٨٣- الجمع المؤسس للمعجم المفهرس، تحقيق الدكتور يوسف بن عبدالرحمن المرعشلي - دار المعرفة - بيروت - ط الأولى - ١٤١٣هـ.
- ١٨٤- المحكم المحيط الأعظم في اللغة، لعلي بن إسماعيل بن سيده الأندلسي - تحقيق الدكتور مراد كامل - نشر مصطفى الباي الحلبي - مصر - ط الأولى -



١٣٩٢هـ.

- ١٨٥- مختار الصحاح، لزين الدين محمد بن أبي بكر بن عبدالقادر السرازي - ترتيب محمود خاطر وتحقيق حمزة فتح الله - دار البصائر - دمشق - ١٤٠٧هـ.
- ١٨٦- مختصر الطبقات من الضعفاء والثقات، ترتيب الأستاذ برق التوحيدي صاحب زاده - نشر بيت التوحيد - دار السلام - باكستان - ط الأولى - ١٤٠٧هـ.
- ١٨٧- مختصر الكامل في الضعفاء وعلل الحديث، لتقي الدين أحمد بن علي المقرئ - تحقيق أيمن بن عارف الدمشقي - مكتبة السنة بالقاهرة - ط الأولى - ١٤١٥هـ.
- ١٨٨- المدخل إلى الصحيح، لأبي عبدالله محمد بن عبدالله النيسابوري الحاكم، تحقيق الدكتور ربيع بن هادي عمير المدخلي - مؤسسة الرسالة - بيروت - ط الأولى - ١٤٠٤هـ.
- ١٨٩- مدخل إلى علم الطبقات، لمحمد إلياس عبدالرحمن الفالوذة - دار الثقافة بمكة - ط ثانية - ١٤١٠هـ.
- ١٩٠- المراسيل، لأبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني - تحقيق محمد عبده الفلاح السلفي - معهد الشريعة والصناعة - باكستان.
- ١٩١- المزكون لرواة الأخبار عند الإمام ابن أبي حاتم - لهشام بن عبدالعزيز الحلاف - دار عالم الفوائد بمكة - ط الأولى - ١٤١٩هـ.
- ١٩٢- مسائل الإمام أحمد بن حنبل (رواية إسحاق بن إبراهيم بن هانئ - تحقيق زهير الشاوش - المكتب الإسلامي - بيروت - ط الأولى - ١٤٠٠هـ.
- ١٩٣- المستدرک علی الصحیحین، لأبي عبدالله محمد بن عبدالله النيسابوري الحاكم - تحقيق مصطفى عبدالقادر عطا - دار الكتب العلمية - بيروت - ط الأولى - ١٤١١هـ.
- ١٩٤- مسند الإمام أحمد بن حنبل - تحقيق جماعة بإشراف الدكتور سمير طه المنحوب - المكتب الإسلامي - بيروت - ط أولى - ١٤١٣هـ.
- ١٩٥- مسند عائشة من المسند المعتلى بأطراف المسند الحنبلي، لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني - تحقيق أبو مطيع عطاء الله السندي - مكتبة السنة - القاهرة -

- ط أولى - ١٤١٦هـ.
- ١٩٦ - مشاهير علماء الأمصار، لأبي حاتم محمد بن حبان البستي - تحقيق مرزوق على إبراهيم - دار الوفاء - مصر - ط أولى - ١٤١١هـ.
- ١٩٧ - المصباح المنير، لأحمد بن محمد بن علي الفيومي المقرئ - مكتبة لبنان - بيروت - ١٩٩٠م.
- ١٩٨ - معجم الأمثال العربية - تأليف مراد بن عبد الحميد مراد - جامعة الإمام محمد ابن سعود - ١٤٠٧هـ.
- ١٩٩ - معجم البلدان، لشهاب الدين أبي عبد الله ياقوت بن عبد الله الحموي الرومي البغدادي - دار إحياء التراث العربي - بيروت - ط ١٣٩٩هـ.
- ٢٠٠ - معجم الجرح والتعديل لرجال السنن الكبرى للبيهقي، للدكتور نجم عبدالرحمن خلف - دار الراية بالرياض - ط الأولى - ١٤٠٩هـ.
- ٢٠١ - معجم شيوخ الإمام أحمد بن حنبل في المسند، للدكتور عامر حسن صبري - دار البشائر الإسلامية - ط الأولى - ١٤١٣هـ.
- ٢٠٢ - المعجم الكبير، لأبي القاسم سليمان بن أحمد الطبراني - تحقيق حمدي السلفي - الدار العربية، ومطبعة الأمة - بغداد - ١٩٧٨م.
- ٢٠٣ - معجم مصطلحات الحديث ولطائف الأسانيد، للدكتور محمد ضياء الرحمن الأعظمي - أضواء السلف - الرياض - ط الأولى - ١٤٢٠هـ.
- ٢٠٤ - معجم مقاييس اللغة، لأبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا - تحقيق عبدالسلام هارون - دار الجليل - بيروت - ط الأولى - ١٤١١هـ.
- ٢٠٥ - المعجم الوسيط، إصدار مجمع اللغة العربية بمصر، المكتبة الإسلامية - استانبول - تركيا - ط الثانية - ١٣٩٢هـ.
- ٢٠٦ - معرفة الثقات، لأبي الحسن أحمد بن عبد الله بن صالح العجلي - بترتيب الهيثمي والسبكي - تحقيق عبدالعليم بن عبدالعظيم البستوي - مكتبة الدار - المدينة المنورة - ط أولى - ١٤٠٥هـ.
- ٢٠٧ - معرفة علوم الحديث، لأبي عبدالله محمد بن عبدالله الحاكم - تحقيق الدكتور معظم حسين - دار الكتب العلمية - بيروت - ط ثانية - ١٣٩٧هـ.

- ٢٠٨- المعرفة والتاريخ، لأبي يوسف يعقوب بن سفيان الفسوي - تحقيق الدكتور أكرم ضياء العمري - مكتبة الدار بالمدينة - ط الأولى - ١٤١٠هـ.
- ٢٠٩- المعين في طبقات المحدثين، لشمس الدين محمد بن أحمد الذهبي - تحقيق الدكتور همام عبدالرحيم سعيد - دار الفرقان - عمان - ط الأولى - ١٤٠٤هـ.
- ٢١٠- المغني في الضعفاء، لشمس الدين محمد بن أحمد الذهبي - تحقيق أبي الزهراء حازم القاضي - دار الكتب العلمية - بيروت - ط الأولى - ١٤١٨هـ.
- ٢١١- المقترح في أجوبة بعض أسئلة المصطلح، لمقبل بن هادي الوادعي - أم القرى للطباعة والنشر - القاهرة.
- ٢١٢- المنتخب من العلل للخلال، لموفق الدين عبدالله بن أحمد الشهرير بابن قدامة المقدسي - تحقيق أبي معاذ طارق بن عوض الله بن محمد - دار الراية بالرياض - ط الأولى - ١٤١٩هـ.
- ٢١٣- المنتخب من كلام الحافظ ابن خزيمة في الجرح والتعديل، لصلاح الدين بن أحمد الإدلي - دار البشائر الإسلامية - بيروت - ط الأولى - ١٤١٢هـ.
- ٢١٤- من كلام أبي زكريا يحيى بن معين في الرجال (رواية أبي خالد الدقاق) - تحقيق الدكتور أحمد محمد نور سيف - دار المأمون للتراث - دمشق - ط الأولى - ١٤٠٠هـ.
- ٢١٥- المنفردات والوحدان، لأبي الحسين مسلم بن الحجاج النيسابوري، تحقيق الدكتور عبدالغفار سليمان البنداري، والسعيد بن بسيوي، دار الكتب العلمية - بيروت - ط ثانية - ١٤٠٨هـ.
- ٢١٦- المنهج المقترح لفهم المصطلح، لحاتم بن عارف العوني - دار الهجرة بالتقبة - ط الأولى - ١٤١٦هـ.
- ٢١٧- منهج النقد عند المحدثين، ويلييه (كتاب التمييز) لمسلم بن الحجاج، للدكتور محمد مصطفى الأعظمي - مكتبة الكوثر بالرياض - ط الثالثة - ١٤١٠هـ.
- ٢١٨- منهج النقد في علوم الحديث، للدكتور نور الدين عتر - دار الفكر المعاصر - بيروت - ط الثالثة - ١٤١٨هـ.
- ٢١٩- منهج كتابة التاريخ الإسلامي، للدكتور محمد بن صامل السلمي - دار الرسالة

- العلمية - ط ثانية - ١٤١٨هـ.
- ٢٢٠- موارد الخطيب البغدادي في تاريخ بغداد، لأبي بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي - تحقيق الدكتور أكرم ضياء العمري - دار طيبة بالرياض - ط ثانية - ١٤٠٥هـ.
- ٢٢١- المؤلف والمختلف، لأبي الحسن علي بن عمر الدارقطني - تحقيق الدكتور موفق بن عبدالله بن عبدالقادر - دار الغرب الإسلامي - بيروت - ط الأولى - ١٤٠٦هـ.
- ٢٢٢- موضح أوهام الجمع والتفريق، لأبي بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي - تحقيق الدكتور عبدالمعطي أمين قلعجي - دار المعرفة - بيروت - ط الأولى - ١٤٠٧هـ.
- ٢٢٣- الموطأ، لمالك بن أنس الأصبحي - تحقيق محمد فؤاد عبدالباقي - المكتبة الثقافية - بيروت - ١٤٠٨هـ.
- ٢٢٤- الموقظة، لشمس الدين محمد بن أحمد الذهبي - تحقيق عبدالفتاح أبو غدة - مكتب المطبوعات الإسلامية بحلب - ط ثانية - ١٤١٢هـ.
- ٢٢٥- ميزان الاعتدال في نقد الرجال - لشمس الدين محمد بن أحمد الذهبي - تحقيق علي بن محمد البحراوي - دار المعرفة - بيروت - ١٣٨٢هـ.
- ٢٢٦- نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر، لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني - تحقيق نور الدين عتر - دار الخير - بيروت - ط ثانية - ١٤١٤هـ.
- ٢٢٧- النكت على كتاب ابن الصلاح - لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني - تحقيق الدكتور ربيع هادي مدخلي - دار الراهب بالرياض - ط الرابعة - ١٤١٧هـ.
- ٢٢٨- هدي الساري، لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني - دار الريان - القاهرة - ط الثانية - ١٤٠٩هـ.
- ٢٢٩- يجيى بن معين وكتابه التاريخ (رواية العباس الدوري)، دراسة وترتيب وتحقيق الدكتور أحمد محمد نور سيف - نشر مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي بجامعة الملك عبدالعزيز بمكة - ط أولى - ١٣٩٩هـ.

## فهرس الآيات القرآنية

الصفحة	السورة ورقم الآية	الآية
٥٨٧،٥٨٦	البقرة/٢٢٩	﴿الطلاق مرتان﴾
		﴿بمعشر الجن والإنس ألم يأتكم رسل منكم يقصون عليكم آياتي وينذرونكم لقاء يومكم هذا قالوا شهدنا على أنفسنا وغرقهم الحياة الدنيا وشهدوا على أنفسهم أنهم كانوا كافرين﴾
٣٧	الأنعام/١٣٠	﴿ونادى أصحاب النار أصحاب الجنة أن أفيضوا علينا من الماء أو مما رزقكم الله قالوا إن الله حرمهما على الكافرين﴾
٣٧	الأعراف/٥٠	﴿لقد تاب الله على النبي والمهجرين والأنصار الذين اتبعوه في ساعة العسرة من بعد ما كاد يزيغ قلوب فريق منهم ثم تاب عليهم إنه بهم رؤوف رحيم﴾
٣٨	التوبة/١١٧	﴿والسابقون الأولون من المهاجرين والأنصار والذين اتبعوهم بإحسان رضي الله عنهم ورضوا عنه وأعدّ لهم جنت تجري من تحتها الأنهار خالدين فيها أبداً ذلك الفوز العظيم﴾
٣٨	التوبة/١٠٠	﴿... ورفعنا بعضهم فوق بعض درجات ليتخذ بعضهم بعضاً سُخْرِيًّا...﴾
٣٧	الزخرف/٣٢	﴿فيومئذ لا يُسئل عن ذنبه إنس ولا جان﴾
٣٧	الرحمن/٣٩	﴿الذي خلق سبع سماوات طباقاً﴾
٣١	الملك/٣	﴿لتركبن طبقاً عن طبق﴾
٣١	الانشقاق/١٩	

### فهرس أطراف الأحاديث:

الصفحة	الراوي	طرف الحديث
٥٤٥	عائشة	آخر قرية من قرى الإسلام خراباً المدينة
٤٩٧	أبو هريرة	إذا قال الرجل لأخيه يا كافر
٣١	أبو سعيد الخدري	ألا إن بني آدم خلقتوا على طبقات
٤٧٧	عائشة	ألا تكتنين قالت: بمن
٥٩٧	عائشة	أمرت أن أبشر خديجة ببيت في الجنة
٥٩٧	عائشة	أمر ببناء المساجد في الدور
١٥٩	عائشة	إن الأنصار يعجبهم اللهو
١٥١	أبو هريرة	إن الحمى من فيح جنهم
٢٩٠	أبو هريرة	إن الله خلق آدم على صورته
٤٧	الحجاج بن دينار	إن من البر بعد البر أن تصلي
٣٧٩	عائشة	إن ناساً يأتوننا باللحم
٤٧٨	عائشة	تعالى حتى أسابقتك
٥٦٨	عائشة	الخراج بالضمان
٣٨	عمران بن حصين	خير أمتي قرني ثم الذين يلونهم
٢٧٣	ابن عمر	سابق بين الخيل وفضل القرّح في الغاية
٦٠١	عمر بن الخطاب	العرب أكفاء قبيلة بقبيلة
٢٧٥	عائشة	كان إذا سمع المؤذن قال: وأنا
١١١	عائشة	كان يقبل الهدية ولا يأكل الصدقة
١١١	عائشة	كان يقبل الهدية ويثيب عليها
٥٢٥	عائشة	كلوا البلح بالتمر
٢٨٦	عبدالله بن الزبير	من شهر سيفه
٦٠١	عائشة	يا رسول الله أرأيت لو نزلت وادياً

## فهرس الأثار

الصفحة	القائل	الأثر
٤٧	عبدالله بن عمر	أكبر الكبائر شرب الخمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم توفي يوم الإثنين ...
٥٩٧	عائشة	إن رسول الله كان يسقم عند آخر عمره
٥٥٧	عائشة	إني كنت على أطباق ثلاث
٣١	عمرو بن العاص	الشفق الحمرة فإذا ذهب الحمرة
٢٧٣	عمر بن الخطاب	كان الناس يتحرون بمداياهم يومي
٥٨٢	عائشة	كان الناس يتحرون بمداياهم يوم عائشة
٥٨٢	عروة	كان نؤذنه ...
٣١	أبو سعيد الخدري	

### فهرس الرواة عن هشام بن عروة<sup>(١)</sup>

٣٤٥.....	أبان بن يزيد العطار.....
٣٤٨.....	إبراهيم بن حميد بن عبد الرحمن الرؤاسي.....
١٤٨.....	إبراهيم بن سعد بن إبراهيم الزهري.....
١٥٢.....	إبراهيم بن محمد بن الحارث الفزاري.....
٣٧٩.....	أسامة بن حفص المدني.....
١٥٤.....	إسرائيل بن يونس بن أبي إسحاق السبيعي.....
٥٣٤.....	إسماعيل بن عياش العنسي.....
٣٨١.....	أنس بن عياض بن ضمرة الليثي.....
١٦٤.....	أيوب بن أبي تميمة السخثياني.....
٥٩٠.....	أيوب بن واقد الكوفي.....
٤٤١.....	أبو بكر بن عياش بن سالم الأسدي.....
٥٣٣.....	أبو بكر المدني.....
٣٨٣.....	جرير بن حازم الأزدي.....
٣٤٩.....	جرير بن عبد الحميد الضبي.....
٣٥٤.....	جعفر بن سليمان الضبعي.....
٣٩٢.....	جعفر بن عون المخزومي.....
٥٤٥.....	جنادة بن سلم بن السوائي.....
٣٦١.....	حاتم بن إسماعيل الحارثي.....
٥٩٢.....	الحارث بن عمران الجعفري.....
٣٦٣.....	حبيب بن أبي قرية المعلم.....
٥٤٧.....	حجاج بن أرطاة النخعي.....
٤٤٩.....	حسان بن إبراهيم الكرمانى.....

(١) لم أدخل في الفهرسة: (أل) التعريف، أبو، ابن.



- ١٦٧.....حفص بن غياث النخعي
- ٤٥٢.....حفص بن ميسرة العقلي
- ٤٥٦.....حماد بن أبي سليمان الأشعري
- ١٧٤.....حماد بن أسامة القرشي
- ١٧٨.....حماد بن زيد الجهضمي
- ١٨٢.....حماد بن سلمة البصري
- ١٨٩.....حميد بن عبد الرحمن الرؤاسي
- ١٩١.....خالد بن الحارث الهجيمي
- ١٩٤.....داود بن عبد الرحمن العطار
- ٥٩٣.....داود بن عطاء المزني
- ١٩٧.....روح بن القاسم التميمي
- ٢٠٢.....زهير بن محمد التميمي
- ٢٠٨.....زهير بن معاوية الجعفي
- ١٩٩.....زائدة بن قدامة الثقفي
- ٤٦٣.....سعيد بن سلمة بن أبي الحسام العدوي
- ٤٦٥.....سعيد بن عبد الرحمن الجمحي
- ١٢١.....سفيان بن سعيد الثوري
- ٢١٣.....سفيان بن عيينة الهلالي
- ٢١٧.....سلام بن أبي مطيع الخزاعي
- ٥١٣.....سلمة بن رجاء التميمي
- ٢٢٢.....سليمان بن بلال التميمي
- ٢٢٥.....سليمان بن حيان الأزدي
- ٥٥٥.....سليمان بن يزيد الخزاعي
- ٣٩٤.....شريك بن عبد الله النخعي
- ٢٣٠.....شعبة بن الحجاج العتكي

- ٢٣٩..... شعيب بن إسحاق الدمشقي
- ٢٣٥..... شعيب بن أبي حمزة الحمصي
- ٢٤١..... صخر بن جويرية
- ٤٠٣..... الضحاك بن عثمان الأسدي
- ٥٩٥..... عامر بن صالح الأسدي
- ٤٠٥..... عباد بن عباد بن حبيب الأزدي
- ٤٠٩..... عبد الرحمن بن أبي الزناد القرشي
- ٤١٥..... عبد الرحيم بن سليمان الكناني
- ٤٦٨..... عبد العزيز بن أبي حازم المخزومي
- ٢٤٣..... عبد العزيز بن محمد الدراوردي
- ٣٦٥..... عبد العزيز بن المختار الدباغ
- ٤٧٣..... عبد القدوس بن بكر الكوفي
- ٢٤٨..... عبد الله بن إدريس الزعافري
- ٢٥٢..... عبد الله بن داود الحرابي
- ٥١٤..... عبد الله بن عبد الله بن أويس الأصبحي
- ٤١٧..... عبد الله بن عقيل الثقفي
- ٢٥٤..... عبد الله بن المبارك المروزي
- ٥٥٧..... عبد الله بن معاوية الجمحي
- ٤١٩..... عبد الله بن المنيب الحارثي
- ١٢٨..... عبد الله بن نمير الهمداني
- ٢٥٨..... عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج الأودي
- ٢٦٤..... عبدة بن سليمان الكلابي
- ٢٦٧..... عبيد الله بن موسى بن باذام العبسي
- ٥٩٩..... عبيد بن القاسم الأسدي
- ٣٦٧..... عثام بن علي

- ٤٧٥..... عثمان بن فرقد العطار
- ٢٧٢..... عقبة بن خالد السكوني
- ٢٧٤..... علي بن مسهر القرشي
- ٤٢٠..... علي بن هاشم بن البريد
- ٥٥٩..... عمر بن حبيب العدوي
- ٤٧٧..... عمر بن حفص المعيطي
- ٢٧٧..... عمر بن علي بن عطاء البصري
- ٦٠٣..... عمر بن قيس المكي (سندل)
- ٦٠١..... عمران بن أبي الفضل الأيلي
- ٢٧٩..... عمرو بن الحارث الأنصاري
- ٤٢٣..... عنيسة بن عبد الواحد الأموي
- ٢٨٣..... عيسى بن يونس
- ٢٨٦..... الفضل بن موسى السيناني
- ٤٧٩..... فليح بن سليمان الخزاعي
- ٤٨٤..... قُرَّان بن تمام الأيدي
- ١٣١..... الليث بن سعد الفهمي
- ١٣٧..... مالك بن أنس الأصبحي
- ٤٨٦..... مالك بن سُعير بن الحُمس التميمي
- ٤٨٨..... محاضر بن المورع الهمداني
- ٤٩٠..... محمد بن إسحاق المطلبي
- ٢٨٨..... محمد بن بشر العبدي
- ٣٦٩..... محمد بن جعفر الأنصاري
- ٥٠٣..... محمد بن خازم الضرير
- ٥١٨..... محمد بن دينار الأزدي
- ٤٢٤..... محمد بن ربيعة الكلابي

- ٥٠٧..... محمد بن عبد الرحمن الطفاوي
- ٤٢٦..... محمد بن عبد الله الأسدي
- ٢٩٠..... محمد بن عجلان القرشي
- ٢٩٦..... محمد بن فضيل الضبي
- ٣٧٠..... محمد بن مسلم القضاعي
- ٥٦٣..... محمد بن ميسر الجعفي
- ٣٠٠..... محمد بن الوليد الزبيدي
- ٥٦٦..... مسلم بن قرقرة المخزومي
- ٣٧٣..... مسلمة بن قعنب الحارثي
- ٥٢١..... معمر بن راشد الأزدي
- ٥١٠..... المغيرة بن عبد الرحمن المخزومي
- ٣٠٢..... المفضل بن فضالة القتباني
- ٣٠٥..... مهدي بن ميمون الأزدي
- ٥٧٢..... نجيح بن عبد الرحمن السندي
- ٣٠٨..... النضر بن شميل المازني
- ٤٢٨..... هُرَيْم بن سفيان البجلي
- ٤٣٠..... هشام بن حسان القردوسي
- ٣١٠..... هشام بن عبد الملك الباهلي
- ٣١٣..... همام بن يحيى العوزي
- ٣١٩..... وضاح بن عبد الله اليشكري
- ٣٢٤..... وكيع بن الجراح الرؤاسي
- ٣٢٩..... وهيب بن خالد الباهلي
- ٥٨١..... يحيى بن أبي زكريا الغساني
- ٣٧٤..... يحيى بن دينار الرماني
- ٣٣٣..... يحيى بن زكريا الهمداني

- 
- ٤٣٤..... يجيى بن سعيد الأموي  
١٤٢..... يجيى بن سعيد القطان  
٣٣٧..... يجيى بن سعيد بن قيس الأنصاري  
٣٧٦..... يجيى بن عبد الله القرشي  
٥٢٤..... يجيى بن محمد المحاربي  
٥٢٧..... يجيى بن يمان العجلي  
٦٠٦..... يعقوب بن الوليد الأزدي  
٥٨٥..... يعلى بن شبيب المكي  
٤٣٦..... يونس بن بكير الشيباني  
٣٤٠..... يونس بن يزيد الأيلي

## الأعلام المترجم لهم

- ١٤٨..... إبراهيم بن حمزة الزبيري
- ٤٨٨..... أحمد بن داود الحداد
- ٣١١..... أحمد بن سنان القطان
- ٥٣٤..... أحمد بن عبد الله بن ميمون التغلبي
- ٣١٦..... أحمد بن هارون البرديجي
- ٢٥٤..... أسود بن سالم العابد
- ٢١٤..... بهز بن أسد العمي
- ١٨٢..... ثابت بن أسلم البناني
- ٤٨٨..... جابر بن نوح الحماني
- ١٥٦..... جرير بن حازم الأزدي
- ٣٨٥..... جعفر بن حيان السعدي
- ٤٩٦..... جعفر بن محمد بن الحسن بن المستفاض
- ٤٦٨..... حاتم بن إسماعيل المدني
- ٢١٠..... الحسن بن موسى الأشيب
- ٢٠٥..... الحسين بن محمد بن أبي معشر
- ٢٣٥..... الحكم بن نافع البهراني
- ١٨٤..... حميد بن أبي حميد الطويل
- ١٦٥..... خالد بن مهران
- ١٣٥..... الخليل بن عبد الله القزويني = أبو يعلى الخليلي
- ١٧٠..... داود بن رشيد الخوارزمي
- ٥٦٦..... داود بن عبد الرحمن العطار
- ٢٩٢..... داود بن قيس الفراء
- ٣٥١..... رباح بن زيد القرشي

- ٥٤٧..... زائدة بن قدامة الثقفي  
 ٣٣٤..... زياد بن أيوب البغدادي  
 ١٨٢..... زياد بن حسان الباهلي  
 ٤٥٨..... زياد بن كليب الحنظلي  
 ٤٥٢..... زيد بن أسلم العدوي  
 ٣٨٧..... السري بن يحيى الشيباني  
 ٣٦٢..... سعيد بن سالم القداح  
 ٤٥٩..... سعيد بن أبي سعيد الأراطي  
 ٣١٤..... سعيد بن أبي عروبة اليشكري  
 ٣٩٦..... سلام بن سليم الحنفي  
 ٢٦٥..... سلمة بن الفضل الأبرش  
 ١٢٨..... سليمان بن حيان الأزدي  
 ٤٤٧..... سليمان بن مهران الأسدي  
 ٥٣٦..... شرحبيل بن مسلم الخولاني  
 ٣٤٦..... شيان بن عبد الرحمن التميمي  
 ١٧٥..... الضحاك بن مَخْلَد  
 ٤٤٧..... عاصم بن بهدلة الأسدي  
 ٤٠٥..... عباد بن العوام الكلابي  
 ٥٣٨..... عبد الأعلى بن مسهر الغساني  
 ٢٩٧..... عبد السلام بن حرب النهدي  
 ١٦٨..... عبد الله بن إدريس الأودي  
 ٤١٩..... عبد الله بن الحسن الهسنجاني  
 ١٢٢..... عبد الله بن خبيق الأنطاكي  
 ٢٧٢..... عبد الله بن سعيد الكندي  
 ١٣١..... عبد الله بن صالح الجهني

- ٥٦٧..... عبد الله بن محمد النفيلي
- ٥٤٧..... عبد الله بن أبي نجيح
- ١٦٨..... عبد الواحد بن زياد العبدي
- ٣٣٠..... عبد الوهاب بن عبد المجيد الثقفي
- ١٦٩..... عبدة بن سليمان الكلابي
- ٢٩٢..... عبيد الله بن عمر العمري
- ٤٣٦..... عبيد بن يعيش المحاملي
- ٥٩٠..... عثمان بن حكيم
- ٤٤٧..... عثمان بن عاصم الأسدي
- ١٨٦..... علي بن زيد بن جُدعان
- ٢٣٥..... علي بن عياش الألهاني
- ١٢٨..... علي بن مسهر القرشي
- ٣٤٥..... عمران بن داود القطان
- ٢٠٣..... عمرو بن أبي سلمة التنيسي
- ٤٤٧..... عمرو بن عبد الله بن عبيد
- ١٢٩..... عيسى بن يونس السبيعي
- ٥٣٦..... فرج بن فضالة التنوخي
- ٣٨٤..... قرّة بن خالد السدوسي
- ١٨٢..... قيس بن سعد المكي
- ١٤٥..... محمد بن بشار العبدي
- ١٧٤..... محمد بن بشر العبدي
- ٥٧٣..... محمد بن بكار بن الريان
- ٥٣٦..... محمد بن زياد الألهاني
- ٣٨٥..... محمد بن سليم الراسبي
- ١٨٦..... محمد بن شجاع بن الثلجي



- ٥٤٩..... محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلي  
 ٥٦٨..... محمد بن عبد الله = ابن البرقي  
 ١٤٥..... محمد بن عبد الله المخرمي  
 ٢٢٩..... محمد بن عمرو  
 ٢٤٨..... محمد بن فضيل  
 ٥٧٨..... محمد بن قيس المدني  
 ٣١١..... محمد بن مسلم = ابن واره  
 ٢٧٢..... محمد بن النضر الجارود  
 ٢٢٦..... محمد بن يزيد العجلي  
 ٢٨١..... محمد بن يعقوب الشيباني  
 ١٢٢..... محمد بن يوسف الضبي  
 ٣٤٥..... محمد بن يونس الكديمي  
 ٤٣٠..... مخلد بن الحسين الأزدي  
 ٢٥٠..... مخلد بن مالك الجمال  
 ٤٨٩..... مسلمة بن القاسم القرطبي  
 ٤٧٩..... مظفر بن مدرك الخراساني  
 ١٢٨..... المعافي بن سليمان الجزري  
 ١٤٢..... معاوية بن صالح الأشعري  
 ٣٤٩..... المغيرة بن مقسم الضبي  
 ٤٦٣..... موسى بن إسماعيل المنقري  
 ٢٠٥..... موسى بن هارون الحمال  
 ٢١٧..... نصر بن طريف  
 ٣٨٤..... هشام بن حسان القردوسي  
 ٢٢٣..... هشام بن سعد المدني  
 ٣١٩..... هشيم بن بشير السلمي

- 
- ٣٤٦.....همام بن يحيى بن دينار
- ١٢١.....وهيب بن خالد الباهلي
- ٢٩٦.....يحيى بن عبد الحميد الحماني
- ١٣٢.....يحيى بن عبد الله بن بكير
- ٣٦٧.....يحيى بن عيسى التميمي
- ١٧٨.....يحيى بن يحيى بن بكر التميمي
- ٣٨٧.....يزيد بن إبراهيم التستري
- ٢٦٥.....يونس بن بكير بن واصل

## فهرس الموضوعات

الصفحة	<u>و</u>	الموضوع
٣		المقدمة
٤		أهمية الموضوع
٦		أسباب اختياره
٧		خطة البحث
١٠		منهج البحث
١٠		أولاً- كيفية جمع الرواة
١١		ثانياً- منهج تقسيم الطبقات:
١٢		طريقة ترتيب الرواة
١٣		طريقة ترجمة الراوي وتعيين طبقتة
١٥		ثالثاً- طريقة الحكم على الرواة
٢١		رابعاً- طريقة التعامل مع النصوص:
٢١		١- الأحاديث النبوية
٢٢		٢- النصوص المنقولة عن العلماء
٢٢		خامساً- طريقة التعامل مع المصادر
٢٣		سادساً- المصطلحات الواردة في البحث
٢٣		سابعاً- التعريف بالأعلام والبلدان والغريب
٢٧-٢٤		ثامناً- الرموز والمصطلحات المستعملة
٢٨		شكر وتقدير
٢٩		<b>الباب الأول: التعريف بعلم الطبقات، وبمشام بن عروة وأبيه:</b>
٣٠		الفصل الأول: في التعريف بعلم الطبقات
٣٠		المبحث الأول: تعريف الطبقة لغةً
٣٢		تعريف الطبقة اصطلاحاً

الصفحة	الموضوع
٣٦	موضوع علم الطبقات
٣٧	المبحث الثاني: نشأة التقسيم الطبقي وتطوره
٣٩	بداية التصنيف على الطبقات
٣٩	تعدد وتطور صور التصنيف على الطبقات
٤٦	المبحث الثالث: فائدة معرفته علم الطبقات وأهميته
٥١	المبحث الرابع: مناهج العلماء في التصنيف على نظام الطبقات
٥١	طرق التصنيف على الطبقات:
٥٢	المثال الأول: كتاب يشتمل على أغلب الطرق
٥٤	المثال الثاني: كتاب يشتمل على الترتيب على المدن والنسب
٥٥	المثال الثالث: كتاب يشتمل على التقسيم باعتبار الزمان
٥٥	المثال الرابع: كتاب يشتمل على التقسيم باعتبار اللقاء والأخذ عن الشيوخ
٥٦	المثال الخامس: كتاب يشتمل على التقسيم بحسب أحوال الرواة عن شيوخهم
٥٨	المبحث الخامس: المصنفات في الطبقات
٥٨	النوع الأول: المصنفات العامة في الطبقات وفق الترتيب الزمني
٦١	النوع الثاني: كتب الطبقات الخاصة ببعض الأمصار
٦٤	النوع الثالث: الكتب الشبيهة بكتب الطبقات
٦٧	الفصل الثاني: ترجمة عروة بن الزبير
٦٨	المبحث الأول: اسمه ونسبه وكنيته وولادته
٦٩	نشأته وطلبه للعلم
٧١	المبحث الثاني: شيوخه وتلاميذه
٧٣	المبحث الثالث: شخصيته العلمية
٧٣	أولاً: مكانته العلمية
٧٥	ثانياً: أدبه ومعرفته بالشعر
٧٧	ثالثاً: حرصه على نشر العلم وترغيبه الناس فيه

الصفحة	الموضوع
٨٠	المبحث الرابع: ثناء العلماء عليه
٨٣	المبحث الخامس: صلاحه وعبادته وكرمه ومتابعته للجماعة وصبره على البلاء
٨٣	أولاً: صلاحه وعبادته وسخائه
٨٤	ثانياً: متابعته للجماعة وتجنبه لأنواع الفتن
٨٦	ثالثاً: صبره على البلاء
٨٨	المبحث السادس: من أقواله وحكمه
٩٠	المبحث السابع: وفاته
٩٢	الفصل الثالث: ترجمة هشام بن عروة
٩٣	المبحث الأول: اسمه ونسبه وكنيته
٩٤	المبحث الثاني: مولده ونشأته
٩٧	المبحث الثالث: أشهر شيوخه
٩٨	المبحث الرابع: أشهر تلاميذه
٩٩	المبحث الخامس: ثناء العلماء عليه
١٠١	المبحث السادس: وفاته
١٠٢	الفصل الرابع: أحوال رواية هشام بن عروة
١٠٣	المبحث الأول: أهمية طريق هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة رضي الله عنه، وما تميزت به
١٠٥	المبحث الثاني: ما قيل في تدليسه وإرساله
١٠٧	المبحث الثالث: ما قيل في رواية أهل المدينة وأهل العراق عنه
١١٤	المبحث الرابع: ما قيل في تغيره والجواب عن ذلك
١١٩	<b>الباب الثاني: طبقات الرواة عن هشام:</b>
١٢٠	الفصل الأول: الطبقة الأولى: الثقات الذين وصفوا بأنهم أثبت الناس عن هشام بن عروة
١٤٧	الفصل الثاني: الطبقة الثانية: الثقات من الأئمة الذين رووا عن هشام بن عروة

الصفحة	الموضوع
٣٤٤	الفصل الثالث: الطبقة الثالثة: الثقات الذين وُصفوا بتمام الضبط
٣٧٨	الفصل الرابع: الطبقة الرابعة: الثقات الضابطين، والذين هم أدنى من الطبقة الثالثة
٤٤٠	الفصل الخامس: الطبقة الخامسة: الشيوخ الذين وُثقوا أو وُصفوا بالصدق مع خفة ضبطهم
٥١٢	الفصل السادس: الطبقة السادسة: الشيوخ الذين وُثقوا أو وُصفوا بالصدق مع خفة ضبطهم، وهم أخفُ ضبطاً من الطبقة الخامسة
٥٣٢	الفصل السابع: الطبقة السابعة: الضعفاء الذين يكتب حديثهم
٥٨٩	الفصل الثامن: الطبقة الثامنة: المتروكون والمتهمون
٦٠٥	الخاتمة وأهم نتائج البحث
٦١٣	الفهارس
٦١٤	فهرس المصادر والمراجع
٦٣٥	فهرس الآيات القرآنية
٦٣٦	فهرس الأحاديث
٦٣٧	فهرس الآثار
٦٣٨	فهرس الرواة عن هشام بن عروة بحسب ترتيب المعجم
٦٤٤	فهرس الأعلام المترجم لهم
٦٤٩	فهرس الموضوعات